



أحسان عبدالهادي سلمان النائب

المسألة الألمانية

من وحدتها الى اعادة توحيدها

منتدى اقرأ الثقافي

www.igra.ahlamontada.com

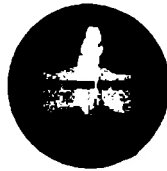
منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

أم. إحسان عبدالهادي سلمان النائب

المسألة الألمانية

من وحدتها الى إعادة توحيدها



أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر (الإتحاد الوطني الكردستاني)

السيماية - ٢٠١٣

أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

مؤسسة ثقافية تأسست بموجب قرار صادر عن المؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني في العام (٢٠١٠) من مهامها توفير مستلزمات التوعية السياسية، وتوسيع اطر الثقافة العامة، و تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية في المجتمع، ودراسة قضايا الفكر المعاصر وتهيئة المواد الضرورية لتأهيل الكوادر في مختلف المجالات.

المسألة الألمانية من وحدتها الى اعادة توحيدها

تأليف: ام. إحسان عبدالهادي سلمان النائب

التصميم و الغلاف: بروا عثمان

رقم الإيداع: ١٤٠٣ لسنة ٢٠١٣ المديرية العامة للمكتبات العامة

عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة

التسلسل: (٥١٤)

من منشورات اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

المشرف على طبع سلسلة الكتب

عثمان حمه رشيد كورون

www.pukhoshiari.com

info@pukhoshiari.com

المقدمة

كان المرء يعتقد انه يعرف بداية التاريخ الالماني بدقة، وانه بدأ في العام التاسع بعد الميلاد على وجه التحديد، ففي ذلك العام هزم ارمينيوس أمير قبيلة شيرسكر ثلاثة قبائل رومانية بغابة تويتوبورغر فالد. وبذلك عُد ارمينيوس (الذي لا يعرف عنه شيء، بالتفصيل) اول بطل وطني الماني. وقد اقيم له في الفترة من ١٨٢٨ حتى ١٨٧٥ نصب تذكاري هائل بالقرب من مدينة دوتمولد .

اما اليوم فان لا احد ينظر الى هذا الموضوع بمثل هذه البساطة، فان نشأة الشعب الالماني كانت نتيجة لتطور طويل تم على مدى مئات السنين . على ان كلمة الماني لم تظهر الا في القرن الثامن ، وكانت تعني اول الامر اللغة التي يتحدث بها الجزء الشرقي من المملكة الفرنكية ، تلك المملكة التي وصلت الى اقصى نفوذها في عهد الإمبراطور كارل الاكبر ، وضمت عددا من الشعوب كان بعضها يتحدث بلهجات جرمانية عامية والبعض الآخر بلهجات رومانية. وسرعان ما تفتتت الإمبراطورية بعد وفاة كارل الاكبر عام ٨١٤ ، ونشأت عن التقسيمات الوراثية الجديدة مملكتان ، احدهما في الغرب والآخرى في الشرق. وكانت الحدود السياسية لهاتين المملكتين متشابهة تقريبا للحدود اللغوية القائمة بين اللغتين الالمانية والفرنسية ، وخطوة بعد أخرى نشأ لدى الاهالي في المملكة الشرقية شعور بالانتماء والتضامن ، وانتقل وصف (الماني) من اللغة الى القوم الذين يتحدثون بها ، ثم الى المنطقة التي يعيشون فيها ، وسميت (المانيا) .وقد تم تثبيت الحدود الالمانية من الناحية الغربية في وقت مبكر نسبيا ، وظلت تلك الحدود مستقرة . وعلى العكس من ذلك ظلت الحدود من الناحية الشرقية مرنة متحركة لمئات السنين ولم تتوقف هذه الحركة الا في منتصف القرن الرابع عشر .

ان المسألة الالمانية التي نبحثها بلغت من العمر حوالي قرنين من الزمن . فهي انطلقت مع السادس من آب ١٨٠٦ حيث خضع فرانس الثاني آخر قيصر الماني في ظل

الإمبراطورية الرومانية المقدسة (الرايخ الأول) للمهلة التي منحها اياها نابليون فتنحى عن العرش وتم عزل الأشراف والحكام المحليين عن مناصبهم وقام فعليا بحل الإمبراطورية الألمانية . وبقت المسألة الألمانية تحمل بالنسبة للألمان وجهين مختلفين ، انهما قضية الأقليم وقضية الدستور . او بشكل اوضح ، مسألة العلاقة بين الوحدة والحرية.

اول صراع حول هاتين القضيتين تجلى في حروب الاستقلال ضد حكم نابليون، إلا ان دحر القيصر الفرنسي وابعاده عن الارض الألمانية والتخلص من السيطرة الاجنبية ، لم يحقق الوحدة الألمانية، إلا ان الرغبة الملحة في الحرية والوحدة خرجت من قمقمها ولم يعد بالامكان كبتها وذلك في آذار ١٨٤٨ حيث انطلقت في المانيا ثورة حقيقية ادركت الاهمية التاريخية للتطور في تلك الحقبة وتنادي بالحرية والوحدة وتحقق ذلك عام ١٨٧١.

وسارت الاحداث وتطورت الإمبراطورية الألمانية (الرايخ الثاني) وحقت ما حققته الى ان انتهت بعد الحرب العالمية الأولى وقامت على انقاضها جمهورية فايمار، وبفعل التطورات الداخلية والخارجية انتهى حكم الجمهورية الفاييمرية ليتم تأسيس (الرايخ الثالث) على يد هتلر، وانتهى الحكم النازي بعد الحرب العالمية الثانية والتي انتهت باحتلال وتقسيم المانيا الى شطرين ، المانيا الغربية و المانيا الشرقية . ونتيجة للتطورات السياسية التي اعقبت التقسيم والجهود المبذولة من قبل القادة الالمان ، وبفعل الظروف الاقليمية التي شهدته اوربا وقتذاك، جاء حل المسألة الألمانية مع فجر الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠، حين وافقت دول الاحتلال الاربع (الحلفاء) في ذلك الوقت، على اعادة توحيد شطري المانيا.

المانيا في العصور القديمة والوسطى : أولاً: أصل الألمان :

ينتسب الألمان الى القبائل الجرمانية التي يرجع تاريخها الى ما قبل الميلاد بعدة قرون. وتدل الآثار التي اكتشفت على وجود هذه القبائل آبان العصر البرونزي (١٦٠٠ - ٨٠٠ ق.م.)، فمقبرة الملك (سدين) التي تنتمي الى ذلك العصر والتي اكتشفت في براندنبورغ غربي برلين تدل على تاريخ ومكان هذه القبائل^١.

ان القبائل الجرمانية كانت تقطن في تلك الفترة وحتى حوالي (٥٠٠ ق.م.) المنطقة الواقعة في شمال ألمانيا بين نهري (الاورد والأوز)، ومع زيادة عدد السكان من القبائل الجرمانية اندفعوا منذ ذلك التاريخ للتوسع شرقاً وغرباً ووصلوا وسط وجنوب ألمانيا إلى نهر الراين وذلك في حوالي عام (٥٠ ق.م.)، وعرفوا هؤلاء باسم الجرمان الغربيين، أما القبائل التي استوطنت آنذاك منطقة اسكندناوة (الدانمارك) فاطلق عليهم اسم الجرمان الشماليين، واطلق على المجموعة الثالثة من القبائل الجرمانية التي استوطنت المنطقة الشرقية من ساحل البلطيق اسم الجرمان الشرقيين^٢.

هذا ولم تعرف القبائل الجرمانية نظام الدولة بسبب التبعثر السكاني الذي لازمها لحقبة زمنية معينة، كما لم يكن لتلك القبائل اي خبرة سياسية تؤهلها لبناء نظام سياسي^٣. فقد ساد بينهم النظام القبلي وكثيراً ما اتحدت القبائل وتجمعت لتقيم سداً للماء، أو لتقوم بغزوة للتوسع، أو بصد عدوان معين^٤. أو بسبب البحث عن المراعي أو بسبب الكوارث الطبيعية، فضلاً عن الافتقار الى هندسة البناء والتخطيط، كل ذلك كان من المسببات التي ادت الى ان يسود النظام القبلي^٥.

^١ محمد كمال الدسوقي، تاريخ ألمانيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٣.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٤.

^٣ السيد الباز العريني، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٧.

^٤ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٥.

^٥ السيد الباز العريني، المصدر السابق، ص ١٧.

وكان الجرمان يختارون في وقت الحرب دوقاً لهم من بين القبيلة، كما هو الحال عند الجرمان الغربيون في المانيا، على ان الجرمان الشرقيين كانوا يسمونه ملكاً (لكنهم لم يعرفوا آنذاك نظام الملكية)، وكان للدوق او الملك عدد من الاتباع بقدر ما كان يتمتع به من مكانة بين قومه^١.

ولم تكن المسائل الهامة ليبت فيها احد الا بعد أخذ رأي القبيلة في اجتماع عام يحضره كل أحرار القبيلة، ويرأس الاجتماع كبير منهم، والقرار لا يصدر الا بموافقة اغلبية المجتمعين (نوع من الحرية السياسية). كما لم يقيم الجرمان مدناً، بل اقاموا قرى صغيرة مبعثرة وان حياة العمل قسمت بين الرجل والمرأة، اذ اختصت المرأة بعمل الحقل والمنزل، بينما الرجل يقوم ببناء المنزل وحضبة المواشي والصيد والقتال وكانت القبيلة توزع الأرض على الفلاحين لزراعتها، بينما المراعي والغابات وموارد الماء فكانت ملكيتها عامة لسكان القرية، وكان الفلاحون يتبعون نظام الدورة الزراعية (زراعة نصف الحقل كل عام). كما ان الجرمانى جندياً بطبيعته ولا يرضى الخضوع لعدو ولا يستسلم وقت القتال او الوقوع في الأسر ويفضل عليه الموت، فكان في الحرب يقاتل حتى الموت او النصر^٢.

ولم يكن للجرمان آلهة كآلهة الرومان يقيمون لها التماثيل. فقد اعتقد الجرمان في الطبيعة واعتقدوا بأن الأرواح تسيطر على الطبيعة وتسيروها. فالقوى الالهية تسيطر على النهر والمنابع والجبال والاشجار والنباتات والهواء والرياح، كما لم يبنوا لتلك الالهة معابد، بل قدسوها في الغابات والجبال. وكان (فودان) كبير الالهة وزوجته (فرابا) حامية الاسرة و(دونار) يرسل البرق والرعد و(زيو) آلهة الحرب، بينما كان (لوكي) آلهة الشر والظلام، وكان لبعض القبائل عدا ذلك آلهة خاصة، كما لبعض القبائل كهنة والبعض الآخر امراء هم انفسهم كهنة وقضاة. واستفادت الدولة الرومانية من الجرمان بما عرف عنهم من

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٥.

^٢ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٦.

شجاعة، فاستخدمت العديد منهم في جيوشها وفي مصالحها المدنية حتى اضحى لهم في روما نفوذ كبير^١.

اما التنظيم السياسي فكان بسيطاً، وحدته القرية أو (المارك Mark) ومن بعدها تأتي (المائة) وهي وحدة عسكرية تكبر القرية ثم تأتي المقاطعة وتتألف من عدد من (المئات) ومن مجموع المقاطعات تتألف الدولة القبلية التي أطلق عليها فيما بعد (مملكة) أو (رايخ Reich) وذلك عندما تقدم النظام الملكي بين الجرمان ، وكذلك كانت لهم جمعية عمومية تضم جميع الافراد المحاربين ولا تعقد الا في حالة الحرب أو الهجرة، كما توجد هناك جمعيات أو مجالس للمقاطعات تتألف من النبلاء والاحرار وهي تجتمع في وقت السلم أيضاً لبحث المسائل المدنية^٢.

وعلى رأس كل أمة من الأمم الجرمانية وجد بعض الرؤساء أو القادة الذين لم يكونوا ملوكاً أو نبلاء، وإنما زعماء منتخبين اختارهم الشعب لصفات تؤهلهم للزعامة، وفي وقت الحروب يتمتعون بسلطة واسعة، ولما كانت الحروب طويلة وشبه مستمرة فإن القائد يتكرر انتخابه ثم تطور الامر فصار يختار ابنه بعد وفاته مما أدى الى قيام نظام ملكي وراثي تدريجياً^٣.

١- أ.ل. فيشر، تاريخ أوروبا (العصور الوسطى)، ترجمة محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٦-٢٠.

٢ يرجع مصطلح (المائة) إلى أن الجرمان الأوائل كان لديهم جماعة من المحاربين عددهم مائة فرد حاربوا سوياً واستقروا سوياً ومن هنا اطلق على الوحدة السياسية هذا الإصطلاح. ينظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا في العصور الوسطى، ج١، التاريخ السياسي، ط ٦، مكتبة الأنكلو - مصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٤.

٣ المصدر نفسه، ص ٦٤.

ثانياً: دولة الفرنجة (٤٨١ – ٩١٩ م)

١- مملكة الميروفنجيين (٤٨١ – ٧٥١ م).

عرفت الإمبراطورية الرومانية للجرماني قدره واستفادت من شجاعته فأنخرط في سلك الجندية الرومانية آلاف من الجرمان فصارت لهم السطوة على الجيش الروماني والبلاط القيصري. إلا أن سكان المانيا لم يستطيعوا التوغل جنوباً في أراضي الدولة الرومانية وبقي الدانوب حاجزاً بين الجرمان والإمبراطورية الرومانية. أما الجرمان الشرقيون فتمكنوا من التوسع شرقاً وأقاموا دولة امتدت من بحر البلطيق حتى البحر الاسود^١.

وفي حوالي منتصف القرن الثالث الميلادي، وبعدما دبّت الخلافات الداخلية في الإمبراطورية الرومانية، انتهزت القبائل الجرمانية الغربية الفرصة فتقدمت من المانيا لتعبر الراين وتستولي على غاليا (فرنسا) حتى شمال إيطاليا. وبعد ذلك تمكنت القبائل الجرمانية الغربية من تقوية جيوشها، وتوحدت قبيلة الفرنجة وتمكنت من السيطرة على غاليا (فرنسا) وأصبح (كلوفس) ملكاً للفرنجة عام ٤٨١ م وهو من اسرة الميروفنجيين^٢.

و شاء القدر أن يلعب هذا الملك دوراً مهماً في تاريخ القبائل الجرمانية الغربية بالمانيا، وعول على انشاء دولة قوية، وبعد الانتصارات الحربية التي حققها نقل عاصمته الى باريس، وتحول عن الوثنية الى الكاثوليكية، وبذلك عرف الالمان المسيحية واعتنقوها. وبذلك يكون لهذا الملك فضلاً في تأسيس ما يسمى بأول دولة للشعب الجرماني الغربي (أي اول دولة المانية) وجعل باريس عاصمة لها، وبفضله انتشرت المسيحية في البلاد الممتدة من البحر الابيض المتوسط حتى بحر الشمال (المانش)^٣.

^١ هـ.أ.ل. فيشر، المصدر السابق، ص ٢١.

^٢ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٩.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٩.

وهكذا ظهر عامل جديد ساعد الفرقة على التوسع في كافة الاتجاهات بعد أن اخذ الاهالي من الكاثوليك يتمنون الدخول تحت حكم (كلوفس) الملك الجرمانى الذي يتفق معهم في المذهب^١.

وبعد موت (كلوفس) عام ٥١١ م، استمر الحكم في اسرة الميروفنجيين، فقسمت مملكته بين ابنائه الاربعة الذين ساروا على سياسة والدهم التوسعية فامتدت دولتهم في منتصف القرن السادس الميلادى من المحيط الاطلس غرباً حتى بوهيميا شرقاً، ومن البحر الابيض المتوسط جنوباً حتى بحر الشمال (المانش) شمالاً. وظلت غاليا (فرنسا) تحكم من قبل الميروفنجيين، ويمرور الوقت اندجت قبائل الفرقة الجرمانية مع الرومان وبقايا (الكلتيين) أو (السلتيين) في غالياً (فرنسا) وتزاوجوا حتى صاروا خليطاً يصعب تمييزه وتمسكوا باللغة اللاتينية والحضارة الرومانية، ونشأ شعب جديد هو الشعب الفرنجى (الفرنسى)^٢.

وفيما بعد بدء الضعف يدب في كيان أسرة الميروفنجيين في منتصف القرن السابع الميلادى، وانقسمت الدولة الى ثلاثة اقسام وأصبحت مفككة تحت رحمة رجال البلاط الذين ازداد نفوذهم واصبحت كلمتهم هي الاولى في الدولة وبرز من بين رجال البلاط اسرة الكارولنجيين وهم من اقليم (استراسيا) في غرب الدولة (بلجيكا حالياً). وظهر منهم رؤساء للبلاط ثم ملكهم الشهير (كارل مارتل) أو (المطرقة) الذي انتصر على المسلمين ووقف زحفهم على أوروبا عام ٧٣٢ م،، عند (تور) و(بواتيه) بعد أن هزم عبد الرحمن الغافقى وجيوشه في التقدم نحو فرنسا ووسط أوروبا^٣.

^١ سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٨٥.

^٢ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٢٠.

^٣ المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

٢- مملكة الكارولنجيين (٧٥٢-٩١٩ م)

وبتتويج (بيين) القصير وهو ابن كارل مارتل رئيساً للبلاط ملكاً على دولة الفرنجة عام ٧٥٢م، تكون الاسرة الميروفنجية من سلالة (كلوفس) قد انتهت وحلت محلها الاسرة الكارولنجية. وقد استمر (بيين القصير) في الحكم حتى وفاته عام ٧٦٨م ، وعند ذلك قسمت مملكته بين ولديه (شارل) و (كارلومان) الذين نشب نزاع بينهما انتهى بوفاة (كارلومان) عام ٧٧١م، مما أتاح لأخيه فرصة توحيد جميع المملكة تحت سيطرته وسيادته^١.
لقد ولد (شارل) عام ٧٤٢م وكانوا يلقبونه شارل الكبير (شارلمان) وكان أول عمل يتطلب منه هو الحفاظ على المملكة وبشدة تماسكها وفعلاً تم ذلك، وعندما أراد اللومباردين السيطرة على إيطاليا استعان البابا بشارلمان الذي هزم الجيش اللومباردي ودخل روما عام ٧٩٤م وأعلن نفسه ملكاً على اللومباردين، وبعد ذلك دخل في حروب في بلاد السكسون وانتصر عليهم وأجبرهم على ترك الوثنية واعتناق المسيحية، ثم توسع في الجنوب الشرقي وأخضع بافاريا، وتم له كل ذلك عام ٧٩٤م، وبدأ التوسع نحو الجنوب والغرب باتجاه الاراضي الاسبانية، وكانت معاركه سجلاً بينه وبين المسلمين هناك منذ ٧٩٩-٨٠١ م^٢.

ولقد تمكن شارلمان وبفضل ذكائه وحنكته السياسية ، من اضعاف الطابع الديني على تاريخ الاسرة الكارولنجية التي حكمت المانيا، وهذا العامل مكن شارلمان من الحصول على تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام ٧٩٩م^٣.

^١ سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ١٨٦.

^٢ لمزيد من التفاصيل ينظر: نور الدين حاطوم، تاريخ العصر الوسيط في أوروبا، ج، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٥٠-١٦٧.

^٣ جوزيف نسيم اليوسف، تاريخ العصور الأوربية الوسطى وحضارتها، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص ٣٧.

وبعد حكم دام زهاء (٤٥) عاماً توفي شارلمان عام ٨١٤م، تاركاً إمبراطورية مترامية الأطراف إلى خلفاء، ضعفاء من بعده سعوا بشكل أو بآخر إلى تقسيم هذه الإمبراطورية^١.

ومن خلال عملية التقسيم هذه ساهم أبناء شارلمان في تقويض دعائم الدولة الألمانية، والعودة إلى تقاليد القبائل الجرمانية. على اعتبار أن تلك الإمبراطورية هي ملكاً شخصياً (إرث) لشارلمان يوزع على الأبناء، لذا نرى من الطبيعي أن تؤدي عملية التقسيم هذه إلى اندلاع حروب أهلية بين المجتمع الألماني والتي انتهت بمعاهدة (فردن) عام ٨٤٣م، هذه المعاهدة أنهت الحروب الأهلية وذلك بتقسيم الإمبراطورية إلى ثلاث مناطق نفوذ^٢.

إن معاهدة (فردن) تميزت عن مثيلاتها التي عقدت في أوروبا خلال العصور الوسطى، فهي من جانب أعادت السكون والاستقرار لألمانيا وعموم أوروبا، ومن جانب آخر ساعدت في وصول بعض الأسر الأوربية إلى قمة الهرم السياسي في ألمانيا والتي عملت فيما بعد على تثبيت كيان الدولة الألمانية. ومن هذه الأسر على سبيل المثال الأسرة (السكسونية) و(الفرانكونية) وأسرة (الهوهنشتاوفن)^٣.

وبوفاة (كونراد الأول) آخر ملوك الكارولنجين في ألمانيا عام ٩١٩م، انتخب نبلاء السكسون والفرانكونيين دوق سكسونيا (هنري الأول) ملكاً على ألمانيا. وفي الواقع أن (كونراد الأول) هو الذي نصح بذلك قبل وفاته، لأنه رأى فيه شخصية قوية فذة يمكنها أن تنفع البلاد^٤.

لقد كان للملك (هنري الأول ٩١٩-٩٣٦م)، دوراً بارزاً في تخطيط أسس السياسة الألمانية التي سار عليها خلفاءه من بعده فداخلياً، عمل على تعزيز حكم أسرته والحد من استقلال الأمراء والدوقيات على حساب السلطة المركزية. وخارجياً، عمل على تقوية القوة

^١ نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ١٧٩.

^٢ جوزيف نسييم، المصدر السابق، ص ٤٧.

^٣ المصدر نفسه، ص ٤٨.

^٤ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٣١.

العسكرية للتصدي لهجمات الغزاة، وهذا عزز من زيادة الاستقرار والأمن في ألمانيا^١. وقد أوصى (هنري الاول) قبل وفاته باختيار ابنه (اوتو) ملكاً من بعده، وقد تم ذلك وتوج (اوتو) ملكاً وهو في العشرين من عمره في مدينة (آخن). ويعتبر اوتو الاول الملقب (بالعظيم) مؤسسة الإمبراطورية المقدسة بالمعنى الذي يعبر عنه اسم هذه الإمبراطورية والذي يشير الى ارتباط إيطاليا وألمانيا تحت سيادة حكم واحد. والمعروف ان اللقب الاساسي لهذه الإمبراطورية هو (الرومانية) فقط، أما صفة (المقدسة) فقد ظهرت فيما بعد في عهد الإمبراطور (فردريك الاول) حوالي عام ١١٥٧م، على ان استعمال هذا اللقب في وصف الإمبراطورية لا يعني تغيير وضعها السياسي، لأن هذه الإمبراطورية بمعناها الواسع وضع اساسها شارلمان وبمعناها الضيق اي في حدود ألمانيا وإيطاليا يرجع تأسيسها الى اوتو العظيم^٢.

لقد عمل في سياسته على مصادرة سلطات الدوقيات الألمانية ليعطيها الى موظفين خاضعين لسلطته، كما استعان برجال الدين لحكم الدوقيات، واستطاع القضاء على خطر الهنغارين الذي كان يهدد بأفاريا وكذلك هزم السلاف الذين كانوا يهاجمون سكسونيا ومد حدود بلاده الى نهر الاودر^٣.

وبعد وفاة اوتو الاول عام ٩٧٣ م ، توالى الحكم لابناء واحفاده فيما بعد، وانتهى حكم الاسرة السكسونية بعد وفاة آخر ملوكها هنري الثاني عام ١٠٢٤م، ليبدأ حكم أسرة الفرانكونية للأعوام ١٠٢٤ - ١١٢٥م، وكان أول ملوكها كونراد الثاني وآخر ملوكها هنري الخامس الذي توفي عام ١١٢٥. لقد عملت هذه الأسرة أيضاً على أضعاف شأن الدوقيات والنبلاء، وحاولوا خلق طبقة جديدة من كبار موظفيه موالية له ليوطدوا مركزهم داخل ألمانيا، كما عملوا على زيادة توسع دولتهم بإتجاه بولندا والنمسا وهنغاريا وإيطاليا.

^١ جوزيف نعيم، المصدر السابق، ص ٤٨.

^٢ سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

^٣ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٣٢.

وبعد وفاة هنري الخامس الذي لم يخلف ولدًا لينتخب ملكًا كما جرى العرف بذلك من قبل، خرج الحكم من الأسرة الفرانكونية حيث اختار الناخبون من بعده الملك لوثر وهو سكسوني مما أدى إلى إثارة أسرة الهوهنشتاوفن وهي أسرة من (بسرايا) التي تعتقد أحقيتها بالحكم. وبعد وفاة الملك لوثر عام ١١٣٨م، تم انتخاب كونراد الثالث من بيت الهوهنشتاوفن مما جعل البلاد مسرحًا لحرب أهلية بين أنصار الأسرة الأخيرة وأسرة الكولفيين، لكن كونراد الثالث كان ذكيًا فاختار قبل موته ابن أخيه فريديريك ليخلفه والتي كانت أمه من أسرة الكولفيين، وهكذا انتهى الصراع بين الأسرتين بتولي فريديريك الأول (بربروسا) العرش عام ١١٥٢م^١.

لقد عمل فريديريك بربروسا منذ اعتلائه العرش على استرداد مكانة الإمبراطورية ومجدها المفقود، وهو المجد الذي لا يتحقق في نظره إلا بالربط بين شطري الإمبراطورية في ألمانيا وإيطاليا.

لذلك عقد معاهدة كونستانس مع البابا ١١٥٣، يتعهد بها بعدم عقد صلح مع ملك صقلية دون موافقة البابا، ويقوم بإخضاع أعداء البابا، مقابل تتويج البابا له إمبراطورًا ومساندته ضد خصومه في ألمانيا^٢.

وفعلًا بدأ بتسوية الخلافات الألمانية وتمكّن من السيطرة داخل ألمانيا تمامًا، واعتمد في بسط سلطانه على رجال الدين وجعل منهم قادة للجيش. وبدأ الفرسان يلتفون حوله كمنقذ للبلاد واستطاع أن يضمّ لدولته الدانمارك وهنغاريا واخضع المدن الإيطالية ويعيدها إلى حظيرة الدول الألمانية. وما إن وصلت أخبار دخول صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس حتى أعد جيشًا كبيرًا خرج على رأسه، لكنه لم يصل إلى بيت المقدس فقد مات في الطريق بآسيا الصغرى غرقًا عام ١١٩٠م، وظلّ فريديريك بربروسا خيالًا جميلًا لدى الألمان ملأ ملاحم وأساطير عدة تغنت بها الأجيال^٣. وموته خلفه ابنه هنري السادس الذي ألحق صقلية

^١ المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٧.

^٢ سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

^٣ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩.

لإمبراطورته وبموته عام ١٢١٥م تمّ اختيار ابنه فريدرىك الثاني الذي ترك ألمانيا وأقام في جنوب إيطاليا، وترك بلاده تحت رحمة الأمراء والإقطاعيين الذين تنازل لهم عن كثير من سلطاته واعترف لهم بإنشاء المدن والطرق والأسواق في أقاليمهم، وهكذا وضع نظاماً مهد فيه لتقسيم ألمانيا إلى ولايات، وبعد وفاته عام ١٢٥٠، خلفه ابنه كونراد الرابع الذي دخل في نزاع مع البابا وتوفي بعد أربع سنوات وكان ابنه صغيراً فاعترف البابا لهنري الثوري قيصرًا على ألمانيا، وهكذا انتهت دولة الهوهنشتاوفن عام ١٢٥٤م^١.

في الحقيقة إن تاريخ ألمانيا في القرنين الرابع والخامس عشر يتصف بالاختلاط والتعقيد، بعد أن اختفت إماراتها الكبرى التي قامت على أساس قبلي عنصري، وظهر على المسرح عدد كبير من صغار الأمراء الذين اشتبكوا ببعضهم مع بعض في منازعات لا حصر لها بدافع من الأغراض الشخصية البحتة. هذا في الوقت الذي أخذت المدن تتحرّر من سيطرة الإقطاع لتعزّز نفوذها وإمكانياتها في ضوء مصالحها الخاصة. أما الإمبراطور فقد أصبح نفوذه إسمياً مستغلاً وظيفته من أجل تحقيق مصالح شخصية^٢.

ويمكننا القول إن الارتباط الذي تمّ منذ عام ٩٦٢م، بين وظيفتي الملكية الألمانية والإمبراطورية الرومانية أدى إلى عواقب على كلّ منهما، لأن وظيفة الإمبراطورية العالية أضحت سطحية وغير واقعية، في حين أدّت مظاهر الإمبراطورية ومطالبها إلى إنصراف البابا عن شؤون ألمانيا نفسها إلى غيرها من الشؤون الخارجية وخاصة إيطاليا، مما أضعف نفوذ الملكية الألمانية وعاد عليها بعواقب وخيمة. وحسبما أدّت إليه السياسة الإمبراطورية من صدام بين البابوية وحكام ألمانيا، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأباطرة وتغيّبهم عن ألمانيا وقضاء معظم سنوات حكمهم في حروب لا طائل من ورائها في إيطاليا، حتى الفى أمراء ألمانيا أنفسهم وقد تحرّروا من سيطرة الأباطرة وراقبتهم، فانصرفوا إلى توطيد نفوذهم وسلطانهم الإقطاعي على حساب الإمبراطورية، وثمة عامل آخر أسهم في إضعاف الإمبراطورية الألمانية، هو أنها ظلت انتخابية في تقاليدها وفكرتها، وبذلك حرمت الملكية الألمانية منميزات التقليد الوراثي في التمكين لأنفسهم وتدعيم سلطتهم المركزية على الأمراء المحليين. وهكذا ظلت ألمانيا بعد عام ١٢٧٢م، عبارة عن

^١ المصدر نفسه، ص ٤٠.

^٢ سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٥٦٢.

مجموعة من الدويلات الصغيرة مع تمتع الإمبراطور أو الملك بسلطة إسمية حتى سميت الحقبة الممتدة بين ١٢٧٢ - ١٥١٩، في التاريخ الألماني باسم (عصر الأمراء).

وبعد انهيار حكم أسرة الهوهنشتاوفن ظَلَّت المانيا بلا قيصر. فقد انتخب الأمراء الألمان (ريتشارد الكورنولي) وهو انكليزياً ليصبح قيصرًا على ألمانيا وهو لم يرى المانيا إلا بضع مرات. وانتخب أمراء آخرون من الألمان (الفونسو العاشر) وهو اسباني ليصبح قيصرًا لألمانيا الذي لم تطأها قدمها طوال حياته وقد فعل الأمراء الألمان ذلك حتى لا يقيموا بألمانيا ملكًا يسلبهم السلطة التي تمتعوا بها آنذاك^١.

فقد حدّد الأمراء عدد من يحقّ لهم انتخاب منهم بسبعة، ثلاثة من رجال الدين وأربعة من الأمراء العلمانيين، وعقدوا اتفاقاً سُمي (الاتفاق الذهبي) حددوا فيه نظام الانتخاب الذي يقوم به السبعة في (فرانكفورت) ويتمّ التتويج في (آخن). ونصّ الاتفاق على تمتع الأمراء السبعة بنفوذ كبير في أقاليمهم ويكون حكمهم فيها وراثياً ويقومون بصك العملة واستغلال المناجم. والأمراء السبعة هم:

أسقف ماينز، أسقف ترير، أسقف كولونيا، ملك بوهيميا، كونت الراين، دوق سكسونيا، ودوق براندنبورغ. وهكذا قسّمت السلطة في ألمانيا بين الأمراء السبعة وعدد كبير من الأمراء والأساقفة، وأضحت المانيا مقسّمة إلى ٣٢٤ دويلة قائمة بذاتها ولم يعد للملوك أي سلطة عليها. ورغم أن الملوك منذ عام ١٤٣٧ حتى تاريخ ١٨٠٦ كانوا جميعاً من أسرة الهابسبرغ، إلا أن ذلك لم يغيّر من الأمر شيئاً^٢.

^١ المصدر نفسه، ص ٥٦٢-٥٦٤.

^٢ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٤٩-٥٠.

ألمانيا في العصور الحديثة

أولاً: ظهور بروسيا

ليس هناك من شيء يميّز القرن السابع عشر أكثر من وجود دولة صغيرة جداً كان لها من القدرة لأن تلعب دوراً مؤثراً في الشؤون الأوروبية بصرف النظر عن جميع الإعتبارات الخاصة بمساحتها، ولعلّ ليس من الغرابة أن لا يشكّل السكان بقلة عددهم حائلاً يقف أمام الحصول على مستوى رفيع من الثروة والحياة الهانئة وفعالية ثقافية وفنية. كما أن السبب الذي يجعل هذه الدولة الصغيرة تتصرف كأنها دولة كبيرة، وهو أن الجيوش كانت صغيرة بصورة عامة والأسلحة البدائية يسيرة وقد أدّت صعوبات الإمدادات والمواصلات ورداءة الطرق وقلة الخرائط وتغيّب قيادة الجيش مضافاً إليها الصعوبات الإدارية والفنية إلى أن يهبط عدد الجنود من ذوي الكفاءات الصالحة لحملة عسكرية ناجحة. واستناداً إلى تلك الحقائق تمّ قيام الدولة الألمانية البروسية. إن الساحل الجنوبي من بحر البلطيق الذي بزغت منه بروسيا لم يكن المكان المزمّل لمخلق قوة سياسية عظيمة الشأن، لأنه يشكل بلاد غير مغرية من حيث قلة السكان وانعدام الثروات المعدنية وفقرة التربة، فضلاً أنها كانت لا تقارن بمراكز الحياة النشطة في جنوبي ألمانيا وغربي أوروبا. لقد كانت بلاد منبسطة من سهول مكشوفة ممتدة داخل بولندا وليس لها شكل جغرافي واضح أو حدود طبيعية^١.

وكانت المنطقة الساحلية الواقعة في جنوب السويد تعرف بإسم بوميرانيا، أما الأراضي الممتدة إلى الداخل والمفصولة عن البحر كانت براندنبورغ التي تتركز حول برلين، وقد وصلت أسرة هوهنزولرن إلى منصة الحكم في براندنبورغ عام ١٤١٧، فكانت النواة الحية لقيام بروسيا الحديثة. وبامتداد براندنبورغ وبوميرانيا إلى الشرق، تمتدّ بقعة عرفت بعدئذ ببلاد بروسيا، وهي تسمية لشعب يسكنها منذ أقدم الأزمنة يعرف بإسم البروسيين أو البورسين، أما بروسيا الغربية فإنها جزء من بولندا وتفصل براندنبورغ وبوميرانيا عن

^١ روبرت. ر. بالمر، تاريخ العالم الحديث، ج ١، ترجمة محمود حسين الأمين، مراجعة جعفر خصباك، مكتبة اللوفاء، الموصل، ١٩٦٤، ص ٣٣٦.

بروسيا الشرقية، وكانت بروسيا الشرقية أو دوقية بروسيا هي البلاد التي اشتهرت في التاريخ بإسم موطن الفرسان التوتونيين، وهي رتبة عسكرية نالوها لقاء قيامهم بغزو سكان البلاد الأصليين وتنصيرهم في القرن الثالث عشر، ودوقية بروسيا محاطة بإحاطة تامة بمملكة بولندا باستثناء الساحل البحري الواقع على بحر البلطيق ولغتها وثقافتها جرمانية^١.

ظهرت بروسيا الحديثة في القرن السابع عشر حيث تجمع في أيدي أسرة آل هوهنزولرن عدد من الأقاليم، وفي عام ١٦١٨م ورث حاكم براندنبورغ دوقية بروسيا (بروسيا الشرقية)، فكانت تلك أول خطوة لنمو مملكة براندنبورغ - بروسيا. وفي تطوّر آخر تسلّم حاكم براندنبورغ بوميرانيا الشرقية في صلح ويستفاليا وربطوها بدوقية بروسيا، ثم حصلوا على بروسيا الغربية عام ١٧٧٢، وقد سبق ذلك استيلاء آل هوهنزولرن دويلة (كليفيس) ومقاطعات صغيرة أخرى في غربي ألمانيا، وأصبحت السياسة المرسومة لبراندنبورغ في ربط الكتل الثلاث من البلاد الألمانية وتوحيدها^٢.

كانت بروسيا عام ١٦٤٠ حين تولى حكمها فريديريك وليسم الأول من أسرة الهوهنزولرن تتكوّن من ثلاث أجزاء: براندنبورغ في الوسط، ودوقية بروسيا من الشرق، بينما تقع على الغرب في جهة الراين الدوقيات الصغيرة (كليفيس ومارك ورافنزبرغ)^٣.

كان امراء بروسيا من آل هوهنزولرن يلقبون أثناء القرن السابع عشر بناخبي براندنبورغ. وقد أصبح أحدهم (فريديريك وليسم ١٦٤٠ - ١٦٨٨) يدعى بالناخب الكبير نظراً لأهميته، وكان يعتقد بضرورة الحكم المطلق وجمع في يده بمرور الزمن السلطة العليا^٤.

لقد نمت بروسيا وأصبحت دولة كبرى، وازداد نفوس برلين فوصل إلى عشرين ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر، ومنح أمير بروسيا لقب الملك عام ١٧٠١ من قبل الإمبراطور لوقوفه إلى جانبه في حرب الوراثة الإسبانية. وفي معاهدة أوتراخت عام ١٧١٣، اعترفت الدول الأوروبية بمملكة بروسيا وأصبحت في القرن الثامن عشر تشارك النمسا في زعامة ألمانيا، وأصبحت دولة

^١ المصدر نفسه، ص ٣٣٨-٣٣٩.

^٢ المصدر نفسه، ص ٣٤٠-٣٤١.

^٣ محمد كمال للسوقي، المصدر السابق، ص ٥٩.

^٤ محمد محمد صالح، تاريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢، ص ٤٣٤.

عظمى نتيجة لجهود فريديريك وليم الأول حفيد الناخب الكبير، الذي اعتنى بالجيش ليصبح مفخرة ألمانيا، وجعل لبروسيا مركزاً عسكرياً عظيماً بين الدول الأوروبية وأصبحت رابع دولة في أوروبا من حيث القوة العسكرية، وبعد وفاته خلفه ابنه الملك فريديريك الثاني الكبير (١٧٤٠-١٧٨٦)، الذي ترسخت الملكية المطلقة في بروسيا على عهده ويعتبر أعظم ملوك آل هوهنزولرن^١. في الحقيقة أن بروز بروسيا كقوة أوروبية جديدة حدث بفضل مجموعة من العوامل، منها التهديد المستمر الذي كان تتعرض له بروسيا والإمارات الجرمانية كدول صغرى، الأمر الذي دفع الشعب البروسي إلى إبداء التضحيات الضخمة، والاستعداد لبذل كل جهد مستطاع في قضايا الحرب التي أصبحت بالنسبة للشعب البروسي قضية مصيرية مرتبطة بوجوده فوق أرضه. كما كانت توافق تيار الأحداث بما يسمح بظهور هذا التحول، فقد كانت الدولتان الأوروبيتان (بريطانيا وفرنسا) تجاوزتا مرحلة متقدمة في بسط نفوذهما وإن النمسا وصلت إلى مرحلة من الضعف، وكانت التناقضات بين القوى الرئيسية قوية إلى درجة خوض صراعات وحروب ومنافسة غير معلنة فيما بينها، فكان من الطبيعي أن يشكل التحالف فيما بينها ضد القوى الضعيفة، تحالفاً مرحلياً مرتبطاً بقدرة القوى الضعيفة على الصمود، وعلى فرض إرادتها، فكان الصراع السياسي والإفادة من تيار الأحداث هما لمركز الثقل في التحولات التي أبرزت القدرة البروسية^٢. فضلاً عن ظهور شخصيات وقادة استطاعوا الاستفادة من العوامل السابقة من أجل بناء مستقبلهم ودعم قضيتهم، ومن هؤلاء (فريديريك الثاني - الكبير) الذي ربط مصيره ووجوده بقضية شعبه، وأحدث تحولاً حاسماً في أفق بروسيا، حيث مارس العمل السياسي والعمل العسكري في وقت واحد، أي سياسة استراتيجية توازن بين أهداف السلم وأهداف الحرب^٣.

^١ المصدر نفسه، ص ٤٣٥

^٢ بسام العلي، فريديريك الكبير (الثاني)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١١.

^٣ المصدر نفسه، ص ١١٢.

ثانياً: المانيا والثورة الفرنسية

كان لأحداث الثورة الفرنسية صدى واسع في ألمانيا، خاصة في اوساط المتعلمين الذين رأوا فيها بداية لعصر جديد في تاريخ البشرية، من حيث أن الثورة الفرنسية تطالب بإلغاء امتيازات الأشراف ورجال الدين وتحرير الفلاحين، كما تنادي بالحرية والمساواة بين الناس وتسمى إلى تحديد سلطة الملك عن طريق الدستور. فقد خشي أمراء المانيا خطر انتشار أفكار الثورة الفرنسية بين شعوبهم كخشية باقي ملوك أوروبا. وأسرع القيصر الألماني ليوبولد الثاني (شقيق ماري أنطوانيت زوجة ملك فرنسا لويس السادس عشر) بعقد اتفاق مع بروسيا بقصد حماية الأسرة المالكة الفرنسية. وقد أرغم رجال الثورة الفرنسية ملكهم لويس السادس عشر على إعلان الحرب ضد النمسا. وتمكنت جيوش بروسيا في أول الأمر الإنتصار على جيوش الثورة الفرنسية في (فردن) ولكنها لم تلبث أن هزمت عند (فالبي) كما هزمت قوات الشوار الجيوش النمساوية في بلجيكا، وهكذا فشل تحالف النمسا وبروسيا ضد الثورة الفرنسية واضطرت بروسيا عام ١٧٩٥ إلى عقد صلح بازل مع فرنسا الذي أخذت بمقتضاه الأخوة الضفة اليسرى من نهر الراين^١.

وبرغم أن بروسيا اتبعت سياسة الحياد ولم تدخل في تحالف ضد نابليون، إلا أن ذلك لم يمنع من نشوب الخلاف بينهما أدى إلى أندلاع الحرب علم ١٨٠٦، وانتهت بدخول نابليون برلين وعقد صلح (تليست) عام ١٨٠٧، وفقدت بروسيا بموجبها كل أراضيها غرب الألب. وبعد ذلك نشب الصراع بين فرنسا وروسيا، وتقدم نابليون لإحتلال روسيا لكنه فشل والحقت به الهزيمة عام ١٨١٢. وفي تلك الأثناء انتهزت بروسيا الفرصة فعقدت مع روسيا اتفاقية لإعلان الحرب على نابليون عام ١٨١٣، وانضمت النمسا والسويد للإتفاقية التي لاقت مساعدة مالية من انكلترا. واستطاعت جيوش التحالف من إنزال هزائم متتالية بيميش نابليون وتمكنوا من دخول فرنسا واحتلال باريس وتنازل نابليون عن العرش. وعندما عاد نابليون مرة أخرى إلى فرنسا عام ١٨١٥، استطاعت بروسيا وانكلترا أن تنزلا به الهزيمة النهائية في (واترلو) في حزيران ١٨١٥، وبذلك خرجت بروسيا منتصرة لتشارك في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥^٢.

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٦٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٨.

ثالثاً: مؤتمر فيينا والإتحاد الألماني:

اعترافاً بدور النمسا في إسقاط نابليون، وبشخصية رئيس وزرائها (المستشار) مترنيخ اختيرت فيينا مكاناً لعقد مؤتمر دولي. وكان المبدأ العام للمؤتمر هو إعادة الحدود والأسر الملكية في عدة أقطار أوربية كما كانت قبل قيام الثورة الفرنسية ومجيء نابليون^١.

ويبدو أن هذا المبدأ هو أساس تسوية فيينا وهو مبدأ مترنيخ، كما أن هذا المبدأ جاء لينسجم مع توازن القوى أو (التوازن الدولي) المستعاد في أوروبا، وكذلك ينسجم مع مبدأ (الشرعية) الذي استغلته فرنسا لتتمكّن من لعب دور فعال في أوروبا.

وبالنسبة ما يخصّ المانيا في هذا المؤتمر فقد طبق مبدأ التوازن الدولي في المانيا وبموجبه حصلت على أراضي أقل من تلك التي كانت تملكها عام ١٨٠٥، فقد تنازلت لروسيا عن رقعة كبيرة من الأراضي البولندية، فنالت عوضاً عنها نحو نصف سكسونيا ومقاطعة الراين. كما أعاد مترنيخ بناء بافاريا، وحصلت هانوفر على بعض حدودها وفصلت معالمها وفق اهواء النمسا وبروسيا ولم يوضع أي اعتبار تقريباً لمصالحها الخاصة. وقد هبط العدد الإجمالي للولايات (الدويلات) الألمانية في الإتحاد الألماني الجديد إلى ما يقارب الثمان والثلاثين ولاية^٢.

وفي مؤتمر فيينا ظهرت رغبة مترنيخ في الاحتفاظ بألمانيا مقسّمة ضعيفة، حتى تستطيع النمسا أن تفرض سيطرتها الكاملة عليها.

وفي نفس الوقت كانت الولايات الألمانية تخشى اطماع بروسيا فمالت إلى جانب النمسا مفضلة استقلالها على الوحدة. لذا فإن مؤتمر فيينا قرر تكوين اتحاد مفكك من الولايات الألمانية، ما أدى لإشتراك دول أجنبية فيه مثل الدانمارك وهولندا واتكلترا بحكم إدارتها

^١ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥ - ١٩٣٩، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،

١٩٨٢، ص ١٧.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٨.

لولايات ألمانية، ولانفراد النمسا برئاسته التي مكنتها من مقاومة الحركات الدستورية، وقتل الأفكار الحرة التي تخالف سياسة مترنيخ^١.

كما اتخذ مترنيخ في النمسا وممتلكاتها كل الإحتياطات الممكنة لمنع انتشار الأفكار الثورية واستعان في تنفيذ سياسته بمراقبة المطبوعات والجامعات وحركات الأحرار. ونجح بذلك في حراسة ممتلكات النمسا بالاستفادة من بعض الظروف التي وافقت حماس طلبة الجامعات الألمانية وتكوين الجمعيات لنشر الفكرة الوطنية واللذين قاموا بحرق بعض شارات النظام الرجعي القائم آنذاك وحوادث أخرى تزامنت معها فقام مترنيخ بتعطيل بعض فقرات القانون وتعيين مراقبين في الجامعات لمراقبة المحاضرات والكتب، كما أغلق جمعيات الطلبة وانديتهم وصحافتهم^٢.

وكان للعامل الإقتصادي أثرًا واضحًا في الحركة القومية، وذلك أن الإنطلاق الحقيقي للإنتاج الصناعي في ألمانيا أبتدأ من سنة ١٨٤٠، فنشأت المشروعات الصناعية الحديثة بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية، وأدى هذا النمو الإقتصادي إلى الرغبة في إقامة اتحاد كمركي بين الدويلات الألمانية (الزولفرين) الذي وضعت أسسه منذ عام ١٨١٨ وأنشئ عام ١٨٣٤، وكان الإتحاد في البداية يضم ٢٥ ولاية ألمانية وفي عام ١٨٤٤، أصبح يضم أغلب الولايات الألمانية^٣.

لقد كان القصد من الإتحاد الألماني هو تسليم ألمانيا إلى النمسا وبروسيا، وسرعان ما أمسك مترنيخ بزمام القيادة في يديه، وكانت أهدافه هي سحق الروح التحررية والدستورية والبرلمانية في ألمانيا. أما بروسيا فكانت على كل حال دولة عسكرية تصير في ركاب النمسا والتصديق على مراسيم مترنيخ الخاصة بالتحكم بالصحافة وإرهاب الجامعات وكبت حرية الرأي في ألمانيا.

^١ عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، (د.ت.) ص ٢٠٩.

^٢ فرغلي علي تسم، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، برامج التعليم المفتوح، جامعة العلاقات الدولية (سانت

كلمنتس) (د.ت.) ص ١٢٢.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٢٣.

وعلى أثر الموجة الثورية التي قامت في أوروبا عام ١٨٣٠، بدأت سلطة مرنينخ في الإنكماش، واستمرت بروسيا الجديدة بالإصلاح واهتموا بالتعليم وإصلاح الجيش وإتاحة الفرصة لظهور الفرد الحديث، لكن جهاز الحكم بقى دون تعديل مع السماح بإجراء إصلاحات في الشؤون المالية والتجارية.

وثمة مسألة مهمة وهي الموقف بالنسبة للبرلمان والدستور، حيث كان هناك موقف مؤيد لفكرة وجود الإثنين أي البرلمان والدستور وتأمين قدر معقول من حرية الرأي، معارضة البيروقراطيين حالت دون تحقيق ذلك، فقد كان التيار الغالب بين البيروقراطية البروسية مؤيداً للحكم المطلق المستنير، لفكرة تصريف شؤون الدولة بواسطة الخبراء وعدم الإهتمام للحكم النيابي أو الجمعيات التشريعية أو الصحافة^١.

ومع مرور الوقت ساد اعتقاد لدى بعض الأوساط السياسية في ألمانيا، بأن الإتحاد الألماني أخذ يفقد خاصيته السياسية، وإن سياسة الإحلاف والمؤتمرات الدولية التي زجت بروسيا نفسها فيها، لم تعد مجدية في حماية الإتحاد الألماني الذي يؤمن لها إنشاء دولة ألمانية موحدة^٢. وبعد تولي فريديريك الرابع عرش بروسيا عام ١٨٤٠، بدأ سلسلة من الإجراءات التحررية، رغم انه لم يكن مستعداً لسماع صوت الشعب على حقيقته. وفي عام ١٨٤٧، دعا الملك إلى اجتماع في برلين حضره ممثلو الإشراف وكبار الملاك، وغلبت على الاجتماع روح تحررية إلا أن الأقلية المحافظة وقفت في صف الملك. ولما رفض البرلمان الموافقة على جمع الأموال اللازمة لبناء خطوط جديدة للسكك الحديدية، ثارت ثائرة الملك وقضى الاجتماع، مما أدى ذلك إلى إشارة روح الإستياء بين الناس وعمت المظاهرات، مما اضطر الملك إلى الإعلان عن استجابته لمطالب الشعب^٣.

١. ج. كرانز وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، مؤسسة

سجل العرب، القاهرة، (د.ت)، ص ٣٠٣.

٢. حقائق عن ألمانيا الاتحادية، ترجمة اسماعيل عاصم وحسين حمدان، معهد موسوعات برتلسان، ميونيخ، ١٩٨٦،

ص ٥١.

٣. محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٧٠.

وعلى أثر ذلك افتتح الملك بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٤٧، الجمعية الوطنية المنتخبة التي كان عليها أن تعد دستوراً للبلاد، لكن الملك بعد أن تأكد من وقوف الجيش معه أهمل الجمعية، ثم حلّها وأعطى البلاد دستوراً حسب مشيئته وأعطى للمحافظين كلّ السلطة^١. وقد اتت شرارة ثورة ١٨٤٨ إلى ألمانيا، هذه الثورة التي اتخذت أشكالاً متباينة في أنحاء أوروبا، فقامت الثورة في ألمانيا على الرغبة القوية في تحقيق الوحدة القومية المقترة بإيمان راسخ بأن الاتجاهات التحررية (أي المناهضة بقيام حكومات نيابية ودساتير) سوف تحقق هذه الغاية. ووجدت هذه النزعات بين الأساتذة والطلاب الذين يأملون بالوحدة وبين العمال الراغبين في التمتع بحق الاقتراع والفلاحين التواقين إلى القضاء على الحقوق الإقطاعية^٢.

وعلى أثر ذلك انعقدت المؤتمرات وبرزت عدة مناقشات تدور حول ثلاث اتجاهات: الأول، لا يرى سحب الكثير من امتيازات وحقوق الأمراء، ومثل هؤلاء المحافظون اتجاهًا يمينيًا، بينما الاتجاه الثاني، كان للراديكاليون ويمثلون اليسار، ويرغبون في دولة المانية بلا أمراء تحكمها حكومة ينتخبها الشعب (وسمي هؤلاء بالديمقراطيين المركزيين) لأنهم نادوا بدولة مركزية بلا أقاليم. وكانت الغالبية ممثلة في المجموعة الثالثة من الأحرار يرغبون في قيام ألمانيا اتحادية، تكون للأقاليم حقوقها وتمثل في الحكومة الاتحادية، ويرون أن يقوم على رأس الدولة الاتحادية قيصر، يحد من سلطاته برلمان منتخب، (وقد سمي هؤلاء بالإتحاديين والفدراليين). وبعد أشهر من المناقشات، استقر الرأي على قيام ألمانيا اتحادية على رأسها ملك بروسيا فريدريك وليم الرابع، وكانت المفاجأة التي حطمت أعمال وجهود المؤتمرات هو أن ملك بروسيا رفض قبول التاج كونه مصبوغاً بصبغة ثورية، فعمت المظاهرات والإشتباكات في الدويلات الألمانية، فتمكّن الأمراء وبالقوة من السيطرة على الموقف، فضاغت فرصة الوحدة الألمانية، لكن المؤتمرات في الواقع قد وضعت الأساس

^١ المصدر نفسه، ص ٧١.

^٢ ج. كرانز وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

الفعللي لمستقبل ألمانيا ، وارتفع صوت الشعب واستيقظ ضميره و وعيه ليعرف أن الوحدة طريقه وسيله وهدفه ومستقبله^١.

لذا نرى أن تباين الآراء السياسية حول الوحدة الألمانية أدى بالنهاية إلى انقسام الرأي العام إلى ثلاث اتجاهات وحدوية. الأول، يسعى إلى تحقيق الوحدة الألمانية تحت إدارة بروسيا بشرط استبعاد النمسا، اما الإتجاه الثاني فيحاول تحقيق الوحدة خلال استيعاب جميع الألمان بما فيهم المان النمسا، بينما يريد الإتجاه الثالث تحقيق الوحدة النمساوية بالرغم من أن تلك الإمبراطورية تتكوّن من أكثرية سلافية وليس المانية^٢.

وفي عام ١٨٥٨، أي بعد مجيء وليم الأول وصيًا على عرش أخيه ثم توج ملكًا عام ١٨٦١ بعد وفاة أخيه، تبيّن عند البعض أنه أقلّ رجعية من سلفه، وكان يبدي بعض العطف على أمانى الألمان في الوحدة القومية، وكان يعتقد بأن بروسيا تحتاج إلى جيش قوي، ذلك الجيش الذي يمثّل العقيدة البروسية كما يمثّل الإخلاق والدين، ليكون الأداة الذي يحقق مصير بروسيا^٣.

ثم جاءت الإنتخابات العامة عام ١٨٦١، ففاز أنصار التقدّم مطالبين بالإصلاحات التحريرية وإصلاح البرلمان وخفض مدة الخدمة العسكرية وتطبيق المسؤولية الوزارية أمام البرلمان، وهذا كان ضدّ رغبات الملك وتوجّهاته، مما أدى به إلى استدعاء بسمارك الذي كان ممثلاً لبلاده في باريس، وذلك لخوض المعركة أمام الجمعية المنتخبة وفعلاً فاز بسمارك والملك وهزمت المبادئ البرلمانية^٤.

لقد بدأ بسمارك حياته السياسية كعضوًا في البرلمان المحلي لبروسيا ثم أصبح سفيرًا في روسيا وفرنسا حتى عام ١٨٦٢، حيث أصبح رئيسًا للوزراء (مستشار) في بروسيا، ومنذ عام ١٨٦٥، كان حازمًا في تحقيق الوحدة الألمانية بدون النمسا ويؤمن بالمبادئ الملكية ولا

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص. ٧٢-٧٣.

^٢ ميلاد المقرحي، موجز تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دلو المنشورات، بنغازي، ١٩٩٨، ص ١٦٣.

^٣ أ.ج. كراوت وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٤٨٤.

^٤ المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

يؤمن بحق اشتراك الشعب في الحكم^١. وكان يتمتع بشهرة الرجل القوي، وكان حريصاً على إصلاح وتقوية الجيش، وشرع يطرح بعض أفكاره وآرائه السياسية أمام البرلمان البروسي. وقال مقولته الشهيرة: "لا تقرر المسائل الكبرى الراهنة بالخطب والتهافتات ومقررات الأكثرية ولكن تقرر بالحديد والدم"^٢.

وقد تميّز حكم بسمارك الذي دام من ١٨٦٢ - ١٨٩١، بالتحديات الدستورية، ووضع مساواة مع النمسا في حقوق الاتحاد الألماني وأن تحتفظ بروسيا بالاستقلالية في سياستها الخارجية، وأن لا يكون هناك اتحاد ألماني بدون بروسيا^٣.

ومن أهم الإجراءات الأخرى التي اتخذها بسمارك على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي:

١ - إجراءات داخلية عاجل من خلالها المشكلات السياسية بين الولايات الألمانية. وشم تمكّن بفضل حنكته ودهائه السياسيتين من أرغام الولايات الألمانية الجنوبية على برنامج الوحدة، عن طريق نشر مراسلاته مع الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث، وتلك المراسلات تبين الأطماع الفرنسية في الولايات الألمانية الجنوبية، مما أدى إلى أن تكون تلك السياسة التي اتبعها بسمارك حافزاً مباشراً في دخول الولايات الألمانية الجنوبية في تحالف عسكري مع بروسيا في حالة حدوث اعتداء فرنسي على أي من الطرفين^٤.

٢ - إجراءات على الصعيد الخارجي تمّ اتخاذها، فقد كان أمام ألمانيا في تلك الحقبة جملة من التحديات السياسية الخارجية لا بد من تسويتها، بغية نجاح الوحدة الألمانية وهي:

- مسألة الشلوزفيغ والهولشتاين والحرب مع الدانمارك:

^١ فرغلي علي تسن، المصدر السابق، ص ١٢٥.

^٢ كارتون هير، التاريخ الأوربي الحديث (١٧٨٩ - ١٩١٤)، ترجمة فاضل حصين، دار الكتب، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٩١.

^٣ فرغلي علي تسن، المصدر السابق، ص ١٣٦.

^٤ شوقي عطا الله الجمل وأخرون تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٨.

ففي عام ١٨٦٤، وقع خلاف بين الدانمارك والألمان حول ملكية مقاطعتي الشلوفينغ والهولشتاين، حيث أن هاتين المقاطعتين كانت تتبع الدانمارك منذ عام ١٤٩٠، دون أن تكون جزءاً من ممتلكات الدانمارك، وفي عام ١٨٦٣، قررت الدانمارك ضمّ الشلوفينغ ومنح استقلال ذاتي للهولشتاين، فرأى بسمارك أن تلك فرصة لضمّ المقاطعتين إلى بروسيا، وظهر خلاف بين الدانمارك وبروسيا من ناحية وبين الدانمارك والنمسا من ناحية أخرى، وفي عام ١٨٦٤ تقدّمت الجيوش البروسية والنمساوية نحو المقاطعتين وجرت الحرب مع الدانمارك وانتهت بهزيمة الأخيرة وتنازلت عن المقاطعتين^١.

- الحرب مع النمسا: في عام ١٨٦٥، عقدت بين بروسيا والنمسا معاهدة (جاسين) بشأن مقاطعتي الشلوفينغ والهولشتاين، تقرر بمقتضاها أن تدير بروسيا الشلوفينغ وأن تدير النمسا الهولشتاين. وكان بسمارك يؤمن بأن هذه المعاهدة مؤقتة حتى يمكن من إعداد الجيش وعلان الحرب على النمسا. وعقدت المعاهدات مع روسيا وفرنسا وإيطاليا، ليتجه صوب النمسا ودخل في حرب واستطاعت الجيوش البروسية من هزيمة الجيوش النمساوية خلال سبعة أسابيع في موقعة (سادوا) فاضطرت النمسا لعقد معاهدة صلح عام ١٨٦٦، ومن نتائج ذلك انضمام مقاطعتي الشلوفينغ والهولشتاين إلى بروسيا وكذلك تم إخراج النمسا من الإتحاد الألماني^٢.

- الحرب مع فرنسا وإعلان الإمبراطورية: كانت الإنتصارات البروسية وما تبعه من توحيد شمال ألمانيا، يثير مخاوف فرنسا التي كانت ترى زيادة قوة بروسيا خطراً يهدّد ميزان القوى في أوروبا، وبدأت الخلافات بين فرنسا وبروسيا تظهر بعد انتهاء حرب النمسا. ومن أهم الخلافات بين فرنسا وبروسيا كانت مسألة دوقية لوكسمبورغ التي أرادت فرنسا شراءها، والتي كانت حسب معاهدة فيينا أحد أعضاء الإتحاد الألماني، فثار ثائرة الألمان واستطاع بسمارك من منع بيعها لفرنسا. ثم جاءت مسألة العرش الإسباني، حيث تمّ

^١ ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ١٩٦.

^٢ عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٢١٢.

ترشيح ليوبولد من أمراء بيت الهوهنزولرون الحاكم في بروسيا، لعرش اسبانيا، ورأت فرنسا أن ذلك قوة لبروسيا وخطراً على فرنسا والتوازن الاوربي ومؤامرة من بسمارك لإذلال الأمة الفرنسية. وامام هذه المشكلة أعلن الأمير أنطوني والد الأمير ليوبولد المرشح لعرش اسبانيا عن تنازل ولده عن العرش، فاستقبلت فرنسا هذا الخبر بفرح، لكن وزير خارجية فرنسا طلب من ملك بروسيا بالإشتراك عن هذا التنازل وعدم تجديد محاولة أخرى بترشيح أمير من عائلة هوهنزولرون إلى عرش اسبانيا، فرفض ملك بروسيا ذلك^١.

وأعلنت فرنسا الحرب على بروسيا في ١٩ تموز ١٨٧٠، وكانت فرنسا معتمدة على أن الولايات الألمانية الجنوبية ستتنضم لجانبها، لكن حدث عكس ذلك فاتحدت الولايات الألمانية مع بروسيا ووقفت كل من روسيا والنمسا وانكلترا على الحياد، واستطاع الجيش البروسي أن يهزم الجيش الفرنسي (في سيدان).

في أيلول عام ١٨٧٠، دخلوا فرنسا وحاصروا باريس التي استسلمت في كانون الثاني عام ١٨٧١، ووقعت صلح فرانكفورت، وأخذت ألمانيا الألزاس وجزء من اللورين وأن تدفع فرنسا تعويض خمسة مليارات فرنك^٢.

كان لا بدّ للشعب الألماني وبعد هذه الانتصارات ان يفكر بوحدته وإقامة دولة ألمانية. وبدأ بسمارك مفاوضات مع الولايات الألمانية لتدخل في اتحاد ولايات الشمال. وكانت المهمة صعبة حيث لم ترغب ولايات الجنوب في التنازل عن استقلالها وخصوصاً بافاريا، لكنّها وافقت في النهاية فزالت أكبر عقبة في سبيل وحدة ألمانيا وقال بسمارك في حينها "لقد صنعنا وحدة ألمانيا وقيصرها أيضاً" وتكوّن اتحاد الولايات الألمانية وأصبح ملك بروسيا قيصرًا لألمانيا، وفي يوم ١٨ كانون الثاني ١٨٧١، وفي قاعة المرايا بقصر فرساي وعلى الأرض الفرنسية أعلن قيام الإمبراطورية الألمانية وقيصر الألمان، وأعلن دستور ألمانيا في ١٦ نيسان ١٨٧١، وتألّفت الدولة الألمانية من خمس وعشرين ولاية ألمانية ومعها الألزاس واللورين^٣.

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق ص ٨٤-٨٥.

^٢ المصدر نفسه، ص ٨٦.

^٣ المصدر نفسه، ص ٨٨.

قيام الرايخ الثاني:

اولاً: سياسة بسمارك

أصبح بسمارك مستشاراً للرايخ الألماني وعمل على اتباع سياسة تحفظ لمانيا ما حصلت عليه من مكاسب. فعلى الصعيد الداخلي كانت سياسته تقوم على الأساس من سيادة بروسيا، مع اعطاء الحكم الذاتي للولايات الألمانية الداخلة في الإتحاد، فضلاً على تقوية الوحدة القومية، كما أعطى الدستور الجديد الحق إلى الإمبراطور (القيصر) في تعيين وعزل الوزراء ورئيس الوزراء، وأصبح قائدًا للجيش، على أن هناك سلطة يتمتع بها مجلس الإتحاد (البوندسرات)، ورئيس المجلس هو المستشار الإمبراطوري وهو أكبر موظف في الحكومة الألمانية، مع وجود مجلس النواب (الرايخشتاغ)، الذي يضم حوالي (٤٠٠) عضواً منتخبون لمدة خمسة سنوات بالتصويت العام، وكان للإمبراطور الحق في حلّ هذا المجلس بموافقة المجلس الإتحادي.

كما أعطى الدستور الجديد لحكومة الإتحاد الحق في تنظيم التجارة وسكك الحديد والتلغراف والعملة واستبدال الأنظمة السابقة، والغى أنواع العملة السائدة وحل محلّها المارك وأصبح أساساً للعملة الإمبراطورية^١. ونود أن نشير هنا بأن رغبة بسمارك كانت واضحة في تحقيق زعامة بروسيا للدولة الألمانية، وأن الدستور الذي وضعه عام ١٨٧٣، كان تطبيقاً لدستور اتحاد المانيا الشمالية، مع تزعم ملك بروسيا ومستشاره الإمبراطورية، فضلاً عن أن المجلس الإتحادي، الذي يتكوّن من (٥٨) عضواً، كان لبوسيا (١٧) عضواً فيه، ومع وجود المادة (٧٨) من الدستور والتي تنصّ على إبطال أي تعديل للدستور إذا اعترض عليه (١٤) عضواً، وهذا من الوجهة العملية يعني امتلاك بروسيا حقّ الفيتو، أما مجلس النواب، رغم مظهره الديمقراطي، إلا أنه كان مقيّداً من جميع الوجوه وتشريعاته تحتاج لتعديل الدستور، ورئيس الوزراء والوزراء لا يعتمدون في بقائهم في مناصبهم على هذا المجلس. وهكذا سوى بسمارك أمر الحكم الداخلي في المانيا وأقام بناء المانيا على قاعدة

^١ علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، دار واسط، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٥٣.

محافظة راسخة فضلاً عن ذلك فقد دخل بسمارك في صراع مع الأحزاب الموجودة. واستطاع من أن يضعف من شأن حزب الوسط الألماني (حزب الوسط الكاثوليكي)، وذلك من خلال إصدار أمر حرم فيه على رجال الدين مناقشة شؤون الدولة علنيًا بطريقة تعرض السلام للخطر^١. وأما بخصوص صراعه مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، فقد بدأ مع تغيير معالم الحياة الاقتصادية في المانيا، وتشبيد المدن الصناعية الكبرى وسكك الحديد وسيطرة الرأسمالية، فوجد بسمارك بأن الحركة الاشتراكية قد تؤذي الإمبراطورية الفتية، فأصدر قانونًا بمنع الحركات الاشتراكية وسجن زعاماتها، مع إيجاد نظام لتأمين العمال ضد الأمراض والحوادث والعطل^٢.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فقد اتجه بسمارك إلى سياسة التحالف والصداقة مع دول الجوار، وخصوصاً بأنه كان يخشى اتحاد النمسا وفرنسا وروسيا وانكلترا، لذلك عمل على التقارب مع النمسا وروسيا من دون إغضاب انكلترا، وذلك لعزل فرنسا، وبعد ذلك ترأس مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، لحل المشاكل مع الدولة العثمانية، ثم واصل جهوده ونجح في عقد (معاهدة القياصرة الثلاث) بين المانيا وروسيا والنمسا وحاول توجيه أنظار السياسة الفرنسية إلى خارج أوروبا حتى يبعدها عن التفكير في الانتقام من المانيا بسبب فقدانها الأت拉斯 واللورين، بالإضافة إلى محاولاته لإقامة علاقات طيبة مع انكلترا، ثم بعدها اتجهت سياسته نحو المستعمرات الأفريقية وكانت سياسته هذه واضحة من خلال تصريحه في الرايخشتاغ بتاريخ ١٦ مارس ١٨٨٥: " أن الهدف الأعظم للسياسة الألمانية هو أن تجعل المانيا قادرة على الإكتفاء الذاتي في اقتصادها والمستعمرات^٣". ويبدو ان بسمارك كان محققاً في قوله، من حيث أن تلك المستعمرات الألمانية أصبحت مصدراً هاماً للمواد الخام اللازمة للصناعة الألمانية، كما أنها مثلت سوقاً هاماً لمنتجات المانيا حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، إذ حرمت معاهدة فرساي المانيا من كل مستعمراتها عام ١٩١٩.

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٩٣.

^٢ علي حيدر سليمان، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

^٣ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٩٦.

وبعد ذلك تم عقد مؤتمر برلين عام (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، الخاص باستعمار القارة الأفريقية، منذ ذلك التاريخ استطاع الألمان في فرض حمايتهم على مناطق واسعة في أفريقيا، فشرع بسمارك بأن ألمانيا بحاجة إلى تعزيز مركزها السياسي والعسكري في القارة الأوروبية، فسمى إلى عقد تحالفات كبرى واستطاع أن يوقع حلف ثلاثي آخر ما بين ألمانيا وإيطاليا والنمسا^١.

ونشير هنا إلى أن بسمارك قد حاول أن يضمن السلام وأمن ألمانيا عن طريق عقد هذه التحالفات وذلك لمنع فرنسا من محاولتها الانتقام من ألمانيا وخصوصاً بعد ١٨٧١، وذلك بعزلها عن الدول المجاورة بواسطة هذه الاحلاف، وبذلك سوف لا تستطيع فرنسا أن تهزم ألمانيا بمفردها، والسبب الآخر لبسمارك من وراء عقد هذه التحالفات هو إبقاء علاقات الصداقة مع الجيران الألمان وأن تبقى بريطانيا ملتزمة بإبعادها عن الشؤون الأوروبية التي لا تخصها مباشرة.

وبوفاة القيصر الألماني وليم الأول عام ١٨٨٨م، خلفه ابنه فريدريك الثالث والذي كان مريضاً وتوفي هو أيضاً بعد ثلاثة أشهر من الحكم، وماتت معه آمال الأحرار في حكومة تقدمية، خلفه القيصر وليم الثاني (غليوم الثاني ١٨٨٨ - ١٩١٨)، وكانت سياسته لا تتفق مع خط سير سياسة بسمارك، ودب الخلاف بينهما في شؤون السياسة الداخلية، واتسع الخلاف فيما بينهما في السياسة الخارجية وخصوصاً في مسألة تجديد التحالف مع روسيا والذي كان بسمارك يسعى لذلك ليبقى على عزلة فرنسا ويمنع الصدام بين روسيا والنمسا في البلقان، وكان هذا الأمر لا يعجب القيصر لكونه غير واثق من مملك روسيا، وزاد من الأمر سوءاً هو إثارة القيصر من قبل اعداء بسمارك ضد سياسة بسمارك الخارجية مما أدى إلى إجبار القيصر لبسمارك على تقديم استقالة وتم ذلك فعلاً وقبل القيصر الاستقالة في عام ١٨٩٠، وظلّ بسمارك في خلوته والذي أعطي لقب دوق لاونبرغ، ليكتب كتابه السياسي "أفكار وذكريات"، حتى وفاته عام ١٨٩٨. كان وليم الثاني ذكياً ونشطاً

^١ ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦.

وعصبي المزاج، ويمتاز بمقدرة الخطابة والتأثير على الجماهير وأظهر اهتماماً بالغاً في الجيش والأسطول منذ بداية حكمه ووجه خطابه إلى هؤلاء بدل من توجيهها إلى الشعب الألماني. وقد آمن بحق الملوك الإلهي وأكد بأن إرادة الإمبراطور هي دستور البلاد، وبعد الموجه الأول لسياسة بلده. وبعد قبوله استقالة بسمارك عين (كابريفي ١٨٩٠ - ١٨٩٤)، كمستشاراً للبلاد، وكان هذا المستشار ضابطاً كفواً في الجيش لكنه لم يمارس العمل السياسي والإداري سابقاً، وكانت سياسته حرة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وبعيداً عن الميول والاتجاهات، وكسب تأييد حزب الأحرار والحزب التقدمي، ولم يستطع أن ينال رضا الأكثرية في البرلمان^١، ويبدو أن وليم الثاني أراد أن يرضي الأحزاب بعد استقالة بسمارك فكانت سياسة مستشاره كابريفي في البداية ملائمة لذلك، إلا أن طبقة الأرستقراطية كانت تزدرى سياسة هذا المستشار لأنه كان من طبقة الملاكين الصغار.

والمهم في سياسة المستشار الجديد هو أنه ألغى القوانين التي سنّها بسمارك ضدّ الاشتراكيين ورفع التعريف الكمركية على البضائع المستوردة، وقام بعقد اتفاقيات تجارية مع بريطانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا ورومانيا، وذلك من أجل تصدير البضائع الألمانية لهذه الدول مقابل استيراد بضائع منها، ووضع مجموعة قوانين وقائية، وخول المراقبين الحكوميين سلطات إضافية لمراقبة تطبيق هذه القوانين، وخفض الرسوم على الحبوب^٢.

ونود أن نشير في هذا الجانب على أن سياسة المستشار كابريفي في مجال التجارة الخارجية قد استفاد منها الطبقة الصناعية والتجارية، لأن أسعار الحبوب المستوردة هبطت فتمكّنت الطبقة الفقيرة من شرائها، وبخصوص القوانين الجديدة التي جاءت لصالح العمال، ومنع دفع الأجور العينية، ومبادلته بعض المستعمرات الألمانية في الشرق الأفريقي مقابل جزيرة (هيليكولاند) في بحر الشمال، وتخفيضه للرسوم المفروضة على الحبوب، كل ذلك كان سبباً لإثارة المحافظين الموجودين في ألمانيا وهم أصحاب نفوذ كبير، مما أدى إلى إجباره على الإستقالة عام ١٨٩٤.

^١ محمد محمد صالح، تاريخ أوروبا الحديث ١٨٧٠ - ١٩١٤، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨، ص ٤٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٤٥.

وخلف كابرني في الحكم المستشار (وليم هوهنلوهي ١٨٩٤ - ١٩٠٠)، وهو من بافاريا لكنه من دعاة الوحدة مع بروسيا، وخدم في السلك الخارجي وكان حاكمًا على الالزاس واللورين. ولكنه كان مستشارًا رمزيًا، من حيث أن الإمبراطور وجماعته كانوا ينفذون أعمال الدولة^١.

يبدو أن المستشار وليم قد استلم منصب المستشارية وهو في منتصف العقد السابع من عمره وقد استنفذت السنون طاقاته ولم يبق إلا القليل من نشاطه لذلك سيطرت جماعة الإمبراطور عليه والمهم في سياسة هذا المستشار هو جمع القوانين التي بدأ بها بسمارك، وخصوصًا فيما يتعلق بالحزب الاشتراكي، وكانت حكومته تعتمد على الطبقة الصناعية والتجارية لتمشية الأمور الداخلية والخارجية، وقد اهتم الإمبراطور ومستشاره ووزير خارجيته (بيلوف) بالمستعمرات والحصول على مناطق النفوذ، لإيجاد الأسواق للبضائع الألمانية وترويج مصالح التجار وأصحاب البنوك، وحصلت ألمانيا على نفوذ في الصين وفي الدولة العثمانية. وفي عام ١٩٠٠ إستقال المستشار فخلفه بيلوف^٢.

يتضح في هذه الفترة أن المحافظين قد سيطروا، واستطاعوا تحديد نفوذ الأحزاب الثورية بسبب خوفهم من الكفاح الطبقي والثورة، كما أصبحت لهم مصالح كبيرة ونفوذ واسع وخصوصًا في الشرق.

لقد استطاع بيلوف، والارستقراطيين من إرضاء المحافظين، في الوقت الذي اعتمد على حزب الأحرار لكسب تأييدهم، ومن أعماله هو وضع رسوم كمركية عالية على البضائع المستوردة، واتجه في سياسته الخارجية صوب المستعمرات وتوغل في الدولة العثمانية، وكان صاحب سياسة (مكان تحت الشمس) أي الإندفاع نحو الشرق، كما خصص مبالغ كبيرة صرفها على الجيش والبحرية لتنفيذ سياسته، مما أدى ذلك إلى تقوّف بريطانيا، وخصوصًا بعد إعلان الإمبراطور لأحد مراسلي جريدة الديلي تلغراف البريطانية بأن الشعب الألماني ضدّ بريطانيا. هذه الأمور أدت إلى مطالبة المعارضة في البرلمان الألماني إلى استقالة بيلوف،

^١ المصدر نفسه، ص ٤٥.

^٢ المصدر نفسه، ص ٤٦.

وفعلاً استقال عام ١٩٠٩، وخلفه الأمير (بيتمان هولريك سيك مارنكن ١٩٠٩ - ١٩١٧)، الذي كان من أصحاب الأراضي، واعتمد في سياسته على المحافظين والكاثوليك، وقام بتقوية الجيش وخصص له ميزانية كبيرة^١.

في الحقيقة اود ان أشير إلى أن الفترة التي تلت بسمارك كانت مختلفة من حيث رفض تجديد المعاهدة مع روسيا، مما أدى إلى تقارب روسي فرنسي، كما ان السياسة (مكان تحت الشمس) والتكالب على المستعمرات يتطلب جيشاً واسطولاً حريئاً قوياً، وهذه السياسة ادت إلى تخوف بريطانيا من تهديد مركزها وهي سيد البحار، لذلك استمر سباق التسلح، وبالنتيجة تقاربت بريطانيا مع فرنسا، فضلاً عن نجاح الإتفاق السري بين فرنسا وإيطاليا، وهكذا فشلت السياسة الألمانية في تحديد أو تحجيم فرنسا، وازدادت الازمات الدولية بين الدول المتنافسة شيئاً فشيئاً والتي كانت هي الأسباب الغير مباشرة في اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وهكذا نمت المانيا خلال حكم وليم الثاني نمواً سريعاً في الثروة والسكان فازداد نفوسها من (٤٠) مليون إلى (٦٨) مليون بين عامي ١٨٧٠ - ١٩١٤، وقامت فيها مدن جديدة واسعة، ونشأت شركات الملاحة التجارية بسرعة بفضل مساعدات الحكومة، فصارت سفنها تجوب البحار حاملة ثمار الصناعات الحديثة وتحسنت الأحوال المعيشية في الداخل من خلال المساعدات الحكومية، وهكذا الحال بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية التي دفعت بالأفراد من الشعب الألماني إلى الخارج. وأمدتهم بما يلزم من المساعدات المالية واعتبرتهم جنوداً لها يحملون رايتها، وذلك لغرض انتشار النفوذ الألماني، فلم يكن عمل هؤلاء الأفراد الألمان لأنفسهم فقط، بل لحكومتهم وللدولة التي وضعت في أيديهم كل ما استطاعت من مال وقوة، لذلك تجلّت الصبغة في الصناعة الألمانية وتوسّع نفوذها^٢.

ويمكننا القول انه بفضل هذه المساعدات الحكومية الألمانية، صار ابنائها يطالبون بمكاناً تحت الشمس ويريدون بثّ الثقافة الألمانية والبضائع الألمانية في كلّ زوايا الأرض،

^١ المصدر نفسه، ص ٤٦-٤٧.

^٢ جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، ترجمة علي المزروعى، الأهلية للنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

وبدأ الألمان يزدادون في تقديرهم للدولة، ويعتقدون أن صالح الدولة فوق صالح الأفراد وأن من واجب الأفراد الإصغاء إلى موظفي الدولة والسير حسب إرشاداتها ويبدو أن ذلك قد أثار سخط الإنكليز الذين كانوا يمشون على مركزهم في البحار، كما أثار ذلك النمو الألماني غضب روسيا، فانضمت كل من انكلترا وروسيا إلى فرنسا ليشكلون طوقاً حديدياً حول الإمبراطورية الألمانية النامية القوية بهدف تقييدها، فضلاً عن أن هذه البلدان كانت تدعو إلى حرية الفرد وحكمه، والالمان يدعون سيادة الدولة وتقديسها فكان ذلك سبباً آخر واضح في التعارض داخل هذه المنطقة وبدأت السياسة الخارجية الألمانية تسير من مبدأ المحافظة على الوضع الراهن والمحالقات وعدم ضرورة كسب اراض جديدة تضاف إليها، إلى سياسة الإعتماد على امكانياتها الذاتية والمخرج إلى خارج الحدود الجغرافية لاوروبا وإيجاد مكان لألمانيا تحت الشمس وذلك في عهد وليم الثاني. وكانت هذه السياسة الجديدة مستندة على حسابات دقيقة وإلى قوة المانيا الراسخة في القارة الأوروبية، بل كانت من أقوى الدول فيها.

أن الذي شجع ودعم هذه السياسة التوسعية الجديدة هو ظهور بعض الجمعيات القومية الألمانية ومن أشهرها الرابطة الألمانية. إذ ظهرت هذه الرابطة بعد أن تألف اتحاد في فرانكفورت عام ١٨٩١، لغرض عرض أفكار النزعة القومية التوسعية في عموم المانيا، وفي عام ١٨٩٤، اتخذ هذا الاتحاد اسماً جديداً هو (عصبة الرابطة الألمانية). وقد ظهرت أفكار هذه العصبة من خلال رئيسها (البروفيسور هاس) في محاضراته في جامعة لايبزك، ثم في مؤلفه (السياسة الألمانية، والذي طرح بعض الآراء ولعل من أهمها تلك التي يؤكد فيها على أن تكون لألمانيا منطقة خاصة بها تركز فيه نشاطها الإقتصادي، وأكد على استغلال مناطق من الدولة العثمانية لتكون المانيا صاحبة النفوذ فيها، كما أكد على ضمّ الألمان الموجودين خارج حدود الدولة الألمانية^١.

^١ فريديريك هرتز، القومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم حمد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨،

كما جاءت أفكار أخرى من خلال العصبة تدعو إلى التعصب القومي والتوسع، وانتقاد سياسة وليم الثاني على أنها سياسة سلام وهدوء وهي بالتالي سياسة ضعيفة من حيث الدول المجاورة لألمانيا توسعت وبقت ألمانيا خاوية الوفاض. وكانت آراء العصبة متشائمة من الوضع الداخلي لسيطرة الديمقراطيين والإشتراكيين وسيطرة بعض اليهود، وانهيال الطبقات الوسطى وتؤكد العصبة على إلغاء حق الانتخاب والدخول في حرب مع الدول المنافسة لألمانيا، وعند انتصار ألمانيا سيحصل القوميين على الأغلبية الألمانية، وبذلك ستكون سياسة ألمانيا تتجه نحو السيطرة على بعض المناطق الأوربية وضمتها إليها، والبعض الآخر تحكمها بسياساتها الجديدة ومن ثم السيطرة على العالم^١.

وانسجاماً مع هذه الآراء، فقد جاءت آراء ترايتشكة موجهة إلى المهتمين بالقضايا القومية في ألمانيا بأنه قد حان الوقت لأسرة هوهنزولرن بالخروج إلى الدنيا المتنامية والفسيحة الأرجاء، من خلال المغامرة في البحار والمحيطات وأن يتمتعوا بالبركات المادية التي كانت من حصة بريطانيا^٢. وإلى جانب العصبة والكتاب القوميين الألمان، فقد تأثر الإمبراطور وليم الثاني بآراء (تشمبرلين) والتي تنادي بالتوسع واعتبر الألمان (الشعب المختار)^٣. وانطلاقاً من هذه المسلمات بدأ وليم الثاني بتنفيذ سياسته التوسعية اشباعاً لرغباته الذاتية المتعارضة أحياناً مع السياسة العامة للرايخشتاغ وأخذ يتصدى لمعارضيه وأخذ يؤكد على سياسته التوسعية وأن الحرب بين الشرق والغرب أمراً لا مفر منه، وأراد أن يبسط نفوذه في أوروبا الشرقية ويسيطر على السلاف والصرب. ويعتبر أن روسيا غير قادرة على الحرب وأن النمسا وهنغاريا هم حليف ثانوي وثقيل بالنسبة له، كما أنه كان يشك في حليفه إيطاليا^٤.

^١ المصدر نفسه، ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

^٢ هـ.أ. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠، تعريب أحمد نجيب ووديع الطبع، دار المعارف

المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٠١.

^٣ فريدريك هرتز، المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

^٤ هـ.أ. فيشر، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

وبذلك فإن الثورة الصناعية التي تشهدها ألمانيا جعلت منها وبسرعة قوة إقتصادية كبرى، وبخاصة بعد قيام وحدتها القومية عام ١٨٧١، واستطاعت أن تحمي صناعتها وتطورها وأن تزيد صادراتها. لهذا أصبحت ألمانيا قادرة على منافسة الصناعات الأوروبية في الأسواق الأجنبية، وأدى هذا التطور الإقتصادي إلى انتهاج سياسة توسعية على الصعيد العالمي^١.

بدأت الصناعة الألمانية منذ ذلك الوقت تحوّل غمار التسابق الإقتصادي مع الدول الإستعمارية الأخرى وعلى وجه الخصوص بريطانيا وفرنسا في محاولة لكسب أسواق خارجية وتصدير المنتجات الألمانية إليها. وبدأت المطامع الألمانية تتغلغل في منطقة الشرق الأوسط عندما توطدت العلاقات بين البنك الألماني والصناعات الألمانية من جهة وبين الحكومة العثمانية من جهة أخرى. وكان هذا التوسع الإقتصادي والسياسي تعبياً عن سياسة ألمانيا الجديدة^٢.

ثمّ مع تطوّر الصناعة الألمانية بدأت عملية تمركز الإنتاج وكانت تجري هناك بسرعة أكبر مما جرت في أي بلد أوروبي آخر بحيث بدأت الإتحادات الإحتكارية بالظهور، وقد ارتبطت هذه المنظّمات الإحتكارية بالبنوك الألمانية الكبيرة وتحوّلت إلى أقوى دافع للتوسع الألماني. وفي الوقت نفسه كانت تجري عملية تمركز رأس المال، وكانت هي الأخرى تسير بوتائر أسرع مما هو عليه في أي قطر أوروبي آخر بحيث تضاعف رأسمال البنوك الألمانية، فغدت قادرة ليس على تمويل الصناعة الألمانية بأكملها فحسب، وإنما وبسبب ذلك أصبحت تسيطر عليها وتوجهها باتجاه التعجيل بعملية تركيزها وإنشاء المنظّمات الإحتكارية الكبيرة، وهكذا

^١ د. علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٨٤١ - ١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١١.

^٢ عبدنان رشيد، العلاقات الألمانية العربية، مجلة أفاق عربية، ع ١١، تموز ١٩٧٨، ص ٦٤.

أصبحت هذه المنظمات الاحتكارية تؤدّي دوراً حاسماً في الحياة الإقتصادية الداخلية والمخارجية^١.

ويبدو أن اقتران تطوّر الصناعة الألمانية بضيق في السوق الداخلية، حتمه وجود بقايا إقطاعية لا يستهان بها، الأمر الذي جعل الرأسمال الألماني يولي اهتماماً متزايداً للأسواق الخارجية، وهكذا ساعدت الظروف التاريخية التي جرى فيها التطور الإقتصادي في المانيا على تفاقم التناقض بين الإنتاج المتنامي باستمرار، وضيق ومحدودية السوق الداخلية، الأمر الذي شدد من مساعي الأوساط الحاكمة في المانيا لحلّ المشاكل التي نجمت عن ذلك بالتغلغل والتوسع الخارجي. كما أن الدعوات والآراء التي تطرّقت إليها ساعدت على ذلك وخصوصاً أنها كانت تتناغم مع رغبة القيصر الألماني نفسه، فضلاً عن ذلك كان التطور السريع للعسكرية الألمانية يسير بالإتجاه نفسه، فوجود ماكنة عسكرية متقدّمة وصناعة متطورة، شكّل هو الآخر دافعاً قوياً جديداً للتوسع.

وفي ظلّ ما سبق يمكننا القول ان المؤرخين الألمان يتدّدون في تحديد فترة زمنية دقيقة لنشوء الأمة الألمانية. فقد كانت المناطق التي تشكّل اليوم الجمهورية الألمانية مسرحاً لهجرات واسعة من قبل شعوب وقبائل مختلفة في الحقبة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية نهاية القرن الخامس. وقد اصطلح على تسمية سكان هذه المناطق الواقعة في وسط أوروبا بالقبائل الجرمانية. ولم تتوحّد المناطق المذكورة في ظلّ سلطة واحدة إلا مع قيام مملكة الفرنج نهاية القرن الثامن بقيادة الملك كارل الكبير (شارلمان)، وبعد وفاته تمّ تقسيم المملكة إلى مملكة الفرنج الغربية والتي انبثقت عنها فرنسا لاحقاً وإلى مملكة الفرنج الشرقية التي شكّلت الأساس لنشوء المانيا لاحقاً.

إن نشأة الشعب الألماني كانت نتيجة لتطوّر طويل تمّ على مدى مئات السنين، على أن كلمة "الماني" لم تظهر إلا في القرن الثامن وكانت تعني اول الأمر اللغة التي يتحدّث بها الجزء الشرقي من مملكة الفرنج او المملكة الفرنكية، تلك المملكة التي وصلت إلى أقصى

^١ هاشم التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، ع ٢٧،

نفوذها في عهد كارل الأكبر عام ٨١٤م. وبعد وفاته كما سبق القول انقسمت هذه المملكة إلى قسمين، غربي وشرقي، وتدرجياً نشأ لدى أهالي المملكة الشرقية شعور بالانتماء والتضامن، ثم انتقل وصف "الماني" من اللغة إلى القوم الذين يتحدثون بها، ثم إلى المنطقة التي يعيشون فيها وسميت "المانيا".

وبعد تاريخ الانتقال من المملكة الفرنكية الشرقية إلى الرايخ الألماني، في العادة بعد عام ٩١١م، وذلك عندما تمّ انتخاب الدوق الفرنكي (كونراد الاول) ملكاً بعد زوال أسرة الكارولينجيين وهذا الملك كان أول ملك الماني وكان لقبه الأول ملك الفرنجة ثم بعد ذلك (الملك الروماني) واطلق على الإمبراطورية منذ القرن الحادي عشر اسم الأمبراطورية الرومانية ثم أصبحت منذ القرن الثاني عشر (الإمبراطورية الرومانية المقدسة). وفي القرن الخامس عشر أصبحت (الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية). لقد كان الرايخ مملكة انتخابية، وكان الامراء والنبلاء ينتخبون الملك. وكان هناك إلى جانب ذلك (قانون صلة الدم) الذي يحتم قرابة الملك الجديد بالملك القديم (وقد خرق هذا المبدأ عدة مرات) ولم تكن للدولة في العصور الوسطى عاصمة ثابتة بل كان الملك يحكم دولته منتقلاً من مكان إلى آخر. ولم تكن هناك ضرائب بل كان الملك يحصل على نفقاته من ممتلكاته التي يديرها بالنيابة عن الامّة، ولم يكن الاعتراف بسلطة الملك يسيراً، بل إنه كان لا يستطيع فرض احترامه على امراء القبائل، إلا إذا ما توافرت له القوة العسكرية الكافية، فضلاً عن المهارة في السياسة. وهذه المواصفات كانت واضحة عند الدوق السكسوني هاينرش الاول (٩١٩-٩٣٦)م، وابنه اوتو الاول (٩٣٦-٩٧٣) الذي أصبح الحاكم الحقيقي للرايخ بعد أن توجّ نفسه قيصرًا في روما عام ٩٦٢م ومنذ ذلك الحين أصبح الملك الألماني مرشحاً لمرتبة القيصرية ولقبها. وكان لقب القيصرية فكرة عامة شاملة يمنح حاملها حقّ السيادة على العالم الغربي بأكمله. غير انها لم تتحقّق كواقع سياسي كامل على الإطلاق، وكان على الملك أن يذهب إلى روما لكي يتمّ تنويجه من قبل البابا قيصرًا. وقد ارتقت المملكة القيصرية الألمانية في عهد هاينرش الثالث (١٠٣٩ - ١٠٥٦)م إلى أوج سلطانها، واثبتت بشكل خاص، وبصورة حاسمة اولويّتها إزاء البابوية، غير أن هاينرش الرابع (١٠٥٦ -

١١٠٦ م لم يتمكّن من الإحتفاظ بهذا الوضع بعد نزاعه مع البابا غريغور السابع، وأصبح منذ ذلك الحين القيصر والبابا على قدم المساواة كسلطتين على درجة واحدة من النفوذ وفي عهد أسرة شتاوفن عام ١١٣٨م، استطاع فريديريك الأول بار باروسا أن يقود القيصرية إلى ازدهار جديد، وبزوال حكم أسرة شتاوفن عام ١٢٦٨م، انتهى واقعياً القيصرية الشاملة. وعاقبت القوى الساعية إلى الفرقة في الداخل من أن تصبح المانيا دولة وطنية. وهي العملية التي سادت في ذلك الوقت دول أوروبا الغربية، وهنا تكمن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخر ظهور الالمان وتكوينهم كأمة.

وبعد مجيئ أسرة هابسبرغ إلى الحكم عام ١٢٧٣م، أصبح الإهتمام بممتلكات الأسرة الحاكمة، وتمّ تشريع قانون أساسي للدولة (أمراء الإنتخاب)، وهو أن يكون سبعة من كبار الأمراء لهم حق انتخاب الملك. وبدأ نفوذ بقية الأمراء والفرسان والأشراف يضعف، مقابل تزايد نفوذ المدن بفضل تنامي قوتها الإقتصادية وإنشاء الإتحادات فيما بينها.

ومنذ عام ١٤٣٨م أصبح العرش وراثياً لأسرة هابسبرغ، بالرغم من ان نظام الدولة كان انتخابياً، وبدأت المطالبة بإصلاح الرايخ في ذلك القرن، وحاول ماكسميليان الأول (١٤٩٢ - ١٥١٩م) القيام بذلك دون ان يكتب له نجاح كبير، وظلّت المنشآت التي أقامها والتي جدّد تنظيمها قائمة حتى نهاية الرايخ، مثل الرايخشتاغ ومراكز الرايخ ومحكمة الرايخ.

ونشأت عن ذلك ثنائية السلطة بين القيصر والرايخ إلا أن رئيس مجلس الرايخ كان يتمتع بسيادة فخرية، فضلاً عن وجود الأمراء والمدن كقوة موازية لا تتبع إلا مصالحها ولا تكثر بسلطة القيصر.

وأصبحت المدن مراكز قوة إقتصادية بفضل نمو التجارة المتزايد، وتشكّلت مجالات النسيج والمناجم أشكال إقتصادية جديدة، حلّت محلّ النظام الإقتصادي للعصور الوسطى، وظهرت بوادر الرأسمالية المبكرة. وفي نفس الوقت جرى تحوّل فكري تميّز بالنهضة والإتجاه الإنساني نحو الهدأة، حيث اتجه الفكر الجديد إلى توجيه النقد إلى سوء الاحوال الكنيسة. وتمثّل ذلك الإتجاه بظهور مارتن لوتر عام ١٥١٧م وحركة الإصلاح الديني، وانتشرت سريعاً وامتدّت آثارها ونتائجها إلى ما وراء مجال العقيدة بقدر كبير. ثم قامت ثورة فرسان الرايخ

وبعدها حصلت في عام ١٥٢٥م، ثورة الفلاحين والتي تعتبر أكبر حركة ثورية في التاريخ الألماني. وقمعت الثورتان بعنف، وكان أكبر المستفيدين من الإصلاح هم امراء الإقطاع، الذين حصلوا بعد حروب متبادلة على حق تقرير عقيدة رعاياهم وذلك في سلام أوغسبورغ الديني عام ١٥٥٥م، وتم الاعتراف بالمذهب البروتستانتي كعقيدة مساوية للمذهب الكاثوليكي، وأصبح أربعة أخماس الألمان عند عقد السلام الديني من البروتستانت. لكن القتال بين المذاهب لم ينته بذلك السلام، فقد تمكنت الكنيسة الكاثوليكية في العقود التالية من استرداد مناطق عديدة. وازدادت حدة التناقضات الدينية، وتشكلت احزاب واتحادات دينية كالإتحاد البروتستانتي عام ١٦٠٨م، والجامعة الكاثوليكية عام ١٦٠٩م. وادى نزاع ديني علمي قام في منطقة بوهيميا إلى نشوب حرب استمرت ثلاثين عاماً، التي أصبحت في الواقع حرباً على السلطة في أوروبا تجري على الأراضي الألمانية (١٦١٨ - ١٦٤٨)م. وكانت نتيجة هذه الحرب أن دمرت المانيا وفقدت ثلث سكانها. وادى صلح ويستفاليا إلى التنازل عن مناطق لفرنسا والسويد. كما خرجت سويسرا وهولندا من اتحاد الرايخ ومنح الأمراء (كديستور جديد للرايخ) حق السيادة الكاملة في مناطقهم، بما في ذلك حق عقد الأحلاف مع القوى الأجنبية.

وحذت الدويلات المستقلة الجديدة حذو النظام الفرنسي في الحكم المطلق، ومنح المحاكم سلطات غير محدودة، وفي نفس الوقت يقوم المحاكم بإدارة دقيقة محكمة، وتطبيق اقتصاد منظم، وإنشاء جيوش نظامية، وكان الكثير من الأمراء يطمعون في جعل حواضرهم مراكز ثقافية مزدهرة. كما أدت الرقابة الحكومية التي فرضت على الإقتصاد إلى تقوية دول الحكم المطلق اقتصادياً. وهكذا تمكنت بعض الدويلات مثل بافاريا وبراندنبورغ (بروسيا) وسكسونيا وهانوفر من ان تصبح مراكز قوة مستقلة. وظهرت بروسيا والنمسا (اللتان لم تكن منظمتان بأراضيهما إلى الرايخ) دولتان متنافستان في أوروبا، وكانت كل منهما تمارس سياسة توسع في السطلة والنفوذ. وكان الرايخ في القرن الثامن عشر متكوّن من مجموعة مختلطة من المناطق، تضم أكثر من (١٧٠٠) منطقة نفوذ من مختلف الأنواع، ويات الرايخ متداعي ومشارف على الإنهيار من اول دفعة توجّه له. وجاءت الدفعة من الغرب ،

وتحديداً من قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، وقضت الطبقة الوسطى على مجتمع الإقطاع وأعلنت المساواة. وفشلت بروسيا والنمسا في محاولة إعادة النظام القديم إلى فرنسا. وتحت وطأة جيوش الثورة، ثم جيش نابليون، انهار الرايخ نهائياً، وضمت فرنسا الضفة الشرقية من الراين إلى أراضيها. وأضحت أكثر الدويلات الألمانية الصغيرة عام ١٨٠٦م، تحت الحماية الفرنسية وتنازل القيصر فرانز الثاني عن العرض، وبهذا انتهت الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية، لقد رحبت الرؤوس المفكرة في ألمانيا بالإنقلاب الذي حدث في الغرب، واعتبرته بداية عصر جديد. وحدثت بعض الإنتفاضات والحركات، لكن لم تحدث في ألمانيا حركة ثورية شاملة، من حيث ان ألمانيا لم تكن قد نضجت إقتصادياً واجتماعياً للثورة الشاملة بعد. فضلاً عن ان فرنسا عاملت الألمان معاملة المحتل. وهكذا أصبح الكفاح ضد السلطة الأجنبية يعني بالنسبة للكثيرين أيضاً الكفاح ضد الأفكار الجديدة. لقد كانت الحركة الوطنية التي راجت في أوروبا بقوة في ذلك الوقت ديمقراطية الأصل والمنبع. غير انها امتزجت في ألمانيا منذ البداية بطابع محافظ نما خلال القرن التاسع عشر باطراد، حتى أصبحت كلمة (وطني او قومي) مرادفة لكلمة (محافظ) غير أن ألمانيا لم تبقى بعيدة عن التأثير بقوى التحول الاجتماعي لآثارة الثورة الفرنسية. فقد تم تنفيذ في دول اتحاد الراين وبروسيا اصلاحات تهدف إلى إزالة الحواجز الإقطاعية وإنشاء مجتمع الطبقة المتوسطة - أي القضاء على أعمال السخرة وحرية المهن الصناعية والإدارة الذاتية للمدن. غير أن الكثيرين هذه الإصلاحات تعثر في منتصف الطريق نتيجة لمقاومة طبقة النبلاء الحاكمة.

بعد ذلك جاء مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ليضع نظاماً جديداً لأوروبا بعد الإنتصار على نابليون. ولم يتحقق أمل الكثيرين من الألمان في قيام دولتهم القومية الموحدة. فقد كان الإتحاد الألماني الذي حل محل الرايخ القديم اتحاداً مفككاً لعدة دول مستقلة منفصلة. وكان الجهاز الوحيد القائم لهذا الإتحاد هو مجلس النواب بفرانكفورت، الذي لم يكن برلماناً منتخباً، بل مؤتمراً للمبعوثين المفوضين.

ولم يكن الإتحاد قادراً على العمل إلا عندما تتفق القوتان بروسيا والنمسا. وفي ذلك الوقت خضعت الصحافة والنشر لرقابة صارمة، وفرضت الرقابة على الجامعات، وأصبح العمل السياسي شبه مستحيل.

وفي هذه الأثناء حدث تطور اقتصادي جديد كان له أثره المضاد لهذه الميول الرجعية. فقد انشأ في عام ١٨٣٤م، اتحاد الكمارك الألماني، الذي خلق سوقاً داخلية موحدة. وفي عام ١٨٣٥، افتتح أول خط حديدي ألماني. وبدأ عصر التصنيع، ونشأت طبقة عمال المصانع، التي كانت تعاني شظف العيش والبؤس الاجتماعي نتيجة لانعدام القوانين الاجتماعية التي تحميهم. وفي عام ١٨٤٤م، هبّت ثورة النساكين وقام الجيش البروسي بقمعها بشدة، وبدأت تتكوّن البدايات الأولى للحركة العمالية.

وخلافاً لما حدث مع الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، وجدت الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨، صدى سريعاً مباشراً في ألمانيا، فقامت في آذار ١٨٤٨ قوات شعبية في جميع الولايات الإتحادية، أجبرت الأمراء على تقديم بعض التنازلات. وفي أيار من نفس العام اجتمع المجلس الوطني بكنيسة القديس باول بفرانكفورت، وانتخب الأمير النمساوي يوهان وصياً على الرايخ، وقام بتشكيل وزارة للرايخ، لكنّها لم تملك سلطة حقيقية ولم تكسب أي نفوذ. وكان الوسط الليبرالي الذي يسعى إلى إقامة ملكية دستورية وتوفير حقوق انتخابية محدودة هو القوة الفعالة الحاسمة في المجلس الوطني. فقد كان الوسط يخشى (الفوضى) التي يرى تهديدها من الديمقراطيين اليساريين، أكثر من خشيته عودة القوى القديمة.

وهكذا لم يتصد الوسط إلا بقدر ضئيل لردود الفعل الرجعية التي زحفت من كل مكان من جديد في خريف ١٨٤٨. أما بالنسبة لقضية الرايخ فإن أغلبية المجلس الوطني كانت تميل في بادئ الأمر إلى اتقاء (ألمانيا الكبرى) أي الدولة التي تريد ضمّ الأراضي الألمانية والنمساوية. وعندما أصرت النمسا على إدماج جميع شعوبها التي تضمّ دولتها إلى الرايخ الجديد، فاز حزب (ألمانيا الصغيرة) الذي يتنادي بإنشاء دولة ألمانية بدون النمسا.

وفي آذار ١٨٤٩ قرر المجلس الوطني دستور الرايخ وعرض على فريديريك وليم الرابع ملك بروسيا تاج قيصر ألماني وراثي. لكن الملك رفض التاج، وأبى أن تكون الثورة

صاحبة الفضل في تنويعه قيصراً. وفي أيار من نفس العام فشلت الثورات الشعبية التي أرادت فرض الدستور بقوة الشعب، وأعيد تعديل دساتير الولايات لتحمل طابعاً رجعياً.

وفي عام ١٨٥٠، أقيم الإتحاد الألماني من جديد. كان منتصف القرن التاسع عشر سنوات انتعاش الإقتصاد الألماني، وأصبحت ألمانيا دولة صناعية وسبقت انكلترا في هذا المجال، وخصوصاً في الصناعات الثقيلة وصناعة الآلات، وأصبحت بروسيا قوة إقتصادية مهيمنة على ألمانيا، وأصبحت الطبقة الوسطى قوة لها ثقة بنفسها وقدرتها السياسية، ونشأ أول حزب سياسي حديث عام ١٨٦١، هو حزب التقدم الألماني الذي أصبح أقوى حزب في البرلمان البروسي.

وجاء بسمارك كرئيس للوزراء عام ١٨٦٢، وحكم عدة سنوات واستطاع ان يدعم موقفه الداخلي بانتصاراته الخارجية على الدانمارك عام ١٨٦٤، والنمسا ١٨٦٦، فرنسا عام ١٨٧٠-١٨٧١. وتم إعلان الوحدة الألمانية وتنويع وليم الأول ملك بروسيا قيصراً لألمانيا يوم ١٨ كانون الثاني ١٨٧١.

لم تأت الوحدة الألمانية نتيجة لقرار شعبي، ومن أسفل إلى أعلى، وإنما نتيجة لمعاهدة بين الأمراء أمليت من أعلى. وكان ثقل بروسيا يضغط بقوة حتى تصور الكثير أن الدولة الجديدة هي (بروسيا الكبرى).

وكان شكل الحكم دستورياً (صورياً)، حقاً كان مجلس النواب ينتخب على أساس حق الانتخاب العام المتساوي، لكنه لم يتمتع بأي نفوذ في تشكيل الحكومة. وكان الجهاز الحاكم شكلياً هو مجلس الإتحاد، وهو يضم المندوبين المعنيين الذين يرسلهم أمراء الإتحاد.

وكان مركز مستشار الرايخ قوياً للغاية، ولم يكن مسؤولاً أمام البرلمان بل أمام القيصر وحده. وكان يطبق في الولايات والبلديات نظام انتخابي يكاد يوصف بالطبقي، حيث أنه يعطي الأغنياء أصواتاً تزيد على أصوات الفقراء، وبالرغم من أن ألمانيا في طريقها لتصبح أحدث البلدان الصناعية، لكن ظل النبلاء، هم اصحاب الكلمة في المجتمع. حكم بسمارك تسعة عشر عاماً كمستشار للرايخ، حاول خلالها عن طريق سياسة محكمة للسلام والتحالف أن يضمن للرايخ وضعاً قوياً آمناً بين القوى الأوروبية. اما سياسته الداخلية

كانت نقيض ذلك. حيث أخذ موقفاً رافضاً من اتجاهات العصر الديمقراطية ويرى المعارضة السياسية هي (معادة الدولة) وحارب الجناح اليساري للبرجوازية الليبرالية والكاثوليكية السياسية وبوجه خاص الحركة العمالية. وبعد أن أقاله القيصر الشاب وليام الثاني عام ١٨٩٠ ، حيث أراد القيصر أن يحكم بنفسه، لكن كانت تنقصه المجدية والمعرفة. انتقل القيصر إلى (السياسة العالمية) محاولاً اللحاق بالقوى الأمبرالية الكبرى، وكانت نتيجة ذلك انغمست ألمانيا بالعزلة واتخذ القيصر طريقاً رجعيّاً بعد فشله في محاولة كسب العمال واعتمد مستشاروه على معسكر المحافظين والطبقة الوسطى.

ثانياً: ألمانيا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى

يصادف الدارس والمهتم في حقل العلاقات الدولية وأحداثها، بؤادر أفكار او انفعالات جماعية، تتطور في صلب جماعة بشرية، يخشى أفرادها بتضامن المصالح او بوحدة التقاليد التي تجمعهم، فيصبحون على استعداد في حالة الصدامات مع الجماعات المجاورة، للتضحية بمصالحهم الشخصية ومصالح المجموعة التي ينتمون إليه. أن هذا التضامن والإحساس بالإنتماء إلى مجموعة متميزة وهذا التقبل بالتضحية، موجودة كليهما في مجتمعات ذات تنظيم معقد. وعندما تتوضع أشكال الإحساس الجماعي في صلب مجموعات بشرية واسعة، بعيدة عن القرابة عندئذ، تظهر ملامح الشعور القومي لكن تحليل عميق للأمة يصطدم بعقبات جدية، من حيث الالتباس في مجموعة الإصطلاحات التي تغيرت خلال القرن التاسع عشر، وعدم دقة المخطوط المميزة التي تختلف بحسب الظروف التاريخية والإختلافات العميقة بين العقلية. وإن المنبع الرئيسي لهذه العقبات هو وفرة العوامل التي تدخلت واقعياً في ميلاد الأمة وفي تشكيل الشعور القومي. وعلى التفسير التاريخي أن يأخذ هذه المشاهدات المتناقضة بعين الاعتبار^١.

لقد حاولت الفلسفة السياسية في أوروبا ابتداءً من نهاية القرن الثالث عشر، أن تلاحظ نوعية عناصر التمييز بين الجماعات البشرية وأن تحدد العلامات التي يمكن بها التعرف على انتماء واحدة من هذه الجماعات إلى (أمة) معينة، ومن البديهي اتسمت الكتابات باختلافات كثيرة خلال القرن التاسع عشر. فالأمة بصورة خاصة عند الأوساط الفكرية الألمانية هي كائن حي يكبر "بفضل الفعل اللاشعوري لقوة عليا"، وهذه القوة العليا هي "العبقريّة القومية" وتعرف على وجودها من خلال وحدة اللغة والتاريخ المشترك، والوفاء لبعض العادات، واحترام التقاليد القديمة، والتكافل، والعرق، والمدينة^٢، وقد تميّزت الفترة التي تلت مؤتمر فيينا ١٨١٥، بتعاظم الفكرة القومية الرامية إلى بناء دول قومية مستقلة

^١ بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كونقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٢٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

في أوروبا وبالذات لدى الشعب الألماني. وساعد على ذلك نمو وسائل الإتصال وبالذات في ميدان السكك الحديدية، وتكوين طبقة برجوازية كنتيجة لامتداد الثورة الصناعية، مما تلى ذلك من رغبة تلك الطبقة في توسيع نطاق السوق التجارية. كذلك نمت الاتجاهات الرامية إلى التحرر من القيود السياسية التي فرضتها تسوية فيينا على الشعوب الأوروبية. وبذلك شهدت أوروبا بوجه عام والمانيا على وجه خاص عمليتين سياسيتين متوازيتين ومتكاملتين، هما العملية القومية، والعملية التحررية^١.

ففي الولايات الألمانية، كانت الفكرة القومية تكتسب قوة دفع مستمرة، فتم إنشاء الإتحاد الكمركي (الزولفرين) عام ١٨٣٤، وقد نجح هذا الإتحاد خلال عقدين في خلق وحدة إقتصادية بين الولايات الألمانية وكذلك تم إنشاء شبكة للسكك الحديدية تربط تلك الولايات، وقد أدى ذلك إلى تنشيط التبادل الإقتصادي وتعاضم فكرة القومية الألمانية. وقد كانت البرجوازية الألمانية المحرك الرئيس لهذا التقارب الإقتصادي، كما أن المثقفين الألمان لعبوا دوراً كبيراً في بعث فكرة القومية الألمانية، ومع قيام ثورات ١٨٤٨، اندلعت أعمال العنف في الولايات الألمانية وبالذات في بروسيا مطالبة بالحكم الدستوري والوحدة الألمانية، لكن ملك بروسيا مطالبة بالحكم الدستوري وبالوحدة الألمانية، لكن ملك بروسيا استطاع ان يسحق الحركة في مهدها نظراً لاتجاهاتها الديمقراطية، ولأن نجاحها قد يؤدي إلى الصدام مع النمسا، ورغم هذا الفشل فإن الجذور البنيوية للحركات الثورة والقومية ظلت قائمة، وما لبثت هذه الجذور أن اثمرت مرة أخرى حركات جديدة^٢.

لقد كان امام المانيا في عام ١٨٧٩، فرصة كبيرة لإقامة عصبة الأباطرة الثلاث عندما فاتحت روسيا ألمانيا بعقد تحالف يضمن حياد روسيا في حالة حرب بين ألمانيا وفرنسا، وبذلك يكون الألمان قد اعطوا للألزاس واللورين صيغة أوروبية، وفي المقابل تقف المانيا على الحياد في حالة حرب بين روسيا وبريطانيا، ولكي يتقيد النمساويون في البلقان تتعهد المانيا

^١ محمد السيد سليم، تطوّر السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط٢، دار الفجر الجديد، القاهرة

٢٠٠٤، ص ٨٦.

^٢ المصدر نفسه، ص ٨٩-٩١.

بمساعدة روسيا في وجه بسط النفوذ النمساوي. وفي ١٨٨١، انتهت المفاوضات إلى إقامة العصبة. وفي الوقت نفسه حثّ بسمارك الإمبراطورية النمساوية على التفاوض مع إيطاليا. وفي عام ١٨٨٢ عقد الحلف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا^١.

لقد اقترنت سياسة الأحلاف لبسمارك على فرضية مفادها أن الغاية من الأحلاف هو تأمين السلام في العلاقات الدولية وليس لتدمير فرنسا أو إلحاق الضرر فيها. كما أن بسمارك أعرب عن استعداد ألمانيا ترميم الصدع الذي أحدثته هزيمة فرنسا في العلاقات الدولية. وكان أول ما فعلت ألمانيا، التأكيد على أن القلق الحقيقي هو احتمال نشوب حرب روسية - نمساوية وليس فرنسية - ألمانية. ولكن بارس لم تدرك هذا الهدف الكبير لألمانيا. فالإقرار بالهزيمة كان يعني الاعتراف بالهيمنة الألمانية وانضواء فرنسا تحت لوائها. وبالوقت نفسه لم يكن في وسع فرنسا تصحيح الواقع بخوض حرب ضد ألمانيا، ففي كلا الخيارين أضرار بالمصلحة القومية وبالمشاعر الفرنسية^٢.

عُرفت الفترة التي تلت عزل بسمارك باسم العهد الجديد وفيها انتهى خلفه المستشار كابرني (١٨٩٠ - ١٨٩٤) تجديد معاهدة إعادة التأمين مع روسيا، والتي كان يريد بسمارك تجديدها. وكان المستشار الجديد يخشى عودة بسمارك أن بدأت المفاوضات مع روسيا. وكذلك كان يعتقد أن الاتفاقية مع روسيا لا داعي لها، من حيث عدم إمكانية حدوث تقارب بين روسيا وفرنسا ولابن فرنسا وانكلترا، فضلاً عن أن تجديد الاتفاقية مع روسيا لا يتفق مع اتفاقيات ألمانيا مع النمسا. واقتنع القيصر وليم الثاني بهذا الرأي ورفض عام ١٨٩٠، تجديد الاتفاق مع روسيا نهائياً. وخشيت روسيا من أن انكلترا وألمانيا قد عقدتا معاهدة سرية، وقررت التقرب من فرنسا لأن ذلك أفضل وسيلة لحماية موقفها. وفعلاً في عام ١٨٩٤، تم عقد اتفاقية عسكرية بين روسيا وفرنسا، تتعهد فيها روسيا مساعدة فرنسا عسكرياً إذا هوجمت من قبل ألمانيا أو من قبل إيطاليا بمساعدة ألمانيا، وبالمقابل تعهدت فرنسا بمساعدة روسيا عسكرياً إذا هوجمت من قبل ألمانيا أو من النمسا

^١ كاظم هاشم نمعة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، دار ايا د للنشر، بغداد، ١٩٩١، ص ١٧٢.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٧٢.

بمساعدة ألمانيا. وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها التي ضربها عليها بسمارك منذ عام ١٨٧١، وبدأت الحرب تهدد أوروبا من جديد بعد سلام ضمنه بسمارك لأكثر من عشرين عاماً^١.

وبدأ القيصر الألماني اتّباع سياسة مخالفة لسياسة بسمارك. فقد رأى أن على ألمانيا أن تمارس سياسة عالمية هدفها المشاركة توزيع المستعمرات ورفع شعار "مكان تحت الشمس"، وقام القيصر بتكوين أسطول بحري قوي. رأت انكلترا هذا المسلك تهديد لمركزها وهي سيدة البحار، وبدأت هي الأخرى في بناء سفن حربية ضخمة، وهكذا بدأ سباق التسلّح وظلّ القيصر الألماني وحاشيته ومستشارو لا يظهرون إلا بملابسهم العسكرية، وأضحت كلّ الأمور السياسية ذات صبغة عسكرية. وأصبحت الطبقة الوسطى في ألمانيا ترى مجالاً لفخرها في أن تصبح ضباط احتياط للجيش. وشعر العالم كلّه بأن قوة ألمانيا تهدد السلام في أوروبا تهديداً مباشراً. وعلى هذه الصخرة تحطّمت كلّ المفاوضات التي بدأت منذ عام ١٩٠٠، لعقد اتفاق بين ألمانيا وانكلترا. لذلك رأت انكلترا نفسها مضطرة لقبول عروض فرنسا المتكررة لإنهاء الخلافات بين الدولتين، وخصوصاً بعد التقارب الإيطالي الفرنسي، وخروج إيطاليا من إتفاقية الأباطرة الثلاث، وفعلاً حصل الإتفاق الفرنسي مع انكلترا عام ١٩٠٤، كما حصل تقارب روسي مع بريطانيا، وبذلك فشلت السياسة الألمانية^٢.

ومع ذلك، فإن العلاقات الدولية الأوربية تأثرت بصورة أعمق بسبب الأزمة المراكشية في ١٩٠٥ - ١٩٠٦ حين أوشك حصول مواجهة بين ألمانيا وفرنسا. فقد زار القيصر الألماني طنجة في آذار ١٩٠٥ وتعامل مع مراكش باعتبارها دولة مستقلة. وكان ذلك الأمر اختباراً للوفاق الفرنسي - الإنكليزي إذ كان على فرنسا أن تأخذ بسياسة صارمة ضدّ ألمانيا أو أن تقبل بالموقف الإنكليزي الذي بدا سلبياً. وكان الخط العسكري الألماني يميل إلى استخدام القوة في أزمة مراكش إلا أن بيلوف رئيس وزراء ألمانيا رجع المؤتمر الدولي. وكان الإقتراض أن النمسا - المجر وإيطاليا ستساندان ألمانيا، وإذا ما طرحت فكرة الباب

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٠١.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٠٢.

المفتوح في مراكش فإن الولايات المتحدة ستكون من المتحمسين لها، في الوقت الذي ستتحاشى فيه روسيا التظاهر في معارضة ألمانيا. وهكذا سوف لن تتقدم القوى الأوروبية بفكرة اهداء مراكش إلى فرنسا. ولكن الواقع الدبلوماسي الأوربي منذ عام ١٨٩٠، قد اتخذ مساراً واضحاً انشطرت فيه القوى الأوروبية إلى مواجهة ثنائية بين ألمانيا والنمسا - المجر وإيطاليا من جهة، وبريطانيا وروسيا وفرنسا من جهة أخرى، وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٠٦، اجتمع مؤتمر مراكش في الجزيرة وأثناء ذلك اتضح أن ألمانيا والنمسا - المجر ومراكش فقط تقف ضد فرنسا، فقد أفلحت فرنسا في حينه على إبعاد إيطاليا، فضلاً عن أن العلاقات الروسية - البريطانية بدأت تتحسن، وكانت روسيا تقلق من تنامي النفوذ الألماني في الشرق الأدنى مع سكة حديد بغداد وتغلغل ألمانيا في إيران. وهكذا، كانت تسوية الخلافات الروسية - البريطانية وتلاها بعد ذلك تقسيم إيران من مؤشرات تنامي العداء الألماني - البريطاني الذي كان من مَهَدَات الحرب العالمية الأولى^١.

وتعمق العداء البريطاني - الألماني، وكانت روسيا تقلق من ألمانيا وبريطانيا ما بين ١٩٠٠-١٩٠٧، بسبب وهنها في الشرق الأقصى وعند المضائق. وتطلب من روسيا أيضاً إرضاء بريطانيا في إيران وطمأنة الدولة العثمانية. وبعد الوفاق الروسي - البريطاني عام ١٩٠٧، سعت ألمانيا إلى عزل روسيا عن بريطانيا وفرنسا. وعندما آيدت روسيا صرباً ضد النمسا، ضغطت ألمانيا على بريطانيا وفرنسا فتركتا روسيا وحيدة. وأعلنت في ١٩٠٨ أنها لن تتدخل في حرب بين النمسا وصربيا فمهدت للنمسا ضمّ البوسنة والهرسك. وفي عام ١٩٠٨، احتدم العداء البريطاني والألماني، عندما عازمت ألمانيا تقوية اسطولها البحري وحاولت مساومة بريطانيا بصدد القوة البحرية، ورفضت الأخيرة العرض الألماني. وحسبت ألمانيا أن بريطانيا تسعى لعزلها بتقاربها من فرنسا وروسيا. كما أدركت أن روسيا كانت تراقب العلاقات الألمانية- البريطانية، لتستفيد من خلافاتهما فتكسب في الصين وإيران والشرق الأقصى. وبغية كسب روسيا من البريطانيين، تقدمت ألمانيا في أيلول ١٩١٠، في

^١كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

بوتسدام، عندما التقى نيقولا الثاني ووليم الثاني، بعرض لدعم روسيا في البلقان وتمنّت عليها الحياد أو اسناد ألمانيا في حرب ضد بريطانيا. ثم اتّجهت ألمانيا إلى فرنسا بعد اخفاقها مع بريطانيا وروسيا من أجل ترك الوفاق بينهما بلا طرف ثالث.

وفي ١٩١١، احتلّ الفرنسيون مدينة فاس فنشبت أزمة مراكش من جديد، وضغطت ألمانيا على فرنسا عندما أرسلت سفينة حربية إلى ميناء أغادير وتوقّعت منها عرضاً إيجابياً. واضطربت بريطانيا من احتمال تفاهم الماني - فرنسي يهدد مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، وتوترت العلاقات الثلاثية لكن الأزمة سوّيت بصفقة استعمارية نالت منها ألمانيا اقليماً في الكونغو تنازلت عنه فرنسا مقابل نفوذها في مراكش. ومع ذلك احتدم التنافس البريطاني - الألماني البحري أثر الأزمة^١.

وفي الجانب الإقتصادي والاجتماعي فقد ولجت القوى الأوربية إلى التقدم الصناعي والتطور الإقتصادي بدرجات متفاوتة. وكان نصيب ألمانيا كبيراً في استخراج المعادن والتعدين والصناعات الهندسية، ففاقت بذلك قدرات بعض القوى مجتمعة وأدخلت الفزع إليها. وعشية الحرب العالمية الأولى كان انتاج ألمانيا ١٨ مليون طن من الحديد والصلب، فاقت فيه روسيا وفرنسا وبريطانيا مجتمعة. وكان انتاجها من الفحم ٩٠ مليون طن في عام ١٨٩٠، ليصبح ٢٨٠ مليون طن في عام ١٩١٤، فتساوت مع بريطانيا وتخطّت بشكل كبير روسيا وفرنسا والنمسا والمجر مجتمعين. وتقدّمت الصناعات الكيميائية والكهربائية الألمانية. وتصدّرت التجارة الدولية في الحمولة والنقل. واستهلكت ألمانيا كمية أكبر من السمنت والصلب وهما دليلا على معدلات التطور. وكانت بريطانيا تحسر رتبتهما في التطور لألمانيا. وفي مجال الزراعة شهدت ألمانيا نمواً أيضاً. وفي الوقت الذي حافظت فيه روسيا وفرنسا على طابعيهما الزراعي، كانت ألمانيا تسير نحو توازن بين الصناعة والزراعة وإدخال الابتكارات الصناعية ومكننة الزراعة وحماية التجارة الزراعية من المنافسة

^١ المصدر نفسه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

الأمريكية والروسية. وتأثرت صناعة التسلح في التقدم الصناعي، وشرعت ألمانيا بتقوية أسطولها البحري.

وقد بعثت التطورات الاقتصادية والاجتماعية تيارات سياسية داخلية متمثلة بالإتجاهات الإصلاحية الاجتماعية والإشتراكية. كما نشطت الدعوة إلى الإستعمار الجديد. وأدركت الفئات الألمانية أن نصيبها أقل من سواها في ميدان النفوذ والهيمنة والإنتفاع من المستعمرات. وكانت حكومة القيصر بحاجة إلى نجاحات في الخارج لإرضاء العسكريين ورجال الصناعة والمال^١. وبعبارة أخرى، ففي الفترة التي كانت فيها ألمانيا تقيم شبكة أحلافها، كان الإهتمام يسير في خط متوازٍ من أجل بناء القوة الذاتية الألمانية. فأتجهت الأنظار نحو تشجيع الصناعة الألمانية وخاصة منها الصناعات الثقيلة والكيميائية حتى أصبحت الأولى في هذا المضمار. وهذا ما دفع بألمانيا إلى التفتيش عن أسواق لمنتجاتها وإلى بناء أسطول بحري قوي، مما أقلق بريطانيا. ولكن التقدم العلمي الألماني لم ينعكس على قوة الأسطول الألماني وحسب، وإنما على قوة الجيش البري أيضاً، حيث أن ألمانيا استطاعت أن تجهز هذا الجيش بأحدث الأسلحة وما ساعد في ذلك هو فتوة الأمة الألمانية وتزايد سكانها بشكل مطرد، على عكس الآخرين، وكذلك تشجع الشباب الألماني بالروح الوطنية وبعظمة قوميته حيث تهون التضحيات في سبيل نصرتها^٢. أذن الجبهة الداخلية في ألمانيا كانت قوية ومتراصة وما زاد في قوته هو أن الأقليات اللقومية: من بولونيين ودانماركيين ومن الألزاس واللورين، كان لا يزيد عددهم عن ٧٪ من مجموع السكان الألمان الذي بلغ تعداده في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، (٦٧) سبعة وستين مليوناً. هذه الأقليات كانت موزعة على مناطق مختلفة ومتباعدة مما يحول دون تأثيرها على وحدة الشعب الألماني، وبالتالي على إمكانية صموده في وجه التحديات الخارجية.

^١ المصدر نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٦.

^٢ رياض الصمد، تطوّر الأحداث الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩،

إن التقدم العلمي والتكنولوجي، وكثافة السكان، والجيش المجهز بأحدث الأسلحة، فضلاً عن تضامن الجبهة الداخلية، كانت كلها عوامل إيجابية ومساعدة في تحقيق النصر فيما لو تعرضت ألمانيا لحرب قصيرة الأمد. لأن الحرب الطويلة الأمد يلزمها بالإضافة إلى العوامل المذكورة، الإتصال بالخارج وتأمين المواد الأولى للصناعة بشكل دائم، وهذا العامل إذا تحقق لها في زمن السلم، فإنه من المتعذر عليه تأمينه في زمن الحرب، خاصة إذا كانت هذه الحرب ضد كبريات الدول البحرية، من أمثال بريطانيا وفرنسا^١.

لقد مضت على حرب السبعين التي انتهت بانتصار الألمان على الفرنسيين عام ١٨٧١، أكثر من أربعة عقود دون أن ترفع إحدى دول الغرب يدها على الأخرى. ولكنها جميعاً كانت تشعر بوجوب التسلح وبناء الأساطيل. وتبعت كل دول أوروبا ما عدا انكلترا خطة بروسيا في تهيئة جيش كبير باجبار جميع الرجال القادرين على حمل السلاح بدخول الجيش والتدرب فيه مدة سنتين إلى ثلاثة سنوات ثم الانسحاب لحين الطلب، واحتفظت كذلك بعدد كبير من الضباط الدائمين الذين كان مهمهم تدريب الجنود على أساليب القتال والتهديب العسكري، وكانت تصرف المبالغ الكبيرة من أجل رفع مستوى التسلح.

وانتج هذا التسابق في التسلح والتنافس في تجهيز الجيوش، تضخماً خفيفاً في جيوش الغرب حتى أصبح عدد جيوش الدول الأوروبية الكبرى عشية الحرب العالمية الأولى عدة ملايين من المقاتلين. كذلك كان للتنافس البحري سببه المهم في الحرب من حيث السيطرة والسيادة البحرية وخصوصاً التنافس البريطاني الألماني على السيطرة على التجارة البحرية وصدورت ألمانيا ومنذ عام ١٨٩٧، لائحة تفيد وجوب انماء بحريتها ثم عملت بشكل جدي وسريع في بناء السفن البحرية الجبارة، مما زاد من قلق بريطانيا وأصاب الناس الذعر عند مشاهدتهم حجم الإنفاق على السلاح، وبدأ شعب الحرب يخيم على سما أوروبا وتصوروا الملايين من الجنود المدربين تسير إلى ميادين القتال حاملة القطع الأسلحة التي وضعها العلم الحديث و بين أيديهم فحاولوا الوقوف بوجه العاصفة ولكن جهودهم ذهبت أدراج الرياح حين

^١ المصدر نفسه، ص ٢٢.

صرفت الرشاشات علم ١٩١٤، وبدأ الحاصد يحصد الرؤوس^١. واول محاولة عملية لتخفيض السلاح عام ١٨٩٨، حين اقترح القيصر نيقولا الثاني عقد مؤتمر في لاهاي للبحث في هذا الشأن. وما تجدر الاشارة اليه هو ان مؤتمر لاهاي ١٨٩٩ يختلف عن مؤتمر فيينا وبرلين في انه لم يأت لايقاف حرب دائمة بل لحفظ السلم على ما هو عليه وتخفيض المصاريف العسكرية الحربية الهائلة ولم يستطع مؤتمر لاهاي تهديد السلاح. اذ سرعان ما تشعبت الاراء وتضاربت المصالح بين الدول المجتمعة. وجل ما تمكن من التوصل اليه هو تأسيس محكمة دولية للتحكيم تقدم اليها المشاكل التي تقع بين الدول، على انه لم يتقرر أن يكون هذا التحكيم اجباريا، كما ان القضايا المهمة التي تؤدي الى الحرب عادة بقيت خارجة عن نطاق اعمال هذه المحكمة التي وكل اليها امر حفظ السلام، ولما اجتمع المؤتمر ثانية عام ١٩٠٧، قرر وضع بعض القواعد فيما يتعلق بحقوق المحايدون في الحرب ووضع الالغام واطلاق المدافع على المدن غير المحصنة. ولكن الحرب العالمية اكتسحت معظم هذه القوانين ولم يبال بها^٢.

ويمكن القول انه خلال السنوات الممتدة بين قيام مؤتمر لاهاي وبداية الحرب العالمية الاولى، قد فاض ينبوع المعاهدات حيث عقدت بين الدول ما يقارب ١٣٠ معاهدة تقضي بحل المشاكل بواسطة التحكيم وعدم اللجوء الى الحرب، كما زادت الجمعيات والمؤتمرات الداعية لذلك، حيث سعى الناس وعلى اختلاف أهمهم بوجود مصالح كثيرة مشتركة بينهم وعليهم منع الحرب من الفتك بها. لكن الاستعمار من جهة والمسألة الشرقية من جهة أخرى تجري ورائها دول الغرب نحو بحر من الدم متلاطم الامواج. فقد تنافست الدول الاوروبية حول المستعمرات في اسيا وافريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتضارب للاستيلاء على التجارة والموانئ في أبعد الزوايا والحلجان. فضلاً عن هذه الدول

^١ جيفري بيرون، المصدر السابق، ص ٥٤٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٥٤٤.

كانت واقفة حول سرير الرجل المريض وكل واحدة منها تحدق في وجوه الآخرين تتمنى نصيباً أوفر. وبقيت المانيا خارج الحلقة المعقودة بين فرنسا وروسيا وبريطانيا واعتقدت أن هذه التحالفات موجهة ضد الإتفاق الثلاثي بين دول الوسط (المانيا - النمسا - إيطاليا). وهكذا جاءت ازمته أغادير كما مر بنا والتي كادت تفضي إلى الحرب. كما جاءت مسألة البوسنة والهرسك وقيام النمسا بضمها، أزمة أخرى ساعدت على تأجيج الوضع الأوروبي باتجاه الحرب، وخصوصاً مساندة المانيا للنمسا وقيام روسيا بمعاوضة الصرب والعناصر السلافية الجنوبية. ولقد ظهرت دلائل القلق على المانيا، إذ صارت تخشى أن يسيطر الروس على البلقان ويبسطوا نفوذهم على القسطنطينية، فيحطموا بذلك مشروع سكة حديد بغداد (بي بي بي BBB) أي برلين، بيزنطية، بغداد، وشهد عام ١٩١٣، نشاطاً هائلاً في نمو الإستعداد العسكري، إذا زادت المانيا من جيوشها وانفاقها العسكري. وأضافت فرنسا سنة لمدة الخدمة الإجبارية فأصبحت ثلاثة سنوات، وقامت روسيا بوضع محصنات حربية كبيرة من ميزانيتها، وجهزت النمسا - المجر نفسها بقوة مدفعية حديثة، وازداد الإنفاق العسكري البحري البريطاني، وأدخلت بلجيكا التجنيد الإجباري عندما رأت السكك الحديدية الألمانية وصلت حدودها. كل ذلك كانت من العوامل الغير مباشرة للحرب العالمية الأولى.

ومع أوائل عام ١٩١٤ كان هناك تعارض جذري بين المصالح الحيوية للقوتين المتنافسين، كما أن مشكلة البلقان، كانت قد بلورت هذا التعارض وزادت من حدته. فصربيا تعمل على إثارة الشعوب السلافية الجنوبية الخاضعة للنمسا والمجر وإقامة دولة صربيا الكبرى. فضلاً عن تبلور الصراع الألماني - الروسي إلى صراع مباشر وذلك بسبب النفوذ الألماني المتعاظم في الدولة العثمانية وخشية الروس من سيطرة الألمان على المضائق البحرية. وقد ساندت فرنسا وبريطانيا الموقف الروسي.

وهكذا كان المسرح الدولي ملائم لصدام بين دول الحلف الثلاثي ودول الوفاق الثلاثي، وكانت نقطة الصدام المتوقعة هي البلقان. واندلعت شرارة الحرب حين قام مواطن من البوسنة والهرسك ينتمي إلى القومية الصربية باغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي

عهد الإمبراطورية النمساوية - المجرية في مدينة سراييفو بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٤. وقد شكّل هذا العمل تهديد مباشر للنمسا من قبل الصرب، وساندت المانيا حليفها النمسا بالتأييد الكامل يوم ٥ تموز من نفس العام.

وفي يوم ٢٣ تموز وجّهت النمسا إنذاراً إلى صربيا يتضمّن حلّ الجمعيات الوطنية الصربية التي تقوم بالدعاية ضدّ النمسا، وإغلاق الصحف، ومراقبة المدارس لكي لا تبق الكراهية ضدّ النمسا ومصادرة الكتب التي تتضمّن الدعاية ضدّ الإمبراطورية النمساوية وعزل القادة والموظّفين الذين عرفوا بالكراهية ضدّ النمسا واشتراك النمسا في التحقيق بقضية الإغتيال. في الوقت نفسه أكّدت فرنسا لروسيا إنها تلتزم بالتحالف الفرنسي - الروسي ضدّ أي تدخّل مسلح الماني لصالح النمسا، وأعلنت روسيا في ٢٥ تموز أنها لن تترك البلقان خالية أمام النمسا. وفي ٢٨ تموز أعلنت النمسا الحرب على صربيا وقامت روسيا بالتعبئة العسكرية في يوم ٢٩-٣٠ تموز، ووجهت المانيا إنذاراً إلى روسيا من جراء هذه التعبئة العسكرية الروسية ضدّ النمسا، ثم أعقب ذلك التعبئة العسكرية الألمانية، وإعلان الحرب على روسيا، وبالمقابل أعلنت فرنسا التعبئة العسكرية العامة ومساندة روسيا ضدّ ألمانيا، وفي ٣ آب أعلنت المانيا الحرب على فرنسا وطالبت بريطانيا بالوقوف على الحياد، لكن بريطانيا أعلنت الحرب على المانيا في ١٤ آب، ثم تلتها إعلان النمسا - المجر الحرب على روسيا، ثم أعقب ذلك إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على النمسا. وهكذا تطوّرت الحرب النمساوية المجرية - الصربية إلى حرب عالمية والتي انتهت بهزيمة المانيا والنمسا - المجر.

وجاءت عدة تفسيرات لإندلاع الحرب العالمية الأولى، وبهذا الصدد نذكر بعضها، حيث النظرية اللينينية بخصوص الصراع حول المستعمرات في دراسته بعنوان (الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) والتي كتبها عام ١٩١٧، يشير لينين بدراسته أن الحرب كانت نتيجة للصراع بين الدول الأوربية للسيطرة على المستعمرات أي أن الحرب استعمارية لزيادة نفوذ الرأسمالية المالية نتيجة لتطوّر المعاصر للرأسمالية الأوربية وتركز الإنتاج وتحوّل المنافسة إلى احتكار وسيطرة رأس المال وتركز الأرباح بيد أقلية، مما أدى إلى تصدير فائض رأس المال إلى

الخارج، وظهرت الحاجة إلى الأسواق الخارجية للإستثمار والحصول على المواد الخام، وذلك بدوره ساعد على توفير السيطرة العسكرية لحماية رؤوس الأموال مع تكوين كارتلات احتكارية، مما أدى بالدول المصدرة لرأس المال إلى تقسيم العالم إلى مناطق هيمنة استعمارية، ومع دخول ألمانيا ميدان التنافس، أصبح التناقض الرأسمالي هو سمة العلاقات الدولية، مما مهد الطريق لإندلاع الحرب، وهناك تفسير آخر، وهو بشأن الإختلال في توازن القوى من حيث شعور الإمبراطورية النمساوية بالقوة إزاء صربيا وروسيا، ذلك الأمر دفعها لتحقيق تسوية حاسمة للمشكلة الصربية بمساعدة ألمانيا.

وظهرت محاولة أخرى لتفسير الحرب، من خلال نظرية التحول في ميزان القوى، من حيث أن ميزان القوى في ذلك الوقت كان يتحول ضد ألمانيا، لذلك فضلت الأخيرة خوض حرب شاملة بدلاً من تحول ميزان القوى ضدها نهائياً.

كما جاءت نظرية تعارض المصالح بين الدول الكبرى لتفسير الحرب، وخصوصاً التحدي الذي واجهته بريطانيا في أوروبا على يد ألمانيا، وبالذات في مسألة التسلح البحري، وكان ذلك بمثابة ناقوس الخطر لبريطانيا باتجاه خطر العزلة الدولية، فضلاً عن نية كل تحالف بسحق التحالف المقابل من خلال سعي ألمانيا للتوسع الخارجي والحصول على المواد الأولية لمسايرة تقدمها الصناعي.

وهناك تفسير يذهب إلى أن سبب اندلاع الحرب هو الجذور الداخلية والخصائص البنوية أو التفاعلية للنظام العالمي. من حيث أدراكات القيادات، وبنية المجتمعات التي اتخذت المبادرة بشن الحرب وهي الإمبراطورية النمساوية والمانيا. إن شعور الإمبراطور النمساوي بالإهانة التي لحقت بالنمسا نتيجة عملية الإغتيال والخوف والتهديد الذي لحق بها، تغلب على إدراكه بأن توازن القوى ليس في صالحه. فضلاً عن أن القيادات الألمانية كانت ترى بأن هناك تهديد مباشر لأمنها القومي ولذلك عليها التعامل مع هذا التهديد حتى في ضوء اختلال التوازن ضدها. لذلك كان القرار الألماني سببه التطلع للهيمنة الأوروبية وضمان الوضع الدولي لألمانيا كقوة عظمى، كما أن النخب الألمانية الحاكمة سعت لتعزيز مكانتها في المجتمع الألماني عن طريق شن حرب خارجية. فقد شرعت ألمانيا بسياسة التوسع في

وسط أوروبا وآسيا وأفريقيا، وكانت النخبة الألمانية مثقفة حول مفهوم جوهرى، هو أن على ألمانيا أن تصعد كقوة عظمى في النظام الدولي، وإلا فإنها ستواجه خطر التراجع الإستراتيجى، لكن ألمانيا واجهت حصاراً من قبل بريطانيا وفرنسا وروسيا، فادى ذلك إلى زيادة التسلح الألماني الذي أدى بدوره إلى ازيمات داخلية، ساعدت على توحيد التيارات الإشتراكية والليبرالية في ألمانيا، وبدأت قبضة تحالف كبار المزارعين والصناعيين الحاكم على السلطة تهتز بشدة، وشهدت ألمانيا صراعات داخلية بين التيارات المحافظة والليبرالية والإشتراكية. ولتحقيق أهدافها التوسعية الخارجية، وتوطيد مكانتها الداخلية، خطت النخب الألمانية الحاكمة بشن حرب على الدول المعادية، وهناك تفسير قدمه الإمبراطور الألماني وليم الثاني في مذكراته التي نشرت عام ١٩٢٢، وهو المسؤولية الإنكلو- فرنسية عن الحرب، من حيث قيام بريطانيا قبيل الحرب عن طريق مصارفها بعملية جمع الذهب، بينما استمرت ألمانيا في تصديره. وقول رئيس وزراء روسيا في شباط ١٩١٤، بأن الحرب مع ألمانيا والنمسا ستقع حتماً. وقيام بريطانيا بإنشاء تحصينات في شمال فرنسا وبلجيكا استعداداً للحرب. كما ألقى الإمبراطور المسؤولية على المحفل الماسوني الواقع تحت السيطرة اليهودية. ويستطرد الإمبراطور في مذكراته بأن سياسة الخنق التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا لتحطيم الفكرة الجرمانية أدت به لثقوة الجيش وتعظيم شأن الأسطول الألماني وذلك لمقاومة عملية الخنق، ورفع تكاليف الهجوم البريطاني - الفرنسي المحتمل على ألمانيا.

وجاء تفسير للحرب في ضوء ثلاثة عوامل مترابطة، وهي طبيعية التحالفات الدولية التي دفعت الدول لدخول الحرب، وكذلك الدول الذي لعبته الدور الصغيرة في جرّ الدول الكبرى للحرب، وأخيراً سعي النخب الحاكمة للحفاظ على سلطاتها السياسية بتوجيه الصراع الداخلي إلى صراع خارجي من خلال شن الحرب.

ومن كلّ ذلك، نفهم على أن العقد السابق على اندلاع الحرب اتسم بظاهرة الإستقطاب الدولي الثنائي، وتزايد التهديد للكيان السياسي للأمبراطورية النمساوية - المجرية، وتفاقم الأزمات البلقانية، كما أن التوتر في العلاقات البريطانية - الألمانية وتحوّف ألمانيا

من فقدان هيمنتها على أوروبا سعت إلى تحطيم الوفاق الثلاثي، عن طريق الدخول في سباق التسلح مع بريطانيا، لأن الوفاق الثلاثي يشكل تهديداً لأمن ألمانيا. وكذلك مشكلة الألزاس واللورين صعدت من حدة التوتر بين فرنسا وألمانيا. وهكذا اتجهت الدول الأوروبية الكبرى إلى زيادة التسلح والذي كان دافعاً لدخول الحرب فضلاً عن التهديدات المباشرة التي كانت تواجهها الإمبراطورية النمساوية - المجرية لكيانها السياسي من قبل الحركات القومية في البلقان، وشعور ألمانيا والنمسا بالتهديد الموجه إلى أمنهما السياسي والعسكري أدى إلى تصاعد حدة التوتر الأوروبي. وبذلك فإن البنيان الدولي الثنائي القطبية، وما صاحبه من توترات سياسية وسباق التسلح والمشاكل السياسية ذات البعد التاريخي والحركات القومية المضادة للهيمنة النمساوية والإدراك المتبادل بالتهديد الموجه إلى أمن كل دولة، أدى بسلسلة من القرارات نتجت عن حرب عالمية^١.

^١ لمزيد من التفاصيل حول الأسباب المباشرة وغير المباشرة للحرب العالمية الأولى وتفسيرات نشوب الحرب ينظر كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ١٤٤-٢٠٦. وكذلك جفري براون، المصدر السابق، ص ٥٤٢-٥٦٢ ومحمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٢٥٣-٢٧٥.

المانيا من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى معاهدة بوتسدام :

اولا : انتهاء الحرب وسقوط الرايخ الثاني:

في الايام الاخيرة للحرب، وبعد ان ساء موقف دول الوسط وتدهور في الحرب من يوم لآخر، بدأ الإمبراطور النمساوي مفاوضات مع دول الوفاق لانقاذ مملكته. وبذلك اضحت المانيا بمفردها تواجه دول الوفاق بعد انهيار الدولة العثمانية وبلغاريا. وهنا طلب كبار قادة الجيش الالماني ومنهم رئيس الاركان وقائد الجيش وهما هايندريك ولودندروف من الحكومة الالمانية الاتصال بالرئيس الاميركي وطلب الهدنة على اساس النقاط الاربعة عشرة التي اعلنها الرئيس الاميركي ولسن. وكان الرد الاميركي هو انه على المانيا سحب قواتها من المناطق التي احتلتها ووقف حرب الغواصات، كما لمح بأن دول الوفاق ليسوا على استعداد للتفاوض مع المانيا طالما القيصر على رأس الرايخ الالماني. وتزامناً مع هذا الموقف قامت ثورة البحارة الالمان في كيل يوم ٤ تشرين الثاني من عام ١٩١٨، وكما نشبت ثورة أخرى في ميونخ بعد ثلاثة ايام من ثورة البحارة ثم انتقلت الثورة الى برلين وانقاداً للموقف اعلن مستشار الرايخ الامير ماكس فون بادن يوم ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، تنازل القيصر وليم الثاني عن العرش، واستقال المستشار ايضاً والف فريدريك ايبرت الحكومة الجديدة، واعتبرت بمثابة الجمهورية الالمانية الجديدة^١.

قام القائدان العسكريان لودندروف وهايندريك بتسليم الإمبراطورية الى الحكومة مدنية من اجل تجنب الجيش الالماني اللوم المباشر على أية اتفاقية سلام، ثم اعطيا تعليمات سرية إلى الحكومة كي تطلب السلام. غير ان الشعب الالماني اصيب بصدمة عندما علم بهذه المفاوضات من اجل السلام، لأنه ابلغ ان المانيا ما زالت تحقق الانتصار. لقد مهد قيام الثورات التي سبق وان اشرنا اليها، فضلاً عن انتشار العصيان والقلق الثورة، حيث احتل العمال المصانع في كثير من المناطق الالمانية وتم انشاء مجالس عمالية سوفيات على غرار روسيا وذلك احتجاجاً على استمرار الحرب والمصائب التي انتجتها وبذلك تسلمت

^١ محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق ص ١١٨.

السياسة حكومة جديدة ديمقراطية مؤقتة مشكلة من وزراء الحزبين الاشتراكي الديمقراطي SOCIL DEMOCRATIC PARTY يرمز له (SPD) والديمقراطي الاجتماعي المستقل ويرمز له (USPD) الذي كان يضم المجموعة اليسارية المنشقة عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ووقعوا الهدنة بعد يومين من استلامهم السلطة^١، إن كثير من الألمان كانوا يرون أن هؤلاء السياسين خونة بسبب التوقيع على الهدنة وأصبحوا يعرفون فيما بعد بمجرمين (تشرين الثاني). أما الجيش فكان ينظر له كإبطال لم يهزموا، خاصة أن ألمانيا لم يغزبها أي جيش. وسرعان ما اعتقد الكثيرون أن الشيوعيين والاشتراكيين واليهود خانوا ألمانيا، وهم الذين (طعنوا ألمانيا في الظهر)، مما أدى ذلك إلى تشويه سمعة الحكومة الديمقراطية الجديدة في ألمانيا، وخصوصاً تنازل القيصر عن العرش أحدث فراغاً سياسياً في ألمانيا وهي لم تجرب الديمقراطية السياسية الكاملة من قبل^٢ وبعد توقيع ألمانيا شروط الهدنة، والتي نصت على إخلاء ألمانيا للمناطق المحتلة من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ والالزاس واللورين، وتسليم ألمانيا لكميات ضخمة من المواد الحربية، واحتلال قوات الوفاق الودي للضفة اليسرى لنهر الراين بما في ذلك المدن الألمانية ماينز وكولن وكولونيا، وتسليم كل الغواصات الألمانية، والإشراف على الأسطول الألماني، ونزع سلاحه، وتقوم ألمانيا بالافراج عن الأسرى فوراً مع بقاء الأسرى الألمان في الأسر، وبطلان معاهدي الصلح بين ألمانيا وكل من رومانيا وروسيا. وبعد أسبوع واحد من إبرام شروط الهدنة، دخلت الجيوش الفرنسية إلى الالزاس واللورين، ودخلت الجيوش البريطانية إلى ألمانيا حتى مدينة كولونيا والجيوش الأميركية حتى كولنز والفرنسية حتى ماينز وكلها على نهر الراين. وسلمت ألمانيا أسطولها الحربي ودخلت السفن الألمانية إلى المرافئ البريطانية منكسة الاعلام، وبالتالي انهارت بذلك ثاني قوة بحرية في العالم^٣.

^١ الآن تد ديمقراطيات وبيكتاتوريات، تعريب مروان أبو حبيب، الحوار الثقافي، لبنان ٢٠٠٤، ص ١٦.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٧.

^٣ كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١١٩.

مؤتمرات الصلح:-

بعد ان هُزمت دول تكتل الوسط وعلى رأسها المانيا التي وقعت الهدنة في ١١ تشرين الثاني من عام ١٩١٨ ، وتوقفت العمليات العسكرية التي استمرت لأكثر من اربعة اعوام، بدأت عملية التحضير لمؤتمر الصلح. وبدأت الوفود تصل العاصمة الفرنسية ومعها الوثائق اللازمة لدعم مطالبها ومصالحها، والتي من اجلها خاضت الحرب ضد دول الوسط ، وتمثلت التضحيات الجسام. وبسبب كثرة الوفود التي بلغت ٢٧ وفداً، والتناقض في مطالبها من جهة ورغبة الرئيس الاميركي ولسن في اعتماد مبادئه الاربعة عشر كأساس لعملية بناء السلام ومعارضة الدول الكبرى لبعض هذه المبادئ من جهة ثانية، الامر الذي ادى الى تعقيد مفاوضات السلام حيث استمرت لمدة تقارب السنتين، وقد تنبأ رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو بصعوبة المفاوضات حيث قال " لقد رحبنا الحرب فعلياً ان نفوز الآن بتحديد شروط الصلح وانها مهمة اعسر من الاولى^١ .

لقد حاولت كل من فرنسا وبريطانيا التخلص من مقترحات ولسن لانها كانت تهدد اطماعهما الاستعمارية. ولكن تحت تأثير تهديد الرئيس الاميركي بعقد صلح منفرد مع المانيا، والانسحاب من المؤتمر قبلت الدولتان المقترحات مع تحفظين هما ان تتضمن شروط السلام تعويضات عن جميع الخسائر التي سببها العدوان الالماني وقرار حرية الملاحة البحرية في زمن الحرب. وفي الوقت ذاته صممت الدولتان على تفريغ مشروع ولسن من مضمونه. لقد كانت فرنسا تركز على منع المانيا من شن اي هجوم عليها في المستقبل. فقد هاجمت المانيا فرنسا ثلاث مرات خلال قرن واحد. لذلك كانت فرنسا تبحث عن الوسائل الكفيلة لاضعاف المانيا. ولم يكن غريباً ان يقول بوانكاريه رئيس جمهورية فرنسا في افتتاح مؤتمر فرساي: "ايها السادة منذ ثمان واربعين سنة، يوماً بيوم، اعلنت في قاعة المرايا بقصر فرساي ولادة الإمبراطورية الالمانية، وها نحن نجتمع اليوم لنعظم ما شيد في ذلك اليوم، ونقيم بناءً جديداً على اطلاله". اما بريطانيا فكانت تركز على تقسيم الممتلكات

^١ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٧١.

الالمانية في افريقيا والدولة العثمانية. وكانت بريطانيا ترى عدم التشديد مع المانيا حتى لا تضطر الى الاتجاه نحو روسيا السوفيتية مما قد يؤدي الى ظهور تحالف الماني سوفيتي^١. ومن الجدير بالذكر ان مؤتمرات الصلح حضرتها الدول المنتصرة والدول المتعاطفة معها ولم يسمح الى روسيا السوفيتية والدول المحايدة والدول المهزومة بالحضور الى المؤتمرات وعندما حضر الصدر الاعظم العثماني قام كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بطرده من مؤتمر فرساي في ٢٦ حزيران ١٩١٩.

معاهدة فرساي

في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩١٨، طلبت الحكومة الالمانية الهدنة دون قيد او شرط. ولكن دول الوفاق اصرروا على عدم التفاوض مع الإمبراطور الالمني مما ادى الى استقالة الإمبراطور في ٩ تشرين الثاني واعلان الجمهورية الالمانية. ووقعت الحكومة الجمهورية الجديدة في ١١ تشرين الثاني الهدنة. وبموجب تلك الهدنة اجبرت المانيا على الجلاء عن الالزاس واللورين، وعن جميع الاراضي التي احتلتها اثناء الحرب، وسحبت قواتها غربي الراين، وسلمت عتادها الحربي. والفت معاهدتي بريست ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدهما مع روسيا السوفيتية ورومانيا على التوالي. وقد طالبت فرنسا باقليم السار الالمني لكن الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا رفضتا ذلك، وأكد لسن ان النقاط الاربعة عشر ضمنت لفرنسا حدود ١٨٧١ وليس حدود عام ١٨١٤، وطلبت الدول المنتصرة من المانيا ابداء ملاحظاتها على مشروع معاهدة فرساي كتابة. وقد اعترض الالمان على معظم اجزاء المشروع ومع ذلك لم يؤخذ باي من هذه الاعتراضات، واجبرت المانيا على توقيع المشروع تحت التهديد المباشر بقيام الدول المنتصرة باحتلال برلين^٢.

وعندما ناقش مؤتمر الصلح قضية الحدود الالمانية، اصطدمت الادارة الفرنسية مع الادارة الانكلو- اميركية، فقد كانت فرنسا ترمي الى تقسيم المانيا وانتزاع بعض اجزائها

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

وضمها الى الدول المجاورة، بينما ذهبت الارادة الانكلو-اميركية الى اعتماد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة لالمانيا وبالحفاظ على وحدة المانيا وقوتها النسبية بهدف الابقاء على التوازن الاوروبي ولذلك كان لابد من التسوية للوصول الى حل يرضي الطرفين، وتمت التسوية كالتالي:

١- : الحدود الالمانية-الفرنسية: حصلت تعديلات مهمة على الحدود بين البلدين: وكانت لصالح فرنسا، حيث تمكنت من استرجاع منطقتين اللوراس واللورين، دون معارضة بريطانيا واميركا واقتناعهما بموضوعية واحقية فرنسا في سيادتها على هذه الاراضي التي انتزعتها المانيا في حرب السبعين غير ان ذلك لم يمنع تشدد بريطانيا واميركا حول مطامع فرنسا في الاراضي الالمانية، وخاصة منطقتين السار وريانيا، اذ توصل المؤتمرون الى تسوية تتعلق بمنطقة السار، وانشاء نظام خاص خاضع لاشراف عصبة الامم من جهة ويتبع كمركباً فرنسا من جهة أخرى ويكون هذا الاتفاق مدة خمسة عشر عاماً، وبعدها يختار ابناء السار بموجب استفتاء عام، اما الابقاء على هذا النظام او الالتحاق بفرنسا او الالتحاق بالمانيا . وبالنسبة الى رينانيا فقد اتفقوا على ان تكون منطقة بين البلدين منزوعة السلاح بضعفتها الشرقية والغربية وبعمق ٥٠ كم.

٢- : الحدود الالمانية-البلجيكية: كادت تحصل تعديلات كبيرة على الحدود الالمانية مع بلجيكا وهولندا لولا وقوف بريطانيا واميركا ضد الاقتراح البلجيكي الرامي الى اجراء مقايضة بين بلجيكا وهولندا على حساب المانيا، لكن ذلك لم يمنع بلجيكا من تحقيق بعض اطماعها في الاراضي الالمانية، اذ تمكنت من انتزاع (اوين) و(ملمادي) وضمها اليها^١.

٣- : الحدود الالمانية-البولونية: لقد حصل تعارض صارخ بين مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وبين الاقتصاص من المانيا بالنسبة لحدودها مع بولونيا وحاجتها الى اطلالة على البحر، من حيث ان المناطق التي اعطيت لبولونيا في بروسيا الغربية كان تسكنها

^١ رياض الصمد، المصدر السابق ص ٩٠-٩١

نسبة غير قليلة من الالمان اما مدينة دانتريغ فساكنها من الالمان العريقين : وبذلك اقتضت التسوية على اعطاء ممراً بعرض ٨٤ كم من اراضي بروسيا الغربية، وبجعل مدينة دانتريغ مدينة حرة، وقد لعبت المصالح البريطانية دوراً هاماً في هذه التسوية وذلك يعود الى اهمية دانتريغ في الاقتصاد البريطاني، فهي مصب للبترول وتخزن للفحم اللذين يغذيان لولب التجارة وحرية النقل البريطانية. كما حصلت بولونيا على جزء من سيليزيا واعطيت لها مدينة "تشن" فضلاً على ذلك اعطيت مدينة "ميميل" الى لتوانيا واخذت الدنمارك القسم الشمالي مقاطعة "الشلفريك" ^١.

ونستطيع القول ان الحدود الالمانية وقعت بين مسألتين متعارضتين، وهما، مبدأ الشعوب في تقرير المصير، ومسألة اطماع ومصالح الدول الكبرى وطريقة الاقتصاص من المانيا، وقد ادى ذلك بالمانيا وبعد استعادة عافيتها اثناء تسلم النازية الحكم بأن تعمل ظاهرياً على احترام سياسة الأمر الواقع والذي هو فرض شروط المنتصر على شكل المعاهدة التي وقعتها المانيا دون قيد او شرط، وفي حقيقة الامر كانت المانيا تعمل على تغيير الامر الواقع وتتحضر سراً لذلك مما ادى فيما بعد بمطالبة المانيا باجراء تعديلات على تلك الحدود وضم المناطق التي يسكنها الالمان، وهذا كان احد اسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وعندما اعترفت المانيا بمسؤوليتها عن نشوب الحرب ، ادى بالتالي الى الزامها بدفع تعويضات للدول المنتصرة، بما في ذلك تعويض أهالي الجنود الذين قتلوا في الحرب. كما تعهدت المانيا بتسليم اسطولها التجاري، وجزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية للدول المنتصرة. فقد اعطت لفرنسا حق استغلال مناجم الفحم في وادي السار لمدة خمسة عشر عاماً تعويضاً لها عما لحق بمناجمها من تدمير وتعهدت المانيا بالغاء نظام التجنيد الاجباري، وتحديد جيشها بمائة الف جندي، وتحديد اسطولها الحربي بحيث لا يزيد عن ٢٤ سفينة، وليس فيها اي غواصات، وتسليم اسطولها البحري وسلاح الطيران للدول المنتصرة،

^١ المصدر نفسه، ص. ٩٢

كما لا يزيد عدد افراد السلاح البحري عن ١٥ الف فرد، فضلاً عن تدمير القواعد البحرية.

والتزمت المانيا بعد تطبيق شرط الدولة الاولى بالرعاية الى سائر اعدائهما لمدة خمسة سنوات وتقويلهم حق المرور في اراضيها دون ان تعامل بالمثل، واحترام مبدأ حرية الملاحة في انهار الالب، والاودر، والتيمن التي وضعت تلك الانهار تحت اشراف لجنة دولية، مع فتح قناة كييل للملاحة الدولية.

كما وعدت اميركا وبريطانيا، فرنسا بتقديم المساعدة لها اذا وقع عليها هجوم الماني، وتعهدت المانيا بالسماح بمحاكمة الإمبراطور السابق وليم الثاني امام محكمة دولية بتهمة الجريمة العظمى ضد الاخلاق الدولية. ولكن هذه المحاكمة لم تتم. وكذلك تم توزيع للمستعمرات الالمانية في افريقيا على الدول المنتصرة^١.

وبذلك خسرت المانيا حوالي اكثر من ١٣٪ من اراضيها واكثر من ستة ملايين من سكانها، بالاضافة الى خسارة معظم مواردها الطبيعية واسطولها التجاري والبحري وسلاح الطيران، فضلاً عن مستعمراتها.

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٢٨٧-٢٨٥.

ثانيا : جمهورية فايمار (١٩١٩-١٩٣٣)

كانت القيادة الالمانية العليا تحت رئاسة إريش لودندورف اثناء الحرب العالمية الاولى تتمتع بسلطات عسكرية وسياسية مطلقة، وعلى الرغم من ان الرايخشتاغ قرر في شهر تموز عام ١٩١٧، انتهاء الحرب لكن القائد لودندورف تجاهل سلطة الرايخشتاغ، غير انه عاد بعد اربعة عشر شهراً، وبعد ان انقلبت الحرب على المانيا، فاشار لا بمجرد الدخول في مفاوضات لاقرار السلم تنتهي بعقد هدنة، بل وباجراء اصلاحات سياسية جذرية لانشاء حكومة برلمانية^١.

ففي ٢٩ ايلول ١٩١٨، اطلع لودندورف بصفته القائد العام للجيش الالمانيا الحكومة بحقيقة الوضع الحربي وقال: " ان حالة الجيش تستدعي الهدنة المباشرة كي نتجنب كارثة". كما انه اعرب عن ضرورة تولي البرلمان تصريف شؤون الدولة. وفي ٣ تشرين الاول من نفس العام، تولى الامير ماكس رئاسة وزارة كان من بين اعضائها ممثلون عن احزاب الوسط والاشتراكيين الديمقراطيين. وكانت مهمة الحكومة الجديدة اجراء صلح لا يلحق بالإمبراطورية الالمانية خسائر مادية جسيمة ولا يفقدها جزءاً من اراضيها. لكن المهمة كانت عسيرة، وفي ٥ تشرين الثاني ابلغت الحكومة الاميركية برلين عن استعداد الدول التحالف لعقد هدنة والبدء في مفاوضات الصلح^٢.

وفي الوقت الذي كانت فيه المراسلات بين المانيا ودول التحالف جارية بصدد الهدنة، كانت الاحداث الداخلية في المانيا تسير من سيء الى اسوأ فعلى الصعيد العسكري فقد الجيش الامل في تغيير مجرى الحرب لصالح المانيا، كما ان نظام الحكم تزعزع بعدما كان حجر الزاوية في البناء السياسي والعسكري للإمبراطورية، ولكي تتلافى الحكومة تيار الاضطرابات المتوقعة لجأت الى اسلوب التحول من الديكتاتورية العسكرية التي فرضتها

^١ المر بليشكة، حكومة المانيا المعاصرة، ترجمة محمد حقي، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٧.

^٢ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي، مطابع وزارة التعليم العراقية ، العراق، ١٩٨٢، ص ٢٧٥.

ظروف الحرب الى برلمانية دستورية. وكانت الغاية كذلك تدارك ما يمكن ان يكون حدثاً (مشابهاً) للذي حصل في روسيا القيصرية^١.

في الحقيقة ان هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى قد اظهرت التناقض الذي كان ينطوي على المجتمع الالماني مدى اجيال، خاصة منذ ان فشلت الحركة الدستورية التحررية في ثورة ١٨٤٨ . فمن سخرية القدر ان الإمبراطور وليام الثاني وطبقة العسكريين والاقطاعيين الذين كان يعتمد عليهما سلطانه، اقدموا على دخول الحرب لتفادي حل المشكلة الدستورية والاجتماعية الالمانية بتوجيه الانتظار الى الخطر الخارجي وإيجاد منفذ للتذمر المتزايد في الداخل، ولتوطيد سلطانه المتعاطم باحراز نصر يقنع الشعب بانهم لا يزالون حماة والاوصياء على سلامته. فلقد بلغ النزاع بين الشعب والسلطة الحاكمة غايته في عام ١٩١٢ حين انتهت الانتخابات العامة بانتصار حزب (الديمقراطي الاشتراكي) وهو الحزب الذي اصبح اكبر الاحزاب في الرايخشتاغ بعد حصوله اكبر عدد من اصوات الناخبين. وكان لهذا الانتصار خطره ومغزاه اذ ان ذلك الحزب كان ثابتاً على معارضته لميزانية الجيش والبحرية. وقد يكون اهم من ذلك حقيقة ان احزاب الطبقة الوسطى قد صمموا آخر الامر على ان يتعاونوا مع الديمقراطيين الاشتراكيين^٢. فان استمرار العسكرية البروسية في غطرستها وتحدي الشعب قد ادى الى انفجار السخط ضدها واتحاد الأمة جميعها لمناهضتها، خاصة بعد حادث مدينة " زابرن" في الالزاس الذي قبض منه العسكريون على بعض الاهالي وسجنوهم دون اكتراث بالقانون. ولاشك ان الحرب وحدث بين الالمان اول الامر ولكن فرقت ما بينهم في نهايتها. فلقد ايد الديمقراطيون الاشتراكيون الحرب التي فوجيء بها الشعب الالماني كما فوجئت بها شعوب اوربا، مشاركة منهم في مجهود الأمة لرد خطر القيصر الروسي الذي رأوا فيه تهديد لحریاتهم اكبر من تهديد الإمبراطور الالماني.

^١ المصدر نفسه ص ٢٧٥.

^٢ محمد عبد المعز نصر، فلسفة السياسة عند الالمان، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨٢، ص ٩.

ولكن لم تكد الحرب تبلغ غايتها، حتى كانوا في طليعة المنتفضين على سلطة الإمبراطور ونظام الحكم القديم^١.

وفي ٢٩ تشرين الاول ترك الإمبراطور الألماني برلين واحتمى في مقر قيادة الجيش الألماني في سبا (SPA). وفي نفس اليوم هبت عاصفة التمرد بين بحارة الاسطول الألماني. وكانت اسباب التمرد عديدة منها الاوضاع المعنوية الراهنة عند البحارة، اضافة الى سوء معاملة الضباط للمراتب، كما ان الرأي السائد بين البحارة كان يشكك في نوايا الضباط الذين ارادوا شن حملة على الساحل الانكليزي لاجباط مساعي الهدنة. وفي ٤ تشرين الثاني اعلن التمرد في مدينة (كيل) وتشكلت مجالس البحارة ومجلس عمال المرافىء. وانتشرت الظاهرة في معظم الموانىء البحرية، وسرعان ما استسلم النظام القديم، وتولت المجالس العمالية السلطات في مناطقها، وكانت تشكيلتها متبانية من مكان الى آخر، ففي المدن الكبيرة هيمن الاشتراكيون الديمقراطيون وفي المدن الصغيرة ساد نفوذ الاغلبية الاشتراكية^٢. ولكن هذا التحول من النظام الإمبراطوري الى النظام الجمهوري لم يتم الا بعد ان اشاع في البلاد جميعها عدم الثقة بالعسكرية البروسية ونظم حكمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعرض البنيان الاجتماعي كله لهزات عسكرية ومدنية انتهت بالثورة في جميع المدن الألمانية. فعصيان البحارة الألمان في عام ١٩١٧ وفي ١٩١٨ بعد اثباتهم ضرباً من البطولة في الحرب، قد انقلب الى ثورة شاملة في مدينة (كيل) ومدن الشمال الغربي. فلبس الجنود شارات الثورة الحمراء وكونوا في ٤ تشرين الثاني عام ١٩١٨ مجالس للجنود اشبه بمجالس السوفييت الروسية لحفظ النظام في السفن وخارج السفن. كما ان العمال ساروا على خطاهم والفوا في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨ مجالس العمال، او مجالس السوفييت الألمانية. واتجه المجهود جميعه الى وقف الحرب والوصول الى عقد شروط السلام تحفظ على الألمان اراقة المزيد من الدماء في شن هجوم اضافي على الاعداء بعد ان تبين لهم ان هزيمة المانيا اصبحت امراً

^١ المصدر نفسه، ص ١٠.

^٢ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٧٥-٢٧٦.

متوقعاً. وتولى نوسكه NOSKE، احد اعضاء الحزب الاشتراكي من اصحاب الاغلبية، حكم مدينة كيل^١.

وان كانت ثورة الشمال طبيعية غير شخصية افضت اليها الحاجة الى الراحة بين الجند المرهقين، فان الثورة المتجاوبة معها في الجنوب خاصة في بافاريا كانت ثورة مدفوعة بعوامل شخصية. ويبدو هذا من مقارنة القيادة والاهداف في كل منهما فنرى ان مجلس الجند في لوبيك Lubeck قد اعلن في ٥ تشرين الثاني عام ١٩١٨ اول بيان سياسي للثورة:

"من الليلة لوبيك في ايدينا. اننا نخدم رفقاءنا في الجبهة وفي داخل بلادنا. فمن الواجب ان يمتطي النظام الفاسد والديكتاتورية العسكرية للذان سادا في الماضي. وهدفنا تحقيق هدنة سلام مباشر وانا نستحث شعب لوبيك ان يحافظ على الهدوء التام. ولن نفعل شيئاً يهدده. فكل شي، يستمر كالعادة. اننا ننتظر التعاون المختار". ولكن الثورة في الجنوب اتخذت طريقاً مدبراً وخضعت للمؤثرات الايديولوجية المتصارعة على مسرح الفكر الاوربي الدولي، فاقليم بافاريا كان السباق في اعلان الجمهورية، وتزعم الحركة الثورية فيها يهودي صحفي، هو كورت ايزنر Kurt Eisner، الذي اصدر صحيفة vorwärts وسجن بسبب ارائه، واستقر في ميونخ قبل الحرب باعوام قليلة. وقد انضم ايزنر الى الاشتراكيين من اصحاب الاقلية وعمل جاهداً على وقف الحرب. واستطاع ان يقود ميونخ الى الثورة بالرغم من انها معقل الكاثوليك والمحافظين والاشتراكيين من اصحاب الاغلبية الذين ايدوا الحزب وشاركوا في ادارتها. وقد اصبح بين ٥ و ٨ تشرين الثاني رئيس لمجلس العمال والجند والفلاحين المؤقت، واصدر القرار الآتي: "ان الشعب الالماني يعرف انه متفق مع جميع شعوب اوربا في ارادة حماية مستقبل العالم عن طريق التحالف العام بين القانون والحرية، ويتطلع الى الامام بثقة الى تحقيق السلام العالمي الذي اعلنه الرئيس ولسن".

^١ محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ١٠.

واخذ ايزنر بعد ان انتخب رئيساً للجمهورية البافارية، يردد في بياناته التالية ان الثورة انما تقصد الى تأكيد دعائم الوحدة في الداخل والخارج، والسلام والحرية والتعاون، ومنع الفوضى، وكاد في بعضها يكرر تعبيرات لينين المشهورة في السلام العالمي وهو يمهّد لصلح برست- ليتوفسك، فهو يقول: "ان تلك الحرب هي آخر حرب. اننا نحسي اعدائنا السابقين. اننا نريد العصر الجديد بمساعدتهم".^١

وعندما استولى الاشتراكيون المستقلون على السلطة في بافاريا، كانت برلين مترددة لأن الأحزاب لم تستقر على رأي قاطع فالأغلبية الاشتراكية بزعماءه ايرت لم تنظر الى الثورة بمنظار البلاشة وانما توقعته ان تأتي عن سبيل البرلمانية، كما ان فكرهم كان ديمقراطياً أكثر مما هو اشتراكي. وعندما طالبت زعماء الأغلبية الاشتراكية بتنازل الإمبراطور عن العرش، حاول الإمبراطور استخدام الجيش لإخماد الثورة المنتشرة في ألمانيا، بيد ان الجيش لم يطاوعه. وبعد تنازل الإمبراطور، أصبح ايرت مستشاراً، وان تدعوا الحكومة الى مجلس تأسيس. وقد انضم الى حكومته الاشتراكيون المستقلون، الى جانب اعضاء من حزب الوسط وبعض المجموعات الليبرالية. ولكي تعزز الحكومة الجديدة سلطتها خارج برلين دعت الى مؤتمر يضم جميع المقاطعات (الاقاليم) الألمانية وكان هذا الاجراء ضرورياً من حيث ان مراكز السلطة تعددت في ألمانيا بعد سقوط العرش، كما ان الاحزاب اليسارية لم تجمع على برنامج عمل موحد. فالنقابات العمالية تمسكت بخطةها المركزي الموالي للأغلبية الاشتراكية في حين كانت مجالس العمال والجنود تخضع لتأثيرات اشخاص ثوريين. وبالتالي فان معظم نشاطات حكومة ايرت اقتصرت على اجراءات بعيدة عن الاشتراكية بصيغة تأميم الصناعات الثقيلة، يضاف الى ذلك ان الحزب الواحد انشق على نفسه. ففي نهاية كانون الاول ١٩١٨، انشق الاسبارتيكيون من حزب الاشتراكيين المستقلين وشكلوا حزباً شيوعياً ألمانياً واخذوا يدعون ويعملون على استلام السلطة.^٢

^١ المصدر نفسه، ص ١١-١٢.

^٢ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق ص ٢٧٦-٢٧٧.

لقد كانت رابطة (سبارتاكوس) من اشد المهاجمين والمعادين لجمهورية فايمار ونظام الحكم الذي اقامه ايبيرت والاشتراكيين من اصحاب الاغلبية. وقد اتخذت هذه الجماعة اسمها من الامضاء الذي كان منتعلاً لسلسلة من المقالات كتب اغلبها كارل ليبكنخت Karl Liebknecht ووزعت سرّاً اثناء الحرب. وكان شعار هذه الجماعة تغيير النظام الاجتماعي الذي يعيشون في ظله كالرقيق بالعنف وقد عقدت الرابطة مؤتمراً لها في غوتا Gotha في ٧ تشرين الاول من عام ١٩١٨ وقرروا فيه انشاء مجالس سوفيتية للعمال والجند، كما قرروا تأليف لجنة تعمل للثورة وتحقيقها عن طريق الاضراب العام وذهب بهم تحيزهم للنظام الوطني الروسي الى ان قبل ليبكنخت وزملائه اعانة مالية من يوف YoFF، السفير البلشفي في برلين، وقد انتهى الامر بهذه الجماعة ان كونت حزباً شيوعياً، وسارت في مبادئها ومنهجها على مثال البلاشفة في روسيا. فهي لم تؤمن بالنظام البرلماني وحكم الاغلبية، وانما كانت تؤمن بالدكتاتورية العمالية. ولم يترك ليبكنخت فرصة الا حاول فيها ان يهاجم الاشتراكيين ومن اصحاب الاغلبية وان يتهمهم بخيانة الاشتراكية لتأييدهم الحرب القومية والعسكرية البوسية، وان يحول دون اعتلائهم الحكم في البلاد. ولكن بالرغم من انه رفع العلم الاحمر وخاطب مندوبي مجالس العمال والجند مساء التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨، طالباً اليهم مقاطعة اشتراكيين الحكومة، الا انه اولئك المندوبين الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف قد قابلوا بالتأييد والترحيب اعلان ايبيرت ان حزبي الاغلبية والاقلية من الاشتراكيين قد اتفقا على تأليف حكومة ادارية تهىء لوضع دستور للجمهورية. فلم يئأس ليبكنخت وواصل هو وروزا لوكسمبورغ واعضاء جماعة سبارتاكوس الحملة على مجلس قومييسيرات الشعب الذي تكونت منه حكومة الادارة المؤقتة برئاسة ايبيرت وهاز HAAZE. واخذ ليبكنخت وبعض زعماء الاقلية الاشتراكية في تحريض الجماهير في الشوارع على الاضراب واسقاط الحكومة بعد ان وزعوا الاسلحة على الاهالي. وكونوا لجنة ثورية مؤقتة للإشراف على تنفيذ خطة الثورة. فما ان علمت الحكومة بذلك العزم حتى ألقت فرقاً من المتطوعيين بعد ان فقدت ثقتها في الاعتماد على الجند، وولت القيادة الى

نوسكه، الذي اعلن استعدادده لحمل مسؤولية حفظ الامن، والاقدام على سفك الدماء ان تطلب الامر ذلك. وقد بلغ به تصميمه على قمع الثورة ان استعانت بالضباط في ذلك، وحدثت معارك وحشية في احياء العاصمة المتعددة بين الثوار وفرق الحكومة. والقي القبض على ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ ولقيا مصرعهما على ايدي القوات الحكومية دون رحمة ولا شفقة مما جعل اسميهما يدخلان في عداد الشهداء. من اجل القضية الشيوعية، وجعل اسم نوسكه في الوقت نفسه مشار الكره العنيف^١.

وخلاصة الكلام، نود ان نشير الى انه عندما تم تعيين الأمير مكسمليان أوف بادن مستشاراً في أوائل خريف عام ١٩١٨ شكل حكومة ائتلافية، وادخل عدة اصلاحات هدفها تحويل المانيا الى دولة ملكية دستورية، وجرّد الإمبراطور من سلطاته، وادخلت المسؤولية الوزارية، واعطى الرايخشتاغ السلطة فيما يتعلق بالحرب والسلام، واقترت حرية الصحافة، وحرية الاجتماع وصدر عفو عن المسجونين السياسيين، كما صدر وعد باجراء اصلاحات انتخابية.

وفي آخريات ايام الحرب اصرّ الحلفاء، كما اصرت فئات الشعب الألماني المختلفة، على تنازل الإمبراطور عن العرش. وعندما حدث تمرد في صفوف رجال البحرية الألمانية وهبت عناصر ثورية في (هامبورغ) و(كيل) و(ميونخ)، وهدد الإشتراكيون بالقيام باضراب عام يشل حركة البلاد، في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، اعلنت الجمهورية في عجالة، وتسرع مكسمليان وسلم زمام الحكم الى فريدريك ايبرت (من الحزب الإشتراكي صاحب الأغلبية) الذي وعد بصيانة القانون والنظام وعقد جمعية تأسيسية وفي اليوم التالي تنازل الإمبراطور عن العرش وذهب الى هولندا، ثم تم توقيع الهدنة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨. في هذا الموضع نريد ان نوضح ان القيادة العسكرية قد اعلنت عن تأييدها للحكومة الجديدة وهي التي تعد من اليمين الألماني الحاكم، اذ كانت تخشى من مخاطر ثورة بلشفية

^١ محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق ، ص ١٢-١٤.

على غرار ما حصل في روسيا. وفي مقابل ذلك تعهدت القيادة العسكرية بأن تشرف على تسريح الجيش بعد الهدنة.

ولعل من العسير ان توصف هذه الأحداث بالثورة بالمعنى الدقيق لكلمة (ثورة)، وإنما يمكن وصفها بانهياء عسكري، وتنازل عن العرش، وهروب من جانب ملوك الإمبراطورية المقاطعات والأقاليم الألمانية، وقيام للجمهورية، فلم تكن هناك ثورة جماهيرية، ولا مصادرة لأموال الفئات المسيطرة كالأرستقراطيين والقادة العسكريين وطبقات الملاك. على انه في بداية العام الثاني كان هناك احتمال لقيام ثورة شاملة كان يمكن ان تغير البناء الاجتماعي والبناء السياسي في البلاد. وقد دعا الى هذه الثورة الاشتراكيون المستقلون والاشتراكيون اليساريون) الذين انشقوا عن الحزب الاشتراكي صاحب الأغلبية (الاشتراكي الديمقراطي) والذين ايدتهم رابطة سبارتاكوس التي كانت النواة التي قام عليها الحزب الشيوعي الألماني، اما اشتراكيو الأغلبية فتحالفوا مع العناصر المعتدلة والمحافظة لمنع قيام الثورة.

وحتى خروج ايزنر على الإمبراطور والنظام القديم وقيادته لبافاريا ونجاحه وخصوصاً ان هذا الإقليم هو معقل الكاثوليك والمحافظين اللذين ايدوا الحرب وشاركوا في ادارتها، فقد كان الكاثوليك يعتبرون الديمقراطية والليبرالية عدوتين للكنيسة، الا ان استمراره في محاربة جمهورية فايمار وزعامة ايبوت والاشتراكيين من اصحاب الأغلبية قد انتهى بمصرعه في ٢١ شباط ١٩١٩، كما أن ثورة بافاريا في نيسان ١٩١٩ قد قمعت بعنف وذلك بأمر من نوسكه وزير الدفاع في حكومة فايمار، ولقى مصرعه فيها الزعيم الشيوعي اليهودي الروسي ليفين.

وهكذا الحال كان قمع الثورة في برلين، وتم ذلك بعد استنجد حكومة ايبوت بالقيادة العسكرية. وبمعنى آخر وقوف القيادات العسكرية الى جانب حكومة ايبوت لكي تحول دون قيام جمهورية سوفيتية. فضلاً على ذلك ان الهدنة التي تم توقيعها من حكومة فايمار كانت تعتبر مهانة للألمان، وان الكثير من الألمان يعدون ان هؤلاء السياسيين خونة بسبب التوقيع على الهدنة (واصبحوا يعرفون فيما بعد بمجرمي تشرين الثاني) وكان ينظر الى

الجيش (كابطال لم يهزموا)، وسرعان ما اعتقد الكثيرون ان الشيوعيين والإشتراكيين واليهود خانوا المانيا، من حيث اشتراك اليهود والألمان والروس في قيادة الثورة الألمانية يساريه كانت ام شيوعية لوقف الحرب وتحويل المانيا الى جمهورية سوفيتية، كل ذلك كان من العوامل التي ربطت بين اليهود والشيوعية والثورة في نظر الألمان المحافظين والملكيين والتي ضمنت الإستماع الى الحزب النازي وانتشار المبادئ النازية فيما بعد.

١- الأحزاب والانتخابات

لما انتهت الحرب وإجريت الانتخابات في كانون الثاني ١٩١٩، غيّرت بعض الأحزاب أسمائها لتجنب العار الذي لحق بالبلاد على أثر الهزيمة والثورة. فقد تشكل الحزب القومي الألماني من المحافظين وحزب الرايخ. وكان هؤلاء يؤيدون الملكية والجيش ولا يحبّون النظام الجمهوري، وكان ملاك الأراضي وبعض رجال الصناعات الثقيلة يتصدّرون الحزب، وسمّي الجناح اليميني من حزب الأحرار بالقومي نفسه حزب الشعب الألماني. وكان يدافع عن مبدأ الحرية ووافق على إعلان الجمهورية، لكنّه وقف ضدّ الأحزاب والتأميم والشيوعية والفوضوية. وكان هذا الحزب يمثل أصحاب الصناعات وأقطاب الرأسمالية^١.

أما جناح اليسار من حزب الأحرار القومي فانضم إلى الحزب التقدمي الذي سمي بالحزب الديمقراطي الألماني. وكان حزباً برجوازيّاً جمهوريّاً يؤدّ تأميم بعض الصناعات والقضاء على اغنياء الحروب وفرض ضريبة تصاعدية على رأس المال ووقف ضد سيطرة النبلاء والجيش. بينما حزب الوسط المركزي (أو الكاثوليكي) فقد أيد جمهورية اتحادية ديمقراطية على أساس التصويت العام والتمثيل النسبي، وفسح المجال لجميع الطبقات في الحصول على الوظائف وإعلان حقوق الإنسان، لكنّه عارض الإشتراكية. اما الحزب الديمقراطي الإشتراكي وهو اقوى الأحزاب، أراد التأميم التدريجي على أسس علمية وعن

^١ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٥، مطابع وزارة التعليم العراقية،

العراق، د.ت، ص ١٨٠.

طريق البرلمان. ووقف الاشتراكيون المستقلون ضدّهم واتّهموهم بالخيانة لانحرافهم عن المبدأ الاشتراكي الحقيقي. ولم يشترك الشيوعيين في الانتخابات لكونهم يكرهون النظام البرلماني^١. ومن أصل ٤١١ مقعداً في الجمعية و١٢ عضواً تعيينهم الجمعية يشملوا الألزاس واللورين لقد حصل حزب الوسط (المرتبط بالكنيسة الكاثوليكية وكان يضم بين صفوفه الصناعيين وملّك الأراضي والبرجوازية المنشقة وبعض النقابيين)، على ٩١ مقعداً، وكان الحزب يؤمن بنظام برلماني مع ادخال اصلاحات إقتصادية واجتماعية على الرأسمالية الليبرالية وقد صوت حزب الشعب البافاري الى جانب حزب الوسط، حيث توافقت مواقف الحزبين، فالحزب البافاري كان ينادي بنظام فيدرالي مرن وتقليص صلاحيات الحكومة المركزية. والحزب البافاري يمثل مصالح المزارعين والمدن الصغيرة وقد انشق هذا الحزب فيما بعد عن حزب الوسط. اما الفئات المحافظة من المحافظين الأحرار والمحافظين الألمان فقد رصوا صفوفهم تحت لواء حزب الشعب القومي الألماني ونال الحزب على ٤٤ مقعداً، اما الأحزاب الاشتراكية فقد انشقت على نفسها وكان في المقدمة حزب، الاغلبية الاشتراكية والذي يعرف بالحزب الاشتراكي الديمقراطي، وقد حصل على ١٦٥ مقعداً، ونال الاشتراكيون المستقلون على ٢٢ مقعداً، وحصل الأحرار اليساريين الديمقراطيون على ٧٥ مقعداً، ولم يحصل الاشتراكيون القوميون على أي مقعد حتى ١٩٣٤. اما الحزب الشعب الألماني فحصل على ١٩ مقعداً، و٧ مقاعد لعناصر مختلفة. وهكذا فان حسيطة الانتخابات لم تعط الاشتراكيين الاغلبية، فكان لزاماً عليهم ان يعتمدوا على حكومة ائتلاف. وهكذا تم انتخاب ايرت رئيساً للجمهورية، وكان اعضاء حكومته ٦ من الاشتراكيين و٣ من الوسط و٣ من الديمقراطيون^٢.

وكان اول واجب للجمعية الوطنية هو وضع دستور للبلاد وعقد الصلح بعد تشكيل الحكومة. وبالرغم من وجود خلاف تقليدي بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الوسط (المسيحي الكاثوليكي) لكنهما اتفقا على بعض النقاط الاساسية. منها رغبة الحزبين في

^١ المصدر نفسه، ص ١٨٠.

^٢ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

تأسيس حكومة جمهورية فيدرالية تتحقق فيها الحرية الفردية، كذلك سيطرة الدولة على المسائل الاقتصادية الى اقصى حد، فضلاً على الرغبة الملحة من الجانبين في مقاومة الشيوعية. بينما ظل التعليم الديني وسيطرة الكنيسة على المدارس، نقاط الخلاف بين الحزبين وتأجل حلها حين استقرار الأوضاع^١.

وهكذا حصل الاشتراكيون الديمقراطيون على اكثر المقاعد والبالغة ١٦٥ مقعداً من مجموع المقاعد والبالغ ٤٢٣، لكنهم اخفقوا في الحصول على اغلبيه، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي ٨٥% من لهم حق في الانتخاب.

٢- : دستور فايمار

تضمن دستور فايمار ١٨١ مادة، وكان دستوراً ديمقراطياً، وكان يمكن ان يكون صالحاً لو اتبعت له القيادة المناسبة والتأييد السياسي والشعبي، واتيحت فسحة من الوقت. وعرفت مقدمته الرايخ الالمانى بأنه جمهورية "تستمد فيها جميع السلطات من الشعب". وهذا مبدأ كان نقمة بالهبة لطوائف معينة كانت تتوالى الحكم في الماضي وبخاصة العسكريين، وتضمن الدستور حقوق الافراد بالتفصيل في اكثر من خمسين مادة^٢.

يمكن تعديل الدستور عن طريق التشريع اذا تم التصديق على التعديل باكثرية الثلثين لاعضاء مجلس النواب (الرايخشتاغ) الحاضرين (شرط ان يكون على الاقل ثلثا مجموع الاعضاء حاضرين). وباعطاء اصوات اكثرية ثلثي المصوتين في المجلس الاعلى (الرايخسرات)

واذا لم تتحقق الاغلبية الضرورية في مجلس (الرايخسرات) وطلب هذا المجلس، خلال اسبوعين، اللجوء الى الشعب، وجب ان يطرح التعديل على الشعب ، وتكون اغلبية المصوتين من الشعب ضرورية.

^١ محمد محمد صالح واخرون الدول الكبرى بين الحزبين العالميين، المصدر السابق، ص ١٨١.

^٢ إلمريكيشه، المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.

كما يمكن تعديل الدستور بناءً على مبادرة عشر المذهلين للتصويت يسندهم اكثرية المصوتين من الشعب عند عرضها عليهم^١.

كان الدستور الفيدرالي الالماني قد وضع وذكر صلاحيات سلطات الحكومة الاتحادية وترك البقية الى الاقاليم وكانت صلاحيات الحكومة الاتحادية (المركز) كثيرة واكبر من صلاحيات الاقاليم وخصوصاً في مجال التشريع، اذا كانت الحكومة الاتحادية لها سلطات تشريعية تكاد تكون مطلقة. بجانب ذلك كان للاقاليم بعض السلطات المشتركة مع الحكومة الاتحادية. فعلى سبيل المثال كانت الحكومة الاتحادية لها سلطات تشريعية مطلقة على مواضيع (العلاقات الخارجية قضايا المستعمرات، الجنسية وحرية الاقامة والهجرة الداخلية والخارجية، التنظيم العسكري، النظام المالي والتعرفة الكمركية، البرق والبريد). وكانت هناك سلطات مشتركة للتشريع بين المركز والاقاليم تتعلق بالحقوق المدنية وقانون العقوبات والاجراءات القضائية، جوازات سفر، الطباعة، الشركات والجمعيات، مسائل السكان والصحة العامة وقوانين العمل، الصناعة واستخراج المعادن، الملاحة وسكك الحديد. ولكن اذا اوجد تصادم بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم على موضوع مشترك فان الاولوية للقانون الاتحادي. كما ان القوانين الاتحادية التي كانت تنفذ من قبل سلطات الاقاليم كانت تحت اشراف الحكومة المركزية^٢.

^١ ابدوزيا، المدخل إلى العلوم السياسية، ترجمة نوري محمد حسين، مكتبة - النهضة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٢٧.

^٢ المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

السلطة التنفيذية

رئيس الدولة:

نص الدستور على أن يكون "للجمهورية رئيس ينتخبه الشعب" لمدة سبعة سنوات دون أي قيود على إعادة انتخابه، على أنه يمكن إقصاءه عن منصبه عن طريق الاستفتاء الشعبي بعد أن يوافق النواب (الرايخشتاغ) بأغلبية الثلثين^١. علماً أن اللذين لهم حق الانتخاب من الرجال والنساء اللذين تجاوزت أعمارهم ٢٠ سنة ، كما يحق لأي الماني أن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة بعد اكتماله سن ٣٥ ومتوفر فيه الشروط اللازمة.

وعلى أي حال، فإذا لم يصادق الشعب بالأغلبية على اقتراح تنحية الرئيس، فإن رفضه لذلك يكون بمثابة انتخابه لدورة زمنية أخرى وهي سبع سنوات، وأن مجلس النواب الذي اقترح عزله يتم حله.

أن سلطات الرئيس كما هو منصوص عليها في الدستور، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو يمثل الدولة في القضايا الخارجية وينجز المعاهدات بموافقة مجلس النواب، وله الحق في استخدام القوات المسلحة لإجبار أي ولاية أو إقليم لانجاز الواجبات المفروضة عليها بالدستور، وله صلاحيات اتخاذ خطوات بخصيص إعادة الأمن والنظام في حالة تعرضهما لاضطرابات وبذلك يستطيع إيقاف الحقوق الأساسية مثل (الحرية الشخصية والمراسلات السرية وحرية الكلام والنشر والجمعيات والملكية) كما له سلطة منح العفو العام. لكن كل هذه الصلاحيات والأوامر الرسمية العليا للرئيس تتطلب توقيع المستشار (الوزير المسؤول أمام البرلمان) بجانب توقيع الرئيس لتصبح الأوامر لها صفة الشرعية والالزام (أي المسؤولية الوزارية ومشاركتها في صنع القرار). ولرئيس الدولة وفي ظروف محددة أن يحل مجلس النواب (الرايخشتاغ) ويجب في هذه الحالة إجراء انتخابات جديدة في مدة شهرين^٢.

^١ إمبرليشكه، المصدر السابق، ص ٢٠.

^٢ أبديريا المصدر السابق، ص ٢٢٩.

المستشار والوزراء:

نص الدستور على منح المستشار سلطة وضع سياسة الحكومة وتنفيذها، وإن يختار وزراءه بنفسه بعد موافقة رئيس الجمهورية ومجلس النواب على اختيارهم. وليس شرطاً أن يكون المستشار ولا أي من وزرائه عضواً في أي من المجلسين التشريعيين. وإذا اقترح الرايخشتاغ بعدم ثقة الحكومة، فإن عليها أن تستقيل على الفور، وتصدر قرارات مجلس الوزراء بأغلبية أصوات الوزراء. وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه المستشار^١. وبعبارة أخرى أن الرئيس يعين ويعفي المستشار، ويعفي الوزراء بناء على توصية من المستشار. كما أن المستشار والوزراء يحتاجون إلى ثقة مجلس النواب (الرايخشتاغ) ويجب على أي واحد منهم الاستقالة في حالة سحب مجلس النواب الثقة منه. ومع أن المستشار يضع السياسة العامة، لكن كل وزير مسؤول عن إدارة وزارته، فلذلك يكون شخصياً مسؤولاً أمام الرايخشتاغ، لذلك كان الرايخشتاغ يصوت طالباً الثقة في كل وزير على حدة فضلاً عن الوزارة بأكملها^٢.

السلطة التشريعية:

كان البرلمان مؤلفاً من مجلسين هما: المجلس الأعلى أو مجلس الأقاليم (الرايخسرات reichsrat) والمجلس الأدنى أو مجلس النواب (الرايخشتاغ Reichstag) وهو الجهاز التشريعي الأساسي، وكان أعضائه ينتخبون لمدة أربع سنوات، وينتخبهم جمع المواطنين ممن تجاوزوا سن العشرين. وتقوم الانتخابات على قاعدة التمثيل النسبي، والناخب ينتخب قائمة حزب سياسي لامرشحاً واحداً لتمثيل دائرة انتخابية عضو واحد. (أي الانتخابات تقوم على التمثيل النسبي وبالقائمة وليس فردي وضمن دوائر انتخابية متعددة). وأن المستشار والوزراء مسؤولين مباشرة أمام هذا المجلس المنتخب من الشعب، والاقتراع بعدم الثقة للمجلس يرغم المستشار والوزراء على الاستقالة. ولهذا المجلس الحق في سن القوانين

^١ للمصدر السابق، ص ٢٠.

^٢ أيدوريا المصدر السابق، ص ٢٣٠.

رغم اعتراض (فيتو) المجلس الاعلى او الرايخسرات. وفي هذه الحالة فان من حق رئيس الجمهورية ان يدعو الى استفتاء عام اذا شاء. واذا طالب ١٠٪ من الناخبين كتابة بسن قانون معين، فمن حق مجلس النواب ان يسن القانون او يعرض الامر على الشعب في اقتراع عام^١.

كما من حق هذا المجلس أن يعدل الدستور أو يحذف بعض مواد موافقة ثلثي الأعضاء، وله السلطة في مسائل الحرب والسلام، وعقد المعاهدات والاحلاف، وله السلطة على الميزانية. من حيث تقرير الحرب والسلام، وعقد المعاهدات وقرار الميزانية تعرض على الرايخشتاغ ليصدق عليها لتأخذ صفة الشرعية، فضلاً عن واجباته في رقابة السلطة التنفيذية ومحاسبتها^٢.

اما الرايخسرات او المجلس الاعلى، فكان يمثل الاقاليم والولايات الالمانية، وكان لكل ولاية صوت واحد، علاوة على صوت آخر لكل سبعمائة ألف من سكانها، وتحدد اصوات الولايات بعد كل تعداد رسمي، ومندوبو الولايات في الرايخسرات هم كذلك اعضاء في مجلس وزراء ولاياتهم وهم يعينون في الرايخسرات ولا ينتخبون. وسلطة هذا المجلس هي اقرب بان تكون سلطة استشارية من كونها سلطة تشريعية، من حيث ان اعتراضه على اقتراحات القوانين يمكن ان تهمل، فكان يستطيع ان يزيد القوانين التي يصدرها الرايخشتاغ، ولكنه لا يستطيع الفاءها^٣.

^١ إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص ٢١.

^٢ لينوربا، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

^٣ إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص ٢١.

السلطة القضائية:

كان النظام القضائي يتألف من مجموعتين من المحاكم الاعتيادية والمحاكم الادارية. وكان الحكام يعينون مدى الحياة، ويبقون في مناصبهم ما داموا يتمتعون بسلوك جيد، ولا يمكن اقالمتهم او نقلهم او احوالتهم على التقاعد ضد رغباتهم ما عدا ان يكون ذلك بقرار قضائي لسبب وفي الحالة المفروضة بالقانون. وتوجد ايضاً محكمة خاصة لمحاكمة الاتهامات ضد الرئيس او الوزراء، وحل المشاكل الدستورية (مثل المنازعات بين الولايات او بين الولايات والحكومة الفيدرالية)^١.

الجهاز الاداري:

كانت الحكومة الالمانية اكفأ حكومة في أوروبا قبل الحرب. اذ اشتهرت بنظام حكمها وموظفيها القديرين، وادارة بلديات كفوءة نالت اعجاب أوروبا والعالم. وقد ظلت المانيا كذلك بعد الحرب على الرغم مما اصابها من نكبات. ومع ان المانيا اصبحت جمهورية ديمقراطية فيدرالية لكن الحكومة المركزية سيطرت على كل صغيرة وكبيرة داخل البلاد^٢. ومن المظاهر التي تستحق الذكر في دستور فايمار، فقد وضع مبادئ ديمقراطية قابلة للنمو، مثل حق انتخاب عام مع نص لتمثيل الاقلية، سلطة تنفيذية خاضعة للرقابة الالمانية، مبادرة شعبية وحق اعتراض شعبي على القوانين، وانتخاب مباشر لرئيس الدولة.

هذه كانت أهم المظاهر الاساسية، كما يوجد مظهران آخريان ان يمكن الاشارة اليهما باختصار.

١ - لائحة مفصلة لحقوق المواطن الاساسية، مثل الحرية الشخصية وسرية المراسلات ، حرية الكلام والتعبير والنشر والتجمع وغيرها. ولكن من الناحية العملية فان هذه الحقوق قد فشلت لاعطاء اي ضمان لنوع التفكير.

^١ ابيوريا، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

^٢ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٤٥م المصدر السابق، ص ١٨٣.

٢- مجالس عمال ومجالس إقتصادية. كان كاسبوا الاجر والموظفون مفوضين ليكونوا ممثلين في مجلس عمال محلية مقامة لكل مؤسسة في الموقع وكذلك في مجالس عمال اقليمية مقامة لكل منطقة إقتصادية، وفي مجلس عمال وطني، لغرض الاهتمام بمصالحهم الاجتماعية والإقتصادية.

تجتمع مجالس عمل الاقليم ومجلس العمال الوطني سوية مع ممثلي اصحاب العمل ومع طبقات من الناس لهم مصالح أخرى في مجالس إقتصادية اقليمية وفي مجلس اقتصادي وطني لغرض انجاز جهودات إقتصادية مشتركة ومتعاونة في تنفيذ القوانين الاشتراكية.

وتكون جميع الجماعات الحرفية الاساسية ممثلة في المجالس الإقتصادية الاقليمية والمجلس الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لاهميتهم الإقتصادية والاجتماعية النسبية. ان مسودات قوانين ذات أهمية اساسية متصلة بسياسة إقتصادية واجتماعية، تقدم الى المجلس الاقتصادي الوطني من قبل الوزراء لاختها بنظر الاعتبار قبل دخولها الى الرايخشتاغ. وللمجلس الاقتصادي الوطني الحق في اقتراح مثل هذه الاجراءات لتشريعها كقانون، ويمكن ان يقدمها الى الرايخشتاغ. لكن انجازات مجالس العمال ومجالس الاقتصاد الوطني لم تخرج للوجود^١.

وهكذا اصبحت المانيا جمهورية دستورية تستمد سلطات الحكم فيها من الشعب. على أن هذا النظام لم يعمر طويلاً، فقد كانت فيه نقاط الضعف التي ادت الى انهياره، ومن أهم هذه النقاط تقديم المصالح السياسية الخاصة، سواء للولايات او الاحزاب على المصالح العامة، وشيوع عوامل العرقية والانقسام الحزبي، وسهولة استخدام الجهاز التنفيذي لسلطات الطوارئ، وعدم الاستقرار البرلماني. ومثال ذلك ان عدد الوزارات التي تولت الحكم بلغ واحدة وعشرين وزارة في اقل من أربعة عشر عاماً. ثم أن المشكلات الإقتصادية - تعويضات الحرب والقروض الاجنبية، والتضخم النقدي، ثم الازمة الإقتصادية العالمية - هذه المشكلات عجلت بالنهاية على ان اهم من هذا كله ان الشعب نفسه لم يكن يمكن

^١ ايدوريا، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

الاعتماد عليه سياسياً، فقد كان دائم التأييد للتطرف، وكان الزعماء السياسيون فيه قليلين، وهكذا كانت القاعدة النفسية السياسية غير كافية لازدهار الجمهورية فحسب، بل غير كافية لتمكينها من البقاء في الازمات التي واجهتها^١.

كما كان الكثيرون من الوطنيين الالمان يعتبرون الجمهورية نفسها اهانة منذ البداية - لانها نشأت من هزيمة البلاد، كما أنها وقعت شروط الصلح - ويوجه اللوم اليها في ذلك دوماً - وولدت من رحم الثورة. ثم انها واجهات صعوبات عملية حمة، ابتداءً من الخلاف بين الاشتراكيين الديمقراطيين اللذين فضلوا الاتجاه الليبرالي وبين الاشتراكيين الراديكاليين المطالبين بجمهورية ثورية مبنية على مجالس العمال والجنود. وهكذا اضحت الجمهورية تحارب الملكيين ذوي العقلية البالية من اليمين والشيوعيين من اليسار، بينما راح الحلفاء يزبدون الطين بلة بشروط السلام القاسية التي فرضوها عليها^٢.

ويمكننا ان نجمل القول بانه دستور فايمار قد غير اموراً ليست بالقليلة، لكنه حافظ على اكثر الاشياء ايضاً. ففي الوقت الذي قضى على الكيانات القديمة مثل القيصر (الإمبراطور) وامراء الولايات الذين ذهبوا الى المنفى، لم تخسر الطبقات الاجتماعية السابقة املاكها. كما أن الدستور لم يقضي على الاحتكارات والكارتيلات الصناعية. وبقيت البيروقراطية كسابق عهدها، وأصبح نظام السلك الوظيفي (الذي كان مفخرة عهد بسمارك) اقوى من السابق لشعورهم بان العهد الجديد لا يستطيع الاستغناء عنهم، وبقي الجيش صورة مصفرة للجيش القديم. لكن الجامعات خسرت فرصة ثمينة للقيام بالاصلاحات لكثرة استخدام قوانين الطوارئ..

اما بخصوص التجربة الديمقراطية في المانيا في القرن العشرين، مع ان التقاليد الديمقراطية في المانيا ترجع اصولها الى ثورة ١٨٤٨، عندما اجتمع احرار المانيا في مدينة فرانكفورت للنظر في امر الوحدة الالمانية. وكان تنظيم العمال في المانيا اقوى من اي دولة في اوربا وحزبهم

^١ إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص ٢٢.

^٢ ج.م. روبرتس، موجز تاريخ العالم، الجزء الثاني، ترجمه فارس قطان، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق،

٢٠٠٤، ص ٨٥٠.

الاشتراكي الديمقراطي اقوى حزب في اوربا ايضاً وتمتعت المانيا بنظام ثقافي ممتاز حيث انتشرت الثقافة بين جميع طبقات الشعب. فضلاً عن التأكيد على الفردية وحرية الفكر يرجع اصلها الى عصر الاصلاح الديني.

ومع ان الطبقة الارستقراطية الالمانية كانت متنفذة ومسيطرة رغم قلة عددها، لكن هذه السيطرة كانت محدودة قياساً بمشيلتها في انكلترا او نبلأ، بولندا والمجر. ولذلك فقد امسك الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزمام الامور منذ انتهاء الحرب الى مجيء النازين للحكم. ومن اسباب عدم سيطرة الطبقة الارستقراطية من النبلاء هو ان التصنيع في المانيا وضع السلطة في يد الطبقة الرأسمالية التي اضطرت لمساومة الطبقة العاملة التي كان يمثلها الاشتراكيون الديمقراطيون.

لكن مع ذلك فقد واجهت جمهورية فايمار ومنذ ايامها الاولى صعوبات وتحديات كبيرة. فقد كانت هناك قوى غير ديمقراطية تعمل عملها وقتذاك. اذ كانت التجربة الديمقراطية مرتبطة ايضاً بالهزيمة في الحرب ومعاهدة فرساي التي املت من خلالها الدولة الديمقراطية الغريبة شروطها القاسية على الجمهورية الالمانية الفتية التي اضطرت الى تنفيذ شروط مؤتمر الصلح دون الاهتمام بتقوية الجمهورية الديمقراطية الجديدة. يضاف الى ذلك ان مسألة الانتقال من نظام ملكي امبراطوري حكم لسنوات طويلة جداً الى نظام ديمقراطي جمهوري شعبي، مهمة صعبة ومعقدة في نفس الوقت لذلك كانت التجربة الديمقراطية في المانيا قد ظهرت في مجتمع لم تكن روح المساواة فيه منتشرة بين جميع افراد الشعب، وكانت المنزلة الاجتماعية لا تزال مقدسة ومحترمة، ولم يكن الناس ينظرون نظرة المساواة الى بعضهم البعض، لم يؤمنوا بالديمقراطية السياسية التي تؤكد على أن الكفاءة هي التي تميز الفرد عن الآخر.

وهذا بالتأكيد هو الصراع الفكري الذي شهدته المانيا في مسار هذا التحول السياسي. اذ ان الملكية تقوم على مبدأ الشرف وعدم تداخل الطبقات واحترام الطبقات لبعضها البعض. بينما الحكم الجمهوري الشعبي يقوم على مبدأ المساواة والحرية، لذلك كان الصراع السياسي تجسداً للصراع الفكري وخصوصاً أن المانيا بالرغم من سيطرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على العملية السياسية، الا ان صراعه مع قوى اليمين كانت قوية، فضلاً عن صراعه مع اليسار الشيوعي.

وخير مثال على ذلك، فعندما انعدمت سيادة القانون في ألمانيا بعد الحرب، وعندما قامت الحكومة بتسريح الجيش وانتشرت البطالة، فقد تشكلت فرق مجنونة تسمى (كتائب الاحرار) من الجنود المسرحة الذين لم يجدوا عملاً فنظموا انفسهم لتأييد فئات سياسية. واستخدمتهم الحكومة للقضاء على الاضطرابات وكانت هذه الكتائب تمثل حركة المحافظين المناهضة لحركة سبارتاكوس وكان زعيم هذه الحركة هو (ولفكانك كب) قد لعب دوراً فعالاً في المنظمات الدعائية، وقد استغل مع زملائه عدم شعبية الحكومة منذ توقيع معاهدة فرساي، فطلب من الحكومة رفض المعاهدة وإيقاف تسريح الجيش ونزع السلاح، كما انه اراد تأسيس دولة يرأسها ولي العهد السابق ابن الإمبراطور وليم الثاني. وطلب في اول آذار ١٩٢٠، باجراء انتخابات جديدة للرئيس الجمهورية وتكوين وزارة من الاختصاصيين والمقابل قام الرئيس ايرت باعفاء القادة العسكريين من جماعة (كب) من مناصبهم، وعلى اثر ذلك قامت الكتائب باحتلال مدينة برلين، واضطر الرئيس ايرت الى تركها والذهاب الى مدينة شتوتكارد. واستطاع (كب) ان يكون حكومة خاصة في برلين، لكن سكان برلين ضاقوا ذرعاً بهذه الحكومة ورفضت البيروقراطية في برلين تنفيذ اوامر هذه الحكومة، كما رفض البنك الألماني صكوكها، ووقف العمال ضدها، فضلاً عن ان (كب) لم يستطع الحصول على تأييد الجيش الألماني، حيث اعتبروا عمله طائشاً وفي غير وقته، فضلاً عن أن قائد الجيش لم يرغب في توريط جيشه في قضايا كان متأكداً أنها تستفز الحلفاء..

وقام الرئيس ايرت باعلان الاضراب العام في مدينة شتوتكارد، فاستجاب العمال حالاً، واصبحت برلين دون خدمات اساسية كالماء والكهرباء ووسائل النقل والمواد الغذائية، وهكذا انتهت حكومة (كب) وترك مع كتائبه برلين في ١٧ آذار ١٩٢٠ - وهكذا تأصلت روح رفض اتفاقية فرساي في المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من قيود نزع السلاح، فان الجيش الألماني تمكن من الحفاظ على حلقة اساسية كانت ستصبح فيما بعد محور

للجيش النازي. فقد درب الضباط على السرعة والحركة، وحاولت القيادة تسليح الجيش عن طريق صناعات تمولها ألمانيا في الخارج وانتعشت الحركات المعادية للجمهورية واصبحت العلاقة بين الجيش والحكومة قلقة وغدا الجيش دولة داخل دولة.

التطورات الاقتصادية والسياسية وبوادر ظهور النازية

اولاً: التطورات الاقتصادية:

لقد ظهرت البوادر الاولى لانتصار الحركة الاشتراكية الوطنية والمعروفة باسم الحركة النازية، بسبب ضعف اداء الحكومة الجمهورية، وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته، فضلاً عن الازمات الاقتصادية التي شهدتها المانيا وعجز الحكومات الالمانية عن التعامل معها، وبذلك وفر عدم الاستقرار السياسي لجمهورية فايمار المناخ المناسب لانتصار الحركة النازية إذ أن عدم الإستقرار السياسي ادى الى فقدان الالمان الثقة بالنظام البرلماني وزاد تطلعهم الى حكومة قوية مستقرة، وقدمت النازية الاجابة على ذلك. اضافة لذلك فان المهانة التي شعر بها الالمان نتيجة اجبارهم على توقيع معاهدة فرساي جعلتهم يتطلعون الى حكومة قوية مهما كان اتجاهها السياسي، تستطيع ان تسقط عنهم عار توقيع تلك المعاهدة^١.

وما زاد من عدم استقرار السنين الاولى للجمهورية فايمار تردي الوضع الاقتصادي. فقد كانت فرص نهوض الاقتصاد الالمانى محدودة.

اضافة الى انه اية محاولة لبناء اقتصاد قوي كانت ستؤول الى تشجيع الحلفاء للمطالبة بقسط اكبر من التعويضات^٢. ومع هذا كانت معدلات التضخم تسير بارتفاع مطرد، وراح الناس يتهمون الحكومة وتوقيعهم على معاهدة فرساي، اذ خسر المال قيمته بمعدل مذهل، وارتفعت الاسعار ما يقارب (مليار مرة) بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٣، وساهم ذلك في انقلاب الطبقات اليسورة ذات المدخرات ضد الجمهورية، كما انها كانت تعتقد ان الجمهورية خاضعة لسيطرة الماركسيين. فضلاً عن ذلك ان فرص الاستثمار الداخلي كانت محدودة جداً،

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق: ص ٣٢٢.

^٢ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٨١.

والى جانب ذلك فان أكثر المناطق وفرة في المعادن كانت قد انتزعت من المانيا وهي السار واعالي سيلزيا^١ .

لقد خسرت المانيا بموجب معاهدة فرساي ما يقارب ١٥% من اراضيها الزراعية و٧٥% حديدها الخام و ٧٠% من المحارصين و٢٦% من الفحم. كما خسرت سفنها التجارية بالإضافة الى التعويضات السنوية التي كانت تدفعها. وقد تضررت مصانعها وطرق مواصلاتها أثناء الحرب وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يريد تأميم الصناعات لكن الشعب لم يهتم بهذه الناحية ، لأن الحكومة في السابق كانت تتدخل في المشاريع الصناعية، وكانت السكك الحديدية، والاتصالات والتلفراف ووسائل النقل والمواصلات والكهرباء والماء كلها تحت سيطرة الدولة. ومع أن الحكومة لم تستطع تأميم الصناعات التي تأسست من قبل شركات خاصة، لكنها استطاعت السيطرة على هذه الكارتلات بتنظيمها بموجب قانون خاص وبصورة غير مباشرة عن طريق الضرائب وتنظيم التجارة والاجور^٢ .

لقد أخذت الصناعات الثقيلة وصناعات اعداد البضائع وتجهيزها وصقلها تندمج بعد الحرب في المؤسسات الاحتكارية الافقية التي كانت تتخصص في فرع محدد من الانتاج وساد في ميدانها رجال مثل كروب Krupp وتيسين Thyssen وسيمينز Siemens و راثنناو Rathenau، قد شجع على التوسع في تطبيق مبدأ الادماج في السنوات التي سبقت الحرب والتي تلتها أيضاً، وتآلفت المؤسسات الضخمة التي تعمل في انتاج كل شيء من مرحلة المادة الخام حتى يكون سلعة جاهزة، والتي أصبحت بذلك تعنى بجوانب النشاط المترابط مثل الفحم والحديد والهندسة. وقد أدى نقص المنافسة واتساع فرص الحصول على رؤوس الاموال وإدارة الانتاج ادارة مركزة الى سيادة رجال الصناعة وتشكيل الحياة الإقتصادية تشكيلاً يتفق وصالح طبقتهم. وقد ظهر اسم ستينز stinnes في هذا الميدان ظهوراً جعله يلقب بنابليون الصناعة. وامتد نشاطه واحتكاراته الى عدد من الدول

^١ ج.م. روبرتس، المصدر السابق، ص ٨٥١.

^٢ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق، ص ١٨٥.

الاوربية. كما لمع أيضاً اسم اوتو وولف Otto wolf وشركته التي كونها رجال المال اليهود في كولونيا بعد الحرب لتتاجر في منتجات المعادن وامتد نشاطها خارج الحدود الألمانية الى انحاء العالم واصبحت دولية. وهكذا الحال بالنسبة لميدان النشاط الصناعي الخاص، فقد شمله الازدهار أيضاً لتلقيه مساعدات حكومية لاعادة بناء الرفاهية القومية^١.

ونود أن نذكر في هذا الصدد ان تشجيع الحكومة لاستثمار الموارد القومية عن طريق الاعتمادات المالية قد ادى الى سوء فهم مركز المانيا الاقتصادي وشيوع الاعتقاد بأن المانيا اغنى مما تبدو او تدعي. لكن ازدهار الصناعة الألمانية بعد الحرب لم يعنى في الحقيقة ازدهار الطبقة المنتجة بشقيها من اصحاب عمل وعمال، بل اقتصر على رجال الصناعة الذين أثروا ثراء كبير مقابل بؤس وشقاء حالة العمال الذين نقص غذاؤهم، اما الحكومة فكادت ان تفلس. اذ استفاد رجال الصناعة من التضخم المالي واستغلوه في تنمية صناعاتهم وتحقيق مصالحهم في تخفيض تكاليف الانتاج، خصوصاً بعد انهيار العملة، مما ساعدهم في احتكار الاسواق الداخلية من ناحية والتغلب على المنافسين الاجانب في الاسواق الدولية من ناحية أخرى وبالمقابل لم يكسب العمال او الطبقة الوسطى الصغيرة سوى مجرد العيش الذي يحفظ حياتهم امام انهيار المارك من يوم لآخر بل من ساعة لآخرى. ان حرب المانيا وقتالها لدول الوفاق الودّي لمدة تزيد على الاربع سنوات، دفع بهذه الدول الى اعطاء القضية الألمانية اهتماماً كبيراً ، وكان من الطبيعي أن يستمر هذا الاهتمام الى فترة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

لكن هذه الدول اذا كانت قد اجتمعت على مبدأ الاقتصاص من المانيا الا ان مواقفها ما لبثت ان اختلفت حول كيفية تطبيق هذا المبدأ. ففرنسا، الدولة المجاورة لالمانيا والتي تعرضت مرتين خلال نصف قرن من الزمن للاجتياح الالمانى، كانت أكثر الدول تشدداً ليس فقط في وضع شروط الصلح مع المانيا، وانما في تنفيذ هذه الشروط أيضاً. واذا كانت فرنسا قد قبلت بالتخفيف من الشروط العسكرية والمالية، فسبب ذلك هو تضمين معاهدة فرساي

^١ محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ١٦-١٨.

لضمانات سياسية ظنت فرنسا انها ضرورية لحماية سلامتها من خطر الماني جديد. لكن بعد سقوط هذه الضمانات بسبب عدم تصديق الكونغرس الاميركي على معاهدات الصلح، فقد عادت فرنسا لتتشد وتصلب في تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح وخصوصاً فيما يتعلق بالتعويضات، لكن هذا الموقف الفرنسي المتشدد لم يلبث ان تغير مع التطورات الداخلية الفرنسية عام ١٩٢٤ من جانب ، والتطورات الدولية من جانب آخر^١.

وبسبب التباين في وجهات النظر تم تشكيل لجنة عرفت "بلجنة التعويضات" مهمتها تقدير قيمة التعويضات، وتوزيعها على الدول المتضررة من الحرب. وفي النصف الاول من تموز لعام ١٩٢٠، قررت اللجنة توزيع التعويضات على الدول المتضررة بالنسب التالية: ٥٢% الى فرنسا، ٢٢% الى بريطانيا، ١٠% الى إيطاليا، ٨% الى بلجيكا على ان تعطى الاولوية لها بالحصول على حصصها، ٥،٦% الى اليونان ورومانيا ويوغسلافيا، ٠،٧٥% الى اليابان ومثلها البرتغال وفي نيسان عام ١٩٢١ تمكنت اللجنة من الاتفاق على قيمة التعويضات حيث قدرتها بـ (١٣٢) مليار مارك ذهبي. وحاولت الحكومة الالمانية التهرب من هذه المقررات بحجة انها ليست المعتدية على الدول الأخرى، وبالتالي هي ليست المسؤولة وحدها عن اضرار الحرب، كما حاولت التخفيف من قيمة التعويضات بسبب وضعها المالي والاقتصادي، لكن الدول المتحالفة هددتها باحتلال منطقة الرور الغنية بالمواد الأولية والفحم الحجري، فرضت الحكومة الالمانية لمقررات اللجنة، على ان تدفع المانيا سنوياً ٢ مليار مارك ذهبي بالاضافة الى ربع قيمة صادراتها، اي على المانيا ان تدفع ٣ ميار مارك ذهبي سنوياً ويعني هذا استمرار المانيا بالدفع لمدة تقارب الاربع والاربعين عاماً، اذا لم يحصل تعديل على قيمة صادراتها^٢.

ونود أن نشير في هذا الصدد ان فرنسا كانت تريد الحصول على التعويضات والحفاظ على الضمانات التي تراها ضرورية لأمنها. لكن كان من الصعب تحقيق ذلك في وقت واحد . اذا استطاعت المانيا دفع التعويضات التي فُرضت عليها، كان عليها أن تسترجع انتاجها

^١ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٢٧.

^٢ اللجنة تألفت من أربعة اعضاء، يترأسها فرنسا وعضوية كل من بريطانيا وايطاليا وبلجيكا، ولعزيد من التفاصيل

ينظر المصدر نفسه، ص ٩٤ و ٩٨ و ١٢٨.

الصناعي وقوتها الاقتصادية، وبالتالي سيؤدي الى زيادة قوتها العسكرية والسياسية، وهذا سيدفع الرغبة الالمانية لاستعادة سيادتهم التامة. وبهذا قامت فرنسا بعقد عدة احلاف مع الدول الاوربية الصغيرة القريبة من المانيا لكي تمنح المانيا من استرجاع مكانتها ودورها الهام في اوربا. اما بريطانيا فكانت وجهة نظرها مختلفة، من حيث عدم الاهتمام الكبير بالتعويضات والتي كانت نسبتها اقل بكثير من فرنسا، كما أن الانكليز يخشون من ان تنفيذ المانيا بدفع التعويضات سيؤثر سلباً على عودة الحياة الاقتصادية في اوربا بالسرعة الممكنة. وبلاضافة الى ذلك كانت بريطانيا لا تحشى الألمان بعد فقدهم اسطولهم الحربي وإنما على العكس كانت تحشى هيمنة فرنسية على القارة وخصوصاً بعد الاتفاقات والاحلاف التي قامت بها فرنسا مع الدول الاوربية الصغيرة. وبالنسبة لإيطاليا فكان همها الاكبر في منطقة الادرياتيک وبالذات البانيا. لأن زوال الإمبراطورية النمساوية - المجرية خفف الضغط على الحدود الإيطالية في الدانوب، كما ان الاحلاف التي عقدتها فرنسا كانت مصدر قلق لإيطاليا كذلك، وخصوصاً ان إيطاليا كانت على خلاف مع فرنسا في قضايا البحر الابيض المتوسط. لذلك، فان هذه التباينات في وجهات النظر والسياسات المختلفة، تفسر لنا الصعوبات التي واجهت القضية الالمانية، وانفراد فرنسا للاهتمام بها.

وبعد ان دفعت المانيا الدفعة السنوية الاولى في عام ١٩٢١، إلا انها توقفت عن الدفع بعد ذلك بحجة ان وضعها المالي لا يساعد وان القسم الغني بالمواد الاولى من سليزيا العليا قد ضم الى بولونيا في آذار من عام ١٩٢١. تفهمت بريطانيا هذا المطلب الالماني، لكن فرنسا سارعت بالتوقيع مع الحكومة الالمانية بدفع حصة فرنسا من التعويضات اموالاً عينية، اي سلع ومواد اولية عوضاً عن الماركات الذهبية. هذا الاتفاق قد اثار احتجاج بريطانيا التي وجدت ان فرنسا وحدها مستفادة دون الدول المتضررة الأخرى، هذا التناقض في الموقف بين بريطانيا وفرنسا استفادت منه المانيا واعلنت توقفها عن دفع التعويضات، مما مهد الطريق لعقد مؤتمرات دولية لبحث قضية التعويضات، وكان اهمها المؤتمر الذي عقد في مدينة (كان) (canes) في كانون الثاني ١٩٢٢. لكن المؤتمر فشل بسبب تعارض وجهتي النظر الفرنسية والانكليزية حول التعويضات من جهة وحول اهداف الحلف المقترح قيامه بين فرنسا وبريطانيا من جهة ثانية. ومن نتائج المؤتمر الاتفاق على مؤتمر اقتصادي لجميع الدول الاوربية بما فيها

الإتحاد السوفيتي في جنوى. وفي هذه المرحلة استقال رئيس الحكومة الفرنسي (بريان) وحل محله (ريمون بوانكاريه) المعروف بتشدهه حيال المانيا. وعقد مؤتمر جنوى في نيسان ١٩٢٢، واستغلّ رئيس الحكومة الفرنسية الجديد هذا المؤتمر ليناقد قضية التعويضات الالمانية والديون الفرنسية على روسيا، وأعلن ان بلاده لن توافق على تمديد اجل التعويضات الالمانية إلا لقاء تسليم مناجم الرور الى الحلفاء، كذلك ظهر تشدهه في مطالبة روسيا بتسديد ديونها التي اقترضتها حكومة القيصر من فرنسا والمقدرة بحوالي ٢٤ مليون فرنك ذهبي، وكان جواب المندوب الروسي ان بلاده مستعدة لدفع شرط ان تعوض دول الحلفاء روسيا خسائرها في الحرب الالهية التي كانت الدول الليبرالية ورائها، وتقدر قيمة هذه الخسائر بحوالي ٣٠ مليار فرنك ذهبي. هذه الخلافات بالتأكد قد افشلت المؤتمر، بالاضافة الى عوامل أخرى مثل اصرار فرنسا على أن يكون التحالف بينها وبين بريطانيا هو ضمان الحدود الشرقية والغربية لالمانيا، بينما أصرت بريطانيا على القبول فقط بضمان حدود فرنسا وبلجيكا مع المانيا. وبالرغم من فشل المؤتمر، لكن نتائجه كانت مهمة على المستوى الاوربي، اذ حصل تقارب روسي - الماني، واحتلت فرنسا منطقة الرور^١.

ويمكننا القول بصدد تشده فرنسا بمطالبها وتصريح رئيس حكومتها بوانكاريه حول وضع يد الحلفاء على مناجم الرور له بعدان، الاول ان هذا العملية ستكون وسيلة ضغط على المانيا لكي تشعر بالضغط الاقتصادي فتفضل بالقيام بجهود استثنائية لتنفيذ معاهدة فرساي، وبذلك يمكن إيجاد "ارادة دفع" في المانية. اما البعد الاخر يقتضي بأن وضع الحلفاء اليد على مناجم الرور يمكن ان يكون "وسيلة دفع" لأنهم يستطيعون استثمار هذه المناجم لصالحهم وهذا ما اصطلح عليه بسياسة "الرهن المنتج".

^١ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣١.

ثانياً: التطورات السياسية

معاهدة رابالو:

لقد كانت من نتائج فشل مؤتمر جنوى ان قامت الحكومتان الالمانية والسوفيتية الى توقيع اتفاقية ثنائية تحمل عمل اتفاقية(برست ليتوفسك) السابقة، وتنتهي قضية الديون والتعويضات فيما بينهما. ووقعت الاتفاقية في (رابالو) بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٢، وأهم ما تضمنته الاتفاقية هو اقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، وتنازل الدولتين عن الديون والتعويضات، اضافة الى تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية في التعامل فيما بينهما. لقد انعكست هذه الاتفاقية على تحسين العلاقات السياسية وتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وخصوصاً على المستوى الفني والتقني. فالحكومة الالمانية وجدت فرصتها السانحة في اجراء التجارب على الاسلحة الثقيلة المحظورة عليها امتلاكها بموجب معاهدة فرساي، ومن خلال التعاون الصناعي بين الدولتين تمكنت الحكومة الالمانية من اجراء التجارب على (ليبيتزكس Lipetetzks) ومصانع قنابل الغاز (سراتوف sratov)، فضلاً ان هذه الاتفاقية افشلت مخطط دول الحلفاء في عزل النظام السوفيتي^١. في الحقيقة ان هذه المعاهدة تضمنت بنوداً سرية حول التعاون العسكري. ونتيجة لذلك تمكنت المانيا من امتلاك معظم الاسلحة التي كانت محظورة عليها بموجب معاهدة فرساي. وقد تجدد هذه المعاهدة بين البلدين عام ١٩٢٦، تحت اسم معاهدة برلين، والتي سمحت لالمانيا بتطوير اسلحة محظورة وإعادة التسلح وبذلك تم تقويض موضوع نزع الأسلحة الالمانية وشروط السلام التي وضعتها عصبة الامم. ومن نتائج ذلك ازدادت مخاوف بريطانيا بشأن الاستقرار في اوربا، واضطرت الى تقديم تنازلات لالمانيا، مما جعل فرنسا أكثر تصميمًا على البقاء على ضعف المانيا^٢.

^١ المصدر نفسه، ص ١٣١-١٣٢.

^٢ آلان تد، المصدر السابق، ص ٥٥.

احتلال منطقة الرور:

بعد ان استحوطت على المانيا اقساط لم تدفع، قررت الحكومة الفرنسية، في ١١ كانون الثاني ١٩٢٣، وبالاتفاق مع الحكومة البلجيكية، ارسال لجنة للرقابة على المصانع والمناجم الالمانية في الرور مصحوبة بجيوش نظامية للدفاع عنها. وكان هدف فرنسا هو الحصول على حصتها من التعويضات عن طريق انتاج المناجم الألمانية من الفحم الحجري الى فرنسا، كذلك الضغط على الحكومة الالمانية من اجل انتهاج سياسة متلائمة مع السياسة الفرنسية، خصوصاً بعد توقيع الحكومة الالمانية لمعاهدة رابالو.

لقد كان رد الفعل الالمانى عنيفاً، لكنه لم يبلغ حد استخدام القوة، أنها لم تكن بوضع يسمح لها ذلك. فسحبت سفيرها من باريس وحرضت العمال الالمان في الرور على الامتناع عن العمل في ظل الاحتلال الفرنسي، وكان تجاوب العمال مع الحكومة الالمانية كبيراً في البداية، وأخذت الحكومة الالمانية تدفع لهم اجورهم كما لو كانوا في العمل، وتحول هذا الموقف السلبي من قبل العمال الالمان الى اضطرابات وأعمال شغب قابلته القوات الفرنسية بالقوة بلغ الى حد التصفية الجسدية او النفي الى خارج المنطقة، فعلاً تم طرد مائة وخمسة وأربعين ألفاً خارج المنطقة.

لقد تعاطفت بريطانيا مع المانيا ونذرت باحتلال منطقة الرور، معلنة ان الاحتلال لا يشكل اساءة الى المانيا وحدها وانما يسيىء الى الحياة الاقتصادية الاوربية أيضاً. وبالمقابل وقفت بلجيكا وإيطاليا الى جانب الاحتلال، بل ان بلجيكا شاركت في القوات العسكرية التي ارسلت الى منطقة الرور، كما ان عمالها شاركوا العمال الفرنسيين في الحلول مكان العمال المضربين. وبذلك استمرت فرنسا في مخططها ونظمت عملية النقل بين الرور وفرنسا عن طريق السكك الحديدية والشاحنات، بالاعتماد على العمال الفرنسيين والبلجيكين لتغطي عقبات الاضراب العمالي الالمانى^١.

لقد تكبدت المانيا خسائر كبيرة نتيجة احتلال الرور، مما ادى الى استقالة الحكومة الالمانية (حكومة غينو) لفقدانها أهم منطقة للمواد الأولية، بالاضافة ان خزانها قد

^١ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٣.

تعملت اجور العمال والموظفين لمدة قاربت السبعة اشهر. فانعكس ذلك سلبياً على الوضع المالي والاقتصادي لألمانيا، اذ تدهورت قيمة المارك الالماني بشكل سريع، فقد كان الدولار عند بداية احتلال الرور في بداية عام ١٩٢٣ يساوي حوالي ٣٣ ألف مارك، واصبح في نهاية شهر ايلول من نفس العام يساوي ١٣٢ مليون مارك^١. وبسبب هذه النكسة المالية التي اصابته الاقتصاد الالماني من جهة، وخوف العمال الالمان من احتلال العمال الفرنسيين والبلجيكين مكانهم بشكل نهائي من جهة ثانية، فكان اسراع فئة كبيرة منهم بالعودة عن الاضراب. فتشكلت حكومة المانية برئاسة (شتريسمان stesmen) المدعومة من قبل اصحاب المصانع، فعمدت الى انتهاء اضراب العمال والاستجابة للمصالح الفرنسية.

وبالمقابل ارتفعت بعض اصوات المعارضة في فرنسا ضد احتلال الرور، وخصوصاً من جانب الجناح اليساري، فادى ذلك الى استقالة حكومة (بوانكاريه) وتشكل حكومة برئاسة (ادوار هريو E. Heriot) شارك فيها (ارستيد بريان) كوزير للخارجية. هذه الحكومة الجديدة اذنت سياسة سابقتها تجاه المانيا، واعتبروا احتلال القوات الفرنسية للرور عملاً غير عادل، لكنهم لم يستطيعوا فور استلامهم للحكم الاعلان عن انتهاء الاحتلال فوراً، لأن هذه الخطوة تحتاج ضمانات المانية، فكان الاتجاه نحو اجراء مفاوضات مع بريطانيا للاتفاق على سياسة موحدة حيال المانيا، وساعدهم في ذلك التحول في المواقف الدولية ازاء القضية الالمانية^٢.

ونود أن نشير في هذا الموضوع الى انه هناك بعض الاراء تذهب الى ان فرنسا اثناء احتلالها لمنطقة الرور قامت بتحريض سكان الراين بالانفصال، حيث ظهرت مظاهرات انفصالية في عشرين مدينة رينانية، في آكس لاشايل وفيسبادن وكوبلانتز ... الخ ، ولكنها لم تحدث في آن واحد . وكان على رأس هذه الحركة (الدكتور دورتن Dr.

^١ وقد وصلت قيمة المارك الالماني قياساً بالدولار في نهاية عام ١٩٢٣، الى ما يقارب ٢٠٠ مليار. ولزيادة في التفاصيل ينظر كما ل الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

^٢ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(Dorte) وقد سبق له ان نظم نفس الحركة في عام ١٩١٩. لقد كانت هذه المظاهرات هي نفسها في كل المدن، وتنتقل من مدينة الى أخرى في سيارات شحن الجيش الفرنسي، وهذه الحركة كانت نقطة ضعف على الحكومة الألمانية استفادت منها فرنسا. ويمكننا القول ان احتلال الرور انتهى بنصر فرنسي بعد استجابة الحكومة الألمانية جعل مسألة دفع المانيا للتعويضات أصعب بكثير ومن ناحية أخرى ان الحكومة الفرنسية الجديدة التي جاءت بعد حكومة بوانكاريه قد رأت أن مسألة التفاوض والتفاهم حول القضية الألمانية افضل وكان رأي وزير خارجيتها (بريان) أن سكان المانيا تقريباً هم ضعف سكان فرنسا، وهذا مصدر قلق لفرنسا اذا ارادت تجنب الهلاك اذا ما وصل حزب معين للسلطة في المانيا يريد الحرب، فلذلك على فرنسا وحسب رأي وزير خارجيتها (بريان) ومنذ ان تشجيع جمهورية المانية معادية للحرب، وان تعمل على وجود قطاع للرأي كبير في المانيا مناصراً للسلم، وأن تعمل على تحلي الاحزاب الألمانية عن فكرة الأخذ بالثأر وهذا ما حصل فعلاً فيما بعد كما سيرد ذكره، فاذا المقاومة الألمانية السلبية قد فشلت الا انها من الناحية السياسية والقومية قد نجحت، فهذا الغزو الفرنسي قد أثار نفوس الالمان خاصة الشباب منهم ارادة النضال والحرب. ويقول المؤرخ الانكليزي كوج بوصفه لهذه الحالة: " بدلاً من ان يخلق بوانكاريه عند الالمان، ارادة الدفع، كما تتنبأ بذلك، خلق عندهم ارادة الحرب. فتجارب سنة ١٩٢٣ وآلامها في اقليم الراين والرور ملأ شباب المانيا بنفس العزم الحماسي الذي دفع بروسيا الى حروب التحرير ضد نابليون." وعلى الصعيد الحزبي في المانيا، فقدت ظهر آثار هذا الاذلال السياسي والدمار الاقتصادي في الرأي العام. فقد افرزت الانتخابات الألمانية لعام ١٩٢٤، نقص في اصوات الناخبين التي سبق ان ايدت الاحزاب المعتدلة من اشتراكيين ديمقراطيين وديمقراطيين احرار، بالمقابل ازدادت الاصوات التي حصل عليها المتطرفون اليمينيون المتمثلون (بالحزب النازي) ونال ٣٢ مقعداً، كما حصل الشيوعيين على ٦٢ مقعداً، وهما الحزبان اللذان كانا يشتركان بشعورهما في كرههم (لجمهورية فايمار).

وبعد وفاة الرئيس ايرت عام ١٩٢٥، كان من الضروري اجراء انتخابات الرئاسة حسب الدستور. ولم يحصل مرشح القوميين على الاكثية الساحقة في الانتخابات الاولى، لذلك

قررت الاحزاب اليمينية انتخاب الفيلد مارشال فون هندنبرك رئيساً للجمهورية. بينما اتفقت احزاب اليسار ترشيح وليم ماركس رئيس الحزب المركزي وجاءت نتيجة الانتخابات لصالح هندنبرك بعد حصوله على اكثر من ٥,١٤ مليون صوت، وهذا كان في رأي البعض انتصاراً للرجعية.

مشروع دوز Daws :

بعد تشكيل الوزارة الجديد في فرنسا كما اسلفنا، بدأت مرحلة جديدة في السياسة الفرنسية إزاء القضية الالمانية. فقد رأى بريان وزير الخارجية الفرنسي ان فرنسا قد أصبحت في حالة عزلة عن الدول الاوربية بسبب سياستها المتشددة تجاه المانيا، كما أن المانيا في المدى الطويل ستستعيد قوتها وقد تسعى الى الانتقام من فرنسا. لذلك رأى من الافضل توثيق التعاون مع المانيا ليجعل النهضة الالمانية تتجه نحو السلام على حد قوله. وفي الوقت ذاته كانت المانيا تسعى الى اتباع سياسة تنفيذ المعاهدات بهدف تحقيق الجلاء عن منطقة الراين في اسرع وقت. هذا التوافق في السياستين ادى الى توقيع ثلاث اتفاقات لتسوية القضية الالمانية، هي التسوية المؤقتة طبقاً لمشروع دوز، واتفاقات لوكارنو، واتفاقات لاهاي.

لقد وافقت فرنسا على تكوين لجنة خبراء دولية لدراسة قضية التعويضات الألمانية. وتشكلت اللجنة برئاسة الخبير الأميركي دوز، وانتهت إلى خطة خمسية تبدأ عام ١٩٢٥ وتنتهي عام ١٩٢٩، تدفع بموجبها المانيا اقساطاً متزايدة تبدأ من مليار مارك ذهبي في السنة الأولى وتصل حتى ٥,٢ مليار مارك ذهبي في السنة الخامسة. ولضمان تنفيذ الخطة تقوم المانيا برهن إيرادات السكك الحديدية وبعض الصناعات . وقد استطاعت المانيا تنفيذ هذه الخطة بعد حصولها على قرض أميركي مقداره ٨٠٠ مليون مارك ذهبي. وبفضل تدفق رؤوس الاموال الاميركية والبريطانية على السوق المالية الألمانية، استطاعت المانيا ان

تدفع ٥,٧ مليار مارك ذهبي حتى عام ١٩٢٩^١. إن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء القروض الأميركية إلى ألمانيا، تعود في البعض منها إلى السياسة الكلاسيكية الأميركية تجاه أوروبا، وإلى موقعها المعارض لسيطرة دولة واحدة على القارة الأوروبية، وهنا تلتقي مع السياسة البريطانية، بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية فضلاً عن رغبة أميركا في إقامة التوازن بين ألمانيا وفرنسا، هذا من ناحية، وتعود في الجزء الآخر إلى رغبة أميركا في الحصول على ديون الحرب التي أقرضتها أميركا للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى. فهي ترى بأنه إذا توقفت ألمانيا عن دفع التعويضات سيصبح من الصعب على الدول المتحالفة أن تدفع لها الديون المتوجبة عليها.

أما النتائج العملية لهذا المشروع، فإن الحكومة الفرنسية كانت تتوخى منه تحقيق هدفين، أولهما العمل على عدم عزلة فرنسا عن حليفاتها، والثاني نزع فكرة الشار أو تخفيفها ما أمكن من الرأي العام الألماني. بالإضافة إلى ذلك سعت فرنسا إلى إجراءات تحول دون انبعاث الخطر الألماني وتهديده لأمن فرنسا وسلامتها، قام رئيس حكومتها بزيارة لندن في حزيران ١٩٢٤، واجتمع بنظيره الإنكليزي واتفقا معاً على الطلب من رئيس حكومة ألمانيا السماح للجنة دولية في إجراء رقابتها على تسليح ألمانيا وقبلت ألمانيا. وبذلك اتخذت فرنسا قرارها بالجلء عن منطقة الرور، وتمت العملية بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ دون أن يشير ذلك أي ردود فعل سلبية لدى الرأي العام الفرنسي. إضافة لذلك حصل تبديلاً أساسياً في الموقف الفرنسي تجاه ألمانيا، هو لا يقتصر على التساهل مع ألمانيا في بناء قوتها الاقتصادية فحسب وإنما السماح لها أيضاً بالعودة إلى لعب دور سياسي، وتم ذلك عن طريق توقيع اتفاقية لوكارنو^٢.

وفي ألمانيا كان البعض يرى المشروع نصراً لألمانيا، إذ خفض الأقساط السنوية، كما أن الغموض الذي تحللها المشروع استغلته ألمانيا من حيث أن المشروع لم يحدد التعويضات الإجمالية التي ستدفعها وما إذا كانت ستبقى القيمة السابقة أم تتغير، وأن المشروع لم يحدد

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

^٢ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤١-١٤٣.

كيفية الدفع بعد خمس سنوات. أي أن المشروع مؤقت وسيصار الى تعديله بعد أن تكون ألمانيا استطاعت النهوض من كبوتها، وبعد أن تكون القروض قد احدثت فعلها في الاقتصاد الألماني وزادت من قوته الانتاجية^١.

اما البعض الآخر من الألمان فكان يرى العكس. فلا شك أن تدفق رأس المال الاجنبي على ألمانيا خلق جواً من الرخاء في ذلك الوقت، ساعد على قيام الحكومة بسداد الاقساط السنوية من التعويضات، ولكن جذور ذلك الرخاء في حياة الأمة لم تكن عميقة، فالذين استفادوا هم رجال البنوك الذين كان يعتقد النازيون أنهم جميعاً من اليهود، وكما استفاد أيضاً أعضاء الطبقة الوسطى الذين لم يعودوا يؤمنون بالتوفير، وأخذوا في الإنفاق والانغماس في الاستمتاع بالحياة الحسية والمادية. وكان رد الفعل الذي اثاره هذا الاسلوب المادي في الحياة ان التمس الشباب طريقاً مثالياً للعيش وعدتهم به الاشتراكية الوطنية. وشاركهم في ذلك العمال العاطلون، حيث أقدم رجال الصناعة الألمان على الاستزادة من ادخال الآلات الموفرة للأيدي العاملة في المصانع ، مما خلف مشكلة البطالة، ووصل عدد العاطلين ما يقارب ٢ مليون عامل . فضلاً على أن هناك من يرى أن مشروع دوز اضاف عبء على الميزانية الألمانية في دفع فوائد القروض والديون فوق دفع التعويضات، وقد أحصى هتلر ما على ألمانيا ان تدفعه في ظل مشروع دوز بمبلغ ٨٠ ماركاً في الثانية و ٤٨٠٠ ماركاً في الدقيقة ٢٨٨،٠٠٠ مارك في الساعة^٢.

معاهدات لوكارنو؛

بعد ان تم التوصل الى خطة دوز اوعزت بريطانيا إلى الحكومة الألمانية بان تقترح على فرنسا وبلجيكا توقيع اتفاق عدم اعتداء.. ذلك ان بريطانيا كانت تخشى ان تقوم فرنسا بمعاودة التدخل العسكري في ألمانيا. وقد استجابت ألمانيا للإقتراح البريطاني ودخلت مع فرنسا وبلجيكا في مفاوضات انتهت الى توقيع معاهدات لوكارنو في ١٦ تشرين الأول

^١ المصدر نفسه، ص ١٤٠.

^٢ محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ٢٣.

١٩٢٥. وتضمنت المعاهدات ميشاقاً عرف باسم (ميشاق لوكارنو)، كما تم توقيع سبع اتفاقات اهمها اتفاقية ضمان الحدود الفرنسية، الألمانية، والبلجيكية الألمانية، بين كل من المانيا وفرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، وإيطاليا، كما تضمنت اربعة اتفاقيات للتحكيم بين (المانيا وبلجيكا) و (المانيا وبولندا) و(المانيا وتشيكوسلوفاكيا) في حال حدوث خلاف بين المانيا وأي من تلك الدول^١.

وبعد ان ينست فرنسا من جر بريطانيا وإيطاليا الى ضمان الحدود الشرقية لالمانيا، اضطرت الى توقيع اتفاقيتين ثنائيتين في نفس اليوم الذي وقعت فيه اتفاقيات لوكارنو، الأولى مع بولندا والثانية مع تشيكوسلوفاكيا، تعهدت بموجبها بتقديم العون العسكري في حالة تعرضهما لعدوان الماني، بالإضافة الى ذلك تم التباحث حول جلاء القوات من المناطق الرينانية وقضية انضمام المانيا الى عصبة الأمم وتم الإتفاق على انسحاب القوات قبل موعدها اي في عام ١٩٣٤ وتم قبول المانيا في عصبة الأمم واعطائها مركزاً دائماً في المجلس وذلك بتاريخ ٨ ايلول من عام ١٩٢٦^٢.

لقد كتب كوستاف شتريسمان، المستشار الألماني وزير خارجيتها وقتذاك معلقاً على دوافعه في رسالة قبيل مؤتمر لوكارنو في ايلول ١٩٢٥، " أرى أن امام سياسة المانيا الخارجية في المستقبل القريب اهدافاً رئيسية ثلاثة. اولها ايجاد حل لمسألة الراين يكون في صالح المانيا والسلام الذي لن تتمكن بدونه من استعادة قوتها، وثانيهما تأمين الحماية للألمان الذين يرزحون تحت نير الأجنبي والذين يصل عددهم الى ما يقارب عشرين مليوناً، وثالثها تغيير حدودنا الشرقية حيث نسترجع داننزيغ والممر البولوني، اما في المستقبل الأبعد فالهدف هو توحيد النمسا والمانيا من جديد"^٣.

ويبدو ان اتفاقات لوكارنو كانت جزء من سعي الدول المنتصرة لحصر النفوذ السوفيتي، وضرب العلاقات الألمانية – السوفيتية، وتمكين تلك الدول من التدخل في الإتحاد

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

^٢ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤٦.

^٣ آلان تد، المصدر السابق، ص ٥٩.

السوفيتي اذا تطلب الامر. وبالنسبة لالمانيا، فقد ضمنت لها الإتفاقات تعهداً فرنسياً بعدم التدخل العسكري في اراضيها. كما انها منعت امكانية قيام حلف فرنسي - بريطاني، اضافةً انشاء مناحاً عاماً للسلام والجلء المبكر عن منطقة الراين، واجتذاب رؤوس الأموال الأميركية، فضلاً عن انها ورقة ضغط تستخدمها المانيا لحث الإتحاد السوفيتي على تقديم تنازلات لها، وذلك بالتلويح باحتمال التحالف ضد الإتحاد السوفيتي، كما انها تعني اعتراف الدول للأوروبية بالمانيا كدولة مساوية لها.

أما ما يخص الجانب الفرنسي، فان الإتفاقات ضمنت لها تعهد المانيا بعدم المطالبة بالإلزام واللورين، والتزام بريطانيا وإيطاليا بمساعدتها اذا حاولت المانيا الإنتقام، كما ان فرنسا كانت ترغب من وراء ادخال المانيا الى عصبة الأمم، اعادتها الى المعسكر الليبرالي وعدم التحالف مع الإتحاد السوفيتي فضلاً عن ذلك، فان فرنسا كانت تعد مشروعاً حول نظام اقتصادي اوروبي تكون المانيا من اعمدته الأساسية.

اتفاقية لاهاي عام ١٩٢٩

بعد توقيع معاهدات لوكارنو، طالبت الحكومة الألمانية بجلء القوات الفرنسية عن منطقة الراين، طالما ان المانيا قد اعترفت بمحدودها مع فرنسا في تلك المعاهدات، وردت فرنسا، بان الهدف من وجود قواتها في الراين هو تأمين استمرار دفع المانيا للتعويضات، وان فرنسا تطلب اتفاقاً نهائياً حول قضية التعويضات قبل انسحابها من الراين. لذلك دخلت المانيا في محادثات للتوصل الى اتفاقية شاملة للتعويضات. وقد اسفرت محادثات لاهاي عن اتفاقيتين ربطتا بين التعويضات والجلء. عن الراين وذلك في آب ١٩٢٩. بموجب الاتفاقية الثانية، فقد نصت على مشروع جديد لدفع التعويضات عرف باسم (يونغ). وبموجب هذا المشروع تم تخفيض التعويضات الألمانية بمقدار ١٧% على ان تدفع التعويضات المتبقية على اقساط سنوية مدة ٥٩ سنة وقد دخل (مشروع يونغ) حيز التنفيذ في ١٧ ايار ١٩٣٠، وفي حزيران من نفس العام أكتمل الجلء عن منطقة الراين.^١

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

لقد كان للرخاء الذي انتشر في ألمانيا منذ ذلك الوقت، الأثر الكبير في تقليل الإنتقادات ونجاح الرجعيين في الحكم. وبدأت انتكاسة الأحزاب اليمينية لأول مرة في انتخابات ١٩٢٩، وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ١٥٣ كرسي، ونقص عدد النواب القوميين من ١٠٣ الى ٧٣. وبذلك شكلت الأحزاب الاشتراكية الحكومة، وأصبح هيرمان مولر رئيساً للوزارة وكانت المصاعب الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر مما يتحمله مولر ووزارته، وواجه انتقادات عنيفة في كل مكان، فاتهمه القوميون والاشتراكيون والوطنيون بقبول (مشروع يونغ)، وانشقت الوزارة على نفسها وخاصة بسبب الضمان الإجتماعي فاستقال في آذار ١٩٣٠ وقد ألف بروننك زعيم الحزب المركزي الوزارة خلفاً لمولر زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين. وقد نعت الناس وزارته بوزارة الجوع نظراً لأن الأزمة الاقتصادية قد بلغت اقصاها في هذا الوقت. لقد كان بروننك اقتصادياً دون ان يكون خبيراً في السياسة، وقد نجح بسبب معارضته للإشتراكيين الديمقراطيين والحركة العمالية ونشاطه في اسقاط حكومة مولر، فرشحه اصحاب الصناعات الثقيلة، والطبقات العليا. وما انه لم يفز بالأكثرية فقد حاول الحكم عن طريق المراسيم بعد نصيحة هندنبرك له بتطبيق المادة ٤٨ من دستور فايمار، وهي الحكم بالمراسيم في الظروف الشاذة، واهمال الأساليب البرلمانية الاعتيادية، ولما استنكر الرايخشتاغ ذلك، قرر بروننك حل البرلمان^١.

وجرت الإنتخابات في ايلول ١٩٣٠، وجاءت النتائج لتعكس التحول النفسي لدى الألمان ازاء النظام البرلماني غير المستقيم ومعاهدة فرساي، فقد انخفض عدد مقاعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي وزاد عدد مقاعد الشيوعيين، وانخفض عدد مقاعد المحافظين. في حين احرز النازيون ١٠٧ مقعداً بعدما كان لهم ١٢ مقعداً في انتخابات ١٩٢٨. وهكذا لم يعد ممكناً سياسياً تأليف حكومة ائتلافية من دون ان تجمع فيها اطراف متناصرة لا يشتركون في منهاج سياسي موحد ولا يستطيعون التوفيق بين مواقف وشخصيات واساليب متباينة. وعلى الرغم من المحاصرة في الإنتخابات ظلّ بروننك في منصب المستشارية بفضل

^١ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٨٨.

مساندة الإشتراكيين الديمقراطيين وذلك لانه كان في نظرهم شراً لا محالة، وانه اكثر قبولاً لديهم من النازيين، وقد اتاح تأييد الإشتراكيين سبلاً أمام بروننك لمعالجة الإقتصاد الألماني، فاتبع سياسة الإنكماش وقلص الإنفاق على المرافق الإجتماعية، لكن ثمن الإجراءات الإقتصادية كان البطالة . وعلى الصعيد السياسي حاول وضع نهاية التعويضات وبذلك يكسب لنفسه ولألمانيا هدفين في آن واحد. فمن جهة ستكون ألمانيا أكثر حرية في العمل ضمن اطار العصبة والشؤون الأوروبية، ومن جهة أخرى، تستطيع حكومته سحب البساط من تحت اقدام النازيين والشيوعيين الذين اخذوا يتحركون في الشوارع ويصرفون النظر والإهتمام بعيداً عن مراكز السياسة والسلطة الرسمية ويركزونها في الشوارع.

وفي منتصف عام ١٩٣١، اوقف الرئيس الأميركي جميع الديون والتعويضات لمدة سنة، لكن الحكومة الألمانية طالبت بتعديل (مشروع يونغ) والإعتراف بحق المانيا في المساواة مع بقية الدول الأوروبية الكبرى في مجال التسليح^١.

وفي السياسة الداخلية كانت الرياح تجري بما لا يشتهي بروننك، ولعدة اسباب، واهمها، ان دورة رئاسة الجمهورية ستنتهي في ربيع ١٩٣٢، فوقف بروننك إلى جانب هندنبورك رئيس الجمهورية، بينما ترشح هتلر عن النازيين وتألان عن الشيوعيين. ولم يفلح احد المرشحين ان يحقق اغلبيه في الجولة الثانية ضد هتلر. في الوقت كان النازيون يحققون مكاسب في انتخابات برلمان المقاطعات هذا المد الجديد للنازية اعطى ردود فعل على مستوى رئاسة الجمهورية والمستشارية والشارع.

ف رئيس الجمهورية اضحى تحت ضغوط يمينية وعسكرية ولم يتمكن من التوفيق بينهما، ورضخ لضغوط الجمهوريين وصادق على قوانين تحرم نشاطات رجال SA وSS (منظمات نازية مسلحة) بعدما قرر المستشار بروننك اتخاذ اجراءات ضامنة ضد النازيين وحرس الصاعقة، وامر بتسريحهم وعدم السماح لتنظيمات حزبية عسكرية داخل ألمانيا، وهذا ما الى سقوط حكومة بروننك، حيث صوت الرايخشتاغ ضد حكومته وسحب الثقة منها،

^١ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

فقد استقالته في ايار من عام ١٩٣٢. ثم تشكلت حكومة فون بابن (حكومة البارونات)، والتي جابهت مشاكل إقتصادية كثيرة وازدياد البطالة وانخفاض التصدير، كما تجددت الإشتباكات المستمرة بين النازيين والشيوعيين. وعليه توترت العلاقات بين الرئاسة والمستشارية والأحزاب، والحكومة المركزية وحكومات الولايات. وعرض بابن على هندنبرك فكرة حل البرلمان، لكن النازيين هذه المرة جاؤا بأغلبية جديدة (ارتفع عدد مقاعدهم من ١٠٧ الى ٢٢٠). وحاول هتلر توظيف هذا الإنتصار ويصبح مستشاراً إلا ان هندنبرك رفض وعرض عليه منصب نائب مستشار فرفض هتلر. ولم يتحسن الموقف السياسي الداخلي للحكومة، رغم انها وضعت نهايةاً للتعويضات في مؤتمر لوزان. وفي خريف ١٩٣٢، انتكست حكومة بابن بفقدانها ثقة الرايخشتاغ. وفي تشرين الثاني من نفس العام جرت انتخابات عامة أدت الى انحسار بعدد مقاعد النازيين، ورفض هندنبرك اعطاء المستشارية الى هتلر مع صلاحيات واسعة، فتم تعيين شلايخر مستشاراً جديداً، وسعى بابن لعرقلة الحكومة الجديدة وتحالف مع هتلر الذي حاز على مناصرة الصناعيين ودعمهم للحزب النازي مثل الجنرال فون هامير شتاين وفون بلمبرغ. ولكي تستطيع الحكومة مجابهة الوضع، طلب المستشار شلايخر من رئيس الجمهورية حل الرايخشتاغ واعطائه صلاحيات رئاسية، فرفض الرئيس، واستقال شلايخر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٣. وفي ٣٠ كانون الثاني عين هندنبرك هتلر مستشاراً وقون بابن نائب مستشار في حكومة ائتلافية^١.

ويمكن القول، بأنه قد تضافرت عدة عوامل خارجية وداخلية، سياسية وعسكرية، إقتصادية واجتماعية، لوصول النازية الى السلطة. فقد واجهت جمهورية فايمار ومنذ البداية، محاولات انقلابية من العناصر التي حاولت محاكاة الثورة البلشفية، ومن العناصر اليمينية التي لم تكن راضية عن اعلان الجمهورية، اضافة الى ذلك ان الشعب الألماني اتهم زعماء الجمهورية بالتخاذل حين وقعوا معاهدة فرساي التي اعتبرها وصمة عار في جين جمهورية فايمار، من حيث ان الشروط القاسية لهذه المعاهدة اعاققت نهوض ألمانيا اقتصادياً،

^١ المصدر نفسه، ص ٢٨٦-٢٨٨.

كما انها هيجت شعوراً عاماً بالإهانة والانتقام. والنظام لجمهوريّة فايمار من حيث هيكله وتوزيع السلطات اوجد فرصاً لممارسات لا دستورية. والأحزاب السياسية وقياداتها اخفقت في تحقيق نظام سياسي مستقر فاصبحت دفة الأمور خاضعة لتيارات خفية وتأثيرات جانبية، ويضاف إلى ذلك أن البناء الاقتصادي الألماني لم يستعدّ قوته بصورة متواصلة، بل انتكس عدة مرات لأوضاع سياسية وإقتصادية بعضها جاء من مواقف الدول المنتصرة وعلى الأخص فرنسا، حيث فشلت من خلال سياساتها العسكرية والإقتصادية التي اتبعتها ضدّ ألمانيا، في بناء رأي عام ألماني مبني على التسامح والسلام، بل على العكس ولدت تلك السياسات الفرنسية عند الألمان روح الانتقام والحرب، كما ان الازمة الاقتصادية العالمية التي كان لها تأثيراً اقتصادياً واجتماعياً بل سياسياً على ألمانيا، الذي ساعد في التمهيد لوصول النازية للحكم. ناهيك عن مساندة كبار ضباط الجيش وكبار الصناعيين للحزب النازي. فضلاً عن ذلك فإن التعارض الجذري بين التوجّهات السياسية للدول الكبرى، واختلال التوازن الدولي، كان له الأثر البالغ في ذلك، وخصوصاً التعارض بين التوجّهات السياسية للنظم الديمقراطية الليبرالية في بريطانيا وأمريكا، وبين النظم الشمولية في الإتحاد السوفيتي وإيطاليا، قد ساعد على وصول النازية للحكم.

ميلاد الرايخ الثالث :

هتلر والاشتراكية القومية :

ساد برلين توتر محوم في أول ساعة ولادة الرايخ الثالث، وبدا أن جمهورية فايمار على وشك السقوط، وخصوصاً وهي تتداعى بسرعة منذ أكثر من سنة. فالجنرال كورت فون شلايخر Kurt Von Schleicker الذي كان قليل الاكتراث بالجمهورية واقل اكتراشاً بالديمقراطية كسلفة (فرانس فوف بابن، Franz von papen) والذين حكم مثله مستشاراً بموجب مرسوم جمهوري دون أن يحوز ثقة البرلمان وانتهى حكمه بعد سبعة وخمسين يوماً فقط من تسلمه.

فنحن اليوم في نهار السبت الموافق ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٣، اصدر رئيس الجمهورية الفيلد مارشال فون هندنبرك von hindenberg مرسوماً بتنحية شلايخر دون سابق انذار. وراح (ادولف هتلر Adolf Hitler) زعيم الاشتراكيين الوطنيين وهو أكبر الاحزاب السياسية في المانيا وقتذاك، يطلب لنفسه المستشارية في تلك الجمهورية التي حلف على تدميرها. وانتشرت وقتها شائعات عما يتوقع حدوثه ، ومنها تشير ان (شلايخر) يتهاى بالاتفاق مع قائد الجيش الجنرال (كورت فون هامرشتاين kurt von hammer stein) للقيام بانقلاب عسكري واعتقال رئيس الجمهورية واقامة دكتاتورية عسكرية، وشائعات أخرى تشير الى انقلاب نازي تقوم به فرقة الصاعقة في برلين بمساعدة مناصريهم من الشرطة، كما أشيع عن الاضراب العام. وفي نهار الاحد الموافق ٢٩ كانون الثاني احتشد مائة الف عامل نقابي بقلب برلين احتجاجاً على تعيين هتلر لمنصب المستشارية. وحاول زعيم نقابي الاتصال بقائد الجيش مقترحاً عملاً مشتركاً بين الجيش والمنظمات النقابية اذا ما استدعي هتلر لرئاسة الحكومة^١.

^١وليم شايرر، قيام وسقوط الرايخ الثالث، ج١، ترجمة جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة، اربيل، ٢٠٠٢، ص

قضى هتلر ليلة محومة في فندق مجاور لموقع المستشارية وهو يواجه قبل ساعات مائة ألف عامل ألماني وقد احتشدوا ليعارضوا بجيشه إلى الحكم. وكان عصبي المزاج أعطته الطبيعة ذكاء حاد مفرط وخيال واسع لجعل ألمانيا سيدة على العالم، ولم تكن أية حواجز تمنعه من الوصول إلى مبتغاه لوضع شخصيته العامرة بالعبقريّة بتصرف هذه الفكرة، وقد مهد لذلك قبل شهر من ذلك التاريخ بالتفاوض مع زعماء اليمين ليضمن لنفسه توليه منصب المستشار^١. وقبل يومين من هذا التاريخ أي في ٢٦ كانون الثاني، كان الرئيس هيندنبرك قد قال للجنرال فون هامر شتاين، أنه لا ينبغي مطلقاً أن يجعل نائب العريف النمساوي هذا وزيراً للدفاع ولا مستشاراً للرايخ. ومع هذا فقد ضعف الرئيس تحت ضغط ابنه الرائد أوسكار، وأتو فون مايسنر Otto von Meißner سكرتير الرئاسة لشؤون الدولة، وفون بابين وغيرهم من موظفين القصر. وفي عصر الأحد كان هتلر في غرفته مع مساعديه حين فوجئوا بدخول (هرمان غورنغ Hermann Göring) رئيس مجلس الرايخشتاغ، يعلن وبلهجة حازمة أن هتلر سيعين مستشاراً نهار الغد. وقبيل ظهر يوم الاثنين الموافق للثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٣، انطلق (هتلر) إلى قصر المستشارية لمقابلة الرئيس (هيندنبرك) الحاسمة له وألمانيا وللعالم أجمع. وكان زملائه ومساعديه ينتظرون من نافذة غرفة الفندق المجاور بقلق إلى باب المستشارية، يرقبون قدوم هتلر وحصول المعجزة الكبرى. وبعد دقائق شاهدوا المعجزة، هذا الرجل الذي قضى أيام شبابه في فيينا يعيش عيشة المتشردين، ثم أصبح جندياً في الحرب، و أحد المنبوذين في الأيام الأولى لما بعد الحرب في ميونخ هذا النمساوي البالغ من العمل ثلاثة وأربعين عاماً، قد خرج بعد أن أدى اليمين القانونية بوصفه مستشاراً للرايخ الألماني^٢.

^١نوري الاتنسي، تاريخ ألمانيا النازية، منشورات مكتبة الطلاب - المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص ٦٠.

^٢وليم شايرز، المصدر السابق، ص ١٤.

اولا : ادولف هتلر Adolf hitler (٢٠ نيسان ١٨٨٩ – ٣٠ نيسان ١٩٤٥) : لو حكمنا على أصله ومنبته وحياته الاولى لصعب علينا ان نتصور اهليته في ارتداء جبة (بسمارك) وابطاطة (هوهنزولرن) والرئيس (هندنبرك) . هتلر ذلك النمساوي المنحدر من اسرة فلاحية ولد في (برونو آم إن Braounou am inn) على حدود بافاريا^١ . وكان لمحل ولادته على الحدود الالمانية – النمساوية ، اهمية ودلالة خاصة بالنسبة له ، من حيث أخذ يفكر في شبابه بعدم ضرورة وجود حدود بين البلدين اللذين ينتميان الى رايبخ واحد ويتكلمان الالمانية . وكان هذا الشعور وهذه الفكرة ابتداء بها السطور الاولى من كتاب (كفاحي) الذي أصبح البيان الاساسي الرايبخ الثالث وكتب ، " شاء حسن الطالع ان ابصر النور في برونو ، المدينة الصغيرة الواقعة على الحدود الفاصلة بين المانيا والنمسا ، الدولتين الالمانيتين اللتين يجب ان يكون اتحادها مجدداً على رأس الاهداف التي نعمل لها في الحياة ، فالنمسا الالمانية يجب أن تعود الى حضن الوطن الالمانى الاكبر ، لأن الدم الواحد هو ملك الوطن الواحد..."^٢ .

وادولف هتلر هو الابن الثالث لزعمة ثالثة اقدم عليها والده الذي كان ابناً غير شرعياً وعمل موظفاً في الكمبرك وعمل لقب والدته ويسمى (ألواز شيكلفروبر Alois schicklgruber) وظل بهذا اللقب لمدة ٣٩ عام . ويظهر اسم هتلر في سلالة الام كما يظهر في خط سلالة الأب . فهتلر هو اسم جده من ناحية الام والاب ، او في الحقيقة اسماء متقاربة مثل (هيدلر Hiedelir) ، (هوتلر hutler) ، (هتِلر huettler) ، (هتلر hitler) . و ام هتلر هي ابنة عم ابيه ، وقد وجب على الأب ان يحصل على (تفسخ) كنيسي لاتمام عقد الزواج . وكان اسلافه يعيشون في اقليم (والد فيرتل wald viertle) وقرب الحدود النمساوية الجيكية^٣ .

^١ ادولف هتلر: كفاحي، ترجمة لويس الحاج، دار طلاس، دمشق، ط ٧، ١٩٩٩، ص ١٧ .

^٢ المصدر نفسه، ص ١٧ .

^٣ هينكيه كاردل، هتلر مؤسس اسرائيل، ترجمة ميشيل منير، دار الحمراء، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ٢٠ - ٢٣ .

ويلحق وليم شايرر على المنطقة التي عاش فيها، اسلاف هتلر ويقول: " في اثناء وجودي هناك مررت بهذا الاقليم فوجدته منطقة غابات تنتشر على رقعتها قرى ريفية وحقول صغيرة، ومع انها لا تبتعد عن فينا اكثر من خمسين ميلاً، إلا أن جوها يوحي ببعداها عن المدينة وبالفقر الشديد وكأن مسارب الحياة النمساوية لم تمر بها. ويميل سكانها الى خشونة الطباع والعزلة كالفلاحين الجيكيين عن شمالهم. والزواج فيما بينهم اعتيادي كأبوي هتلر. واولاد الحرام فيهم كثيرون".^١

كان (يوهان جورج هايدلر) جد أدولف، طحاناً جوالاً يزاول حرفته بالانتقال من قرية الى أخرى في جنوبي النمسا. ولد له عام ١٨٢٤ ولداً بعد زواجه الاول (بخمسة أشهر)، لكن الابن والام ماتا. وتزوج مرة أخرى بعد ثمانية عشرة سنة أي في عام ١٨٤٢ من فلاحه (ماريا آنا شيكلغروبر) أثناء عمله في مدينة (دورنتال Duerenthal) بقرية (سترونز strones) وكان عمرها ٤٧ عاماً. وقبلها بخمس سنوات وتحديداً في ٧ حزيران ١٨٣٧، كانت قد وضعت ابناً غير شرعياً اسمه (الواز) وهو على أغلب الاحتمال ابن (يوهان هايدلر). ومهما يكن فقد تزوج (يوهان) المرأة أخيراً، وان لم يقيم الدليل الكافي على البنوة، ولم يكلف نفسه في تبني الطفل خلافاً للعادة المتبعة، فنشأ الولد يحمل لقب أمه. وبعد وفاتها غاب (يوهان) ثلاثين عاماً ثم ظهر في بلدة (فايترا WEITRA) في اقليم (والد فيتل) وهو في الرابعة والثمانين، وقد تغيرت تهجئة اسمه من (هايدلر) الى (هتلر) أثناء مشو له أمام كاتب عدل وبحضور ثلاثة شهود للاقرار بأنه والد (ألواز شيكلغروبر). هكذا تم الاعتراف المتأخر في السادس من حزيران عام ١٨٧٧، وفي ٢٣ تشرين الثاني من نفس العام، قام راعي الكنيسة (دولر شهايم Doeller sheim) بشطب اسم (ألواز شيكلغروبر) من سجل العماد وكتابة اسم (ألواز هتلر)، بدلاً عنه، فصار اب ادولف يعرف من ذلك الحين باسم (ألوزا هتلر)، وانتقل اللقب بطبيعة الحال الى ابنه^٢. هذه الحقائق ظهرت

^١ وليم شايرر، المصدر السابق، ص ١٧.

^٢ المصدر نفسه، ص ١٨.

في عام ١٩٣٠، عندما قام صحفيون مغامرون من فيينا بتقليب سجلات الابرشية حتى اكتشفوا الوقائع الخاصة بأسلاف هتلر.

هناك غرائب من تقلبات الحظ في حياة ادولف هتلر. فلو لم يعد الطحان العجوز ويظهر بشكل غير متوقع ويعترف بابوته لابنه البالغ تسعة وثلاثين عاماً، لظل أدولف هتلر معروفاً بلقبه الاصلي (ادولف شيكلغروبر) ويذكر (وليم شايرر) بقوله، أنني سمعت الالمان يستاءلون هل كان هتلر سيقدر ان يتزعم المانيا لو ظل معروفاً بلقب (شيكلغروبر)!

وبعيداً عن مسألة جده، يقول (شايرر) ان في هذا الاسم نغماً أو صوتاً أو جرساً مضحكاً عندما يخرج من شفتي ألمان الجنوب. والمرء لا يتمالك نفسه من أن يتخيل كتل الجماهير الألمانية المتحمسة وهي تهتف بالتحية (هايل شيكلغروبر)! ان جملة (هايل هتلر Heil Hitler) لم تعد مقصورة على الاناشيد النازية، بل انها اصبحت التحية المفروضة على الالمان في عصر الرايخ الثالث، وحتى في التلفون قامت مقام لفظة افتتاح المكالمات المعروفة (هالو). فمن الصعوبة بمكان والحالة هذه ان تتصور امكانية التحية بـ(هايل شيكلغروبر). ويبدو ان ذلك لم يخف على هتلر نفسه، ففي عهد صباه تحدث الى صديقه قائلاً: أنه لم يفرح بشي. في حياته قدر ما فرح بقيام ابيه بتغيير لقب الاسرة. يقول ان اسم (شيكلفروبر) غليظاً خشناً فضلاً عن كونه مضحكاً وغير عملي يحاكي النطق. ويرى لقب (هايدلر) رقيق للفظ جداً. إلا أن لفظة (هتلر) جميلة سهلة الاستذكار^١.

ويبدو ان ابوي (ألواز) لم يعيشا تحت سقف واحد، حتى بعد تمام زيجتهما، لذلك نشأ والد (ادولف هتلر) في كنف عمه الذي كان يكتب لقبه بشكل يختلف عن أخيه (يوهان جورج هايدلر) فقد عُرف هكذا (يوهان فون نيوموك هوتلر gohan von nepomuk huetler) وللبغض الخالد الذي اغناه الزعيم النازي للجيك مما دفع به الى تدمير اوطانهم، فان اسم عمه الاوسط يحتاج شرحاً: إن (يوهان فون نيوموك) هو اسم

^١ المصدر نفسه، ص ١٩.

القديس الوطني وشفيح الشعب الجيكي. ويعد بعض المؤرخين ان ظهور هذا الاسم في اسرة هتلر دليل على وجود دم جيكي فيها.

في البداية عمل والد (ادولف) في مهنة صنع الاحذية (اسكافي) ثم سافر الى فينا وانخرط في سلك شرطة الحدود المرتبطة بالكمارك، وبعدها اصبح موظف في الكمارك وتزوج (آنا غلازل هوير Anna Glasl-hoerer) لكن زواجه لم يكن سعيداً، فكانت مريضة كما وأنها تشكو من العقم، وتكبه بأربعة عشر عاماً. وبعد مرور ستة عشر عاماً على زواجهما افترقا، ثم توفت بعد ذلك بثلاثة أعوام. وقبل حصول الفراق كان (ألواز ويعرف قانوناً بلقب هتلر) يعاشر طاهية في فندق اسمها (فرانشسكا ماتزلزبرغر franziska matzelsberger) فولدت له طفلاً غير شرعياً اسماء على اسمه (ألواز) ثم بعد وفاة زوجته الاولى تزوج (فرانشسكا) فولد له بعد (ثلاثة أشهر) ابنته (آنجيلا) بعد ذلك توفيت زوجته الثانية (فرانشسكا)، فتزوج للمرة الثالثة والأخيرة ، وكانت العروس الجديدة (كلارا بولزل) والتي هي والدة (ادولف هتلر) وهي حفيدة (يوهان فون نييومك هتلر) اي ابناء عمومة وكان على علاقة بها منذ زواجه الاول، وحصل زواجهما في ٧ كانون الثاني ١٨٨٥، وبعد (أربعة أشهر وعشرة أيام) ولد بكرها (كوستاف) وتوفي في مرحلة الصبا وهكذا ابنتهما (آيدا)، وكان (أدولف) الولد الثالث لهذا الزواج الثالث، وولد ابنهما الرابع (ادموند) عام ١٨٩٤ ولم يعيش غير ست سنوات، اما المولود الخامس فكانت (باولا) التي ولدت عام ١٨٩٦، وظلت حية وعاشت مع اخيها ادولف هتلر. وبالنسبة لوالده فقد توفي في ٣ كانون الثاني من عام ١٩٠٣ على أثر مرض النزف الرئوي، اما والدته توفيت في ٢ شباط ١٩٠٨ على أثر مرض سرطان الثدي، وبالنسبة لآخواه من أبيه (ألواز وأنجيلا) فقد تزوجت الجميلة (آنجيلا) من موظف يعمل في الضريبة يدعى (راوبال Raubal) وأنجبت منه بنت شقراء باهرة الجمال اسمها (كيللي روبال) وهي حب هتلر الحقيقي والعميق والوحيد في حياته. والتي وجدت قتيله، في غرفتها بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٣١، وثارت بعض الشكوك حول الموضوع ففي الليلة التي سبقتها ثار شجار بينها وبين هتلر حول ذهابها الى فينا

لاستكمال دروسها لكنه منعها. المهم ان التحقيق توصل الى انها انتحرت باطلاقه مسدس وبعد وفاة (راوبال) عاشت (أنجيلا) مع أخيها هتلر وأثناء ذلك تعرفت على بروفيسور في الهندسة وتزوجته وتركها، لذلك غضب منها هتلر غضباً شديداً لتركه. اما اخوه (ألواز) فقد اشتغل خادماً في مطعم وظل عدة سنين طريداً للعدالة وقضى بعض الاحكام في السجن، وكان معروفاً بتعدد الزيجات، وثم فتح مشرب للبيئة صغير في برلين^١.

كان هتلر في طفولته لا يحب الدروس الكلاسيكية، وانما يحب دروس الفنون، ولكن اباه كان يريد ان يصبح موظفاً، وهذه كانت عكس رغبته، فقد اراد ان يكون مصوراً او رساماً. ومن الدروس الكلاسيكية التي أحبها واثرت فيه هي دروس التاريخ والجغرافيا. وبعد وفاة والده التحق بمعهد للفنون، ثم سافر الى فيينا للالتحاق باكاديمية الفنون الجميلة قسم التصوير بالزيت والالوان، ولكنه فشل في الامتحان، حيث كانت رسومه أقرب للرسم الهندسي منها من التصوير، وشجعه عميد الاكاديمية على الالتحاق بقسم الهندسة، إلا أنه كانت تنقصه الدروس النظرية التي تؤهله لذلك. وفي فيينا عانى من معيشة الحرمان والفقر، فقد زاول عدة أعمال من أجل لقمة العيش، مثل عامل بناء، وصباغ، ثم رسام وهذه المهنة استمر بها من أجل أن يحصل على قوت العيش ويتابع دراسته، لكنه فشل بذلك أيضاً، وفي فيينا، ظهر كرهه بشكل واضح للماركسية واليهودية^٢.

وحول شقاء حياته في فيينا يقول هتلر " خمس سنوات لم اذق خلالها طعم الراحة، بدأت العمل كمعاون بناء ثم كدهان لأحصل كفاي ولأمن غائلة الجوع، هذا الرفيق الذي كان يأبى علي انفكاكاً ويشاطرني في كل شيء. فاذا اشترت كتاباً وقف الجوع ببابي يوماً كاملاً، واذا حضرت حفلة موسيقية او شاهدت مسرحية ما لازمني الجوع يومين". وكما يرى في الاشتراكية الديمقراطية هي من صنع الطبقات الرأسمالية وهي ضد الوطن لأنها اداة البرجوازية لاستغلال الطبقات الكادحة، وأن العنف والارهاب هما سلاح

^١ للزيادة في التفاصيل ينظر: شايرر، المصدر السابق، ص ١٦-٢٦، وكذلك ينظر نوري الانسي، المصدر السابق،

ص ١١-١، وذلك هيكنه كاردل، المصدر السابق، ص ٢٠-٢٧.

^٢ أدولف هتلر، المصدر السابق، ص ٢٠-٢٣.

الاشتراكية الديمقراطية. وكان على البرجوازية ان تتكتل وتواجه الاشتراكية الديمقراطية، لكنها لم تفعل ووقفت من مطالب العمال موقف اللامبالاة. وكره اليهود لسيطرتهم على الصحافة ووسائل الاعلام وترويجها لأفكار تتضارب مع أفكاره، وأن أفكارهم كانت توجه الرأي العام لمصالحهم، فضلاً عن سيطرتهم على بيوت المال، وهم اللذين سيطروا وتزعموا الاشتراكية الديمقراطية. هكذا بالنسبة للماركسية، فيرى ان اليهود هم اللذين وضعوا مبادئها وتولوا الترويج لها، وعرفوا كيف يستغلون جهود من بهرتهم هذه المبادئ. - ويقول أن العقيد اليهودية المعبر عنها بالعقيدة الماركسية لا تعترف بالمبدأ الارستقراطي، وتحمل التفوق العددي محل ميزة القوة والقدرة، وتنكر قيمة الانسان الفردية كما تنكر اهمية الكيان القومي والعنصري^١.

في ربيع عام ١٩١٣ ترك هتلر فينا نهائياً وأقام في المانيا ، وكان في الرابعة والعشرين يبدو فاشلاً في الحياة، فهو لم يعد رساماً ولا مهندساً معمارياً ، وظل غريب الاطوار كثير المطالعة عديم الاصدقاء ولا يملك شيء سوى ثقة في نفسه لا تتزعزع وشعور عميق برسالته. ربما كان تركه فينا للتملص من الخدمة العسكرية، ليس لجبن فيه، بل لأنه كان يكره الخدمة في صفوف جيش يضم اشتاتاً من اليهود والسلاف وغيرهم من الاقليات القومية في الإمبراطورية. لقد خضع هتلر للقرعة العسكرية عام ١٩١٠ عندما بلغ الحادية والعشرين، لكن السلطات النمساوية لم تصل اليه اثناء اقامته في فينا، وأخيراً تمكنوا من العثور عليه في ميونخ، وخضع لاجراء فحص في دائرة سألزبرغ، وتم فحصه في الخامس من شباط ١٩١٤، فوجد انه غير صالح للخدمة العسكرية والاحتياط لاسباب صحية حيث انه كان يشكو من مرض صدره منذ طفولته^٢.

^١ المصدر نفسه، ص ٢٤-٣٤.

^٢ لا شك ان عدم تلبية طلب الخدمة العسكرية من الامور التي ضايقته عندما صعد دجعه، وعندما دخل الجيش الألماني النمسا عام ١٩٣٨، امر الكوستابو بالعثور على الأوراق الرسمية المتعلقة بخدمته العسكرية، فلم يعثروا على شيء، فقد انتزعها موظف حكومي واخفاها وعرضها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولیم شایرر، المصدر السابق، ص ٣٩.

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤، تقدم هتلر بطلب التطوع في الجيش البافاري وذلك بتاريخ ٣ آب ١٩١٤، فتم قبول طلبه وكانت هبة سماوية هبطت عليه. فمن ناحية يشبع شوقه في خدمة بلاده المحبوبة الجديدة، ومن ناحية أخرى هي فرصة للتخلص من اخفاقاته في حياته الخاصة.

لقد جرح اثناء الحرب مرتين، وتم ترقيته من جندي الى نائب عريف، ومنح وسام الشجاعة مرتين، ففي كانون الاول ١٩١٤، تم تقليده وسام الصليب الحديدي من الدرجة الثانية وفي آب ١٩١٨ تم تقليده وسام الصليب الحديدي من الدرجة الأولى، وهو وسام لا يمنح الى جندي عادي في الجيش الإمبراطوري القديم إلا في القليل النادر^١.

في خريف ١٩١٩، انضم الى العمل السياسي، وكان يستمع الى محاضرات (غوتفريد فيدر gotfried fefer) في الاقتصاد، وكانت معجب بآرائه. وبانضمامه لحزب العمال، تعرف على مؤسسه (انطون دركسلر Anton Drexler) الذي كان له التأثير على هتلر لانضمامه للحزب، وتعرف أيضاً على ضابط ركن منتحياً الى نفس الحزب وهو (أرنست روهم Ernest roehm) الذي اصبح مسؤولاً فيما بعد على قوات الصاعقة وهي القوة العسكرية للحزب، والشخصية الأخرى التي اثرت على هتلر هو المؤسس الروحي او الزعيم النظري للاشتراكية الوطنية (ديتريش إيكارت dietrich eckart) واصبح المعلم والناصح لهتلر ومن خلاله تعرف على (رودلف هس Rudolf hess) و (ألفريد روزنبرغ Alfred Rosenberg)^٢.

لقد بدء نجم هتلر بالصعود في عام ١٩٢١ على المستوى الحزبي من حيث اجادته لفن الخطابة امام الحشود الكبيرة. وفي اثناء سفره الى برلين لغرض اللقاء مع بعض الجماعات

^١ المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤٢.

^٢ هذا الخليط المتناقض الذي خلق النازية وقدر لها ان تكتسح أوروبا فالبينسبة الى (دركسلر) فقد منحها تراثها (إيكارت) ساهم بوضع أسسها الروحية و(فيدر) زودها بإيديولوجيتها وأمدّها (روهم) بمساندة الجيش والمحاربين القدماء. ينظر وليم شايرر المصدر السابق، ص ٤٣-٥٢.

التي تنادي بالفكر القومي وبعض الاشتراكيين، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب وقرروا أن هتلر شخصية متفطرة ومستبدة. واسرع هتلر بالعودة لمقاومة هذه الهجمة الشرسة عليه، وحاول تقديم استقالته او ان يتأسس الحزب مع صلاحيات كبيرة، وبذلك تراجعت اللجنة التنفيذية عن قرارها نظراً للدور المهم الذي كان يتمتع به هتلر داخل الحزب، وتم التصويت بشأن الموافقة على مطالب هتلر، وحصل على تأييد من قبل ٥٤٣ صوتاً مقابل صوتاً واحداً رافضاً فقط^١.

وعلى اثر نشاطه السياسي تم اعتقاله على اثر محاولة انقلاب فاشلة قام بها في بافاريا بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣، وتمت محاكمته مع المجموعة الانقلابية بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٢٤، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، وتم التصديق على الحكم في الاول من نيسان ١٩٢٤، إلا أنه لم يمكث في السجن سواء تسعة أشهر، حيث اطلق سراحه في ٢٠ كانون الثاني من نفس العام، ليعود ويستأنف عمله السياسي^٢.

قال عنه ترومان سميث الملحق العسكري في السفارة الاميركية في برلين، الذي ارسلته سفارته الى ميونخ في تشرين الثاني ١٩٢٢ ليستطلع امر داعية سياسي خامل الذكر يحوطه الغموض يدعى ادولف هتلر، وان يجمع معلومات عن حزبه الجديد. وبقي هذا الضابط أسبوعاً كاملاً من (١٥ - ٢٢ تشرين الثاني) في مقابلة لودندورف وولي العهد الامير (روبرخت Rupprecht) وأكثر من عشرة من الزعماء السياسيين في بافاريا. وأكد له معظمهم أن هتلر هو الشهاب الصاعد. وحركته قوة سياسية سريعة النمو. ثم سارع هذا الضابط بمقابلة هتلر مقابلة طويلة وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني. وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢، كتب هذا الملحق العسكري تقريره الى واشنطن وقال فيه " ان انشط

^١ انعقد الاجتماع للتصويت في ١٩٢١/٦/٢٩، ويعد ما فاز برئاسة الحزب اطلق عليه لقب (fuehren) حزب العمال الاشتراكي الوطني الالمانى، ينظر موسوعة ويكيبيديا، موقع على الانترنت، ص ٥ www.wikipedia.org

^٢ وكان سجنه قلعة لاندريخ يعمل معاملة خاصة، كأنه ضيف، ووضعوه في غرفة منفردة واسعة نظيفة يستقبل الزبائن والهدايا. ومن بين زائريه هو رودولف هس، ومنذ ذلك اليوم بدأ هتلر يعطي عليه الافكار والحوائث ويرتبها هس فصلاً بعد آخر، لتظهر في كتاب (كفاحي). ينظر: نوري الاتسي، المصدر السابق، ص ٤٢ - ٤٩.

القوى السياسية في بافاريا الان هو الحزب الوطني الاشتراكي للعمال الالمان، انه حركة جماهيرية أكثر منه حزباً، ويمكن اعتباره صنوفاً للفاشية الإيطالية... لقد نال نفوذاً سياسياً كبيراً لا يناسب قط قوته العددية الحقيقية ... كان هتلر من اللحظة الأولى القوة المهيمنة على الحركة ولا شك أن شخصيته كانت واحدة من أهم عوامل نجاحها... ان قدرته في التأثير على الجماهير لا تبارى. وفي مقابلة خاصة معه وجدته محدثاً بارعاً يمازج التعصب المخلص فيخلق انطباعاً عميقاً جداً في السامع المعاهد^١.

اراد هتلر تسمية كتابه الذي اصبح البرنامج الرئيسي للحزب "اربع سنوات ونصف سنة من النضال ضد الاكاذيب والغباء والجبن"، لكن مدير مطبوعات الحزب لم يقبل بهذا العنوان الطويل واختصره الى (كفاحي Mein Kampf)، وطبع الجزء الاول في خريف ١٩٢٥ وكان ثمنه ما يعادل (ثلاثة دولارات) وهو تقريباً ضعف سعر اغلب الكتب التي صدرت في المانيا وقتذاك، وتم بيع ما يقارب العشرة آلاف نسخة في ذلك العام، وتناقص عدد المبيعات في السنوات الثلاثة المتتالية الى نصف العدد السابق تقريباً، وبعد ذلك ارتفعت ارقام المبيعات بصعود نجم الحزب لتصل عام ١٩٣٢ تقريباً الى مائة الف نسخة وفي عام ١٩٣٣ بيعت مليون نسخة، وفي عام ١٩٤٠ بيعت منه ستة ملايين نسخة في المانيا وحدها^٢.

وعندما قرر خوض الانتخابات الرئاسية، فانه لم يكن قد حصل على الجنسية الالمانية بعد، فقام الحزب النازي بتعيينه في منصب اداري وتم منحه الجنسية الالمانية باعتباره مواطناً ينتمي اليها رسمياً وذلك في ٢٥/٢/١٩٣٢. بتاريخ ٣٠/١/١٩٣٣ ادى اليمين كمستشار لالمانيا. وبعد استلامه السلطة استطاع التخلص من منافسيه الشيوعيين عن طريق عمل مدبر يعرف (بحريق الرايخشتاغ) واصدر قرار بتحرير نشاطهم وهكذا بالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيين الذي وقفوا بالضد من التصويت على (قانون التمكن) الذي

^١ ولیم شایرر، المصدر السابق، ص ٥٨ - ٥٩.

^٢ وباشتناء الكتاب المقدس، لم ينتشر كتاب خلال الحكم النازي كما انتشر (كفاحي). المصدر نفسه، ص ٩٤ -

اراده هتلر ليمارس سلطاته التنفيذية بعيداً عن سلطات البرلمان لان حزبه لم يحقق الاغلبية، وهكذا تم له ما يريد بعد تحالفه مع حزب الوسط المركزي مقابل تعهدات شفوية قدمتها الحكومة بحصول الكنيسة على الحرية الكاملة وقيام الولايات الالمانية باتفاقيات مع البابا لتنظيم الشؤون الكنيسة. وعند وفاة الرئيس (هندنبرك) في آب ١٩٣٤ قام مجلس الوزراء الذي ترأسه هتلر بالموافقة على قانون يضع سلطة رئيس الدولة في يد هتلر بصفته الزعيم (الفوهر) ومستشار للرايخ ويصفته رئيساً للدولة فاصبح القائد الاعلى للقوات المسلحة^١.

^١ كان هذا خرقاً للدستور، فهناك فقرة تنص على ان سلطة الرئيس عندما تكون في حالة خمول يكون رئيس المحكمة العليا هو الرئيس لحين اجراء انتخابات رئاسة جديدة، كما تم تغيير اليمين الذي اقسم عليه لعضاء القوات المسلحة ليصبح يميناً بالولاء للشخصي لهتلر. وكيبيديا، المصدر السابق، ص ١٠ ولمزيد من التفاصيل حول حياة هتلر ينظر: سباستيان هافنر، حياة، لدولف هتلر، ترجمة منى نجار وكاميران جوج، منشورات الجمل، بغداد، ٢٠٠٥.

اولاً : من اقوال هتلر^١ :

- جميع الوسائل عندي عادلة وشريفة وشعاري " دمر عدوك بكل وسيلة وبأية وسيلة"
- انني اريد ان اعود الشعب الالماني على القوة والبطش واحو من قاموس معانيه العاطفة والشفقة والرحمة"
- اريد ان اجعل من امتي... امة حربية لا تعرف التراجع امام ما يسمونه الإنسانية"
- من يعجز عن الدفاع عن نفسه ستمزق اوصاله ويفنى الى الابد"
- من يختار العزلة سيموت موتاً بطيئاً. اما رغبتنا فهي اما الانتصار او الاختفاء الى الابد"
- ان انشاء امبراطورية لا يمكن ان يتم الا بالنار والحديد وبين بحار الدم المهدور، تحت ضغط الارادة الجبارة وبواسطة قوى طاغية لا تعرف للرحمة باباً"
- الحرب هي انا ايها السادة"
- انني رجل لا احفل بالعواقب.. كل ما يعنيني هو ان اكسب الحرب بأي ثمن دون القامة وزناً للضمير"
- اعرف انه ينبغي ان اكون حاكماً قاسياً عنيفاً.. اذ علي ان اخلق الامة قبل القيام بواجباتي الوطنية"
- كل عمل له معناه حتى الجريمة"
- لقد اختارتني العناية الالهية لان اكون محرراً للإنسانية وسأعمل ما في وسعي".

^١ خليل تامرس، اعترافات هتلر، كتابنا للنشر، لبنان، ٢٠٠٨، ص ٧-٨ .

ثانيا : ظهور النازية :

اسس انتوني دريكسلر، احد صناع الاقفال في ميونيخ، جمعية العمال المستقلين في آذار ١٩١٨، وكان غرضه من ذلك القيام بصلح شريف مع الحلفاء.. غير ان انتهاء الحرب اجبه على تنظيم جمعية مرة أخرى وتكوين حزب العمال الالماني. وكان من بين المؤسسين الاوائل لهذا الحزب (الرائد روهم) ومع عدد من اصدقائه العسكريين من الجنود المسرحين، وكذلك المهندس الشاب المهتم بالاقتصاد كوتفريد فيدر صاحب نظرية الرأسمال المنتج ورأسمال الغير المنتج، وفي نظره ان الرأسمال غير المنتج على الاكثر تحت سيطرة اليهود والشركات الكبيرة. ولقد كان الجيش في هذا الوقت نشطاً في السياسة، والقى فيدر بعض المعاضرات على بعض وحدات رجال الجيش المربطة في ميونخ. وهنا استمع له ادولف هتلر لأول مرة وتأثر بنظيرته الاقتصادية^١. وبعد حضوره لاجتماعات الحزب واشراكه في مناقشاتهم، وكان قوي البيان، تمت دعوته للانضمام في اللجنة السياسية للحزب. واصبح العضو رقم سبعة وفي هذا الوقت كان مقر الحزب في ميونخ على اتصال وثيق بالحزب الاشتراكي القومي في فيينا. وكان النقاش بينهما يدور حول ما سماه هتلر الحزب العمال الالماني الوطني الاشتراكي^٢.

لقد طبق الحزب منهجاً جديداً في عام ١٩٢٠ من ٢٥ مادة اهمها فلسفته العنصرية وضرورة السيطرة على رأس المال المستغل، وتنظيم وتطوير الطبقة الوسطى من جديد وجعل الفلاحين مرفهين اقتصادياً وجعل الحكومة مركزية قوية^٣.

لقد اخذ الحزب بالنمو ويقوى ساعده في الوقت الذي ساءت فيه احوال المانيا الاقتصادية، سواء كان ذلك من اثر التضخم المالي الذي قضى على الطبقة الوسطى، ام من اثر الازمة العالمية الاقتصادية وانتشار البطالة.

وقد اعطت هذه الظروف للنازيين الفرصة لرد اسباب ذلك الاضطراب الكبير الى قسوة معاهدة فرساي، والى جشع اليهود، والى خيانة الشيوعيين واعداء الوطن الداخلين الذين

^١ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحزبين العالمين، المصدر السابق ص ١٩٠.

^٢ محمد فؤاد شكرى/ دراسة في التاريخ الاوربي المعاصر (١٩٣٩-١٩٤٥) دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧ ص ٦.

^٣ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين العربيين العالميتين، المصدر السابق ص ١٩٢.

تعمدوا اشعال الثورة فطعنوا جيش القيصرية في الظهر، ومكنوا حلفاء الحرب من الانتصار على المانيا وإذلالها. كما ساعدت هذه الظروف الحزب النازي على الاسراف في بذل الوعود، حتى يستميل العسكريين الناقمين بسبب الهزيمة وكبار رجال المال الخائضين لضياح ارباح صناعة الحرب، والسياسيين المحترفين من العهد السابق التواقين الى استئناف نشاطهم السياسي، وافراد الطبقة الوسطى واللذين تم هدر كرامتهم، والعمال المتعطلين اللذين تذوقوا شظف العيش، وغير هؤلاء من الطوائف والجماعات التي حنت الى يد الزعيم القوي تسيطر من جديد على تنظيم حياتها ونشاطها، وتتكفل بشؤونها حتى تصل بها إلى برّ السلامة^١.

لقد كانت سنوات ١٩٢٣-١٩٢٩، سنوات قحط بالنسبة للحركة النازية، قضاهها الحزب في الصراعات الفردية والمؤامرات السياسية، وتعزيز الحزب وتطويره، وظهرت شخصيات الحزب الكبيرة والمؤثرة في هذا الفترة، امثال روهم وهو العسكري المحترف ومن الاعضاء الاوائل في الحزب وهو الذي نظم فرقة (الصاعقة SA) والطيار رودولف هيس الذي اصبح فيما بعد نائب هتلر في القيادة الحزبية، وكوتفريد فيدر المهندس صاحب النظريات الاقتصادية و احد المشتركين في وضع النقاط الخمس والعشرين الاساسية (منهج الحزب) وغورنغ الذي نظم دائرة الاستخبارات (الكوستابو) وترأسها واصبح الشخص الثاني بعد هتلر، حيث اصبح قائد القوات الجوية ومارشال الرايخ، وكان هناك غوبلز صحافي من الطراز الاول وخطيباً بليغاً، والذي اسماه الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية (أب الاكاذيب) ووجود روزنبرغ فيلسوف الحزب النازي وواضع نظرياته، وهيملر رئيس الحرس الخاص وترأس الكوستابو بعد غورنغ^٢.

وفي هذه الظروف الشاذة، كبر الحزب وترعرع فقد نشرت الصحيفة الالمانية (فولكشير بويختر) في عدد خاص صدر في آذار ١٩٣٢، احصائية بعدد اعضاء الحزب منذ تاسيسه الى قبيل وصول هتلر الى مستشارية الرايخ تبين منها ان الاعضاء الذي كانوا سبعة عام

^١ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق ص ٧ .

^٢ محمد محمد صالح ولخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٩٢-١٩٣.

١٩١٩ ومنهم هتلر، وبلغوا ٣٠٠٠ عام ١٩٢٠، و٢٧٠٠٠ عام ١٩٢٥ و٤٩٠٠٠ عام ١٩٢٦ و ٧٢٠٠٠ عام ١٩٢٧ و ١٠٨٠٠٠ عام ١٩٢٨ و ١٧٨٠٠٠ عام ١٩٢٩ و ٣٨٩٠٠٠ عام ١٩٣٠ و ٨٦٢٠٠٠ في ايلول ١٩٣٢ و ٩٢٠٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٣٣.^١ وعلى الرغم من استمرار نمو الحزب وتزايد عدد اعضائه، الا ان عدد ممثلي الحزب في الرايخشتاغ كان في تناقص. ففي انتخابات ١٩٢٤ كان عدد ممثليهم ٣٢ قد نقص الى ١٤ في انتخابات ١٩٢٦ والى ١٢ في انتخابات ١٩٢٨.^٢

ونود ان نشير في هذا الموضوع الى بعض الامور تخص هذه الاحصائية البسيطة للحزب النازي. يتبين لنا في مسألة تناقص عدد مقاعد الحزب في الرايخشتاغ للسنوات ١٩٢٤-١٩٢٨، ربما يكون مرجعه الى انتشار رخاء اقتصادي ولو كان نسبياً في هذه الفترة ولولا عزم هتلر وجماعته في الاستمرار لتبعثرت الحركة وانتهت في ظلّ الرخاء الإقتصادي حيث استطاع الحزب التقرب من أقطاب المال والصناعات وكبار الملاكين الذين كانوا يرغبون في مساعدة حركة قومية بالضد من الشيوعية، وبذلك استطاع الحزب ان يزمن الجانب المالي. اما بخصوص تزايد عدد اعضاء الحزب، فتبين ان الزيادة الملحوظة كانت في سنوات الازمة الإقتصادية، كما عدد الاعضاء بالقياس الى مجموع الامة الالمانية كان قليلاً مقارنة بمجموع الامة، ولا يدل على ان الحزب النازي كان مرآة الرأي العام الصحيح في المانيا، ودليل ذلك ان انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٢ قد حصل الحزب وقتها على ١١,٧٠٥,٢٥٦ صوتاً من ٣٦,١٣٨,٨٩٢ اي بنسبة ٣٢% تقريباً مع ان زعيمهم بلغ منصب المستشارية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ وبفضل مناورات سياسية وحزبية، ومع ان النازيين سيطروا على اداة الانتخاب واحكموا التدبير والتنظيم، واستطاعوا اثاره الرعب في قلوب الشعب الالماني من خطر البلشفية عقب حريق الرايخشتاغ، فقد نالوا في انتخابات آذار ١٩٣٣ على ١٥,٨٧٤,٩٧٣ صوتاً اي بنسبة ما يقارب ٤٤% فلم يكن للنازية حتى في اوج عظمتها الاغلبية التي تمكنهم من الانفراد بالحكم في المانيا والادعاء بانهم يمثلون الشعب الالماني

^١ محمد فؤاد وشكري، المصدر السابق ص ٧ .

^٢ محمد محمد صالح وآخرون الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٩٢.

حقيقية. ومع ذلك استطاع النازيون ان يفرضوا سيطرتهم التامة على بلادهم وبالتالي فرض السيطرة على الشطر الاكبر من القارة الاوروبية، ثم باتوا يأملون في التمتع بالسيطرة على بقية انحاء العالم.

ثالثا : عقلية هتلر وجذور الرايخ الثالث :

ان اراء هتلر الاساسية تكونت في السنوات الاولى من عقده الثالث في فيينا. وعندما كان في الثالثة والعشرين كان الشعور القومي الالماني يلهب كيانه ويملك عليه مذهب وفي نفسه كره عميق للديمقراطيين والماركسين واليهود مع ايمان ثابت لا يتزعزع بان العناية الالهية اختارت الاريين لاسيما الالمان - ليكونوا اسياد العالم. وعرض في كفاحي وجهات نظره، واتخذها حلولاً نهائية لمشكلة اعادة المانيا المغلوبة المضطربة الحال الى مكان تحت الشمس اعظم بكثير مما كانت تحتله في السابق، واقامة نوع جديد من الدولة تبنى على القومية والعنصر وتحتضن كل الالمان الذي يعيشون خارج الرايخ وتقيم دعائم دكتاتورية الزعيم المطلقة مع زمرة من الزعماء والقادة يتلقون اوامره من الاعلى وينقلوها الى قاعدتهم. على ذلك فان الكتاب يتضمن اولاً تخطيطاً لدولة المانيا المقبلة، والوسائل التي تتبعها لتصبح يوماً ما "سيده العالم" لكي يحقق ذلك، فكان وبالدرجة الاولى ان يصفي الحساب مع فرنسا. ويقول ان هدف فرنسا هو ابقاء المانيا ممزقة مقطعة الاوصال، لذلك يجب ان تحصل تصفية حساب فعالة مع فرنسا - كفاح حاسم ختامي - وعندئذ فقط ستكون قادرين على انهاء المحصام الابدئي غير المثمر ابداً، بيننا وبين فرنسا مقترحين أن المانيا ترى أن سحق فرنسا هو الوسيلة الوحيدة التي تفسح مجال التوسع في اماكن أخرى امام الشعب الالماني^١.

ومن اهم القضايا التي تبرز جليا في كتاب (كفاحي) قضية المجال الحيوي لالمانيا، وهو الموضوع الاكثر تأملاً الذي كان يستحوذ على تفكير هتلر منذ حدوثه حتى مماته. ويرى ان امبراطورية هوهنزولرن اخطأت في التوسع في افريقيا. ومن رأيه ان سياسة امتلاك الاراضي لا يمكن ان تضمن فاعلية تحريك المانيا نحو القوة بغير امتلاكها داخل اوربا بالذات. وبعد تصفية الحساب مع فرنسا، يتجه نظره نحو روسيا نظرة الدولة التي عليها ان تدفع حساباً، حتى يتم توسع المانيا نحو الشرق. ومن آرائه في شعوب اوربا، ان سياسة امتلاك الاراضي

^١ ولديم شايرر، المصدر السابق ص ٩٥-٩٦ ولزيادة في التفاصيل ينظر: ائولف هتلر كتاب كفاحي المصدر السابق الفصل الرابع والعشرين (حق الدفاع المشروع) ص ٥٤٣.

يجب ان تكون بيد الدولة الاكفاً قوة. وان امتلاك التربة الجديدة امر ممكن في الشرق وحده، ولا يمكن امتلاكها في اوربا وعلى نطاق واسع الا على حساب روسيا فهو يعني بأن على الرايخ الثالث ان يتهاى ليسير على طريق فرسان "التيوتون" القدماء، لينال بالسيف ما يصبوا إليه المحراث الالماني من تربة ليطلع لشعب خبزه اليومي. كما انه لا يؤمن بوجود الحدود مع الدول المتاخمة لالمانيا، من حيث ان تلك الحدود لا تؤمن للدولة المجال الحيوي في الاطار القومي والجغرافي والاستراتيجي، ويجب ان يجعل من الثمانين مليوناً من الالمان في مركز حيوي يؤمن لهم التوسع المسبق عندما يصبحون على نحو مائتي وخمسين مليوناً في غضون قرن واحد من الزمن على ظهر القارة الاوروبية.^١

ونود الاشارة الى ان مقصد هتلر في الاتجاه نحو الشرق هو الشرق الأوربي، ويرى هتلر أن القدر سلم روسيا للشيوعيين الذين يقومون بتسليمها لليهود وهذه الإمبراطورية الجبارة في الشرق تتجه للانهار، فالقضاء عليها يعني القضاء على اليهود ودون تضحية دم الماني كثير. وكما انه يريد ان يستولي على الاراضي المجاورة من ناحية الشرق، وهي النمسا والسوديت في جيكوسلوفاكيا والجزء الغربي لبولندا هذه الاراضي كان يسكنها الالمان منذ القديم وبعدها ياتي دور روسيا، وهذا ما قام به بعد عدة سنوات من تسلمه الحكم (قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية).

واما بخصوص الدولة النازية، فكانت اراء هتلر في (كفاحي) اقل وضوحاً، على انه اعلن بعدم الاخذ (بالديمقراطية) وان الرايخ الثالث سيحكم بمبدأ الزعامة الفوهرر اي سيكون حكماً ديكتاتورياً وان الدولة لا تلتزم بمفهوم اقتصادي محدد وان الدولة هي جهاز قومي، وليست منظمة إقتصادية ويرى ان ما يبني الدولة ليست الميزات المادية وحدها بل الفضائل الروحية ايضاً وبها تزدهر الحياة الإقتصادية، فعندما يكون في المانيا اندفاع شديد للقوى السياسية تبدأ الاحوال الإقتصادية بالتحسن وعندما يصبح الاقتصاد محل اهتمام الشعب وغايته سيخلق الفضائل الرفيعة، وتنهار الدولة وتجبر معها الحياة الإقتصادية الى

^١ نوري الانسى، المصدر السابق ص ٥٦-٥٢، ولمزيد من التفاصيل ينظر كتاب كلاحي، المصدر السابق، الفصل

الثالث والعشرون (الاتجاه نحو الشرق) ص ٤٣٤.

الهأوية. ويرى ان الدولة لا تنشأ فقط بوسائل إقتصادية سلمية، لذلك لا يمكن تطبيق سياسة إقتصادية إلا بوجود السيف ولا يوجد تصنيع بدون قوة، كما يرى أن الدولة يجب ان تبنى على نقاء العنصر (القومية الألمانية المبنية على نقاء العنصر الآري) ويرى ان اختلاف الدم هو سبب لاضمحلال الحضارات القديمة، وبذلك حرم الزواج اليهود والمسلمين وعلى ذلك فدولته القومية يجب ان تحتضن كل الألمان، وهذا ما كان يعمل عليه منذ استلامه السلطة^١.

ويمكننا القول ان الرايخ الثالث سيقوم على القومية الألمانية ذات العنصر الآري النقي، ولا تلتزم بمفهوم اقتصادي محدد، وتستبعد الديمقراطية ويحل محلها (مبدأ الزعامة) ولا تكون هناك قرارات بالاغلبية وانما اشخاص مسؤولون وحتى بوجود مستشارين لكن القرار يتخذه شخص واحد يملك السلطة واصدار الاوامر والبرلمان تكون آرائه استشارية ولن يحصل تصويت في اي مجلس، لانه وحسب رأي هتلر "هذه مؤسسات عاملة وليست مكائن للتصويت" ووجود مبدأ المسؤولية المطلقة المرتبطة دون قيد او شرط بالسلطة المطلقة، وهي التي ستقوم بتربية وتخريج صفوة من الزعماء.

١- : الجذور التاريخية للرايخ الثالث؛

خلال الإستعراضات السنوية للحزب النازي في بداية أيلول في نورمبرغ، كانت تباع صورة (بوست كارت) تظهر فيها وجوه (فردريك الأكبر وبسمارك وهندنبرك وهتلر) وقد كتب في أسفلها هذه العبارة "ما فتحه الملك، صاغه الأمير، ودافع عنه الفيلد مارشال، وأنقذه ووحد الجندي". وهكذا صور هتلر الجندي لا كمنقذ وموحد لألمانيا فقط، بل كخليفة لهؤلاء الأشخاص المشهورين الذين جعلوا البلاد تصل مراقي العظمة. إن إقحام مسألة استمرار التاريخ الألماني الذي ختم بحكم هتلر، لم يفقد تأثيره عند الجماهير وتعبير "الرايخ الثالث" نفسه كان يساعد هذا المفهوم ويقرّ به. كان الرايخ الأول هو الإمبراطورية

^١ وليم شايبر المصنوع السابق، ص ٩٨-١٠٢ ولمزيد من التفاصيل ينظر كتاب مفاهيمي، الفصل العاشر (الشعب والعرق) والفصل الثالث عشر (في الدولة). ص ٢٦٥.

الرومانية المقدسة التي ازدهرت في القرون الوسطى، والرايخ الثاني هو المانيا التي وحّدها بسمارك عام ١٨٧١ بعد أن استطاعت بروسيا من هزيمة فرنسا، وكلاهما أضاف مجداً إلى الإسم الألماني. أما جمهورية (فايمار) على رأي الدعاية النازية فقد مرغت ذلك الإسم الجميل في الوحل فانتشله الرايخ الثالث كما وعد به هتلر. ولهذا صورت ألمانيا هتلر بأنها التطور المنطقي لكل ما مضى قبلها، أو على الأقل لكل ما كان جيداً^١.

لكن هتلر وقف على ما يكفي من وقائع التاريخ ليدرك به أن المانيا منيت بإخفاقات في الماضي، ولم ينس أن ألمانيا بقيت مجتمعاً مضطرباً يتكون من حوالي ثلاثمائة دولة مستقلة. هذا النقص في التطور القومي قرر وبشكل رئيسي سبيل التاريخ الألماني من نهاية القرون الوسطى حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويؤثر تراث الماضي في جميع البلاد في صنع سياستها، وتوحي الذكريات خاصة الناهيين وعامتهم بصورة عما هي السياسة وما يجب أن تكون عليه، وتثير في أذهانهم التفكير بالمهام التي يمكن أن تنجزها هذه السياسة. وتجعلهم يتساءلون عن الأشخاص والمؤسسات التي تستطيع إنجاز هذه المهام، والوسائل اللازمة لإنجازها.

والذكريات تكيف الأمانى القومية لجميع البلاد، وتؤثر في التفاعل بين سياستها وعملية إدراك الذات الوطنية وتحديدها. ولكن هذه الذكريات التاريخية أكثر تناقضاً في المانيا منها في أي بلد كبير آخر. فقد تولّت الإمبراطورية الألمانية في القرون الوسطى قيادة أوروبا منذ القرن العاشر حتى القرن الثالث عشر. وادعت لنفسها القيادة الرمزية، وإن لم يكن القيادة الفعلية، من حين لآخر، للعالم المسيحي الغربي. واحتلّ امراء المانيا وفرسانها وتجارها ومدنها مكان الصدارة في أوروبا الشرقية والوسطى من القرن الثالث عشر حتى السادس عشر، دون أن يكون لهم أي منافس جدي. ويتلقى الأطفال الألمان في المدارس ذكريات عصور العظمة هذه، بينما لا يقال لهم شيئ واضح عن عصور التدهور والنكبات التي اعقبتها. وفي القرن السادس عشر، كان قد مضى على المانيا ثلاثة قرون وهي دون

^١ وليم شايبرد، المصدر السابق، ص ١٠٤.

سلطة مركزية فعالة. ولم يعرضها هذا الوضع لخطر الغزو الخارجي. ولكن نشوء دول أخرى أحسن تنظيمًا في أوروبا الغربية غير الحال. فقد تحالفت فرنسا أكثر من مرة مع السويد، وحاربت الإمبراطوريتين النمساوية والإسبانية على الأرض الألمانية طيلة قرنين. وكانت تجرح ألمانيا وهي مجزأة لعدة دول مستقلة، وأصبحت ألمانيا أعمق انقسامًا بعد حدوث الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر، لأن ثلثي سكانها أصبحوا من البروتستانت وثلثهم من الكاثوليك^١.

لقد كانت لحركة الإصلاح الديني التي جاء بها مارتن لوتر أثرها العميق في نفوس الألمان، بمواعظه الدينية وترجمته للكتاب المقدس للغة الألمانية الحديثة وأن يخلق وجهات نظر بروتستانية جديدة في الدين المسيحي مما أوجد غيرة المانية قومية، وعلمهم تفوق الضمير الفردي الحر. لكن اتخذ لوتر جانب الأمراء في ثورة الفلاحين وتعلق بالأتوقراطية السياسية وعمل على تثبيت دعائم سلطانها المطلق، مما ساعد على إدامة وزيادة حدة الإنقسام لا بين الطبقات وحدها بل بين الأسر الحاكمة، مما أدى الى تأخير ألمانيا لعدة قرون^٢.

وفي الوقت نفسه تحولت طرق التجارة العالمية من أوروبا الوسطى إلى المحيط الأطلسي وإلى البلاد الواقعة ما وراء البحار، فكانت لهذه التغييرات الإقتصادية عواقب فاجعة على ألمانيا. وأضحت المدن الألمانية تنهار، بينما تزدهر مراكز التجارة الفرنسية والبريطانية وتزداد اتساعاً ونفوذاً. ونجم عن ذلك بقاء الطبقة الوسطى الألمانية متخلفة ثقافياً واقتصادياً، وضعيفة سياسياً، وعاجزة عن الإعتماد على نفسها، بينما تزداد الطبقات الوسطى في الغرب الأوروبي غنى وثقة بالنفس. وباتت ألمانيا بدولها ومدنها وسياساتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر غير ذات شأن، ولم تبرز فيها أي مراكز هامة للسياسة أو الإقتصاد. ولكن هذا التخلف لم يمنع نشوء مفهوم قومي جديد هو مفهوم ألمانيا أو

^١ كارل دوتش ولويس ج. أدنجر، السياسة الخارجية للجمهورية للفدرالية الألمانية ، في (مناهج السياسة الخارجية في دول العالم)، إشراف روي مكريدس، ترجمة حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦١، ص ١١٣.

^٢ وليم شايرز، المصدر السابق ، ص ١٠٥.

الوطن الألماني. وهو مفهوم قوامه شعور أخذ يسري في جميع الأنحاء، بأن الألمان يؤلفون شعباً واحداً، وبأن لهم ذاتية مشتركة وقدرًا مشتركًا، وحاجة مشتركة للسلامة والنفوذ.

وحلّت النوازل بكل وطأتها على ألمانيا في مطلع القرن السابع عشر، بعد أن عمّ التدهور الإقتصادي، وساد الشعور بالحبية السياسية ووقعت في تلك الفترة الممتدة ما بين ١٦١٨ و١٦٤٨ حرب الثلاثين عامًا، التي خسرت فيها ألمانيا ثلث شعبها. فكان وقع الحسارة أشدّ، لأن الدول الأوروبية اتخذت الأرض الألمانية ساحة لمعارك لم يكن الشعب الألماني يعني منها إلا الهلاك والدمار، وظلّت ألمانيا ساحة لحروب الدول الأجنبية في القرنين السابع والثامن عشر. وتكون عند الألمان صورة عن بلادهم بأنها "أرض الوسط". وإنها مادامت تحيط بها دول معادية، ستظلّ عرضة للهجمات وفرصة دائمة للإعتداءات الأجنبية. وسيظلّ هذا حالها ما دامت تعوزها الوحدة، وينقصها التنظيم وتفتقد للقوة العسكرية الموحدة، وواجه الألمان هذا الحال في نهاية القرن الثامن عشر بطريقتين: الإستسلام للأمر الواقع أو التمردّ عليه، واعتمد الأولى أولئك الذين تقبلوا تقسيم ألمانيا السياسي والديني، ورضوا ببقاء دولها الصغيرة دون أي قوة عسكرية فعلية. ونظر هؤلاء للسياسة كما نظر إليها لوثر على أنها شرّ. وفضلوا توجيه طاقاتهم نحو العمل الإنتاجي في التجارة والصناعة، ونحو ما هو أهم من هذا، أي نحو الفنون والعلوم.

واتبعت الطريقة الثانية في بروسيا وبراندنبورغ، وهي طريقة العمل السياسي. ويعتقد اتباع هذه الطريقة، انه اذا كانت السياسة شرّاً، فان اساليبها الواقعية التي لا مفر منها هي اساليب القوة والدهاء. فلا بد اذاً في الظروف التي تجتازها ألمانيا من الاهتمام أولاً بتقوية الدولة، لأنها هي التي تؤمن البقاء للفرد وتحفظه من اعدائه. ويجب ان تزداد الدولة كل يوم اتساعاً وقوة وفعالية، ونظاماً لكي تؤمن للشعب الحد الأدنى من حاجته للكرامة والأمن. فيعيش رعايا ملك بروسيا في ظل القانون، وتحت سلطان ادارة منظمة، وفي مأمن من مطامع الدول الاجنبية. وتصبح بوتسدام، مدينة الملوك البوسيين العسكريين، منارة

لأهل هذه الطريقة السياسية العسكرية لانقاذ المانيا ، بينما تصبح فايمار ، مدينة الشعراء ،
الالمان ونموذجاً لأهل الطريقة الأولى^١ .

فالشخصية البروسية قد اصبحت في الفكر السياسي ذاتاً معروفة بمقوماتها المعينة
مثل الشخصية الاسبرطية في تاريخ اليونان القديم. اذ امتاز البروسيون من الملك حتى
افراد الشعب العاديين بخضوعهم لخدمة الدولة. وقد أملت ظروفها الاقليمية والسياسية
عليها التمسك بالنظام واعتباره الفضيلة الاولى من بين الفضائل العامة. وجعلوا من
الادارة والجيش وما يسودهما من نظام وولاء مناط وحدة الدولة وتماسكها. كما استطاعوا
ان يوحدا بين صالح الشعب وصالح الحكام بفناء الطرفين في تحقيق هدف الدولة، ومصصلحة
الدولة اعلى من مصلحة الاسرة المالكة، وكانت اسرة هوهنزولرن معروفة بعبادة الدولة
وتمجيد النظام عامة، والعسكري والاداري منه خاصة. وبهذا اظهرت معالم البروسية في
تعبئة قوى الشعب والحكومة والملكية معاً في خدمة الدولة لا خدمة الادارة الشخصية
واهواء الامراء الصغار، وفيما ادخلته الملكية البروسية من اصلاحات جوهرية لبناء
العسكرية والادارة المدنية مما استغرق نشاط المواطنين وقدم لهم مجالاً للخدمة العامة
وتوظيف مثلها توظيفاً حفظ للدولة التماسك والقوة ويمكن تتبع البروسية وهي تنمو في
تاريخ المانيا معتمدة في اساسها على الاحساس بالخضوع لواجب اعلى والمسؤولية نحو سلطة
اعلى، واتجاه ذلك الواجب وتلك المسؤولية من تحت الى فوق. وظهر ذلك واضحاً في الازمات
التي تعرضت لها والمواقف التي مرت بها، واهمها ذلك الموقف الذي اعقب هزيمة بروسيا
امام غزو نابليون وموقعة يينا ١٨٠٦ وكيف تيقظت القومية الالمانية في بروسيا و اعيد
مولدها وتم التأكيد عليها كعنصر من عناصر البروسية^٢ .

وفي القرن التاسع عشر، وبفعل الثورة الصناعية الالمانية وبفضل حركة التوحيد
السياسي الالمانى، التي ادت عام ١٨٧١ لأيجاد امبراطورية المانية موحدة تقودها بروسيا،
وصل النظام السياسي والاقتصادي الجديد ما بين التراث الفكري والادبي الالمانى والاسلوب

^١ كارل بوتش ولويس . ج . ادنجر، المصدر السابق، ص ١١٥.

^٢ محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ٣١-٣٥.

البورسي العام للتربية والتعليم، فجاء محققاً لأفكار جيل من المفكرين الألمان الذي تبنى الحركة القومية، بالاعتناع حاجة قيام قوة وطنية سياسية. فالتجهت الطبقة الوسطى والاحزاب الليبرالية الألمانية خلال القرن التاسع عشر نحو التحالف مع الامراء الارستقراطية والفئة العسكرية، وغمرت الدولة البورسية بعطفها، وتحمست هذه الطبقة، كما تحمس المفكرون الألمان واكثرية الشعب الألماني لسياسة " الدم والحديد" التي انتجتها بسمارك والتي ادت الى توحيد المانيا عام ١٨٧١. وضجت المانيا في الفترة نفسها بالسكك الحديدية والمصانع الناجحة، والمدن المزدهرة، فنسب الفضل في كل ذلك لامبراطورية بسمارك^١.

ولكن ذكريات (الرايخ الثاني) ليست كلها مفرحة ، فقد احتدمت المنازعات الاستعمارية بين الدول الكبرى، واشتد حنقها على انتصارات المانيا الإقتصادية والسياسية. وظهرت الشعارات الألمانية التوسعية (المجال الحيوي) و(مكان تحت الشمس) و ارادت المانيا تحزو بريطانيا وفرنسا في الحصول على المستعمرات، وظهرت بريطانيا وفرنسا كعدوتين تستعدان لحصار المانيا والقضاء عليها.

ولما نشبت الحرب عام ١٩١٤ ، شعر الكثير من الألمان انهم يخوضون حرباً دفعهم اليها احتدام التنافس على سيادة العالم، ولكنهم يقومون في الوقت نفسه بجهود مستميت للدفاع عن وجودهم الوطني فرحبوا بهذه الحرب العلنية، وكأنها فرصة طال انتظارهم لها للترويح عن حال التوتر والكبت، التي عانوها في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب، فقابلوها بحماسة، ونظمت ثلاثة مليون قصيدة في الاشهر التسعة الاولى من الحرب للتغني بها، وتدفع المتطوعون للاشتراك في القتال وظلت معنويات المقاتلين عالية جداً حتى نهاية الحرب. ورفض الكثيرون حتى بعد عام ١٩١٨ ، التسليم بواقع الهزيمة وينادون بانه لو توفرت معنويات افضل وراء خطوط القتال لكسبنا الحرب. خلقت كل هذه الاحداث ذكريات في النفس الألمانية حول حتمية الصراع ضد حقد الاجنبي وعداوته، وانتعشت هذه الذكريات تحت وطأة التدهور الاقتصادي الذي اصاب المانيا آبان جمهورية فايمار والذي

^١ كارل بوتش ولويس ج. ادنجر، المصدر السابق، ص ١١٦.

خلف ورائه جيش من العاطلين، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، فاستغل هتلر كل ذلك وهو في طريقه للحكم ، وابقظ في خيال الشعب صورة المحيط الدولي المعادي لالمانيا، وصورة لامبراطورية المانيا تعيد مجدها السابق. بعث هتلر كل هذه الصور وقدمها للشعب كأحسن حلول لما تعانيه المانيا، مما ساعده ذلك بالفوز بالانتخابات والوصول للسلطة.^١

ويبدو ان هتلر كان يرى في اوتوقراطية الرايخ الثاني السياسية والعسكرية والادارية، هو الطريق الصحيح، فعلى الرغم من وجود الواجهة الديمقراطية التي استحدثت الرايخشتاغ ويتم انتخابه اعضاءه بالاقتراع العام إلا ان سلطاته قليلة، وان العرش وحده صاحب السلطان وقال وليم الثاني " بأن التاج الملكي اعطي له بنعمة من الله وحده وليس بفضل البرلمان او الجمعيات الشعبية او القرارات العامة..... ولما كنت اعتبر نفسي من ارادة الله.... فلي ان اختار سييلي". فهو الذي يعين المستشار ويكون مسؤولاً امامه وليس امام الرايخشتاغ وبقاء المستشار في وظيفته هي من صلاحية الملك، لذلك فإن فكرة الديمقراطية ومبدأ السيادة الشعبية وسلطة البرلمان العليا لم تجد لها موطئ قدم في المانيا حتى في بداية القرن العشرين رغم المحاولات التي جرت في عهد جمهورية فايمار، وظل الشعب الالمانى يرى ان الرايخ الالمانى هو عمل مجيد رائع فيه اصبح الالمان سادة انفسهم، ان الإمبراطورية نهضت على اساس سياسة القوة، ونواة الرايخ (بروسيا) تكونت بفضل اعمال البطولة الباهرة، وليس بفضل العمليات المالية والصفقات التجارية، والرايخ هو المكافأة المجيدة للزعامة السياسية العسكرية والبسالة التي تتحدى الموت بمجنودها، هذا الرايخ لا يدين بوجوده الى الاعيب الاحزاب الالمانية والمحطبة الالمانية، بل ضجيج المعارك وقعة السلاح وجيوش الميدان. ذلك اعلان لارادة الالمان امراء وعامة قد عزموا في المستقبل على اقامة رايخ جديد ورفع التاج الإمبراطوري الى اعلى مرة أخرى. ويرى هتلر ان دولة بسمارك لم يقمها دعاة الهزيمة او المتخاذلون بل اقامتها ألوية الجيش المظفرة في الجبهة. كما يرى هتلر ان اسباب تدهور المانيا وسقوطها هي تساعها مع اليهود والماركسيين والمادية

^١ المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨.

والانانية التي تملت بها الطبقة الوسطى، فضلاً عن الكوارث التي سببتها سياسة التحالف الالمانية التي ربطتها بالنمسا وإيطاليا ، بدلاً من ارتباطها بانكلترا، اضافة الى افتقارها لسياسة اجتماعية عنصرية اساسية. تلك هي الاخطار التي وعد ان تتلاقها النازية.

٢- : الاصول الفكرية للرايخ الثالث

لقد وجدت النازية في انماط السلوك البوسني ومثله قدوة تحتذى في مجال السياسة العملية، فانها كذلك قد نسجت مقومات مذهبها الايديولوجي من تراث المانيا الفكرية كما يتمثل في دعوات فلاسفتها وكتابها. فبلنسية الى المفكر والفيلسوف (يوهان كورتلب فيشته G. Fichte) الذي اتخذ منه النازيون رائداً من رواد القومية الالمانية ، واصطنعت منظمة باسمه لتكون اداة هامة من ادوات الدعاية النازية. ولكن ينبغي ألا ينظر إلى فيشته من الوجهة النازية وحسب، ذلك لان تفكيره وان كان المصادر التي غذت النازية الا انه لم يكن مطابقاً لها مطابقة تخرجه عن اهدافه الاخلاقية والحضارية. ولقد جمع بين فيشته والنازية تشابه في الظروف التاريخية التي مرت بالمانيا. ففلسفة فيشته السياسية تحولت من طابعها الفردي والعالمي الى طابعها القومي اثر هزيمة بروسيا امام غزو نابليون. فتوجه الى الشعب بسلسلة من المحاضرات العامة تحت عنوان "خطابات الى الامة الالمانية" وذلك في الفترة الممتدة من ١٣ ايلول ١٨٠٧ حتى ٢٠ آذار ١٨٠٨ ان خطابه كانت تثير عند الشعب الالمانى فكرة الوحدة وربطها بتاريخ العنصر الالمانى وتاريخ بروسيا، وتأكيده على الوحدة القومية وجعلها القوة الدافعة للنهوض برسالة الالمان في الحضارة الإنسانية، وان العالم يدين للالمان بالمساهمة في تحريره الروحي والعقلي. كما اشاد بتفوق الالمان على سائر الشعوب وان الالمان هم مناط تقدم البشرية، وهم موضع رعاية العناية الآلهية، اذ هم مسوقون بروح اعلى الى ان يكفلوا للعالم حرية الضمير والتفكير، وان واجبه الحضاري مرتبط بواجبه القومي^١.

^١ محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ٣٩.

ولم يكن دين فيشته على النازية قاصراً على تأكيده تفوق الالمان وتمجيده خلقهم القومي ودفعهم الى الوحدة القومية عن طريق الروابط العقلية الروحية ، وانما دعاهم دعوة قوية الى الاخذ بالتنظيم ونادى بالنظرية العضوية في الدولة. واستطاع ان يكون بهذا حلقة وصل بين فلسفة (كانت) وفلسفة (هيجل) السياسية. فبعد ان دافع عن وجوب قيام الوحدة بين الالمان لتكلمهم لغة واحدة، ذهب الى ان الدولة هي تجسيم للامة، وانتقل الى فكرة الدولة القومية الحديثة. كما ظهرت اتجاهاته نحو اعطاء الدولة دوراً ايجابياً في ادارة المجتمع وتوجيه شؤونها و منحها سلطات استثنائية. وازافة لذلك فقد دعا الى الاكتفاء الاقتصادي وجعل الدولة وحدة إقتصادية اضافة لكونها وحدة سياسية، لان الاستقلال الاقتصادي يعزز من الاستقلال السياسي.

وان كان البرنامج الاقتصادي للنازية حمل في ثناياه آثار الوطنية الإقتصادية التي دعا اليها فيشته، فان برنامجها التعليمي يدين بالكثير له كذلك. فلقد احيا فكرة افلاطون القديمة عن ان الدولة هي منظمة تعليمية وتكاد تقوم محاضراته على مشروعاته التعليمية ودورها في اذكاء الروح القومية وتكوين الشخصية القادرة على تمثيل خصائص الالمان الجوهريّة. وكذلك تطرق الى الاشتراكية وتأكيده على الغاء الامتيازات والفوارق بين الطبقات، ويرى ان عدم المساواة لا يدعو الى طاعة القوانين بل يؤدي الى انتهاك النظم القائمة (هذه هي فكرة الجمع بين الاشتراكية والقومية). اما عن مسألة الحكم فيجب ان يوكل الى جماعة من الرجال الحكماء والابطال الذين وحدوا الاجناس وحفظوا الدولة من التفكك. لكن هؤلاء لا يتولون الحكم اجمعين، وانما يعينون واحداً من بينهم يحقق لهم حريتهم الحقيقية. كما ان فلسفته التاريخية قد بشرت بقدوم العهد الذي سيزداد فيه فهم الانسان لقواعد العقل والخضوع الارادي للقوانين والنظم ويسميه (عهد الاستقامة المتزايدة) لينتقل الى العهد الذي يبلغ فيه الانسان الحرية الاخلاقية التامة (عهد الاستقامة التامة)^١.

^١ المصدر نفسه، ص ٤٠-٥١.

واذا كان فيشته قد امد القومية بنظرته الاولى ، فان (هيجل hegel) لم يقف عند التصور الذي رسمه فيشته للدولة القومية بل دفع به في المثالية المطلقة الى نهايته المنطقية و اضاف بهذا بطريقة غير مباشرة للتراث الجرمانى الذي تتوج باقامة النظام النازى. فتعاليمه اعطت تبريراً فلسفياً لتسلط الدولة القومية وعبادة الزعيم وللرسالة التاريخية للأمة الجرمانية وغير ذلك من دعائم الفلسفة النازية وبرنامجها التطبيقي، من خلال تمجيده للدولة وصورها بانها "العالم الاخلاقي" و"التكشف الاسمى للروح العالمية" و "واقع الفكر الاخلاقي" و"ارادة الروح العالمية"، ويذهب هيجل في فلسفة لتاريخ، على ان العالم في تطور دائم وتغير ديناميكي مستمر، وان التاريخ هو تقدم الحرية او الوعي بالحرية. وقسم تاريخ العالم الى ثلاث مراحل: مرحلة الشرق القديم، مرحلة الاغريق والرومان، المرحلة الثالثة هي مرحلة ظهور الامم الجرمانية التي هي بشير للناس اجمعين بالحرية وان التاريخ خاضع لعقل عام او روح عامة والادوات التي تتخذها تلك الروح للوصول الى اغراضها هم عباقرة الامم وابطالها. وفي فلسفته عن الدولة وتمجيدها والتي يعتبرها (تجسيدا للحرية في صورتها الواقعية) يرى ان الدولة هي المطلق وهي في حالة تنافس وصراع مع بقية الدول، ومن الطبيعي ان يكون في كل مرحلة من مراحل التاريخ دولة لها الغلبة على الدول الاخرى ، تفرض عليها حضارتها، فقد آن الاوان للأمة الجرمانية للانتصار في التاريخ، والانتصار دليل على سيادة تلك الدولة وعلى انها محل للروح الكلي. والحرب في نظر هيجل لا يجب النظر اليها على انها شر مطلق، فهي نوع من النشاط الفاضل، فالتاريخ يفرض على الدولة المتحضرة القوية واجب الفتح لتطوير الوعي بالتاريخ. فالحرب تحفظ للدولة كيانها وتؤمن استمرارها وتقضي على القديم وتفسح المجال لغلبة العناصر الجديدة الحيوية، لذا فان السلم يؤدي الى الجمود، فالحرب تقضي على الفساد الذي يؤدي اليه السلم

^١ نوري الانسي، المصدر السابق، ص ٦٠.

الطويل كما أن الحروب تمنع الاضطرابات الوطنية وتؤدي الى تقوية الروح الداخلية للدولة، وتدفع الدولة الى اختراع وسائل جديدة^١.

ولكن الجذور الفلسفية للاشتراكية القومية لا تقف عند فيشته وهيجل، بل تمتد الى ما قبلها وما بعدها، من حيث المصادر التي استقيا منها تفكيرهما والاتباع الذين اتخذوا منهما بدورهم مصادر آرائهم القومية في ضوء وحدة التجربة الالمانية وهي تحاول الخروج من مرحلة الوعي الى مجال التنفيذ.

لقد كان للرومانتيكية السياسية في اواخر القرن الثامن عشر و اوائل القرن التاسع عشر آثارها على الاشتراكية القومية فمساهمة (هيردر Herder) واهتمامه بالثقافة المحلية الالمانية، هي رومانتيكية قومية وضع بها اسس القومية الالمانية، وحاول التوفيق بين النظرة الشاملة الكلية للانسانية وبين الفلسفة القومية، وأكد ما وصل اليه من مذهب الشعب والقومية الرومانتيكية في اطار الإنسانية والتاريخ ما وجده في دراساته الادبية للغة والشعر الالمانى المقارن، وذهب الى "أن اللغة والشعر هما نتاج روح شعبية خاصة" وترجم فكرته ترجمة سياسية تدعم القومية الالمانية وربطها في تكوين الامة والدولة.

ويمكن ان نذكر من مفكري الرومانتيكية السياسية أيضاً (نوفالس Novalis) وهو اهم الرومانتيكيين الاوائل من وجهة نظر الفكر السياسي، وان اثره لم يقف عند عامة الشعب بل ان هيجل اخذ الكثير من افكاره. فقد اعتمد على فلسفة التاريخ وتطوره، فنظرته الى التاريخ مثل نظريته الى بنية المجتمع نظرة عضوية. ويرى ان الدولة هي التعبير العضوي والتوحيد لقوى المجتمع السياسية. وان الطريق الى تكوين الفرد القوي والمجتمع القوي هو اقامة الدولة القوية، التي تستمد اصولها من تطور نظمها التاريخي في مجال البيئة القومية. فالدولة القومية اذن تجعل الفرد قوياً جداً ونشطاً جداً، وهي الترويج لنمو الكيان العضوي للنظام الاجتماعي من الماضي الى الحاضر والمستقبل. فنظريته

^١ موسى ابراهيم، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٤١-٢٤٦.

العضوية جعلت حركة الفرد ونشاطه وثقافته كلها محدودة بمحدود الدولة، والدولة هي الشكل النهائي للتعاون الإنساني.

وبنفس الاتجاه ذهب (شليغل schlegel) بتأكيده على الحاجة للوحدة القومية، وكان يرى ان النظرة العضوية هي خير ما يوقف الاتجاهات الديمقراطية في الثورة الفرنسية عند حدها التي وصفها بـ "الثورة المطلقة" أو "الطوفان الشامل في العالم السياسي". وهكذا كانت أفكار (شلينج schelling) التي حاول بها التوفيق بين الطبيعة "عالم الضرورة" والاخلاق "عالم الحرية"، ومزج بين نظريته لعضوية الدولة وبين فلسفته المثالية ويقول "ان دستور الدولة هو صورة لدستور عالم الافكار"، ويرى ان الدولة نظام سماوي مطلق مستقل عن ارادة الافراد وانها غاية وليست وسيلة وان الدولة كنظام عضوي هي اعلى تعبير ممكن للوحدة". وبذلك يكاد يسبق تصوير هيغل للدولة.

وبالنسبة لدور الذي قام به (شليرمacher Schleiermacher) في هذا المضمار فكان له الأثر الملموس من الناحية الدينية بوصفه رجل دين بروتستانتي لوثيري وكتابات عن الفرد والدولة ككائنات متداخلة يعتمد بعضها عن البعض الآخر قد خدمت النظرية العضوية القومية ومذهب الدولة، واستخدمها أيضاً في محاربة أفكار الثورة الفرنسية، فضلاً عن وضع تفسير للدولة يفسح المجال للطبقة الوسطى الناشئة كي تساهم في الدولة ويصبح اعضاؤها مواطنين نشيطين عاملين.

كما أكد على مقياس القومية وشروطها (الارض واللغة والعنصر)، فعاطفة القومية تقوم على العلاقة التي تربط المواطن بالارض التي يولد عليها وعلى المشاركة في الروح التي تتمثل باللغة التي يتكلمها شعبه، وكذلك الانتماء الى عنصر متجانس ينحدر من الاجداد الى الاحفاد. وهذا التأكيد على العنصر كركن من اركان القومية واساس للأمة، أكدت عليه النازية فيما بعد فضلاً عن تأكيده في احلال الدولة الايجابية والتي لا تكن تعني مشاركة الشعب الديمقراطية في الحكم، وانما خصت السلطة بالاجلال والشعب بالطاعة

على نحو ما فعل لوثر. فنظريته العضوية في تحالفها مع الدين والعلم وفي استخدامها لتفسير القومية، هي أداة من أدوات تمجيد الدولة ورفع راية السلطة^١.

وساهم المذهب التاريخي عند (تريتسكه treitschke) في اذكاء الافكار الالمانية والحركة النازية في تمجيده للدولة واعتبرها السلطة العليا . واعتبر الحرب اسمى تعبير لفاعليه الرجل ، فالمجد العسكري عنده " هو قاعدة لكل الفضائل السياسية ويرى أن مجد بروسيا العسكري هو جوهره تضاهي قيمتها روائع الشعراء والمفكرين الالمان ، كما يرى ان اللعب الاعمى بالسلم... أصبح عاراً على فكر الجيل واخلاقه " . ويقول " بصرف النظر عن كون الحرب ضرورة عملية، فهي ايضاً ضرورة نظرية وضرورة منطقية. أنه مفهوم (الدولة) يتضمن مفهوم الحرب لأن جوهر الدولة هو القوة ... واستبعاد الحرب من العالم، انما هو أمل على سخافته، لا أخلاقي بالمرّة. انه يؤدي الى ضمور عدد كبير من القوى الجوهريّة الجلييلة للروح البشرية ... والشعب الذي يصبح متعلقاً بالأمل الوهمي. أمل السلم الدائم ينتهي بالتفسخ والانحلال الذي لا يرجى شفاؤه وهو في عزله"^٢.

وبالنسبة الى مبدأ ارادة القوة واعتباره سر الحياة والكون هو اول المبادئ التي يقوم عليها الربط بين نيتشه nictzsche والحركة الاشتراكية الوطنية. وهذا المبدأ عند نيتشه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجربة الفكرية للشعب الالمانى نفسه كما تتمثل في فلاسفته مثل (كانت وفيشته وهيجل وشوبنهاور) وغيرهم من قادة الفكر. ويرى أن ارادة الحياة و انما هي ارادة القوة. واتخذ من هذا المبدأ مقياساً يحكم به على جوانب النشاط الإنساني ويطبقه عملياً في مبادئ السياسة والعسكرية والاخلاق والدين والتعليم والمعرفة المتنوعة. وجاءت صورة السوبرمان في كتابه " هكذا تكلم زارادشت " بمثابة لمبدأ ارادة القوة في تفاصيل سلوكه اثناء السلم والحرب. ويقول: " انك سوف تحب السلم كوسيلة للحروب الجديدة. وتحب السلم القصير أكثر من الطويل. وأنت تقول ان السبب الجيد هو الذي يبرر حتى الحرب، وأنا

^١ محمد المعز قصر، المصدر السابق، ص ٧٤-٩٢.

^٢ وليم شايرر، المصدر السابق، ص ١١٣.

أقول لك أن الحرب الجيدة هي التي تبرر كل سبب." وفي ضوء فلسفته ترى المسلم مقدمة للحرب. ولاحظ أن الأخلاق والدين والسياسة وجوه مترابطة بشيء واحد. ومن ثم يجب البدء باصلاح الأخلاق والدين. ويرى أن الأخلاق التي كانت سائدة في أوروبا هي أخلاق اليهود، لذلك يرى اليهود هم القوة المهددة للامان (اظهار العداء بين اخلاقيات اليهود واخلاقيات الالمان) وان اليهود قد نشروا اخلاق العبيد ، وبالمقابل فانه يشيد باخلاقيات السادة الارستقراط لانها عكس اخلاق العبيد. وكذلك يجد الفروق بين العناصر والطبقات. وهاجم الدعوات الديمقراطية والاشتراكية، واكد على دور الزعماء العظام في تحقيق ارادة القوة، فضلاً عن تأكيده على اهمية تنظيم التناسل في تحسين العنصر واهمية التعليم^١.

ونود أن نشير ان النازية او الاشتراكية القومية كانت حزباً سريع النمو والزوال ، وتولد من وهن الهزيمة التي احدثته الحرب العالمية الاولى. واستغل القومية كشعور يستهوي الجميع، كما ان اي حزب يزعم انه راديكالي وشعبي ان يكون اشتراكياً على الأقل بالاسم، لكي يبطل تأثير الاحزاب الشيوعية والنقابية ففكرة حزب ان يكون قومياً واشتراكياً في آن واحد، هي لكي تكون قادرة على تنمية جميع الموارد بطريقة تعاونية دون استبعاد النضال الطبيعي، وتوزيع عادل للمنتج وبين رأس المال والعمل، وهذا يستهوي ذوي الاجور المنخفضة، كما تستطيع القومية ان تجذب كبار رجال الصناعة والاعمال ممن يرغبون في الخلاص من أي ضغط من جانب العمل، وممن كانوا في حاجة الى تأييد الحكومة. وهكذا اقتربت الاشتراكية القومية من حلم سياسي بأنها قادرة على ان تعد الجميع بكل شيء، وهذه كانت صورة رفيعة من المثالية تحالف الماركسية وبالضد من الليبرالية بصفتها حكومة اغنياء وانانية وغير محبة للوطن (حسب الفلسفة النازية) ومقابل الحرية والمساواة والسعادة، هناك الخدمة والنظام والشرف، وهذه الفلسفة النازية تدين الديمقراطية البرلمانية باعتبارها ضعيفة وتسير في طريق الانحلال.

ان فلسفة غرضها السياسي العاجل التوسع القومي بطريق الحرب، ستكون فلسفة مغامر، ويجب ان تضفي قيمة خفية على العظمة القومية لتكون هدف بعيد وبراق، وأن تقنع الفرد بأن

^١ محمد عبد نصر، المصدر السابق، ص ١١٢-١٢٢.

يتقبل النظام والبطولة كفايتين لا حاجة لتحديد غرض عقلي لهما. اي جعل الارادة والعمل بديهين لا يحتاجان الى تبرير. وجاءت الكتابات على ان الحياة تسيطر على العقل وليس العقل يسيطر على الحياة ، وان الافعال العظيمة في التاريخ لم ينجزها الذكاء، ولكن أنجزتها الارادة البطولة، وأن الشعوب لا يحافظ عليها الفكر ، لكن يحافظ عليها وجدان عنصري موجود بالفطرة في دمانها، وأنها ترتفع الى مكان العظمة حين تتغلب ارادتها في الوصول الى القوة، وان السعادة دافع يستحق الازدراء بالقياس الى البطولة والتضحية بالذات، والى الواجب والنظام. وان الديمقراطية والحرية والمساواة والحريات المدنية والسياسية التي يوفرها الحكم الدستوري والتمثيلي، هي بقايا عفا عليها الزمن من المذهب العقلي الفلسفي (الدعوة الى اللامعقلية الفلسفية). هذه (اللامعقلية) جمعت بين اتجاهين متعارضين منطقياً ومتطابقين عاطفياً. كانت عبادة الجماعة او الشعب او الامة، وكانت عبارة البطل او العبقري او الرجل العظيم.

كما جاءت نظريات الاشتراكية القومية في الجنس (العرق) والمجال الحيوي وارتبطت بكلمة (كائن عضوي) وتطبيقها على الأمة، وحاولت ادخال مفاهيم الصفوة الاجتماعية (النخبة) ومبدأ الزعامة على النظرية العضوية للدولة، وأن الاشتراكية القومية هي نظرية الدولة " القائمة على فكرة الجماعة ". وبذلك تضمنت النظرية الاشتراكية القومية في المجتمع عناصر ثلاثة هي: الجماهير والطبقة الحاكمة (النخبة) والزعيم . وفردت الاشتراكية القومية بين الجماهير والنخبة، من حيث أن الجماهير تتبع النخبة بصفتهم القادة الطبيعيين وعلى رأس النخبة الاشتراكية القومية يقف الزعيم الذي باسمه يعمل كل شي. وهو مسؤول عن الجميع ولا يمكن مسألته عن افعاله.

ان التعاليم النازية تركز على حقيقة هي ان الحضارة الحالية يهودية تنكر البطولة وترفض النضال والصراع من أجل الحياة فتحرم الإنسان من صفات النبل والشرف، لذلك يجب تعظيمهما. وإن الاشتراكية القومية صاحبة الحق في قيادة الحرب من أجل بعث الإنسانية وتغيير النظام القائم، ويتم هذا التغيير على أيدي جنس بشري كتبت له السيادة منذ الأزل على بقية شعوب العالم وهو العنصر الجرمني عندما يطبق مبدأ الزعامة.

وبذلك تعتمد النازية على أن الجرمان هم سادة الجنس البشري وقدر لهم منذ الأزل أن يؤلفوا الطبقة الحاكمة في العالم، ويتربّ على ذلك أصبح من الواجب على الجرمان أن يعترفوا بقانون واحد هو القانون الذي يؤلّ هذا الجنس أن يفعل كلّ ما يحقّ في النهاية سيطرته على العالم مهما كانت هذه الأفعال مخالفة للقواعد الخلقية والأحكام القانونية المعروفة. ولذلك استرشد النازيون بضرورة استخدام جميع القوى البشرية والمادية الموجودة في الدولة واستغلالها إلى أقصى حدود لتهينة أداة الحرب والقتال، وتمّ تطبيق مبدأ (الإكتفاء الذاتي) وتنشئة أجيال من الشباب القادرين على حمل السلاح لتأدية الرسالة الجرمانية.

الحكم النازي :

اولا : السياسة الداخلية

قام هتلر بتطبيق نظريته، ومع أن سلطته السياسية كانت كبيرة إلا أنها ليست كاملة، فهي مشتركة بين مصادر السلطة الثلاثة. فالرئيس يدعمه الجيش والمحافظون هم الذين نصبوه مستشاراً. فكان غرض هتلر الفوري إزاحتهم وجعل حزبه سيد الدولة الأوحد ثم القيام بالثورة النازية بسلطة حكومية مركزية مطلقة. ولم ينقض على وجوده في الحكم غير أربع وعشرين ساعة حتى شرع في تنفيذ أول صفحة حاسمة من خطته، للتخلص من المحافظين مطلقاً سلسلة من الأحداث المفتعلة، قدر لها بعد ستة أشهر أن تصبغ كلّ ألمانيا بصبغة النازية وأن تجعل منه دكتاتوراً للرايخ الموحد اللافيدرالي لأول مرة في تاريخ ألمانيا، وبعد خمس ساعات، وكان هتلر يتّأس حكومة يفتقر بها إلى الأغلبية، ولكي يحقّق الأغلبية عليه التفاوض مع حزب الوسط (المركزي) لضخّه مع تكتله بجانب القوميين وإن يحلّ البرلمان وإجراء انتخابات جديدة قد تساعدهم على الفوز بالأغلبية. كانت هذه الفكرة طرحها هتلر في اجتماع الحزب بعد خمس ساعات من ادائه اليمين الدستوري. وبعد يومين تمّ وضع خطة لمجابهة الشيوعيين (الخطر الأحمر) من حيث المبدأ يجب ان تنفجر محاولة ثورة للشيوعيين وان تتصاعد نارها، وفي اللحظة المناسبة تقوم النازية بضرب ضربتها. لكن لم

يكن هناك اي علامة تشير الى ثورة شيوعية او اشتراكية رغم التحرشات السلطة النازية بمنع اجتماعاتهم واغلاق صحافتهم^١.

وتم تدبير حادثة حريق الرايخشتاغ في ٢٧ شباط ١٩٣٣، اذ اشتعلت النيران في الرايخشتاغ وتم اتهام الشيوعيين بهذا الحادث، وفي اليوم التالي حصل هتلر من الرئيس على مرسوم (حماية الشعب) معطلاً المواد السبع في الدستور التي تحمي الحريات الفردية والمدنية ووصف المرسوم بانه اجراءات دفاع وقائية ضد اعمال العنف التي يرتكبها الشيوعيين ومن شأنها تهديد الدولة بالخطر. وهكذا تمكن هتلر بالتخلص من معارضيه واعتقالهم بطريقة قانونية، وحاول ان يستميل الطبقة الوسطى والفلاحين لكسب اصواتهم، من خلال تحذيرهم من الخطر الشيوعي، وتم القاء القبض على آلاف الموظفين الشيوعيين وعدد كبير من زعماء الاشتراكيين الديمقراطيين والاحرار ومن ضمنهم نواب الرايخشتاغ رغم تمتعهم بالحصانة، كل تلك الاحداث كانت تحضير لانتخابات آذار ١٩٣٣، والتي استعدت لها النازية بكل ما تملك من سلطة وموارد حكومية. وفي الخامس من آذار جرت الانتخابات ورغم العنف والإرهاب الذي مارسته النازية من اجل حصولها على الاغلبية، الا ان الزيادة في الاصوات التي حصلوا عليها لم تمنحهم سوى ٤٤% وحافظت بقية الاحزاب تقريباً على اصواتها بنسب زيادة او نقصان قليلة. وبذلك بقيت مقاعد القوميين الاثنان والخمسين بالاضافة الى (٢٨٨) مقعداً نازياً تمنح الحكومة اغلبية (١٦) مقعداً، وكان هذا كافياً لتمشية الامور اليومية الروتينية للحكومة، لكنها بعيدة جداً عن اغلبية الثلثين. فما كان امام هتلر سوى ان يطلب من الرايخشتاغ سن (قانون التمكين) وبموجبه يودع الى حكومة هتلر صلاحية تشريعية كاملة لاربع سنين وذلك يتطلب تعديلاً في الدستور وتأمين اغلبية الثلثين. وكان الحل هو منع (٨١) نائب شيوعي من الدخول الى الرايخشتاغ وعدد قليل من الاشتراكيين الديمقراطيين (من خلال مرسوم ٢٨ شباط بعد حريق الرايخشتاغ)

^١وليم شايير، المصدر السابق، ص ٢٠٧-٢٠٩.

واعطاء ضمانات لحزب (الوسط الكاثوليكي) وفعلاً استطاع تحقيق ذلك وتم التصويت بالاغلبية على (قانون التمكين) في ٢٣ آذار ١٩٣٣^١.

وهكذا يمكننا ان نقول، قبرت الديمقراطية الألمانية في المانيا، وتنازل البرلمان الى هتلر عن سلطته التشريعية ، واصبح هتلر دكتاتوراً مطلقاً وراحت المؤسسات تستسلم لهتلر واحدة تلو الأخرى وتزول من عالم الوجود. وتم اقامة الحكم النازي في الولايات وجعلها خاضعة للحكم النازي، وبدأت الاحزاب تحمل نفسها تبعاعاً، وتم بناء الدولة الفردية ذات الحكم المطلق والحزب الواحد دون معارضة وخلال اربعة اشهر من تنازل الرايخشتاغ عن مسؤوليته وكان على هتلر بعد ذلك ان يواجه المشاكل ويعد الحلول لقضايا مهمة وهي: الحيلولة دون قيام ثورة ثانية، وتسوية العلاقات غير المستقرة بين فرق الصاعقة (S.A) والحرس الخاص (S.S) وبين الجيش، واخراج البلاد من ضائقتها الإقتصادية، وایجاد عمل العاطلين لست ملايين وتحقيق المساواة في التسليح لالمانيا.

لقد تميزت علاقة النازيين بالجيش خلال السنتين الاولى من حكم هتلر بكونها حذرة والجيش كان يرغب في اعادة قوته وميزانيته وتسليحه، وكان هتلر من جانبه يخشى الصراعات بين الجيش ومنظمات الحرس الخاص (S.S) والصاعقة (S.A) بل كان يخشى تمرد قوات الصاعقة بزعامة روهم، وفي عام ١٩٣٤ تلبدت الغيوم في العلاقات ما بين الجيش والملكيين من جهة وهتلر والحرس الخاص والصاعقة من جهة أخرى ولكي يكسب الجيش اعرب هتلر عن اولوية تسليح المانيا وجعلها في منزلة القوات الاوربية عسكرياً. وفي حزيران من نفس العام نفذ هتلر بنفسه عملية تطهير فرق الصاعقة (S.A) وكان افراد الحرس الخاص (S.S) الاداة في ذلك بمساعدة الجيش. ومع تحسن الاقتصاد الالماني ومناورة هتلر في الشؤون الاوربية فقد الجيش نفوذه تدريجياً. وفي عام ١٩٣٦، اتاحت الفرصة امام

^١المصدر نفسه، ص ٢١٦-٢١٩.

النازيين ليدخلوا الى الكليات العسكرية، ويكسروا الطوق الذي شيده الجنرالات المحترفون.^١

وكانت مسألة توفير المواد الاولية قضية حيوية للاقتصاد الالماني وعلى الاخص لتلبية برنامج التسلح واحتمال الحرب. حيث كانت المانيا تستورد الكثير من المواد الخام، ولكي يخفف الاعتماد على الاستيراد نشطت الدعوة الى الاكتفاء الذاتي والبحث عن البدائل والى جانب ذلك تحسنت تجارة المانيا الخارجية وتوجهت الى دول شرق اوربا والبلقان^٢

وهكذا قام هتلر بتنسيق التجارة والصناعة، والعمل وعين (هلمار شاخت) رئيساً لبنك الرايخ ووزيراً للاقتصاد الذي بدا مهمته ببراعة كإخصائي في الامور المالية. والفيت الإتحدات العمالية. وظهرت تنظيمات جديدة لخير العمال والترفيه عنهم وتحسين الضمان الاجتماعي وتدريبهم لتطوير حرفهم. واصبح مجال العمل متوفراً لكل فرد في مجالات بناء الطرق والمشاريع الاقتصادية الأخرى والتسلح وتصنيع المكنائ الحربية لصناعة الاسلحة. وبهذه الطريقة قضى على البطالة. ولاقت الزراعة عناية خاصة من اجل الوصول الى الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الغذائية وقامت الحكومة بتنظيم القوانين التي تؤدي لهذا الغرض من خلال تحديد كمية ونوعية المحاصيل، واستخدام الآلات والمكانن وتحديد الاسعار والاجور وتنظيم الواردات والصادرات وتقديم المنح. وفعلاً أعلنت المانيا قبيل الحرب العالمية الثانية انها توصلت للاكتفاء الذاتي في الزراعة. وفي مجال الصناعة تم وضع مشروع السنوات لاربعة لاتعاش الاقتصاد العام والقضاء على البطالة. وبدأت تزدهر الصناعات الكيماوية وبناء السفن والطيران المدني وانتاج الحديد. كما تم الاستعانة بالعلماء الالمان من اجل توفير الوقود اللازم. وفعلاً تم انتاج الوقود من الفحم ووصلت نسبة الوقود المستخرجة من الفحم المستخدمة ٣٥% وتم استحداث المطاط الاصطناعي واستعاض عن القطن بالالياف الخشبية لتكوين خيوط نسيج الاقمشة. وتم بناء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية

^١ كان هتلر يريد من تنظيم الصاعقة (S.A) ان يكون قوة سياسية ولا تسيطر على الجيش الذي سند هتلر بينما كان قائد المنظمة (روهم) يريد السيطرة على الجيش وانتهى الصراع باعدام (روهم) ولمزيد من التفاصيل ينظر: غيودو كتوب الاس. اس نذير من التاريخ ترجمة كاميران جوج، منشورات الجمل بغداد ٢٥٦-٢٥٨ ص ١٢-١٣.

^٢ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق ص ٢٩١.

وبناء اسطول تجاري وساعد على ذلك مسألة تنظيم العمل من قبل الحكومة وكذلك تنظيم رأس المال^١.

ويمكننا القول ان هذه الاعمال تمت باشراف التنظيم الحزبي خلال التغفل في الكيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد انقسم تنظيم الحزب الى قسمين رئيسيين، الاول يعرف باسم هيئات الخدمة مثل هيئات تنظيم الشباب وخدمة العمل والخدمة العسكرية والخدمة المدنية، والمهن الحرة ووظائف الاعمال الكبرى. وبفضل الالتحاق باحدى هذه الهيئات يتم اعداد الفرد ليشغل احدى الوظائف تحت اشراف الحزب النازي. اما القسم الثاني. فيتألف من اندماج هذه الهيئات نظرياً وعملياً فيما يعرف باسم الدوائر ومن مجموعها يتألف النظام الوطني الاقتصادي على هذه الدوائر، دائرة الزراعة، دائرة الصناعة والتجارة، ودائرة الحرف والمهن اليدوية وجهة العمل. وهذه الدوائر تمثل الكيفية التي تجري بها ادارة المصالح المختلفة في الاقتصاد القومي على اساس المبادئ والتعاليم النازية.

ثانياً : السياسة الخارجية

في المجال الدولي طرحت النازية ثلاث مبادئ هي تحطيم القيود التي فرضتها معاهدات الصلح، ووحدة الألمان، والمجال الحيوي. فقد اعتبرت النازية معاهدتي فرساي وسان جيرمان بمثابة اتفاقيتي اذعان ثم فرضتهما على المانيا والنمسا بالقوة ويجب التخلص منهما، وهذا هو ما حدث بعد استلام النازية السلطة، اما بما يتعلق بوحدة الألمان، فقد نادى النازية بضرورة انضمام كل الأقاليم التي تعيش بها عناصر المانية الى الدولة الألمانية. ويعني ذلك المطالبة بوحدة المانيا والنمسا، وتنصيب المانيا وصية على الأقليات الألمانية في الدول التي توجد بها اقلية المانية كبيرة مثل تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا، وسويسرا وغيرها. كذلك طالبت النازية طبقاً لمبدأ المجال الحيوي، بخلق علاقة صحيحة بين

^١ محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٩٥ - ١٩٨ .

عدد السكان ومساحة الأرض عن طريق توسع الاقاليم التي تحتاج اليها الدولة لمواجهة متطلبات النمو السكاني وتوفير الغذاء، أي حق المانيا في التوسع الاقليمي^١.

ولم يترتب هتلر من أجل وضع برنامجه موضع التنفيذ، وسارع منذ العام الاول لاستلامه السلطة في تنفيذ هذا البرنامج. ولكي يحقق اهدافه كان لابد ان يكون لالمانيا جيش قوي يلعب دوره الى جانب الدبلوماسية الالمانية في تحقيق بقية المطالب النازية. وطالب بتعادل الدول في حقوقها بالتسلح وباتخاذ الاجراءات الكفيلة بسلامتها، حسب مقررات مؤتمر جنيف عام ١٩٣٢. فكان جواب الدول الليبرالية ان هذا الحق يخص جمهورية فايمار ورفضت الاعتراف به لهتلر. وبذلك جاء اعلان المانيا بانسحابها من عصبة الامم وذلك بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٣٣، كاحتجاج على الموقف الاوربي. ولهذا سعى الى تسليح جيشه بالسرا بعد أن رفضت الدول الاوربية السماح له بتسليح جيش علانية^٢.

وبدأت الدول الاوربية تخشى من السياسة الالمانية الجديدة، وخصوصاً الدول الاوربية الصغيرة مثل بولندا والنمسا. وكانت بولندا قد ربطت مصير امنها بالامن الفرنسي في وجه المانيا. وقد ادركت بولندا ان المانيا النازية لن تسكت عن المطالبة بالاراضي الالمانية مثل الدانزيغ وسيليزيا، لذا حاولت ان تجد تفاهماً مع المانيا يضمن لها سلامة هذه الاراضي. فخطت الحكومة البولندية نحو المانيا وكان غرضها طمأنه المانيا بصدد علاقة بولندا مع فرنسا وازهار استقلالية السياسة البولندية في أهم جانب وهو علاقاتها مع المانيا، والى جانب ذلك كانت بولندا وبسبب موقعها الجغرافي انه يمكنها ان تلعب دور التوازن بين فرنسا والمانيا. فرحبت المانيا باتفاقية عدم اعتداء مع بولندا، فمن الناحية الاولى كانت بولندا أقوى حليف لفرنسا في شرق اوروبا. وثانياً، المانيا اكدت للدول الاوربية الصغيرة ان بإمكانها ان تحنو حنو بولندا وتتقرب الى المانيا. وثالثاً، ان المانيا تمكن من دق اسفين بين فرنسا وحلفائها. رابعاً، ان الإتحاد السوفيتي سوف لن يكون في وسعه التفاهم مع بولندا

^١ محمد سيد سليم، المصدر السابق، ص ٤٠٣.

^٢ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٥١.

للسماح لقواته في العبور الى الجبهة الالمانية في حالة الحرب. اما بخصوص النمسا فكان القلق الاوربي هو قيام اتحاد الماني - نمساوي كمقدمة لضم النمسا الى المانيا^١.

وفي عام ١٩٣٥، استردت المانيا منطقة السار عن طريق الاستفتاء، الذي اشرفت عليه عصبة الامم. فتعززت ثقة المانيا وطالبت بمنزلة متكافئة مع بريطانيا وفرنسا. وخلال المفاوضات لوضع حد للتسلح بين فرنسا وبريطانيا والمانيا، اتضح ان فرنسا لن تسمح بذلك، وبريطانيا لم تتخذ موقفاً صلباً. وعليه اعلن هتلر عن وجود قوة جوية المانية، وادخل نظام الخدمة العسكرية الإلزامية، مما زاد من عزلة فرنسا العسكرية، فضلاً عن ذلك فقد توصلت بريطانيا الى اتفاقية تسليح بحري مع المانيا وافقت بموجبها ان تمتلك المانيا ٣٥% من قوة بريطانيا البحرية، وكان ذلك في حزيران ١٩٣٥.

الا ان المغامرة الكبيرة جاءت في آذار ١٩٣٦ عندما قرر هتلر احتلال الراين وكسر طوق فرساي، بسبب تحالف فرنسا مع الإتحاد السوفيتي عام ١٩٣٥، هذه الاتفاقية اعطت هتلر مبرراً لاحتلال الراين. وكان رد فعل فرنسا لم يتعد الاستنكار السياسي. وكان هذا دليلاً على ضعف سياستها ونظامها السياسي. كما أن فرنسا لم تتلقى تشجيع من بريطانيا للقيام برد فعل عنيف على احتلال الراين.

اما بالنسبة للنمسا فان هتلر لم يتخلى عن مشاريعه في ضمها الى المانيا، وكانت إيطاليا هي العقبة في تحقيق ذلك. لكن إيطاليا في صراعها مع فرنسا وبريطانيا في حوض البحر الابيض المتوسط، وغزوها للحبشة وتدخلها في الحرب الاهلية الاسبانية، ادى الى التباعد الايطالي عن فرنسا وبريطانيا، وقيام تحالف ايطالي - الماني للتعاون الاقتصادي والسياسي. ثم جاء بعد ذلك قيام محور ياباني - الماني لصد التعاون السوفيتي البريطاني في الشرق الأقصى. وفي عام ١٩٣٧، انضمت إيطاليا الى المحور فتشكل المحور الثلاثي. وهكذا عزلت النمسا عن مصادر اسناد استقلالها وتم في آذار ١٩٣٨ ضمها لالمانيا دون ان تحرك اوربا ساكناً. فجاء دور تشيكوسلوفاكيا في قائمة التوسع، والتي كانت تعتمد على

^١كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

مساندة فرنسا وبريطانيا لصيانة امنها. لكن تشيكوسلوفاكيا وجدت نفسها في عزلة ووجهاً لوجه مع المانيا. ففي تشيكوسلوفاكيا هناك المان متمركزون في سوديتلاند ولهم حزبهم النازي فبدوا يشهدون المشاكل ويطالبون بحقوق سياسية هي أقرب الى حق تقرير المصير، وكانت المانيا تشجعهم على ذلك. وعلى صعيد أوروبا كانت تشيكوسلوفاكيا تشكل في موقف فرنسا وبريطانيا حيال التوسعات الالمانية ، وان إيطاليا أصبحت حليف لالمانيا، والشرق الاوربي بدأ يتقارب مع المانيا لاعتبارات امنية وسياسية وإقتصادية، واضحت المانيا هي القوة في أوروبا^١.

وفي ايلول ١٩٣٨، اعلن هتلر ان المانيا تريد حق تقرير المصير في السودان، وحاولت بريطانيا حل الازمة واعطت موافقتها لحق تقرير المصير، لكن هتلر تصلب في موقفه واراد ضم كل جيوكوسلوفاكيا فانهارت المفاوضات. وبعد انعقاد مؤتمر ميونيخ في ٢٩ ايلول ١٩٣٨، بين رؤساء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمانيا. اعطيت حصة كبيرة من جيوكوسلوفاكيا الى هتلر. لكن القوميات الأخرى في جيوكوسلوفاكيا تناصرت، فلجأ المكييون الى المانيا طلباً للمساعدة في ظروف طالبت بولندا وهنغاريا بمخصص من أراضي جيوكوسلوفاكيا حيث يقطنها هنغارويون وبولنديون. وفي ١٤ آذار ١٩٣٩ دخلت القوات الالمانية براغ. ولاحق في الاتفاق مسألة بولندا كمحطة تالية للتوسع الالمانى. وفي ٣١ آذار ١٩٣٩، اعطت بريطانيا تعهداً لبولندا بالدفاع عن استقلالها، فشنت المانيا حرباً اعلامية ونفسية ودبلوماسية لتطويق بولندا وكانت دانزيغ موضع الصراع. وقامت المانيا بانهاء معاهدة عدم الاعتداء مع بولندا ، ثم الفت معاهدة التسليح مع بريطانيا التي عقدت عام ١٩٣٥، وتباعدت دول اوربا الشرقية عن بولندا، وعزز هتلر علاقته مع إيطاليا بتوقيع معاهدة تعهدت بها إيطاليا بالوقوف الى جانب المانيا في حالة قيام حرب. ومن جانبها كانت فرنسا وبريطانيا تسعيان لكسب الإتحاد السوفيتي الى صفهما، لكن الشكوك ساورت موسكو وفسرت مناورة فرنسا وبريطانيا دعوة لالمانيا لضرب الإتحاد السوفيتي. فسارعت

^١ فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

الى التقارب مع المانيا وتم توقيع معاهدة عدم الاعتداء لمدة عشر سنوات بين البلدين وذلك في ٢٣ آب ١٩٣٩. وبالمقابل وقعت بريطانيا وبولندا حلفاً دفاعياً وذلك في ٢٥ آب ١٩٣٩. وفي الاول من ايلول دخلت القوات الالمانية بولندا وفي الثالث منه اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا ثم تبعها فرنسا^١.

وهكذا اندلعت الحرب العالمية الثانية واستمرت لست سنوات ، انتهت باستسلام المانيا في السابع من آيار ١٩٤٥ ، واليابان في الرابع عشر من آب ١٩٤٥ .

ثالثاً : مؤتمر بوتسدام (١٧ تموز - ٢ آب ١٩٤٥)

عقد الزعماء الثلاثة الكبار اول اجتماع لهم بعد هزيمة المانيا. ولم يبق من قادة فترة الحرب في السلطة سوى ستالين. فقد توفي روزفلت وخلفه هاري ترومان، ومثل بريطانيا في البداية تشرشل ثم اكمل المؤتمر خلفه ايلي رئيس حزب العمال بعد تنحي تشرشل اثر خسارة المحافظين في الانتخابات.

لقد كانت العلاقات الودية بين القوى الثلاثة الحليفة تتجه نحو الإفتراق بعدما ازيجت المانيا عن الساحة الاوربية، وكانت اليابان تحتضر أيضاً.

فالحلافات التي دفنت في ركام الحرب واغفلت حينما كانت الانظار والجهود كلها منصرفة الى النصر، تلك الحلافات طغت الى السطح وبانت جذورها. وبذلك اصبحت مسألة الابقاء على وحدة جبهة الحلفاء مؤمنة بمجدى التعاون على انه من شرائط بناء عالم جديد كما كان عليه

^١ المصدر نفسه، ص ٢٩٥ - ٢٩٧، ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية الالمانية لثناء الحكم النازي ينظر: رياض الصمد المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٣٥.

الحال حينما كان التعاضد عاملاً أساسياً في دحر المانيا. بيد ان القضايا التي خلفتها الحرب والنتائج التي ترتبت عليها، فضلاً عن حسابات كل طرف من المنتصرين وضعت في طريق ادامة التعاون عقبات كؤود. وكانت من الناحية النفسية والعملية تعيق تهيئة الاستعداد الذهني والتقديري للخوض في معالجتها من مبعث الحرص على جني ثمار النصر بطريقة تتخطى المصلحة الوطنية. فالإتحاد السوفيتي الذي دكت آلة الحرب مدنه وقراه، وحطمت نسيج حياته الاقتصادية وتكبد فيها ملايين البشر، لم يكن على حالة تهديه الى غير الاصرار على معاقبة المانيا واجازته تعويض خساراته الفادحة. وفوق ذلك، ففي الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية والاميركية تحتل إيطاليا وفرنسا وشمال افريقيا، وبذلك فإنها غير مهددة في المستقبل ، ولا يترتب على انسحاب قواتها مخاطر أمنية جسيمة. فان الإتحاد السوفيتي الذي انتشر جيشه الأحمر من فنلندا الى يوغسلافيا ومن برلين الى شمال ايران لا يمكن ان يقامر ويخلي عن هذه الدول العديدة دون ترتيبات اجرائية موثوق بها. و لا ريب ان أكثرها اطمئناناً هي تلك التي تساعد على بسط نفوذه واقامة نظام اجتماعي وحكومة مسايرة مع نظامه^١. اعتبر مؤتمر بوتسدام من اهم المؤتمرات الدولية التي عقدت في خلال الحرب العالمية الثانية وذلك يعود الى عدة عوامل اهمها:

١- لأن توقيته اتى بين اهم حدثين عالميين وهما، استسلام المانيا قبل استسلام اليابان
٢- لانه كان آخر مؤتمر ضم رؤساء الدول الخليفة الثلاث. كما أنه اول اجتماع شارك فيه الرئيس الاميركي " ترومان " بعد وفات سلفه " روزفلت " في ٢ نيسان ١٩٤٥. اما بالنسبة لبريطانيا فقد مثلها " تشرشل " في بدايته ومع ختامه " ايثلي ".

٣- النتائج الهامة التي اسفرت عنه:

أ- انشاء " مجلس يضم وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى: اميركا، بريطانيا، الإتحاد السوفيتي، فرنسا والصين. وعهد اليه مهمة التحضير لاتفاقيات الصلح مع الدول المهزومة. وتقدر الاشارة اليه هو ان الدول الخمس لا تتمثل في جميع جلسات هذا المجلس. لأن المؤتمر اشترط حتى تتمثل احدى الدول الخمس في جلسات " كمجلس وزراء الخارجية " المخصصة للبحث

^١ كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

في الاتفاقات مع الدول المهزومة، ان تكون قد وقعت على اتفاقية الهدنة مع الدول التي يبحث المجلس في اتفاقية الصلح معها. وبمعنى آخر أن الصين اذا لم تكن قد وقعت الهدنة مع إيطاليا لا يحق لها حضور الجلسات المخصصة لاتفاقية الصلح مع إيطاليا.

ب- احتفظ المؤتمر لنفسه بحق البحث في اتفاقية الصلح مع المانيا. ولكنه لم يتمكن من وضع هذه الاتفاقية وانما اكتفى المؤتمرون بوضع بعض المبادئ التي يجب ان تكون الاساس لاتفاقية الصلح مع المانيا. واهم هذه المبادئ: نزع السلاح، القضاء على النازية، نشر المبادئ الديمقراطية وتطبيق نظام اللامركزية. اما فيما يتعلق بالحدود الالمانية فقد وعد الانكلو-سكسون ستالين بدعم مطالبه في بروسيا الشرقية ورفضوا الالتزام بأي تعهد يتعلق بتعديل الحدود البولندية - الالمانية، ولكنهم وافقوا بادارة بولندا مؤقتاً للاراضي الواقعة الى شرقي خط " الاودر-نايسه" دون ان تشكل جزءاً من منطقة الاحتلال السوفيتي^١. وكذلك قرر المؤتمر احتلال الحلفاء لالمانيا ونزع سلاحها بالكامل، وازالة صناعاتها التي يمكن ان تستخدم في الانتاج الحربي، مع حل القوات المسلحة الالمانية حلاً كاملاً ونهائياً وبشكل يمنع اعادة تنظيم العسكرية الالمانية. هذا مع الغاء القوانين التي اصدرها النظام النازي، واعتقال مجرمي الحرب النازيين ومحاكمتهم واستبعادهم من الوظائف العامة، مع خضوع التعليم الالمانى لاشراف الحلفاء لاستئصال مبادئ النازية والعسكرية، وتنمية الافكار الديمقراطية، مع عدم اقامة حكومة مركزية في المانيا، واشراف الحلفاء على

الاقتصاد الالمانى وذلك عن طريق " مجلس الرقابة" الذي اقامه الحلفاء لتحقيق هذه الاغراض. كما قدر مؤتمر بوتسدام الزام المانيا بدفع تعويضات؛

١- تسدد التعويضات التي يطلبها الاتحاد السوفيتي من المعدات التي يمكن ازالته من منطقة الاحتلال السوفيتي، ومن الودائع الالمانية بالخارج. وكذلك تسدد التعويضات التي تطلبها الولايات المتحدة وبريطانيا من مناطق الاحتلال الغربية، ومن الودائع الالمانية في الخارج.

^١ رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

٢- يتلقى الإتحاد السوفيتي ١٥% من المعدات الرأسمالية الصناعية الكاملة التي يمكن الاستفادة منها، و ١٠% من المعدات الرأسمالية الصناعية غير اللازمة للاقتصاد الألماني، والموجودة في مناطق الاحتلال الغربية^١.

وفي تلك الاثناء تقدمت عدة دول بمطالب اقليمية لها في المانيا، مثل الدانمارك وهولندا وبولندا وجيكوسلفاكيا وطالبت فرنسا بفصل رينانية عن المانيا، ومنحها الاستقلال الذاتي وفصل الرور عن المانيا وتحويلها. وكما اتفقوا على جعل الخط المحاذي لنهر ري " الاودر - نايسه " حدوداً جديدة بين المانيا وبولندا. كما تقرر نقل الالمان الساكنين في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا الى المانيا تجنباً من قيام مشكلة اقلييات جديدة. وكذلك حدد هذا المؤتمر شروط استسلام اليابان^٢.

ألمانيا من التقسيم إلى إعادة التوحيد

تقسيم ألمانيا وبناء جدار برلين

حددت نتيجة الحرب العالمية الثانية المصير السياسي للشعب الألماني بعد عام ١٩٤٥، حيث التقت جيوش الدول الغربية المتحالفة والإتحاد السوفيتي في نهاية الحرب في منتصف ألمانيا، وتحديدأ في برلين. وعلى اثر ذلك استسلم الرايخ الألماني في يومي ٧-٨/٥/١٩٤٥. وجرى بعد ذلك في ٢٣/٥/١٩٤٥، اعتقال الأعضاء القائمين بأعمال حكومة الرايخ. وبتاريخ ٥/٦/١٩٤٥، قسم الحلفاء ألمانيا وفقاً لاتفاقيات سابقة قد عقدت فيما بينهم في عامين (١٩٤٤-١٩٤٥) إلى أربع مناطق احتلال (أمريكية، بريطانية، فرنسية، سوفيتية)،

^١ محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٤٧٩.

^٢ عبد الوهاب القيسي وآخرون، تاريخ العالم الحديث (١٩١٤-١٩٤٥)، مطابع وزارة التعليم العراق ١٩٨٣، ص ١٩٠.

كما جزءوا العاصمة برلين بشكل مماثل أيضاً إلى أربع قطاعات. إضافة لذلك فقدت ألمانيا إقليميها الشرقي الواقع شرق نهري (الاودر/نايسه) ضمن مناطق الاحتلال الأربع، وأصبح هذا الإقليم خاضعاً للإدارة السوفيتية والبولندية، حيث قام الاتحاد السوفيتي بضم القسم الشمالي من بروسيا الشرقية إليه، بينما أصبح القسم الجنوبي من بروسيا الشرقية وكذلك بوميرنيا والقسم الشرقي من براندنبورغ وسيليزيا تحت الإدارة البولندية. وهذا يعني فقدان ألمانيا ما يقارب (٢٥%) من مساحة الرايخ، فضلاً عن إرجاع منطقة السوديت التي ضمتها ألمانيا إليها بموجب اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨، إلى تشيكوسلوفاكيا وطرد منها السكان من ذوي القومية الألمانية، باستثناء عدد قليل منهم.^(١)

فضلاً عن ذلك فإن طرد القسم الأعظم من السكان الألمان من المناطق الواقعة شرق نهري (الاودر/نايسه) التي كان يقطنها في عام ١٩٣٩ حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة قد خلق وقائع جديدة. فقد وضع الحلفاء أثناء الحرب بعض التصورات حول مستقبل ألمانيا بعد هزيمتها. وكان الأمر المقرر، هو الحيلولة دون تمكنها من القيام بحرب هجومية أخرى على الإطلاق. وبدا إن اضمن الوسائل هي تقسيم الرايخ إلى عدة دويلات، غير أنه تم صرف النظر عن ذلك، وكان من المقرر نزع السلاح الألماني تماماً وإن تحتل عسكرياً وتخضع لسيادة المنتصرين. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب، قسمت الدول المنتصرة ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال، وكون الحكام العسكريون للمناطق الأربع مناطق احتلال، كون الحكام العسكريون للمناطق الأربع مجلس رقابة الحلفاء، والذي تولى السلطة العليا في ألمانيا، وهكذا الحال لبرلين التي تولت الدول الأربع (أمريكا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي) إدارتها، بعد أن قامت كل دولة من احتلال جزء منها، وكما جاء في اتفاقية مؤتمر بوتسدام تأجيل التحديد النهائي للحدود البولندية الغربية ووضع المناطق (الألمانية القديمة) الواقعة شرقي نهري (الاودر/النايسه) تحت الإدارة البولندية حتى يتم التحديد

^١ . حقائق حول ألمانيا، صادر عن إدارة الصحافة والإعلام لحكومة ألمانيا الاتحادية، بون، ١٩٧٦،

النهائي للحدود بين البلدين ، كما اتفقت كل من أمريكا وبريطانيا على منح القسم الشمالي من بروسيا الشرقية إلى الإتحاد السوفيتي، وبذلك شملت هذه حوالي ربع أراضي الرايخ قبل ١٩٣٨.^(١)

وما من شك ان لبولندا الحق في الحصول على تعويض عما أصابها من أضرار خطيرة أثناء الحرب. ولكن إن يكون هذا التعويض في شكل توسع في الأراضي نحو فان هذا يرتبط بطبيعة العلاقة بين الإتحاد السوفيتي وبولندا . فقد كان الإتحاد السوفيتي يسعى ومنذ عام ١٩٢١ إلى توسيع حدوده الغربية، واستطاع إن يحقق ذلك عام ١٩٣٩ على حساب بولندا، ثم أيد أثناء الحرب ان تحصل بولندا (التي أصبحت حليفة له) على أراضي ألمانية، تعويضا لها عما أخذه الإتحاد السوفيتي من مناطقها الشرقية. وبذلك كانت الأراضي الشرقية الألمانية المفقودة تشمل على بروسيا الشرقية وسيلزيا وأجزاء من بوميرنيا وبراندنبورغ، وهذه المناطق كانت آهلة بالألمان منذ مئات السنين ، وذات طابع حضاري ألماني، كما أنها تعتبر من المناطق الإقتصادية الزراعية المهمة، من حيث إنتاجها حوالي ٢٠٪ من المواد الغذائية لألمانيا ، فضلا عن ان مناجم سيليزيا تنتج حوالي خمس إنتاج ألمانيا للفحم . وقد تضمن تقرير مؤتمر بوتسدام على ضرورة نقل الشعوب ذات الأصل الألماني من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، إلى ألمانيا وعلى الرغم من ان مقررات بوتسدام تنص على ان ذلك لا يسري على المناطق الواقعة تحت الإدارة البولندية والأراضي الممنوحة للإتحاد السوفيتي، إلا ان جرت عملية تهجير واسعة للسكان الألمان نحو الغرب قبل وأثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام ، فقد تم تهجير حوالي (٤) مليون ألماني وتبقى حوالي (٦) مليون ألماني يواجهون عملية الطرد من المناطق الشرقية لألمانيا ، في الوقت الذي تم طرد (٥،٣) مليون ألماني من مناطق السويد في تشيكوسلوفاكيا.^(٢)

^١ . حقائق عن ألمانيا، تحرير: كارل رومر، معهد موسوعات برتلسمان، ميونخ، ١٩٨٠، ص ٤٥.

^٢ . المصدر نفسه، ص ٤٦-٤٧.

وبذلك يمكننا القول ان الوقائع الجديدة التي حصلت لألمانيا بعد الحرب مباشرة، هو كيفية إيجاد مأوى لهذه الملايين المهجرة من مناطقها الشرقية نحو الغرب، وألمانيا كانت في حالة لا تحسد عليها، فضلا عن كيفية اندماج هذه المجاميع مع بعضها ومع سكان المناطق الغربية لألمانيا. لقد كانت المفاوضات بين الحلفاء حول القضية الألمانية تشكل المسألة الاساسية . وتم وضع المخطط الكفيلة باحتلال المانيا والإشراف عليها ومناقشتها في عدة مؤتمرات وأهمها مؤتمر موسكو وبالطا، حيث في المؤتمر الأول تم تشكيل لجنة أوروبية لهذه المسألة ، أما في الثاني فقد توصلوا إلى اتفاق بشأن القضية الألمانية، من حيث تقسيمها إلى مناطق احتلال ووجوب نزع سلاح ألمانيا والقضاء التام على النازية وفرض التعويضات عليها.^(١)

ففي مؤتمر موسكو الذي انعقد في تشرين الأول ١٩٤٣ بين وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي، تقرر إنشاء (لجنة استشارية أوروبية) لتقديم اقتراحات حول شروط الاستسلام مع ألمانيا، والمبادئ التي يجب أن تنتهجها الدول الحليفة في سياستها تجاه ألمانيا. وبدأت اللجنة اجتماعها الأول في لندن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، ولم يتوصلوا إلى قرارات محددة بسبب تباين وجهات النظر، ماعدا الاتفاق على استسلام ألمانيا دون قيد او شرط . وخلال اجتماعات اللجنة قدمت بريطانيا مشروعها حول تقسيم ألمانيا إلى ثلاث مناطق احتلال: الأولى، تشمل جميع الأراضي الألمانية الواقعة إلى الشرق وتعادل ٤٠% من مساحتها و٣٦% من مجموع سكانها و٣٣% من مواردها الإقتصادية ، وتكون هذه المنطقة من حصة الإتحاد السوفيتي . والمنطقة الثانية، فتشمل الأراضي الشمالية الغربية من ألمانيا بما فيها منطقة (الرور) وتكون من حصة بريطانيا. أما المنطقة الثالثة ، تشمل جميع

^١ . محمد علي الفوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٩.

الأراضي المتاخمة للحدود الفرنسية وتكون من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا تكون، برلين مقسمة بين الدول الثلاث .^(١)

وقد نال المشروع موافقة الحكومة السوفيتية، أما الحكومة الأمريكية فقد أبدت تحفظات وأدخلت بعض التعديلات شرط الموافقة، مثل نقل منطقة السار إلى المنطقة الانكليزية مقابل ضم مناطق (هس وكاسل) إلى المنطقة الأمريكية، وان تعطى المنطقة الأمريكية مرفأ على البحر داخل المنطقة البريطانية ، وقبلت بريطانيا بذلك ، وفي تشرين الأول ١٩٤٤ تم قبول فرنسا عضوا في اللجنة الاستشارية الأوروبية، فأخذت تطالب في مناطق لها في ألمانيا.^(٢)

وهكذا تم الاتفاق في مؤتمر يالطا الذي انعقد في شباط ١٩٤٥ على تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال أمريكية ، وبريطانية ، وسوفيتية، وان تخضع برلين لسلطة مشتركة، وان تشارك فرنسا في منطقة احتلال وتتولى إدارتها تقتطع من المنطقتين البريطانية والأمريكية، فضلا عن دفع ألمانيا تعويضات للدول المنتصرة.^(٣)

لقد مرت سياسة الدول المنتصرة إزاء الدول المهزومة وبالذات ألمانيا ، بمرحلتين ، المرحلة الأولى، ركزت فيها على الاستئصال الجسدي والمعنوي للنظم الحاكمة وقياداتها ومؤسساتها. مع السعي إلى إعادة تأهيلها بما يضمن عدم عودتها إلى السياسات التي أدت إلى نشوب الحرب. والمرحلة الثانية ، بدأت الدول المنتصرة في مساعدة الدول المهزومة على النهوض الاقتصادي والتحول السياسي الديمقراطي، بل وإدماجها في منظومة أحلافها ومنظماتها الإقتصادية . وتواكب ذلك مع بداية الحرب الباردة بين الدول المنتصرة (أمريكا والإتحاد السوفيتي) وكان الهدف من مساعدة الدول المهزومة هو توظيفها في عملية الحرب الباردة

^١ . رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٤١١.

^٢ . المصدر نفسه، ص ٤١٢.

^٣ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٣٧٢.

ضد المعسكر الآخر ، وفي هذا الصدد عملت أمريكا على مساعدة ألمانيا في النهوض خوفاً من أن يؤدي استمرار الضغط عليها إلى انتشار الشيوعية فيها. كانت نقطة البداية هي استئصال القيادات السياسية والعسكرية الألمانية . وفي ٨ آب ١٩٤٥ ، وقعت الدول المنتصرة الأربعة اتفاقية لندن التي نصت على إنشاء (محكمة عسكرية دولية) تتألف من قاض واحد وآخر احتياطي من الدول الأربعة لمحاكمة مجرمي الحرب على ثلاثة أشكال من الجرائم هي، الجرائم ضد السلام ، والجرائم المتمثلة في انتهاك قوانين الحرب وشن حرب عدوانية ، الجرائم المتمثلة ضد الإنسانية. وهكذا انعقدت في نورمبرغ بألمانيا في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ المحكمة الدولية العسكرية وذلك لمحاكمة ٢٤ من قيادات النظام النازي وعلى رأسهم (غورنغ وهيس وفون ريبنتروب) بالإضافة إلى سبع مؤسسات نازية أهمها الغوستابو، والعاصفة، وقيادة الحزب النازي، وأعضاء هيئة الأركان العامة، ولعل ما يلفت النظر هو أن القضاة لم يكونوا محايدين بل ينتمون للدول المنتصرة ، يعني الأخيرة تشمل الحسم والحكم في آن واحد. وفي نهاية أيلول وبداية تشرين الأول ١٩٤٦ ، أصدرت المحكمة أحكاماً بإعدام (١٢) قيادياً والسجن المؤبد إلى ثلاث سنوات على سبعة آخرين . وتم إجراء (١٢) محاكمة أخرى في مناطق الاحتلال الأربعة تم فيها إدانة (١٨٥) شخصاً بأحكام تتراوح ما بين الإعدام والسجن.^(١)

ولقد اختلفت مناهج دول الاحتلال تجاه عملية إعادة التأهيل ، وإن اتفقت في التأكيد على الاستسلام غير المشروط ، ليس فقط للجيش الألماني ، وإنما للأمة الألمانية ذاتها. وقد جاء ذلك في إعلان الصادر في ٥ تموز ١٩٤٥ في برلين من قادة الاحتلال في ألمانيا وهم (آيزنهاور، زوكوف، مونتغمري، دي تاسيني). فبينما رأت بريطانيا إن إعادة التأهيل تبدأ من استئصال العناصر النازية، فأما فرنسا رأت إن العدوانية الألمانية ناشئة من الدولة الألمانية الموحدة ، وبالتالي يجب تقسيم ألمانيا . بينما دافع الأمريكيون عن وجهات نظر تمزج بين المفهومين البريطاني والفرنسي مع التأكيد على الحاجة إلى تغيير القيم

^١ . محمد سيد سليم، المصدر السابق، ص ٥٣٢.

السياسية للشعب الألماني. أما السوفيت ، فإنهم رأوا ان المشكلة تكمن في التركيب الاجتماعي الرأسمالي لألمانيا، وان إعادة التأهيل تبدأ بحدوث ثورة اجتماعية اشتراكية . كانت نقطة البداية المشتركة بين دول الاحتلال هي محاكمة قادة النظام النازي في إطار محاكمات نورمبورغ وإعدام بعضهم . كذلك تم القبض على آلاف العناصر الألمانية المتعاطفة مع النازية. ومنذ نهاية عام ١٩٤٦ كان هناك (٦٤) ألف سجين ألماني في السجون البريطانية و(٩٥) ألف في السجون الأمريكية و(١٩) ألف في السجون الفرنسية، و(٦٧) ألف في السجون السوفيتية . كما تم طرد آلاف أخرى من وظائفهم في عملية تطهير للجهاز الحكومي من كل العناصر التي اشتبه في تعاونها مع النازية ، ومنع حوالي (٣٩٠) ألف ألماني من تولي أي وظائف عامة في منطقتي الاحتلال الأمريكية والسوفيتية . وفي منطقة الاحتلال الغربية اجبر كل ألماني على ملء استمارة توضح تاريخ حياته، وتم استخدام الإجابات على تلك الاستمارات لمحاكمة آلاف المواطنين ، وذلك تحت شعار محو النازية من ألمانيا (De-Nazification) وهكذا شنت دول الحلفاء عملية تطهير اجتماعي واسعة أخضعت الشعب الألماني لإرهاب سياسي شامل طال حتى العناصر التي كانت تعادي الحزب . ولم ينج من تلك العملية سوى العناصر التي وجدها المحتلون مفيدة للمساعدة في إدارة مناطق الاحتلال ، كذلك صدر قانون رقم(٤٦) بإلغاء ولاية بروسيا باعتبارها تشكل نواة العدوانية الألمانية.^(١)

^١ . محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص٥٣٦

وما تجدر الإشارة إليه حول مسألة اجتثاث النازية . فقد كانت التوصيات التي أرسلت إلى القائد الأعلى لقوات الاحتلال الأمريكي لألمانيا ، قد حددت المبادئ السياسية وهدفت إلى تحديث الحياة السياسية الألمانية على أسس الديمقراطية) وكانت كما يلي: ^(١)

- تفكيك وإلغاء الحزب النازي وتشكيلاته ومؤسساته الفرعية وجمعياته واتحاداته ومنظماته وجميع المؤسسات الشعبية النازية والتي استخدمت كأداة لسيطرة الحزب ومنع انبعاث أفكاره بأي شكل من الأشكال، وإلغاء القوانين والتنظيمات التي ترسخ التعصب على أسس العرق والعقيدة.

- إقصاء كل فرد من النازية من الذين لهم مشاركات كبيرة في نشاطات الحزب النازي من الدوائر الرسمية والمواقع المهمة في المؤسسات شبه الرسمية والخاصة والتي تشمل على المنظمات المدنية والاقتصادية والنقابية والمجالس البلدية والصناعة والزراعة والمال والتعليم والصحافة ودور النشر.

- أما الأشخاص الذين كانوا يعملون في المراكز القيادية ونشاطات داعمة للنازية والروح العسكرية . فهؤلاء لن يعودوا إلى أي منصب في الدوائر الأنفة الذكر.

- سجلات الأرشيف والنصب التذكارية والمتحف التي استخدمها الحزب النازي أو التي كرست لإدامة واستمرار العسكرية الألمانية ستكون تحت السيطرة العسكرية.

- يمنع نشر أي شكل من أشكال النازية ولا يسمح لأي نشاط سياسي إلا بعد اخذ الإذن والموافقة من السلطة العسكرية.

وركز المحتلون الغربيون على إعادة "تعليم" الشعب الألماني بحيث يصبح شعباً محباً للديمقراطية الغربية سواء باللين أو بالعنف . فتم حظر الجمعيات ذات التوجهات

^١ . [http://workmall.com/germeny-Nuremberg trials and De Nazification history-the](http://workmall.com/germeny-Nuremberg%20trials%20and%20De%20Nazification%20history-the)

الأيدلوجية وحظر إصدار الصحف ، مع تشجيع إنشاء الجمعيات والنوادي الشبابية غير السياسية وإصدار " نشرات صحفية " تعبر عن القيم الديمقراطية الغربية ، وتمول من دول الاحتلال. وتم معاملة الشعب الألماني بازدراء ، وحظر الاتصال بين قوات الاحتلال والألمان ، وحظر التنقل بين مناطق الاحتلال الغربية. فإذا أضفنا إلى ذلك البؤس الاقتصادي الذي ساد ألمانيا ، فانه يمكن ان تتفهم الظروف التي تم في ظلها إعادة تأهيل الألمان بعد سحق إرادتهم. وعلى المستوى الاقتصادي فرضت دول الاحتلال عدة سياسات، منها الاستيلاء على المصانع الألمانية، والحد من الإنتاج الصناعي الألماني، وتحويل الصناعة الحربية إلى الإنتاج المدني ، وفرض ضرائب باهظة على الألمان لتغطية نفقات الاحتلال (في حالة فرنسا تم نقل ٤٧٠ ألف ألماني للعمل في مختلف نواحي الاقتصاد الفرنسي) ، وتخطيط الاحتكارات والكارتلات الصناعية الألمانية وتجزئتها. كذلك تم إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة ، ومنها جامعة ميترتس التي أنشأها الفرنسيون ، وإعادة كتابة الكتب المدرسية بما يتفق مع الرؤية الغربية عن المسؤولية الجماعية للشعب الألماني عن جرائم النازية. وقد تم اختيار القيادات الألمانية التي تشرف على تلك العملية وطرد أي مسؤول ألماني يعترض عليها "" فرض الديمقراطية بطرق تسلطية "" . أما السوفيت فقد رفضوا نظرية "" الذنب الجماعي "" للشعب الألماني عن جرائم النازية، وإنما تصرفوا على إن النازية هي نتاج للرأسمالية الألمانية، والحل هو تدمير هذه الرأسمالية ، كما أنهم ركزوا على التمويل الشامل للألمان من خلال تقويض أسس الرأسمالية الألمانية. وطرد السوفييت (٤٠٠) ألف موظف وعامل ، وقاموا بتفكيك ونقل (١٣) ألف مصنع و(٤٥٠٠) ميل من السكك الحديدية الألمانية إلى الاتحاد السوفيتي، وقاموا بعملية تثقيف أيدلوجي (ماركسي-لينيني).^(١)

وهكذا كانت الدولة التي اعتبرها الألمان إنها قد أعطتهم هويتهم الحقيقية بإمرة القائد، أصبحت اليوم دون قيادة. وجرى تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال بإمرة حكام عسكريين يساعدهم عدد من المدنيين توزعوا على الشكل التالي: (١٢٠٠٠) أمريكي

^١ . محمد السيد سليم، المصدر السابق ، ص ٥٣٧-٥٣٨.

بإمرة الجنرال أيزنهاور الذي اختار فرانكفورت على نهر الماين مقرا له، (٢٥٠٠٠) بريطاني بإمرة المارشال مونتغمري في مدينة باد أوينهاوزن ، (١١٠٠٠) ألف فرنسي بإمرة الجنرال لاتر دي تاسيني في بادن و (٦٠٠٠) ألف سوفيتي بإمرة المارشال زوكوف في برلين - كارلزهورست. وفي برلين حل مكان حكومة الرايخ مجلس للرقابة ، إقامه الحلفاء لإدارة جميع الشؤون المتعلقة بكل ألمانيا.^(١)

وإذا كان مصير ألمانيا موضع تساؤل ، إلا أن الإنسان العادي كانت له هموم أخرى ، أي التغلب على الأزمات اليومية الحياتية من اجل البقاء . ملايين من المنازل تعرضت للقصف والدمار وخصوصا في المدن الكبرى. العديد من الناس يعيش بين الانقاض والأقيسة وأكواخ الصفيح عائلات مشتتة، الملايين يعيشون بعيدا عن مناطقهم ، الشعب يعاني من المجاعة . ومع ذلك فان هذا الانهيار الهائل للدولة كان في الوقت عينه بمثابة البداية للتحرير. بالنسبة إلى مئات الآلاف من المعتقلين والأسرى والمقاومين والمعارضين ، وكذلك بالنسبة إلى الأسرى الأجانب. وحتى الألمان ، الذين ساروا في ركب النازية دون الالتزام حقيقي كانت هذه هي الساعة التي يأملون فيها وضع نهاية للحرب وإرهاب الدولة. إنها " لحظة الخلاص والفناء في آن واحد " ولكن كيف سيكون المستقبل ؟ هذا السؤال كان على لسان كل مواطن ، وخصوصا كانت التقارير تنتشر عن معسكرات الاعتقال النازية والإبادة الجماعية التي هزت الرأي العام العالمي. وتم تشكيل المحاكم العسكرية اللاحقة لمحكمة نورمبرغ في المناطق الغربية وأصدرت أكثر من (٥٠٠٠) حكم بينها (٨٠٦) حكم بالإعدام ، أما في المناطق السوفيتية فقد تم محاكمة أكثر من (٥٠٠٠٠) شخص وأصدرت (٧٥٦) حكم بالإعدام، كما مات عدد كبير من المحكومين خلال وجودهم في معسكرات الأشغال الشاقة في سيبيريا . ولم تكن تهمة (الفاشية) توجهه إلى مجرمي النازية فقط، وإنما

^١ . يورغن وير، موجز تاريخ ألمانيا الحديث ، ترجمة: شفيق البساط، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٥، ص١٢. وينظر كذلك: موقع على الانترنت: whkmla.world_hkstory_at_kmla_federal_republic_of_germany (١٩٤٥_١٩٤٨)

كذلك إلى مناهضي الشيوعية أيضاً، فظلاً عن أن العديد من الشباب حوكموا بسبب جرائم ضد قوات الاحتلال والسلطات السوفيتية. وتشكلت أيضاً في المناطق الغربية محاكم ألمانية لها أهداف مماثلة قامت بتوزيع المتهمين إلى خمس فئات هي: مذنّب رئيسي ، مذنّب، مذنّب صغير، مؤيد للنظام السابق غير فاعل، بريء. وأنزلت بهم العقوبة المحددة مسبقاً وهي تبدأ بالسجن ومصادرة الأملاك مروراً بالعقوبة المالية وصولاً إلى المنع المحدود زمنياً من المشاركة في الانتخابات، وامتدت هذه المحاكمات للأعوام ١٩٤٦-١٩٤٨. وهكذا جاءت عملية التطهير السياسي في المناطق الغربية باعتقال مئات الآلاف، وطرد مثلهم من أعمالهم ، وذلك على ضوء الاستثمارات التي وزعت والتي تضمنت أسئلة إجاباتها تحدد الماضي المهني والسياسي وفي المناطق الشرقية فتتم عملية التطهير بمصادرة الأملاك من كبار المزارعين والإقطاعيين وتأميم المصانع والمصارف ، إلى جانب التطهير في الدولة والإدارات العامة والذي طال حوالي نصف مليون شخص.^(١)

وفي مسألة بث الديمقراطية في الحياة السياسية، فقد كانت من أهم أهداف الحلفاء هي إيجاد بنية ديمقراطية في ألمانيا ، وهذا أيضاً كان هدف جميع الألمان الذين ناهضوا النازية . ورغم اختلافاتهم العقائدية ، أكانوا من الديمقراطيين الاجتماعيين أم المسيحيين المحافظين والأحرار، فقد أرادوا جميعاً المساهمة في إيجاد الظروف لنشوء الديمقراطية في ألمانيا ، وذلك يتطلب السماح بوجود أحزاب سياسية في البلاد ، ولاسيما تلك التي كانت موجودة في جمهورية فايمار كالحزبين الديمقراطي الاشتراكي والشيوعي ، لكن سرعان ما اتجهت الأنظار نحو تأسيس أحزاب جديدة تختلف بصورة جوهرية عن سابقتها مثل الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي وحزب الأحرار . وكان السوفيت السباقين في السماح للألمان بالانضواء مجدداً تحت سقف الأحزاب في المنطقة التي يسيطرون عليها. وكانت قوات الاحتلال الغربية لاسيما الأمريكية تعلق أهمية قصوى على تكوين هذه الأحزاب الجديدة

^١ . يورغن وير، المصدر السابق، ص ١٢-١٨. وينظر [http://workmall.com/germany-](http://workmall.com/germany-history-)

منطلقة من القاعدة إلى القمة، أي من الأعضاء أنفسهم لا أن تكون مركزية موجهة من القمة إلى القاعدة، وذلك خلافاً للسوفيت الذين لم يعلقوا أهمية على ذلك ، بل طالبوا بإيجاد منظمات مركزية تعكس الشمولية في التوجهات الألمانية . وأضحى الحزب الشيوعي الألماني هو أول الأحزاب التي عادت إلى الساحة السياسية. وفي برلين وكولونيا وفرانكفورت على نهر الماين، تأسست حركة جماعية وطنية مسيحية لا مذهبية ، هي الإتحاد الديمقراطي المسيحي، وتأسست مثيلة لها في بافاريا هي الإتحاد الاجتماعي المسيحي. فقد اتفق سياسيون محوريون من الكاثوليك ونقابيون مسيحيون ووطنيون محافظون من البروتستانت على إنشاء حزب شعبي يركز إلى قناعات إنسانية مسيحية . أما الحزب التوأم والإتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا وهو الذي يمتاز بميوله المحافظة والفدرالية ، فقد حافظ على استقلاله وكيانه الخاص. وسيطرت النظرة الاشتراكية المسيحية على مسار الإتحاد في الفترة الأولى، ولكن تحولاً طرأ على مساره منذ عام ١٩٤٨، وتحول إلى مسار الاقتصاد الخاص واقتصاد السوق. أما مؤسسوا حزب الأحرار في برلين وفتنبرغ وبادن ، فقد سعوا إلى تجاوز الانشقاق ، الذي أصاب الحزب و الانقسام بين اليمين واليسار الذي برز بين منظماته خلال جمهورية فايمار. ومع ذلك بقي الاختلاف قائماً بين التيارين الوطني الحر واليساري الحر، رغم إعادة تأسيس الحزب من جديد . وكان القاسم المشترك بينهما هو رفض نفوذ الكنيسة على الدولة وتأييدها لنظام الاقتصاد القائم على الملكية الخاصة. وفي عام ١٩٤٨ ، اتحدت جميع الأحزاب الليبرالية للمرة الأولى في المناطق الغربية. أما في مناطق الاحتلال السوفيتية فقد خسر كل من الديمقراطيين المسيحيين والأحرار قدرتهم على الاستقلالية وأصبحوا جزءاً من (أحزاب الجبهة المناهضة للفاشية) تحت سيطرة الشيوعيين الذين اجبروا حزب الوحدة الاشتراكي الألماني على الإتحاد معهم عام ١٩٤٦ ، من خلال سيطرتهم على قيادته في المنطقة الشرقية.^(١)

^١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٢٠-٢٢.

وبذلك، وعلى صعيد السياسة الداخلية اتجهت كل دولة إلى إتباع أسلوب يتواءم ومصالحها. فالإتحاد السوفيتي حقق اندماجاً بين الحزب الشيوعي والاشتراكي الاجتماعي وتشكلت حكومة ذات أغلبية برلمانية بعدما جرت انتخابات عامة. وكانت سياسة فرنسا اقتصادياً، ولكن كان هذا موقفاً معهوداً في السياسة الفرنسية. ولمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن السياسات المتفاوتة للدول المحتلة عقد مجلس وزراء الخارجية اجتماعاً في كانون الأول ١٩٤٦ ولكن من دون تحقيق اتفاق لتنسيق سياستهم الاقتصادية في ألمانيا. فقد واصلت فرنسا والإتحاد السوفيتي اخذ التعويضات على شكل صناعات ومنشآت، في حين كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تعيل الملايين في منطقتيها. وقد اقترح تقديم قرض أمريكي لكن الإتحاد السوفيتي رفض الاقتراح، وأصر على اخذ التعويضات من الإنتاج حينذاك وهو ما رفضته بريطانيا.^(١)

ومن الناحية الجغرافية، فقد عارضت بريطانيا الدعوة الفرنسية لضم منطقة الراين، وارتضت بأن يقتصر ذلك على السار، كما إنها لم تعترف بما أصبحت تحت السيطرة البولندية من أراض ألمانية. وعندما اجتمع وزراء الخارجية في موسكو في آذار ١٩٤٧ كانت وجهات النظر متباينة بكل وضوح. فالإتحاد السوفيتي كان يرمي إلى المركزية في حين ان بريطانيا كان تريد نظاماً فيدرالياً، أما فرنسا فكانت تنادي بالانفصالية. واتهم السوفيت السياسة الأمريكية والبريطانية في ألمانيا على إنها كانت تجهد لإعادة الروح الرأسمالية العدوانية. وبعد إخفاق اللقاء عمدت أمريكا وبريطانيا إلى تكوين مجلس اقتصادي مشترك لإدارة منطقتيهما وأجريت انتخابات على مستوى الإدارة المحلية والمقاطعات وكان ذلك كله تمهيداً لإقامة حكومة ألمانية غربية في حالة تعذر الوصول إلى اتفاق مع السوفيت. ومن أجل تنشيط الاقتصاد في المنطقتين الغربيتين قررت أمريكا وبريطانيا العمل للنهوض بالإنتاج في تلك المناطق إلى مستويات ما قبل الحرب. وبذلك ابتعدت سياسات القوى المحتلة بدرجة أكبر في تعاملها مع الاقتصاد الألماني، وأصدرت الحكومتان الأمريكية

^(١) . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٨١-٢٨٢.

والبريطانية بياناً أكدت فيه أن عودة الاقتصاد الألماني إلى الاقتصاد الأوروبي من بين القضايا التي لا بد أن تعالج كي تسعف ألمانيا نفسها، ولإعادة الاقتصاد الأوروبي. وعندما اجتمع الوزراء في لندن في كانون الأول ١٩٤٧ كانت الخلافات اشد عمقاً والشكوك راسخة . فقد اخفق الوزراء في الاتفاق بشأن وضع صيغة نهائية للحدود الألمانية . بل حتى أن ترك المسألة إلى لجنة فرعية لم يقبل به السوفيت وذلك لأن أمراً مثل هذا سيثير مسألة حدود بولندا في الغرب. وتجدد الخلاف بصدد شكل الحكومة الألمانية وفصلت عن قضية إعادة الاقتصاد إلى نشاطه السابق.^(١)

إذن يمكننا القول أن تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال لم يكن إلا حلاً مؤقتاً أما الحل النهائي فلقد اعتبر من أهم القضايا التي خلفتها الحرب تعقيداً، إذ كان من الصعب الاتفاق عليه بين (الحلفاء) ، فقد لاحظت علامات الخلاف في مواقفهم أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب، بيد أن الحاجة الشديدة لمواصلة الحرب ضد ألمانيا استدعت منهم طمس الخلافات إلى المستوى الذي لا يقف في سبيل تحقيق النصر على ألمانيا. ولكن مع اقتراب نهاية المقاومة الألمانية وانحياز قابليتها على صد القوات المتحالفة ، طفعت إلى سطح العلاقات أزمات متنوعة انطوت على رؤية متفاوتة لكل منهما ، وأدوار كل حليف في العالم ما بعد الحرب، وفي مواقفهم حيال الشعوب التي تمت تحريرها. ومنذ البداية تبين أن قضية ألمانيا بؤرة خلاف، من حيث الواقع السياسي والاقتصادي الجديد ، كما إنهم لم يكونوا على اتفاق بشأن اتفاقية الصلح معها ، إلا أن جميع الجهود حول كيفية توقيع معاهدة صلح والطريقة التي يمكن بها إدارة ألمانيا ، قد باتت بالفشل ، وتطور الخلاف إلى حد أن تم تقسيم ألمانيا إلى دولتين.

^١ . المصدر نفسه، ص ٣٨٣-٣٨٤.

نحو إقامة دولتين ألمانيتين

أولاً: الأزمة بين الشرق والغرب:

كما أسلفنا سابقاً انه خلال مؤتمر بوتسدام لم يتمكن رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي سوى الاتفاق شكلياً على طريقة التعامل مع ألمانيا في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والقضاء على النازية وإحلال الديمقراطية واللامركزية ولم يتمكنوا من التوصل إلى تفاهم مشترك في الخلاف القائم بين مطالبة الإتحاد السوفيتي بتعويضات هائلة وإصرار القوى الغربية على إتاحة الفرصة أمام ألمانيا للحفاظ على اقتصاد يساعدها على الاستمرار ، هذا بالإضافة إلى سياسة السوفيت القائمة على البطش بجميع القوى المناهضة للشيوعية وبسط نفوذها السياسي في أوروبا الشرقية والشرقية الجنوبية لاسيما بولندا ، الأمر الذي شكل عائقاً أمام التوصل إلى تفاهم بين الحلفاء الأمر القريب . وقد أمكن التخفيف من وطأة هذا الشقاق الحاد بين الحلفاء من خلال حل وسط ، تقدم به الأمريكيون ، يقضي في جوهره إلى تقسيم ألمانيا إلى منطقتين شرقيّة وغربيّة، تكون الشرقيّة منها تحت تصرف الإتحاد السوفيتي للحصول على تعويضات عن الحرب، والثانية تحت سلطة التحالف الغربي ، الذي يعني عملياً ترك الإتحاد السوفيتي وحده يستغل المنطقة التي يسيطر عليها اقتصادياً ، بينما يجري العمل على إنقاذ المناطق الغربية من ناحية السياسة الإقتصادية والتعويضات وفق التصورات الانكلاوأمريكية ، الأمر الذي يتعارض بدوره مع النوايا المعلنة سابقاً عن التعامل مع ألمانيا بصفاتها وحدة إقتصادية غير مجزأة . لقد كان هذا القرار هو المقدمة لتقسيم ألمانيا سياسياً.^(١)

ويمكن القول انه بهذا الحل الوسط ، ربما استطاعت القوى الغربية المحيولة دون امتداد نفوذ السوفيت إلى منطقة الرور، لكن مقابل ذلك كان عليها القبول بالتخلي عن الاتفاق

^١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٢٢.

الذي تم بينهم، والقائم على مبدأ عدم فصل المناطق الشرقية لألمانيا لصالح بولندا، وكان عليها أيضاً السكوت على التهجير للملايين الناس من المناطق البولندية والتشيكوسلوفاكية والهنغارية. وباستثناء هذا الاتفاق لم يتمكن الفرقاء من التوصل إلى أي تفاهم حول المسائل السياسية المتعلقة بالتعويضات ومستوى الصناعة الألمانية والإشراف على منطقة الرور. وهكذا سار الحلفاء نحو تقسيم ألمانيا إلى دولتين.

في هذه الأثناء برزت أزمات في مناطق أخرى من أوروبا والعالم. ففي أوروبا الشرقية والوسطى سعى السوفيت إلى الاستفادة من سيطرتهم العسكرية من خلال إقامة دول تدور في فلك الشيوعية، الأمر الذي اعتبره الغرب بأنه سياسة توسعية . كما حصل تضارب في المصالح البريطانية -الأمريكية من جهة والسوفيتية من الجهة أخرى في كل من إيران وتركيا واليونان.^(١)

مشاعر الشك وعدم الاتفاق التي سادت العلاقات بين حلفاء الأمم، أودت في عام ١٩٤٧ إلى اندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب وكانت ساحتها الأبرز هي ألمانيا التي بدا ان التقسيم واقع فيها دون شك. وقد شملت حركة مجلس الرقابة التابع للحلفاء بسبب معارضة فرنسا إقامة هيئات إدارية مركزية ألمانية، والأهم من ذلك ، لأن السوفيت لم يترددوا لحظة واحدة في تنفيذ الأهداف السياسية التي وضعوها والخاصة بألمانيا دون الرجوع إلى الحلفاء في ذلك ، إذ عمدوا إلى إجراء تغييرات سياسية واجتماعية جذرية في ألمانيا الشرقية وفق النموذج السوفيتي متبعين شتى الوسائل في احتكار السلطة ووضعها في يد الشيوعيين. وتمثل رد الفعل من قبل البريطانيين والأمريكيين بتوحيد المنطقتين التابعتين لنفوذهما ، وبدأت إعادة البنية الديمقراطية على الصعيد المحلي من خلال إطلاق الأحزاب وتأسيس الولايات . وبدلاً من الإشراف الجماعي على ألمانيا بأكملها ، كان على المناطق المحتلة ان تتأقلم مع قوات الوصاية المفروضة عليها. فكان على الألمان في المنطقة

^١ . لمزيد من التفاصيل ينظر: كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٣٨٩.

الشرقية الانصياع للنظام الاجتماعي الاشتراكي الجديد الذي يحمل الطابع السوفيتي الأكثرية منهم لم تكن تريد ذلك ، لكن تبين سريعاً أن الديمقراطية المتجددة الموعودة قد تحولت إلى ديكتاتورية تسود منطقهم . أما الألمان في الغرب ، فقد أتاحت أمامهم فرصة غير منتظرة تتمثل في الانضمام إلى العالم الديمقراطي بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي ينطوي على الأمن ويفتح الباب أمام المساعدات الاقتصادية . في هذه المناطق بدأت الديمقراطية تنمو وتتطور تحت مراقبة القوات المنتصرة بشكل راسخ ومتين قوامها الأحزاب والنقابات والمجالس النيابية المنتخبة . وكان هذا سنوات بمثابة الخلاص بالنسبة الى المعتزمين بالديمقراطية من الألمان بعد سنوات من الاضطهاد في ظل النازية ، كما انه كان بمثابة دعوة إلى إعادة النظر والتفكير بالنسبة إلى من كان من إتباع النظام السابق.^(١)

ثانياً: رسم معالم التقسيم:

لقد سبق السياسيون البريطانيون الحكومة الأمريكية في الكشف عن خلفية الإستراتيجية المزدوجة للسوفيت في ألمانيا . فمن ناحية لم يترك ممثلوا الإتحاد السوفيتي في مجلس الرقابة وفي مؤتمرات وزراء الخارجية بين ١٩٤٥-١٩٤٧ فرصة تفوت دون التأكيد على وحدة ألمانيا آملين من النفوذ ومشاركة أكبر في القرارات السياسية ، ومن ناحية أخرى كانت سلطات الاحتلال السوفيتي والشيوعيين يعملون على إحداث تغييرات اجتماعية جذرية في المناطق التي يسيطرون عليها، الأمر الذي يمهّد الطريق أمام مزيد من التباعد والفرقة بين مناطق الاحتلال . فتحت غطاء مكافحة الفاشية، وجرت عمليات واسعة لنزع ملكية الأراضي وكبار المزارعين ، مترافقة مع تأميم الصناعة والمصارف ووضع الشيوعيين الموثوق بهم في مراكز حساسة في الإدارات الرسمية ، وإنشاء جهاز للشرطة خاضع للسادة الجدد. وكما جاء سابقاً ، فقد كانت مكافحة الفاشية بالنسبة إلى الشيوعيين مجرد وسيلة لوضع اليد على الدولة والأجهزة التابعة لها. لم يطل التطهير النازيين السابقين في إدارات

^١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٤.

الدولة فحسب ، بل أيضاً جميع هؤلاء ، الذين يعارضون انتقال السلطة إلى الشيوعيين. وقد زاد من حدة الصدع في ألمانيا هو اندماج بواسطة الإكراه بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني والحزب الشيوعي الألماني بتشكيلها حزب الوحدة الاشتراكي الألماني عام ١٩٤٦. فكان هذا الاندماج للحد من نفوذ الديمقراطيين الاجتماعيين في منطقتهم.^(١)

بالمقابل كانت لندن على معرفة تامة بما يجري في منطقة الاحتلال السوفيتي، ولم يعد لديهم أي شك أن دولة شيوعية منفصلة في طريقها إلى الانبعاث في الشرق، يمارس من خلالها الضغط على ألمانيا بكاملها. وكانت النظرة البريطانية تقتضي القيام بأمر ما لمواجهة هذا (المخطر الروسي). لكن الحكومة الأمريكية كانت مترددة في التخلي عن اتفاقية بوتسدام . هذا في حين بدا أن التقهقر الاقتصادي في أوروبا الغربية لن يتوقف ما لم تعد عملية الإنتاج وإمدادات الغذاء إلى الانتعاش ، لاسيما في ألمانيا وهي قلب أوروبا ، مع الاستفادة من منطقة الرور لمصلحة البلدان المجاورة من خلال التبادل الاقتصادي ، وخصوصا ان منطقة الرور تعتبر أهم مصدر للطاقة ومركز أوروبا الصناعي . في الوقت الذي كانت موسكو تراهن على تفاقم الأوضاع وانتشار الفوضى في غرب القارة الأوروبية. وقد بلغ الأمر بالفعل في غاية التأزم حتى انه جرى تقنين الحبز في بريطانيا، كما ان محاولة الولايات المتحدة المتمثلة بالتعاون مع الإتحاد السوفيتي لا العمل ضده، من اجل تجاوز هذه الفوضى العارمة ، باءت أيضاً بالفشل نهاية عام ١٩٤٦. فقد اقترحت أمريكا إعطاء ضمانات أمنية للسوفيت تجاه ألمانيا من خلال تحييدها وإبقاءها منزوعة السلاح بإشراف القوى الأربعة ، لكن السوفيت رفضوا الاقتراح، وهكذا بدأت التحذيرات البريطانية تجد لها آذانا صاغية في واشنطن ، وهكذا بدأ التحول في السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا، وتم إعلان دمج المنطقتين المحتلتين الأمريكية والبريطانية في منطقة إقتصادية واحدة لكي تشكل النواة لدولة ألمانية غربية.^(٢)

^١ . المصدر نفسه، ص ٣٩.

^٢ . يورغن ويبر، المصدر السابق ، ص ٤٦.

ويمكن القول ان هذا التحول ترك ارتياحا في ألمانيا الغربية ، من حيث فتح الآفاق الواسعة امامهم للخروج من الوضع البائس ، فضلا عن إعلان أمريكا بقائها لمدة طويلة، الأمر الذي بدد مخاوف الألمان من ان تبقى القوات السوفيتية دون غيرها في ألمانيا.

وهكذا جاءت مسألة إنشاء (المنطقة الاقتصادية المتحدة) في مطلع عام ١٩٤٧ كخطوة مصيرية بالنسبة إلى مستقبل ألمانيا. فهذه الخطوة كانت تحمل في طياتها التوجه عبر إجراء بعض التعديلات التنظيمية نحو تكوين منظومة إدارية حكومية ذات قاعدة فيدرالية ، إلى جانبها هيئة برلمانية تتمثل فيه القوى السياسية المنبثقة عن المجالس النيابية في المنطقة البريطانية - الأمريكية وتعكس موازين القوى فيها بصورتها الحقيقية. وكان لحزبي الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي عدد من مقاعد المجالس النيابية، يساوي ما كان للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، وأضحى حزب الأحرار بمثابة من يرجع كفة الميزان . أما الحزب الشيوعي وحزب الوسط والحزب الألماني والإتحاد الألماني لإعادة الإعمار ، فلم تكن لهم أهمية تذكر. ومن هنا برزت المعالم الرئيسية لنظام حكومي برلماني للجمهورية الاتحادية . مع ذلك كانت كل القوانين والإجراءات الصادرة عن الهيئة البرلمانية تخضع لرقابة مشددة من قبل البريطانيين والأمريكيين لكن أهم ما في الأمر هو ان الرغبة المتنامية في الاستقلالية في المناطق الغربية لم تكن لتتعارض مع الأهداف التي حددها التحالف الغربي، ومنها وضع حد للمجاعة والفقر وإيجاد ظروف إقتصادية منتظمة والوقوف في وجه التهديد الشيوعي السوفيتي وكذلك الانصهار في المعسكر الغربي . أمام مسألة ترك المنطقة الشرقية من ألمانيا تحت النفوذ السوفيتي فكان أمراً لا بد من القبول به فهو أمر واقع لا محالة.^(١)

^١ . يورغن ويبر، المصدر السابق ، ص ٤٢-٤٣.

ثالثاً: مبدأ ترومان وسياسة التصدي؛

ان التطورات التي حصلت في العلاقات السوفيتية - الغربية في ألمانيا وبولندا ودول أوروبا الشرقية، والضغط الذي سلطه الإتحاد السوفيتي على الوجود البريطاني في اليونان والنفوذ الغربي في تركيا وإيران ، رسخت بما لا يدفع إلى الشك ان عرى التفاهم التي سادت خلال الحرب بين الإتحاد السوفيتي والقوى الغربية قد انقضت . وكانت المواقف تذهب ابعد فأبعد للاحتماء والتحصن وراء متاريس من السياسات الأيدلوجية والإجراءات العملية حيث توجد مصالحها وترعاها قواتها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وكانت كل خطوة تتخذ من موسكو أو واشنطن ولندن تعمق التباين وتنشر الخوف وتهول التوقعات وتفرط في تقدير النوايا تقديراً من منظور سوء النية . وكانت الإدارة الأميركية تستفحص السياسة والمصالح والإستراتيجية الأميركية خلال السنوات التالية للحرب، وتهيئة في الإدارة شخصيات اشتركت في نظرتها إلى العلاقات الدولية الأميركية مثل ترومان رئيس الجمهورية ، ومارشال وزير الخارجية ، ودين اجسون مساعد وزير الخارجية ، وفاندنبرغ زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس.^(١)

فقد تمكن دين اجسون من كسب التأييد لسياسة ترومان في ((الوقوف بوجه المد الشيوعي)) من خلال ربط موضوع القروض الأميركية بالنضال ضد الشيوعية، وكان يحادل في إن سقوط اليونان في يد الشيوعيين سوف يضعف في النهاية من مكانة البلقان وأفريقيا وأوروبا الغربية. وكانت حجة (التفاحة العفنة) القائمة على فكرة ان دولة شيوعية واحدة سوف تبدأ بإفساد جيرانها الملاصقين لها. تشبه نظرية (الدومينو) والتي

^١ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

تقول (ان السماح بوقوع دولة في برائن الشيوعية سيجعل دول الجوار تقع بعدها ، مثل قطع الدومينو المصطفة في خط) التي أصبحت تهيمن على سياسة أميركا الخارجية.^(١)

وفي هذا الجو المشحون بعدم الثقة وسوء الظن انعقد مؤتمر موسكو في استمراره للاجتماعات العادية الدورية (لمجلس وزراء الشؤون الخارجية) للدول الأربعة . ولم يتوصل المؤتمر الذي استمرت جلساته من ١٠ آذار ولغاية ٢٥ نيسان من عام ١٩٤٧ ، إلى إيجاد حل للقضية الألمانية . والسبب في فشل هذا المؤتمر ليس الأوضاع الدولية المتوترة وما كان يخيم عليها من شك وسوء الظن وحسب ، وإنما الرسالة التي أتى توقيعها مع افتتاح المؤتمر بجلسته. هذه الرسالة التي وجهها ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ إلى الكونغرس الأمريكي والتي تضمنت القطيعة مع السوفيت.^(٢)

فقد أعلن ترومان عن تغيير السياسة من عدم الاكتراث إلى الوقوف بوجه المد الشيوعي، وكان عليه - من اجل كسب تأييد الكونغرس - ان يضخم من الاختلافات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ويجادل في ان النضال الأيدلوجي بين الديمقراطية والشيوعي هو نضال حاسم ملمحاً إلى ان إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية توسعية عدوانية ولذلك يحتاج إلى الوقوف في وجهه (على الرغم من انه لم يأت مباشرة على ذكر الإتحاد السوفيتي بالذات). هذه السياسة الجديدة - التي أصبحت تعرف بمبدأ ترومان - تعتبر ان على جميع البلدان ان تختار بين (حرية الغرب او عبودية الشيوعية). وأعلن ترومان عن استعداد أميركا لمساعدة أي بلد يقاوم (الأقليات المسلحة) او (الضغط الخارجي).^(٣)

^١ . آلان تد، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

^٢ . رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٤٥٨.

^٣ . آلان تد، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

وبعد شهرين من توجيه ترومان لرسالته، وقف دين اجسون أمام الكونغرس يوضح ما أتى في خطاب رئيسه، وأعلن بأن المساعدة الأمريكية ستكون محصورة فقط في الدول التي تقر الولايات المتحدة ، نظامها السياسي والاقتصادي. وفي ذلك يقول: (ان تدابير مساعدة وإعادة بناء البلدان التي خربتها الحرب لم تنبثق عن روح إنسانية إلا جزئياً). وأضاف مخاطباً الكونغرس : ((إن مؤتمرهم قد أجاز ، وحكومتكم تنتهج سياسة مساعدة وإعادة بناء ، هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية)). أما أسباب المساعدة بعض الدول دون غيرها أظهره قوله: ((بما إن الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبية، فإننا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها أكثر فاعلية لبناء عالم مستقر سياسيا واقتصاديا، بمساعدة الحرية الإنسانية والمؤسسات الديمقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتعزيز سلطة الأمم المتحدة ، ولذلك فإن الشعوب التي تسعى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديمقراطية والحرية الإنسانية التي تقف في وجه الضغوط غير الديمقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الأمريكية قبل سواها)).^(١)

وبهذا الإعلان تكرست القطيعة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي وبالتأكيد اثر ذلك على فشل مؤتمر موسكو الذي لم يتوصل إلى وضع حدا للخلاف حول معاهدة سلام مع ألمانيا . وعمدت أمريكا إلى إنشاء تحالفات لمجابهة الكتلة السوفيتية ، لذلك جاء مشروع مارشال ليستكمل ما بدأه رئيسه وبذلك تكرست الهوة بين الشرق والغرب.

^١ . رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٤٥٩.

رابعاً: مشروع مارشال:

لقد بدأت السياسة الأمريكية في أوروبا تتبلور بصورة واضحة منذ الخلافات بشأن بولندا وألمانيا نحو ضرورة العمل على إعادة توازن القوى في أوروبا وذلك بعدما حصلت تغييرات جذرية في العلاقات الدولية . فاندحار ألمانيا وخضوعها للاحتلال العسكري من قبل قوتين كبيرتين وهن بريطانيا وفرنسا وبقية القوى الأوروبية القيام بدور الطرف الآخر المواجه للاتحاد السوفيتي ، قد ألزم الولايات المتحدة ان تكون القوة الأساسية لإعادة توازن القوى في أوروبا. وكما اتضح لنا فإن السبل التي نهجتها الولايات المتحدة كانت نفسية وسياسية وعسكرية وإقتصادية. ففي عزمها وإصرارها على الوقوف في وجه التحدي السوفيتي كانت الولايات المتحدة تبدي استعدادها النفسي وثقتها في قدرتها على التصدي للتحويلات المترتبة على الخلافات في قضايا العلاقات الدولية، ففي الجانب السياسي اندفعت لتكون في مقدمة المعارضين للسياسات السوفيتية بعدما كانت أثناء الحرب تحرص على التوفيق بين وجهات نظر بريطانيا والاتحاد السوفيتي . وفي بعدها العسكري فإن الإبقاء على الآلاف من قواتها في غرب أوروبا من جهة ، وتطوير القابلية النووية من جهة أخرى كانا دليلاً على ان الإستراتيجية العسكرية تعمل لإقامة توازن قوى. اما في الجانب الاقتصادي فجاء مشروع مارشال ليتولى في هذا الدور لإعادة التوازن وهو الأمر الذي كان يعد بديلاً للحرب.^(١)

إن الحرب ودمارها أثقلا على أوروبا الغربية بصورة جلية فتعطلت كثير من نشاطاتها الإقتصادية والتجارية . وثمة أسباب كانت وراء ذلك. الأول "اقتصاديات الدول الصناعية الأوروبية قد أتلقتها الحرب، وأصبح من العسير بمكان الانتعاش الاقتصادي من دون سياسة تعمل جميع الدول الصناعية على إنجاحها . والثاني "ان اقتصاد ألمانيا المنهار الحق ضرراً في الاقتصاد الأوروبي وبات من المتعذر النهوض باقتصاد أوروبا من غير احياء الاقتصاد الألماني ومشاركته في احياء الاقتصاد الأوروبي. والثالث "ان بريطانيا تعثرت في دفع ما

^١ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٤١٠.

عليها من ديون وقروض للولايات المتحدة. كانت نتائج هذا الواقع سلبية سياسياً واقتصادياً.^(١)

وبذلك قرر الكونغرس الأمريكي منح معونات مالية لإنعاش اقتصاديات اليونان - تركيا ودول أوروبا الغربية ولاسيما إنعاش اقتصاد ألمانيا . وتم الإيضاح ان الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي هي الوحيدة المزهلة للحصول على المساعدة . وفي الوقت ذاته ستفسح المساعدة المجال أمام انتعاش الاقتصاد الألماني ضمن المجال الأوروبي وبذلك تغلق الطريق أمام الهيمنة الألمانية التي كانت تخشاها فرنسا.^(٢)

وفي ٥ حزيران ١٩٤٨ ، ألقى الجنرال مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة ، محاضرة في هارفارد وجاء في سياق حديثه ان الولايات المتحدة تستحق ان يهب الأوروبيون لأخذ المبادرة في معالجة أوضاعهم الإقتصادية وان يأتوا بفكرة ومشروع وسياسة وان الولايات المتحدة من جانبها تستدعي الدعم والعون المادي.^(٣)

وهكذا ومن اجل الحيلولة دون وقوع الكارثة الإقتصادية التي تتهدد أوروبا ، والتي في حال وقوعها قد تخدم الشيوعية وتساعد الاتحاد السوفيتي في بسط سيطرته على القارة بأسرها برأي حكومة ترومان ، فقد عرضت الولايات المتحدة مساعدات مالية سخية على جميع الدول الأوروبية ، بالإضافة إلى إمدادها بالمواد الخام بهدف إعادة بناء اقتصادها. لم يوافق على هذا العرض سوى الدول الأوروبية الغربية كما كانت تتوقع واشنطن بصورة مسبقة. وإلى جانب هذه الأهداف في إطار سياسة التصدي الجديدة كانت الولايات المتحدة تسعى من خلال مشروع مارشال وراء هدف آخر.^(٤)

^١ . المصدر نفسه ، ص ٤١١ .

^٢ . الآن قد ، المصدر السابق، ص ٢٦١ .

^٣ . كاظم هاشم نفعة، المصدر السابق، ص ٤١٢ .

^٤ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٤٤ .

الأمر الذي رفضه السوفيت والدول السائرة في فلكنهم ، من حيث إذا اخذ السوفيت ودول أوروبا الشرقية بهذا النموذج سوف تدرج في نظام اقتصادي عالمي تفقد فيه القابلية على التحكم بتطور اقتصادياتها . كما ان مستلزمات الانتفاع من المشروع يستدعي إشرافاً ونفوذاً لاقتصاد الطرف القوي في المشروع وبذلك ستكون أميركا صاحبة التأثير على اقتصاديات السوفيت وحلفائهم ، فضلاً على ان المشروع يعد أسلوباً للدخول في أوروبا الشرقية من الباب الخلفي، مما لا ريب فيه ان قضية السوفيت ستضعف لصالح نفوذ اقتصاد الدولار.^(١)

وبسبب التشابك والتداخل بين الاقتصاد الألماني والأوروبي، يستحيل الوقوف في وجه الانهيار الاقتصادي في أوروبا الغربية دون تحفيز وتطوير الطاقة الصناعية الألمانية لصالح أوروبا الغربية بأكملها بما فيها ألمانيا الغربية أيضاً، لكن دون (ان تجعل من الألمان السادة في أوروبا)، وإلا لما وافقت فرنسا على مساعدة ألمانيا. ان موافقة حلفاء الولايات المتحدة على مشروع مارشال كانت تعني ضمناً الموافقة على إعادة إعمار المناطق الألمانية الغربية، الأمر الذي تقرر منذ فترة طويلة من الناحية السياسية ، وكان دمج ألمانيا الغربية في الاقتصاد الأوروبي الغربي / الأطلسي يشكل في حد ذاته نوعاً من الرقابة الدائمة على ألمانيا، وهذا مطلب توافق عليه دول أوروبا بأكملها.

رغم ان مشروع مارشال قد اقر من قبل الكونغرس الأمريكي إلا ان الألمان رحبوا به على الفور وبحماس شديد، فأكبر قوة في العالم تمد يد المساعدة إلى مهزوم في الحرب ، وسوف يتم من خلال هذا المشروع الانفتاح على التجارة العالمية الحرة، الأمر الذي يتفق تماماً مع المصالح الخاصة لألمانيا لانتعاش تجارتها الخارجية ، من اجل الحصول على الأموال لإعادة البناء.^(٢)

^١ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٤١٣.

^٢ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٤٥.

وما من شك ان مساعدة مارشال كانت موجهة لتلبية حاجة إقتصادية ملحة . فقد حولت الحرب العالمية الثانية أوروبا من دائن إلى مدين في غضون سنوات ، وكانت أضرار الحرب ضخمة، والانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام ينطوي على مضامين مروعة مشبّطة للهمة. وعلاوة على ذلك فقد كانت ألمانيا، وهي غرفة محركات الاقتصاد الأوروبي قبل عام ١٩٣٨ ، مقسمة ، ولو ان الإتحاد السوفيتي نجح في تحقيق ما يريد لأخضعت ألمانيا إلى برنامج تعويضات مرهق.^(١)

ويمكننا القول ان مشروع مارشال شكل نقطة الانطلاق نحو بناء دولة ألمانية غربية لها نظام اجتماعي واقتصادي وفق النموذج الأمريكي ، كما ساعد في الإسراع في عملية الإنتاج الصناعي التي بدأت والتي ساهمت في النهضة الإقتصادية ، ومن الناحية النفسية والسلوكية فقد شجع مشروع مارشال الألمان على التحول إلى الديمقراطيات الغربية.

وبذلك ساد جو من الأمل في انبثاق فجر جديد في ألمانيا الغربية وقد ازداد هذا الأمل مع الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تم عام ١٩٤٨. فقد تم سلوك خط جديد في اقتصاد السوق ، وجرى تحول حاد في السياسة الإقتصادية يتمثل في تحريك السوق وإطلاق القوى الفاعلة فيه للتعويض عن النقص الحاصل في المواد الغذائية وتحرير المواطن من الاعتماد على بطاقات التموين والسعي بشتى الوسائل للحصول على الغذاء والكساء ، وكان هذا التحول بمثابة ثورة على النظام الاقتصادي الشمولي . ثم جاء الإصلاح الجذري للنقد شرطاً أساسياً للسير في سياسة إقتصادية جديدة. هذا الإصلاح كان يتعلق بفائض من الأموال بلغ (٣٨٠) ملياراً، أصبحت دون قيمة تذكر والتي كانت إحدى نتائج الحرب التي خاضها هتلر والتي جرى تحويلها عن طريق طبع العملة دون حساب. فكان لابد من إيجاد عملة صحيحة يستعصم الناس بها عن (أوراق لفائف التبغ) . وهذا الأمر يعني فقدان الملايين من الناس لمذخراتهم المالية . كان خبراء المال الأمريكيون قد وضعوا عام ١٩٤٦ خطة إصلاح النقد

^١ . غراهام ايفانز وجيفري نوبينهام ، قاموس بنفوين للعلاقات الدولية، مركز الظليج للابحاث ، الامارات العربية، ٢٠٠٤، ص ٤٣٢.

تشمل ألمانيا بكاملها ، لكن السوفيت رفضوا ذلك ، لأنهم فضلوا بسط سيادتهم على المنطقة التي يحتلونها على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية التي تشمل ألمانيا بكاملها . وهكذا اخذ الطرفين الأمريكي والسوفيتي العمل بسرية من اجل إصدار عملة جديدة . وبدأت عملية طبع العملة (المارك الألماني) في واشنطن ونيويورك ، واتخذ السوفيت إجراءات مماثلة.^(١)

وفي نيسان ١٩٤٨ وصلت أوراق النقد الجديدة من أمريكا في (٢٣٠٠٠ الف) صندوق إلى فرانكفورت لتوزع على البنوك المركزية الألمانية الغربية، وتم إلغاء الديون المترتبة على الرايخ الألماني إلى جانب ٨٠٪ من الثروات المالية الخاصة لكل مواطن ألماني في المناطق الغربية، وتم إجبار الألمان على القبول بهذه الخطوة المالية الراديكالية التي تبين فيما بعد إنها تصب في مصلحتهم. وكانت ساعة الصفر لتنفيذ الإصلاح النقدي هي يوم الأحد الموافق ٢٠ حزيران ١٩٤٨. مارك الرايخ أصبح دون قيمة، وكل مواطن ألماني حصل على ٤٠ مارك ألماني (وعلى ٢٠ مارك إضافي في شهر آب). المدخرون خسروا الجزء الأكبر من أموالهم خلافا لأصحاب الأملاك العينية. وتزامناً مع ذلك تم إلغاء الاقتصاد الموجه وإلغاء سياسة تحديد الأسعار لمعظم المنتجات دون شمول المواد الغذائية الرئيسية وإيجارات السكن. وكانت هذه بداية لاقتصاد السوق الذي توافق في بادئ الأمر مع الارتفاع حاد لأسعار العديد من السلع وارتفاع مماثل في البطالة ، لكن ذلك لم يستمر سوى لفترة وجيزة. وانتشرت البضائع بمختلف أنواعها واختفت السوق السوداء، والمنتجات تبعت عن مشتري، وبدأت الحياة تدب في آلية السوق القائمة على العرض والطلب.^(٢)

^١ . يورغن ويبر ، المصدر السابق، ص ٤٦.

^٢ . المصدر نفسه، ص ٤٧-٤٨.

خامساً: حصار برلين:

على اثر فشل مؤتمر لندن المعروف بـ(الحظ الأخير) عام ١٩٤٨ أدرك الانكلو-سكسون مدى صعوبة في الوصول إلى اتفاق مع السوفيت حول معاهدة صلح النهائية مع ألمانيا. ولهذا عمدوا إلى تغيير سياستهم حيال ألمانيا، ومهدوا إلى ذلك بتشكيل (المنطقة المزدوجة)، ونشطت دبلوماسية الدول الغربية الثلاث بهدف إحياء المناطق الألمانية الواقعة تحت احتلالهم ، ودمجها في الوحدة الغربية التي أصبح وجودها ضروريا للوقوف في وجه الأخطار الآتية من الشرق . ولتحقيق ذلك كانت الدعوة إلى مؤتمر لندن، حضرته الدول الغربية الثلاث رغم احتجاج السوفيت على ذلك. وكان من نتائج المؤتمر الثلاثي الذي بدأ جلساته في ٢٣ شباط وأنهاها في نيسان من عام ١٩٤٨ تعهد الدول الثلاث بالسعي لتوحيد المناطق الألمانية الثلاث ومنحها بعض الحرية مع الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في أيلول من نفس العام. ولكن إرضاء فرنسا المتخوفة دائماً من انبعاث الخطر الألماني كان لابد من اتخاذ بعض الإجراءات ، منها سلخ الرور سياسياً عن ألمانيا وتشكيل لجنة دولية لإدارتها، وتشكيل (مكتب الأمن العسكري) المكون من قادة جيوش الدول الثلاثة، لغرض الإشراف على تجريد ألمانيا من السلاح، واعتراف فرنسا بالاستقلال الذاتي لمنطقة السار، وقد أثار هذا احتجاج الإتحاد السوفيتي ، وكانت ردة فعله هو محاصرة جميع الطرق البرية المؤدية إلى برلين.^(١)

لقد كانت قضية برلين من بين اخطر الأزمات الأوروبية التي رسمت العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب . فبعدما اتضح أن الطريق قد افترق في افتراضات ونيات وسياسات الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، فإن العزم على أنهارك وتقييد كل طرف أصبح مألوفاً. ويعد موقع برلين مثيراً للخلاف. فهي تقع لمسافة (١٠٠ كم) داخل أراضي ألمانيا الشرقية، لكنها مقسمة حالها حال ألمانيا إلى أربع مناطق، وكان ذلك وضعاً شاذاً. فالألمان الشرقيون والسوفييت نظروا إلى سيادة ألمانيا الشرقية على إنها ناقصة طالما ان برلين مقسمة. ثم ان

^١ . رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٤٦٤.

القوانين في برلين غير متجانسة وتفقد ألمانيا هويتها المركزية التي ينشد السوفيت إسباغها عليها. فضلا عن ذلك ان نمط الحياة في جزئها كان مختلفا. فالقوى الغربية جعلت من برلين الغربية واجهة لنموذجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكانت تفيض به السوفيت الذين اضطروا على معاملة ألمانيا بصورة تتوافق مع ما كان ميسورا لهم بعد الحرب. وكان وراء الأزمة إجراءات إقتصادية ونيات سياسية، فالغرب يزمع إقامة دولة ألمانيا الغربية وان إصلاحات إقتصادية ومالية تجري لهذا الأساس، وتم استبدال العملة الألمانية. واعتبر السوفيت هذه الخطوة ضارة به بألمانيا الشرقية، وأراد السوفيت الإشراف على السلطة المالية بأنفسهم، بينما الغرب أرادها مشتركة^(١).

ويمكن القول إن قضية برلين لا يمكن أن تفسر من زاوية هذا الخلاف فحسب، فثمة صعوبات أخرى كانت تحصل في علاقات القوى الأربع حينما صرفوا شؤون مناطقهم. ومن دون شك ان وضع العراقيل في طريق بعضهم البعض كان لأغراض سياسية، خاصة بعدما تبين ان الغرب كان يرمي لإقامة ألمانيا المنفصلة، وكذلك كان السوفييت يعملون من اجل الشيء ذاته.

ولم يكن إصلاح النقد في غرب ألمانيا مفاجأة بالنسبة إلى القيادة السوفيتية بحال من الأحوال. فقد جرت الاستعدادات منذ أشهر في موسكو لاستغلال هذه المناسبة من اجل القيام باختبار قوة مع الأمريكيين في برلين التي تشكل همزة الوصل بين الشرق والغرب. وكانت برلين تحيط بها القوات السوفيتية من كل جانب. وقد بدأت الفرصة مناسبة لوضع برلين بكاملها تحت النفوذ السوفيتي بعدما دلت جميع المؤشرات على ان الولايات المتحدة مصرة على تأسيس دولة في المناطق الغربية. وكانت السلطة السوفيتية قد شرعت فعلا منذ نيسان ١٩٤٨ في تشديد الرقابة على عبور الأشخاص والبضائع من وإلى برلين.

^(١) . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

وفي ٢٤ حزيران ١٩٤٨ تفاقمت الأزمة في برلين بشكل خطير بين الشرق والغرب. ففي اليوم السابق أي ٢٣ حزيران ١٩٤٨، أصدرت السلطة السوفيتية عملة جديدة (مارك ألماني-شرقي) وأمرت باعتماد العملة الجديدة في برلين بكاملها، فما كان من الحلفاء الغربيين سوى الإعلان عن أن هذه العملة (باطلة لأغية المفعول) وانزلوا المارك الألماني الغربي الجديد للتداول فوراً في القطاعات الثلاث التي يسيطرون عليها. في منتصف تلك الليلة انقطعت الكهرباء في برلين الغربية، وفرض السوفيت الحصار الكامل على الجزء الغربي من المدينة، وتوقفت كل القطارات وجرى قطع الطرقات ووقف حركة السفن النهرية وقطع إمدادات الكهرباء والمواد الغذائية الآتية من الجزء الشرقي من المدينة والمنطقة التي تسيطر عليها القوات السوفيتية، وهكذا وجد مليوناً من مواطني برلين الغربية إلى جانب (٣٠٠٠٠) من الحلفاء وعائلاتهم كمن وقع في المصيدة^(١).

كان هدف موسكو من وراء ذلك حمل القوات الغربية على الانسحاب من برلين ليمسك سيطرتها على كامل المدينة، وبهذا يصبح المشروع الأمريكي بخصوص الدولة الغربية محكوماً بالفشل. لكن المفاجأة كانت بالنسبة إلى السوفيت، قيام الأمريكيين والبريطانيين بإقامة (جسر جوي) كان الأكبر في التاريخ^(٢).

في الحقيقة لم تحاول القوى الغربية استخدام القوة، وذلك بسبب أن ترتيبات الصلة بين برلين الغربية وبين المناطق المحتلة للقوى الغربية الثلاث لم تكن واضحة ومتفق عليها، وإنما كانت ناجمة عن تقدير موقف واضطرار. كما أن المهم في الأمر، هو لو أن الغرب استخدم القوة فإن ذلك قد يؤدي إلى مواجهة، فليس من المستبعد أن يصد السوفيت محاولة غربية لفتح المواصلات مع برلين الغربية بالقوة. ولذا فلقد لجأت القوات الغربية إلى الجو لإدامة الإمدادات اللازمة إلى السكان. ولم يعترض السوفيت ذلك خشية تفسير الغرب خطوة مثل هذه على إنها تصعيد في مستوى التوتر للأزمة. وأفلحت القوى الغربية في جسرهما

^١. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٤٩.

^٢. المصدر نفسه، ص ٥٠.

الجوي، وان تحافظ على هيبتها وأظهرت عزمها على المواجهة، كما اتخذت بدورها إجراءات لحصر المنطقة السوفيتية^(١).

وهكذا، ولمدة سنة كاملة تقريباً قام طيارون أمريكيون وبريطانيون بنقل كل ما يحتاجه أكثر من مليونين من البشر للعيش والعمل، وبمعدل ٢-٣ دقيقة كانت تهبط طائرة في واحد من المطارات برلين الغربية. فقد كان ذلك انجازاً هائلاً استطاعت من خلاله برلين الغربية الصمود دون استخدام القوة. وقد احتتم السوفيت الاتفاقية الموقعة عام ١٩٤٥ والمتعلقة باستخدام المعابر الجوية من وإلى برلين. لكن القوى الغربية لم تستطع الحيلولة دون تقسيم المدينة. وفي ١٢ أيار ١٩٤٩ سلم السوفيت بالأمر الواقع وأدركوا أنهم لن يتمكنوا من تحقيق الهدف الذي يسعون إليه، بل إنهم من خلال ذلك قد حملوا الألمان على التوجه نحو المعسكر الغربي، وبذلك لم يتمكن السوفيت من الحيلولة دون إنشاء الدولة الغربية، بل أنهم ساهموا في الإسراع بذلك، كما أن أمريكا المنتصرة في الحرب قد أصبحت الآن القوة التي تحمي الألمان^(٢).

سادساً: إنشاء دولتين ألمانييتين:

أثناء أزمة برلين والحصار المفروض عليها، وتحديدًا في ٣٠ آب ١٩٤٨، اتفقت القوى الأربع في مباحثات موسكو على جملة أمور. أولاً "حق الدول الغربية الثلاث في الوصول إلى برلين يعد حقاً مطلقاً وليس مقيداً بإجراءات سوفيتية. ثانياً" أن يسعى الأربعة الكبار للوصول إلى تسوية للقضية الألمانية. ثالثاً "أن تستمر القوى الأوروبية الثلاث في جهودها لإقامة حكومة ألمانية. أما مسألة استبدال العملة بأخرى فقد كانت قضية شائكة لم يتفق عليها الأطراف. وبغية الضغط على الإتحاد السوفيتي الذي كان يماطل في رفع الحصار، تقدمت القوى الغربية الثلاث بشكوى إلى مجلس الأمن^(٣).

^١ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٣٨٧.

^٢ . يورغن وير، المصدر السابق، ص ٥٩.

^٣ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٣٨٧.

وعرضت القضية على مجلس الأمن في ٢٦ أيلول ١٩٤٨ ووافق المجلس على مناقشتها بأغلبية تسعة أصوات ضد صوتين، لكن لم يستطع المجلس اتخاذ قرار فيها بسبب الفيتو السوفيتي، وكذلك لم تنجح وساطة مندوب الأرجنتين في مجلس الأمن، لذلك اتفق جميع المحللين على تسمية الحالة التي عاشها العالم في تلك الفترة بالحرب الباردة، واخذ الخوف يزداد من احتمال سخونتها واشتعال نار حرب عالمية ثالثة^(١).

وفي هذا الوقت كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية تأخذ شكلها النهائي في الغرب. فمنذ ربيع عام ١٩٤٨ كانت قوى الاحتلال الغربية الثلاث إلى جانب بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ تناقش التفاصيل المتعلقة بإنشاء الجمهورية الاتحادية، حتى أن فرنسا كانت موافقة على ذلك بعد حصولها على ضمانات أمنية بأن الدولة الألمانية الجديدة لن تكون قوية جدا من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وفي الأول من تموز ١٩٤٨، استدعى الحكام العسكريون الثلاثة البريطاني والفرنسي والأمريكي، رؤساء حكومات الولايات الغربية الألمانية إلى اجتماع في مقر القيادة العامة الأمريكية في فرانكفورت، وكلفهم بدء الاستشارات لوضع دستور لدولة ألمانيا الغربية من خلال الاستعانة بجمعية دستورية تشكل لهذا الغرض.

وطلب الحلفاء أن تكون الدولة الجديدة ديمقراطية واتحادية (ذات استقلالية واسعة للولايات) وأن تصون الحرية الفردية. وقد جرى أيضا الإعلان عن وضع نظام يحدد العلاقة بين قوات التحالف الغربية وبين الحكومة الألمانية التي ستشكل لاحقا. كانت هذه الأوامر الصادرة بتأسيس الدولة في نظر السياسيين الألمان بمثابة فرصة سانحة للحصول على بعض الاستقلالية من المنتصرين في الحرب، لاسيما وأن هؤلاء أيضا يطمحون إلى ديمقراطية حرة، دون أن يفسر ذلك على أنه تسليم بواقع أن ألمانيا أصبحت مقسمة بصورة نهائية، لذلك كان على الدستور أن يكون مؤقتا إلى أن تتوحد ألمانيا من جديد. فكان إطلاق اسم (القانون الأساسي) على الدستور المؤقت وضعه يهدف إلى التأكيد على ذلك وعلى أن الدولة الجديدة ستكون النواة لألمانيا المستقبل الكاملة الحرية، وأن على هذه الدولة أن تكون فاعلة وليست حالة طارئة^(٢).

^١. رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٤٦٥.

^٢. يورغن وير، المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

وفي آب ١٩٤٨ تم وضع مشروع القانون الأساسي وتم عرضه على مجلس يتكون من (٦٥) عضوا من المجالس النيابية في الولايات، وباشروا في مناقشة المشروع في أيلول ١٩٤٨ في مدينة بون. وتمثل في المجلس كل من المعسكرين السياسيين الكبيرين، فكان للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (٢٧) عضواً فيه وللمعسكر الآخر المتمثل في الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي عدد مماثل وكان للأحرار خمسة أعضاء. فقط مع ذلك كان لهم وزناً كبيراً في هذه المعادلة. وفي الثامن من أيار ١٩٤٩ والمصادف الذكرى الرابعة للاستسلام غير المشروط، تمت الموافقة على القانون الأساسي، وبدأ العمل به في ٢٣ أيار ١٩٤٩ الأمر الذي كان بمثابة ساعة ولادة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وكان جواب الإتحاد السوفيتي على تأسيس الجمهورية الاتحادية قد تم الإعداد له بعناية فائقة، ومع ذلك تعمداً إلى ترك الوضع السياسي في منطقة احتلالهم معلقاً حتى نهاية عام ١٩٤٨ على أمل أن يتمكن رغم كل ذلك على مد نفوذه ليشمل ألمانيا بكاملها مع توجيه الاتهام للقوى الغربية وتحميلها مسؤولية تقسيم ألمانيا. في حين كانت جهود حزب الوحدة الاشتراكي تسعى إلى تكريس الدولة في منطقة نفوذه وذلك بحكم ثقتهم بأن تحقيق (النظام الديمقراطي الجديد) الشيوعي لا يمكن أن يتم إلا في حماية الجيش الأحمر. وما كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية لتوجد دون الإتحاد السوفيتي. ولم يكن أمام الشيوعيين في ألمانيا الشرقية الذين تستروا خلف حزب الوحدة الاشتراكي الألماني أي فرصة للوصول للسلطة من خلال انتخابات حرة التي لم يسمح السوفيت بإجرائها لعلمهم أن حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي سيحصل على أكثر من نصف الأصوات. وللمحد من نفوذ الحزبين الديمقراطي المسيحي والأحرار دعا حزب الوحدة الاشتراكي الألماني وسلطات الاحتلال إلى عقد (مؤتمر شعبي ألماني من أجل الوحدة والسلام العادل)، وبمساعدة السوفيت استطاع حزب الوحدة الاشتراكي السيطرة على النقابات ومنظمات الشباب وجميع المؤسسات الحكومية، ومع تأسيس (اللجنة الاقتصادية الألمانية) بأمر من السوفيت في صيف ١٩٤٧ في برلين بدأت تتبلور الصورة المستقبلية لحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي نهاية عام ١٩٤٨ حصل قادة حزب الوحدة الاشتراكي على موافقة السلطات السوفيتية بالشرع في تأسيس الدولة في منطقة الاحتلال السوفيتي، وفي أيار ١٩٤٩، طالبت حركة المؤتمر الشعبي من السلطات السوفيتية بتأجيل الانتخابات المقرر إجرائها لمدة سنة أخرى فوافقت السلطات السوفيتية على ذلك، وفي ٧

تشرين الأول ١٩٤٩ قد انبثق عن المؤتمر الشعبي ما كان يعرف بمجلس الشعب المؤقت لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وهكذا تم الإعلان عن الدولة الألمانية الثانية^(١).

ويمكننا القول ان ألمانيا أصبحت احد العوامل الرئيسية في العلاقات التي تزداد سوءاً بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، اذ اتضح بعد عام ١٩٤٥ إنها ستكون أساساً في توازن القوى الأوروبية (وحتى العالمية)، وتصبح على درجة قصوى من الأهمية في مجال الهواجس الأمنية السوفيتية. وخشي الطرفان من ان تصبح ألمانيا- مع تحول التوترات إلى حرب باردة- جزءاً من المعسكر المعارض.

كما ان الحلفاء فشلوا في التعامل مع ألمانيا كوحدة إقتصادية واحدة مثلما جاء في معاهدة بوتسدام، وبدلاً من ذلك تم تقسيم ألمانيا وتم تطبيق (التاءات الخمس) وهي، التخلص من الأسلحة، التخلص من النازية، ترسيخ الديمقراطية، التخلي عن التصنيع، التحول إلى اللامركزية. كما ان مشكلة التعويضات الحربية باتت مستعصية على الحل. ثم جاءت مسألة إنعاش الاقتصاد الألماني من خلال مبدأ ترومان وخطة مارشال، لتزيد التوتر في العلاقات إلى الحد الذي انقسمت فيه القوى العالمية إلى معسكرين لينتج عن ذلك تقسيم ألمانيا إلى دولتين وذلك بمثابة إعلان الحرب الباردة كما جاء برأي اغلب المحللين السياسيين المراقبين للأحداث في تلك الحقبة.

واستمر تطور السياسة الدولية لينتج عنه تمرس القوى العالمية في حلفين رئيسيين، غربي وشرقي، حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو، وازداد من سباق التسلح، مما أثار الرعب في نفوس الناس من إمكانية وقوع حرب عالمية ثالثة مدمرة.

^١. المصدر نفسه، ص ٥٤، وينظر كذلك:

[http://workmall.com/germany/history the birth of german democratic republic.html](http://workmall.com/germany/history_the_birth_of_german_democratic_republic.html).

إعادة توحيد ألمانيا

التطورات السياسية في ألمانيا بعد التقسيم

لقد أدى انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين بعد الحرب العالمية الثانية إلى قيام دولتين ألمانيتين، كما اشرنا سابقاً، أحدهما ذات نظام سياسي ليبرالي في المناطق التي كانت تحتلها الدول الغربية الثلاث، وهي جمهورية ألمانيا الاتحادية، والآخرى ذات نظام ماركسي في المنطقة التي كان يحتلها الاتحاد السوفيتي، وهي جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وتطور النظام السياسي في كل منهما على ضوء التجربة التاريخية المريرة لألمانيا ككل، وكذلك على ضوء القيود التي فرضتها علاقاتهما الجديدة بكل من المعسكرين المتصارعين. فارتبطت ألمانيا الديمقراطية اقتصادياً بمجموعة دول المعسكر السوفيتي*، كما ارتبطت سياسياً وعسكرياً بحلف وارشو**. وارتبطت ألمانيا الاتحادية اقتصادياً بالسوق الأوروبية المشتركة وسياسياً وعسكرياً بحلف الشمال الأطلسي***. واستقر النظام السياسي في ألمانيا الاتحادية على دعائم برلمانية-فيدرالية. وحاول إيجاد نوع من التوازن بين السلطات والمؤسسات الفيدرالية المركزية وبين السلطات والمؤسسات الخاصة بالولايات والأقاليم. كما تنوعت المؤسسات التي تشارك في صنع القرارات السياسية والدستورية على المستوى الفيدرالي

* ويسمى كوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) تم تأسيسه من قبل الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٩ لدمج اقتصاديات أوروبا الشرقية، والأعضاء المؤسسون هم (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا، رومانيا والاتحاد السوفيتي) وانضمت ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٠ ويشمل أيضاً ألمانيا ومنغوليا وكوبا وفيتنام) ينظر: غرهام أيفانز وجيفري نوينهام، المصدر السابق، ص ١١٢.

** تأسست عام ١٩٥٥ حين وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة متعددة الأطراف مع ألمانيا، بلغاريا، بولندا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا وكان رداً على حلف الناتو حين ضم ألمانيا الاتحادية. ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٨٢.

*** NATO وهي الأحرف الأولى لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، وهي ذات ترتيب دفاعي تأسست بعد أن تم التوقيع على المعاهدة في واشنطن (D.C) في نيسان ١٩٤٩، وتضم بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليونان، تركيا، إسبانيا، وانضمت ألمانيا الاتحادية عام ١٩٥٥. ينظر المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

يمركها هاجس أساسي وهو الحيلولة دون انفراد أي زعامة سياسية مهما كانت قوتها بالسلطة المطلقة ، واتسمت كافة القوى السياسية الرئيسية فيها بالاعتدال وخفت حدة الصراعات الإيديولوجية التي ميزت العلاقات بينها منذ بداية القرن الماضي. ولم يعد بينها خلافات تذكر حول علاقة ألمانيا الاتحادية بالعالم الخارجي، وأصبحت الخلافات بينها هي خلافات في الدرجة وليس في النوع حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتباعها. وشقت ألمانيا الاتحادية طريقها بثبات نحو الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وأصبحت بالتدرج أهم قوة إقتصادية وتكنولوجية في أوروبا الغربية . أما النظام السياسي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فقد تشكل تحت وطأة الاحتلال السوفيتي الذي فرض عليها نظاما اشتراكيا يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي الموجه للاقتصاد الوطني . ورغم السيطرة المطلقة للحزب الاشتراكي الموحد على السلطة ، إلا ان النظام السياسي تميز عن غيره من الانظمة الشيوعية بوجود نوع من التعددية الحزبية سمحت للعديد من التيارات السياسية غير الماركسية بتنظيم نفسها من خلال قنوات مؤسسية شرعية ، ولكن بالطبع تحت اشراف ورقابة وهيمنة الحزب القائد ^(١).

لقد اعتبرت جمهورية ألمانيا الاتحادية نفسها كيانا سياسياً مؤقتاً، ومن اجل التعبير بوضوح عن ان تأسيس كيان الدولة هذا سوف لا يؤثر على تقسيم ألمانيا إلى دولتين بصورة دائمة، لم يسن المجلس البرلماني (دستورا) بل (قانونا أساسيا) الذي صدر بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٩، والمصادق عليه من قبل أغلبية أكثر من ثلثي ممثلي الشعب الألماني للولايات الاتحادية المشاركة، وقد جاء في مقدمته وبصريح العبارة، ان يبقى الشعب الألماني بأسره مدعوا لاستكمال وحدة ألمانيا وحررتها عن طريق تقرير المصير الحر. كما جاء في إحدى موادده، من ان القانون الأساسي على ما توقع واضعوه من ان تقسيم ألمانيا السياسي ماهو

^١ . حسن نافعة، معجم النظم السياسية والليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، دار الجيل، بيروت، ٢٥، ٢٠٠٠، ص ٩١. وكذلك ينظر :- <http://workmall/Germany-history-planned-economy.html>

إلا ظاهرة مؤقتة، من حيث يفقد هذا القانون الاساسي مفعوله في ذلك اليوم الذي يدخل فيه دور التنفيذ دستور يسنه الشعب الألماني وفقاً لاختيار حر^(١).

وتهدف جميع الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب الإتحادي الألماني بالاتفاق مع أحكام القانون الأساسي، إعادة الوحدة السياسية لألمانيا كهدف سامي لسياستها. وكان مجال العمل السياسي للجمهورية الإتحادية في بادئ الأمر محدودا جدا، وقد اخذ نظام الاحتلال في التلاشي تدريجيا. قد يكون صحيحا ان الجمهورية الإتحادية كان لها حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية، ولكن الصحيح أيضا إنها كانت رغم ذلك منطقة خاضعة لانتداب الحلفاء الغربيين. ان الحرية التي أعطتها أمريكا وبريطانيا وفرنسا لألمانيا لم تكن سوى حرية غير كاملة تحيط بها الشكوك من قبل الشعوب الغربية التي تنتظر من حكوماتها إبقاء الألمان تحت المراقبة. ولم يكن الدستور سوى نظام تم الاتفاق عليه من قبل القوى المنتصرة الثلاث لإدارة بلد محتل. وواقع الأمر هذا لم يتغير بتعيين مفوضين ساميين بدلاً عن الحاكمين العسكريين، وسارت الأمور في البدء بصورة لا تخلو من الكلفة والشكليات، فقد كان جهاز المراقبة الذي يشرف عليه المفوضين الساميين كبيراً و باهظ التكاليف وكان يعمل فيه في مطلع الخمسينيات أكثر من عشرة آلاف موظف من الحلفاء إلى جانب مئات من الضباط، وكانت قوات الحلفاء تبلغ مئة ألف جندي إلى جانب مئات الآلاف من أفراد عائلاتهم ومن الموظفين الألمان المساعدين، الأمر الذي جعل ثلث ميزانية الحكومة الإتحادية يذهب لتسديد كلفة الاحتلال، ولم يكن بوسع المجلس النيابي الإتحادي إصدار أي قرار دون موافقة المفوضين الساميين الذين كانوا يسكون أيضا بالسياسة الخارجية والإقتصادية لألمانيا. كما ان احتفاظ المندوبين الساميين بحق سحب الصلاحيات من

^١. حقائق حول ألمانيا، صادر عن إدارة الصحافة والإعلام لحكومة ألمانيا الاتحادية، المصدر السابق، ص ٦٣. وينظر كذلك : وزارة الخارجية الألمانية، حقائق عن ألمانيا، تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، موقع على الانترنت

الحكومة ومن المجلس النيابي، كان في نظر السياسيين الألمان بمثابة تهديد وسيف مسلط ولا يبعث على الرضا^(١).

وكان من البديهي ان تحاول الحكومة الألمانية في البحث عن السبل للوصول إلى الاستقلالية السياسية، وتمثل ذلك في العمل تدريجيا على إزالة القيود التي فرضتها حالة الاحتلال، إلى جانب العمل على تحويل ألمانيا إلى شريك للحلفاء وتساوي الحقوق من اجل توثيق الترابط بين ألمانيا والعالم الغربي. ولا شك كان ذلك يتطلب الاستعداد لتقديم بعض التنازلات لكسب ثقة الحلفاء، لاسيما تجاه فرنسا، لكن مع الحفاظ على مصالح ألمانيا، وكان الهدف هو إقامة أوروبا متحدة من خلال ترسيخ الجمهورية الاتحادية في العالم الغربي ابتداءً بالناحية السياسية فالإقتصادية وأخيرا العسكرية، وكان لابد من الألمان وضع نهاية للنزعة القائمة على المناورة من خلال القوة بين الشرق والغرب. كما ان توطيد العلاقات مع الغرب، يشكل حماية للديمقراطية الناشئة في وجه الشيوعية كما انه يشكل في الوقت نفسه ضمانا لعدم التقاء القوى المنتصرة عام ١٩٤٥، والاتفاق على تقرير مصير الألمان من خلف ظهورهم كما حدث في بوتسدام، فضلا عن ذلك هو ان الفرصة الواقعية الوحيدة المتاحة أمام الألمان لاستعادة الجزء الكبير الذي انتزعه الروس وإعادة توحيد ألمانيا، (بسلام وحرية)، لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال علاقات مع الغرب. وكانت الحكومة الألمانية ترى انه فقط من موقع القوة القائمة على الترابط مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة، يمكن التفاوض مع موسكو والتوصل معها إلى تفاهم حول المسألة الألمانية^(٢).

ومع انضمام ألمانيا الاتحادية إلى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي المسؤولة عن تنسيق المساعدات الخاصة بمشروع مارشال، وانضمامها إلى المجلس الأوروبي عام ١٩٥٠، ومع إنشاء الجمعية الأوروبية للفحم والمعادن عام ١٩٥١، يكون قد جرى وضع الحجر الأساس لعملية الاندماج في أوروبا الغربية، وتغطي الحواجز القائمة في العلاقات الألمانية

^١. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٧١-٧٢.

^٢. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٧.

الرئيسية. وفي عام ١٩٥٢، أعلنت القوى الغربية عن استعدادها لإنهاء نظام الاحتلال مقابل مساهمة ألمانيا الغربية في التحالف الدفاعي الغربي، لكن فرنسا كانت تعارض ذلك، وفي عام ١٩٥٥، أنضمت ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدعم من بريطانيا وأمريكا، وقد ترافق ذلك مع انتهاء حالة الاحتلال لألمانيا الغربية بصورة نهائية. وبذلك تحولت الجمهورية الاتحادية إلى دولة ذات سيادة^(١).

إن الانجازات التي تحققت من خلال مد وتوثيق الروابط بين ألمانيا الغربية والديمقراطيات الغربية، لم تكن موضوع الجدل القائم في هذه الدولة الشابة فيما يتعلق بأحداث الأمس القريب، وذلك مع تراجع عدد المواطنين الذين يرغبون في تحليل أسباب الكارثة التي حلت ببلادهم من جراء سيطرة النازيين، مع العلم لم يشأ أحد في تأييد النازية لكن استطلاعات الرأي العام التي جرت خلال الخمسينيات دلت على أن العقيدة النازية مازالت موجودة في عقول العديد من الأقليات التي لا يستهان بها. لهذا السبب لم يكن من المستغرب أبدا أن تكون عملية التفكير بالماضي واخذ العبر من نتائجه تتم بشكل بطيء جدا في ذلك الوقت. مع ذلك كانت ملاحقة المسؤولين عن جرائم النازية من قبل المحاكم العسكرية التابعة للحلفاء، تأخذ طابعا ايجابيا. وقد تركت هذه المحاكمات انطبعا لدى العديد من الألمان أنه قد جرى بذلك إنزال العقوبة بكل المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت وبالتالي قد تمت تسوية الأمر، مما أدى إلى تراجع سريع في اهتمام الرأي العام والسياسي على وجه الخصوص، بالاستمرار في ملاحقة مجرمي النازية. وتوقفت عمليات الملاحقة بصورة تامة في السنوات اللاحقة رغبة في إسدال الستار على الماضي والأمر الذي شجع بصورة واسعة على انتشار هذه الرغبة في نسيان الماضي. كانت السياسة الرسمية لألمانيا الاتحادية القائمة على دمج النازيين السابقين في هذه الدولة الديمقراطية وحثهم على الانصهار فيها، لاسيما أولئك الذين لم يرتكبوا جرائم كبيرة خلال حقبة النازية. وقد لعبت الظروف السائدة دورها

http://workmall.com/germany-history-historical-setting_١٩٤٥.to

١٩٥٠.html.

أيضا في هذا السياق فقد انصب اهتمام الأكثرية العظمى من المواطنين بالدرجة الأولى على إعادة الإعمار، واتجهت الأنظار نحو الخطر المتنامي الآتي من الشرق. وتشكلت في المجلس النيابي تحالفات واسعة تدعو إلى إسدال الستار على أحداث الماضي. وهكذا تنامت الرغبة من جانب الحكومة بالمساهمة في ترسيخ السلم الأهلي، وراكبت هذا التوجه خطوات عدة على المستوى التشريعي، فقد صدر العديد من القوانين الجزائية المخففة وجرى تقديم طلبات العفو إلى الخلفاء لصالح المتهمين بارتكاب جرائم حرب بالإضافة إلى إعادة نحو (١٥٠) ألفاً من النازيين السابقين إلى وظائفهم في الدولة. وحظي هذا التوجه العام بدعم من جانب عدد لا يستهان به من كبار رجال الكنيسة. وقد ترافق ذلك مع قيام السلطة التشريعية بوضع تعقيدات بيروقراطية في وجه الجماعات التي كانت ضحية للنازية لاسيما فيما يتعلق بالتحقيقات وإيجاد البراهين. وعلى الرغم من هذا التوجه إلا أنه ظهرت أصوات في الستينات تطالب بالاستمرار بملاحقة مجرمي النازية وخصوصا فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت بحق اليهود، وفعلا حصلت تحقيقات ومحاكمات متأخرة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ وكذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨١ وكذلك عام ١٩٩٢ و ١٩٩٩، وبلغت مجموع الأحكام التي صدرت ٧٥٠ حكماً^(١).

أما بالنسبة إلى ألمانيا الشرقية أو الجمهورية الألمانية الديمقراطية، فقد كان العمل قد بدأ في منطقة الاحتلال السوفيتي، كما اشرنا سابقا، في إنشاء أجهزة الدولة الخاصة بها، وتغير المجتمع وفقا للنموذج السوفيتي^(٢)، على أساس البناء الديمقراطي الجديد بقيادة الطبقة العاملة وحزبها، الحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وبوشر بعد إقامة سلطة العمال والفلاحين ببناء الاشتراكية تدريجيا لتمكين الشعب والطبقة العاملة من الحياة في النظام

^١. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٨١-٨٦.

^٢. حقائق عن ألمانيا، تحرير كارل رومر، صادر عن معهد برتسلمان، المصدر السابق، ص ٥٠.

الاشتراكي. وكان وضع السلطة السياسية يحدده تحالف العمال والفلاحين التعاونيين والمثقفين والفئات الاجتماعية الأخرى، بقيادة حزب الطبقة العاملة^(١).

ووفقا للتطورات التي جرت في الأقطار الأوروبية الشرقية والجنوبية التي تم احتلالها من قبل القوات السوفيتية خلال الحرب، فقد اخذ الحزب الشيوعي في القسم المحتل من جانب القوات السوفيتية في ألمانيا، على عاتقه مهمة حزب الدولة الوحيد (الحزب الواحد أو الحزب القائد) وبهذه الصورة باتت جميع الأحزاب الأخرى تابعة له. وذلك من خلال اتحاد الحزب الشيوعي مع الاشتراكيين الديمقراطيين، فتأسس الحزب الاشتراكي الموحد (SED). وكان أول إجراء تم اتخاذه هو تحويل القسم الثاني (الشرقي) من ألمانيا إلى (ديمقراطية شعبية)^(٢).

ان البناء السياسي للجمهورية الألمانية الديمقراطية يشابه أمثاله في الديمقراطيات الشعبية الأخرى في شرق وجنوب أوروبا. حيث يلعب السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الموحد أهم دور ضمن تدرج الرتب (قمة الهرم)، وان برلمان الجمهورية الألمانية الديمقراطية هو مجلس الشعب، وجميع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية (النقابات واتحادات الشبيبة) إنضمت إلى الجبهة الوطنية، والحزب الاشتراكي الموحد يقرر منهج الجبهة الوطنية الذي يلزم جميع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية على العمل بموجبيه. واختارت الجمهورية الديمقراطية شعارا لها يشبه شعار الإتحاد السوفيتي وعقدت معها معاهدات مختلفة، وأصبحت ألمانيا الديمقراطية عضوا في مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (comecon) منذ عام ١٩٥٠، وفي حلف وارشو منذ عام ١٩٥٥^(٣).

^١. جمهورية ألمانيا الديمقراطية حقائق وأرقام، صادر عن صحافة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، برسدن، ١٩٨١، ص ٩.

^٢. حقائق حول ألمانيا، صادر عن إدارة وصحافة جمهورية ألمانيا الاتحادية، المصدر السابق، ص ٦٤.

^٣. المصدر نفسه، ص ٦٥.

لقد تمكن الحزب الاشتراكي الموحد (او ما يعرف بحزب الوحدة الاشتراكي) خلال أول انتخابات لمجلس الشعب عام ١٩٥٠، من تأمين حصوله على السلطة، واستمر في السلطة حتى عام ١٩٨٩، وتميز النظام باقتصاد الدولة الموجه مركزيا وبالإيمان المطلق بالأيديولوجية الماركسية واللينينية، وقد تمثلت مطالبة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني بحقه بقيادة الدولة والمجتمع، بالصيغة المركزية القائلة: (ان الحزب دائما على حق). وقد أطلق الحزب عام ١٩٥١ شعارا: (ان نتعلم من الاتحاد السوفيتي يعني ان نتعلم كيف نتصرف). واعتمد الخطة الخمسية بدعم الصناعة الثقيلة على حساب صناعة السلع الاستهلاكية وتأميم الشركات والأراضي الزراعية. وكان على ألمانيا الديمقراطية دفع تعويضات للاتحاد السوفيتي بحوالي (١٠) مليارات دولار. وقد أدى الدعم المفرط للصناعات الثقيلة عام ١٩٥٢، وزيادة حصة الجيش من الموازنة، إلى الإساءة بالمستوى المعيشي عن مثيله في ألمانيا الاتحادية. وبسبب هذا الوضع لم يعد العامل قادرا على تقبل تخفيض الأجور تحت شعار رفع القدرة الإنتاجية وتحسين مستوى العمل، وبدأت نسبة الصرف من العمل تتزايد منذ عام ١٩٥٣، ومعها ازداد عدد الهاربين إلى الغرب. وبعد وفاة ستالين في آذار ١٩٥٣ واستبدال المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني سياسته (الطريق الجديد) ووعد المواطنين بتلبية حاجاتهم الاستهلاكية وعدم زيادة الأسعار، وتحسين أحوال الفلاحين والعمال، لكن كانت وعود فقط، فحصل إضراب في برلين الشرقية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٣، سرعان ما توسع ليطل كل المراكز الصناعية في ألمانيا الديمقراطية، لتصبح فيما بعد ثورة شعبية تنادي بالإصلاحات الاقتصادية، وانتهت بالمطالبة بسقوط النظام وبانتخابات حرة، وقام الجيش الأحمر بقمع الثورة، ووصفت الثورة على إنها (انقلاب فاشي) موجه من قبل القوى السياسية الغربية^(١).

^١. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ١١٥-١٢١. وينظر كذلك:

<http://workmall.com/germany-history>

كانت القيادة السوفيتية الجديدة عازمة على السير في نهج ستالين في محاولاته التوصل إلى تيسير العلاقات بين الشرق والغرب ولا سيما فيما يتعلق بألمانيا، وكانت إمكانية التخلي عن ألمانيا الشرقية، مقابل ألمانيا موحدة ولكنها محايدة، تحظى بالتفضيل على استمرار تقسيمها مع تصاعد سباق التسلح، وأصبحت هذه الإمكانية أكثر جاذبية في حزيران ١٩٥٣ حينما أدت السياسة المتشددة في ألمانيا الشرقية إلى ثورة العمال. كان التخلي عن ألمانيا الشرقية يبدو معقولا طالما أمكن تهدئة المخاوف الأمنية السوفيتية بجعل وسط أوروبا منطقة محايدة. وكانت ألمانيا الشرقية تكلف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مالا كثيرا، لذلك فإن الاتحاد السوفيتي كان أكثر اهتماما بالإبقاء على ضعف ألمانيا بدلا من إدارة جزء منها^(١). وفي اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد ببرلين في شباط ١٩٥٤ عرض السوفييت توحيد ألمانيا مقابل حيادها، ورفض الغرب هذا العرض بسبب مخاوف من ان تتحالف ألمانيا الموحدة مع الكتلة السوفيتية. وفي الحقيقة ان احد الدوافع السوفيتية كان زيادة المعارضة لألمانية الغربية لإعادة التسليح ولحلف الشمال الأطلسي من خلال طرح التوحيد، وحاول السوفيت إغراء ألمانيا الغربية بإعادة التوحيد بشرط رفضها لعضوية حلف شمال الأطلسي وإعادة التسليح، ثم اقترح السوفيت انضمامهم للحلف الأطلسي مع فكرة تشكيل منظمة للأمن الجماعي لعموم أوروبا، ورفض الغرب ذلك أيضا^(٢).

ومنذ تلك اللحظة بدأ الغرب يركز على صيغة دمج ألمانيا الاتحادية في أوروبا، وتقوية الوحدة الأوروبية باعتبار ان ذلك مقدمة للوحدة الألمانية، وهو ما اتفقت عليه السلطات الأمريكية والألمانية الغربية بعد فشل مؤتمر برلين. كما ان السلطات في ألمانيا الغربية ترى ان اندماجها مع الغرب سيخلف ضغوطا على السوفيت لقبول توحيد ألمانيا. وعندما انعقد مؤتمر جنيف في تموز عام ١٩٥٥، والذي حضرته الدول المتحالفة والاتحاد السوفيتي،

^١. آلان تد، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

^٢. المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

أصرت الدول المتحالفة على الربط بين الوحدة الألمانية والأمن الأوروبي، بمعنى عدم الدخول في ترتيبات أمنية مع الإتحاد السوفيتي الا اذا تم الاتفاق على توحيد ألمانيا^(١).

لقد سعى الإتحاد السوفيتي إلى خلق شقاق في صفوف الغرب بشأن قضية ألمانيا من خلال أزمة برلين. وقد كانت الأوضاع حينذاك غارقة في قضايا التسليح التي هدد مصير أوروبا والعالم، كما ان الإتحاد السوفيتي كان قد حقق قفزة في ميدان القدرات الصاروخية. وبذلك فان الإتحاد السوفيتي خاطب إيطاليا وفرنسا وبريطانيا في الكف عن مسيرة ألمانيا الغربية ودعم حكومتها والأخذ بفكرة عقد اتفاقية الصلح بين ألمانيا الشرقية والإتحاد السوفيتي وعاصمتها برلين. بيد إن الغرب أكد على حقوقه في الحفاظ بقوات في المناطق الغربية من برلين كما جاء في اتفاق بوتسدام فضلا عن التفاهم الذي حصل خلال دخول القوات الحليفة إلى برلين وبعد ذلك في ظل أزمة برلين الأولى في عام ١٩٤٩. ورفضت القوى الغربية الإنذار السوفيتي بالاتفاق مع ألمانيا الشرقية من طرف واحد وعده نوعا من التهديد وهو الأمر الذي تطلب في بيئة نووية حذرا شديدا في الرد عليه. ففي الأزمة الأولى لم يكن الإتحاد السوفيتي صاحب ترسانة نووية أو له يد تطال الولايات المتحدة، أما في ١٩٥٩، فانه كان قوة نووية قادرة على تدمير العالم. لكن لامفر من إظهار العزم الأوروبي على الرغم من تعقيدات الأزمة عمليا من ناحية الوصول إلى برلين في حالة اتخاذ السلطات الألمانية الشرقية قرار قطع المواصلات^(٢). فقد حاول السوفييت إخراج القوى الغربية من برلين الغربية وطالبوا بالاعتراف بحزب الوحدة الاشتراكي. مرفقين هذه المطالبة بالتهديد، فضلا عن المطالبة بنزع السلاح من برلين وجعلها مدينة حرة وخروج القوات الأمريكية منها، وهدد الإتحاد السوفيتي بإقامة اتفاق سلام مع ألمانيا الشرقية، يعطيها الحق بالسيطرة على خطوط المواصلات من وإلى برلين^(٣).

١. محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٦١.

٢. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٥٨٠.

٣. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ١٢٢.

ولم يكن من الثابت ان المجال الجوي سيتترك للغرب كي يمد برلين الغربية. وهكذا، فأن أزمة برلين تمثلت فيها مداخلات علاقات دولية لحرب باردة في ظل أسلحة نووية وفي ميدان ذي أهمية استراتيجية ومعنوية عالية وفي وقت كان الغرب يتعرض فيه لانحسار في المنزلة والنفوذ في آسيا وأفريقيا. وبغية تحاشي صدام بصدد برلين قد يتحول إلى مواجهة لا يستثنى فيها استخدام الأسلحة النووية، فإن الإتحاد السوفيتي والغرب اقتصرنا في إجراء اتها على خلق المضايقات كوسيلة لدفع كل طرف إلى تقديم تنازل^(١).

وبالنسبة لكثير من الألمان الشرقيين كانت نتيجة أزمة برلين بمثابة معضلة حقيقية، اذ كان عليهم اتخاذ قرار سريع حول ما إذا كان عليهم الهرب إلى ألمانيا الغربية طالما ان ذلك مازال ممكنا. وحصل هروب جماعي عام ١٩٦٠ لحوالي (٢٠٠) ألف نازح إلى برلين الغربية؛ وبذلك وقعت ألمانيا الشرقية في أزمة خطيرة بسبب الخوف من أقفال طريق الهرب بين برلين الشرقية والغربية، وترك عشرات الألوف منازلهم لغاية آب ١٩٦١. ومن اجل منع الانهيار الاقتصادي وما يتبعه من نتائج سلبية، أعطت السلطات السوفيتية الضوء الأخضر للسلطات الألمانية الشرقية بوضع الأسلاك الشائكة حول ألمانيا الشرقية من اجل بناء جدار برلين، وفي ليلة ١٢ و ١٣ آب ١٩٦١، تم وضع أسلاك حديدية شائكة وجدران حجرية على طول الحدود في برلين، والتي تم استبدالها بجدار إسمنتي والذي بقي حتى عام ١٩٨٩ رمزا لتقسيم ألمانيا وأوروبا^(٢).

وبذلك يمكننا القول ان القضية الألمانية كانت احد المحاور الرئيسية للصراع العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كانت تلك القضية احد مصادر الحرب الباردة، كما إنها كانت نتيجة لها في آن واحد. ذلك ان اختلاف مناهج الدول المتحالفة حول التعامل مع تلك القضية كان من أسباب نشوب الحرب الباردة، وبمعرج ان نشأ نظام الحرب الباردة، فان القضية الألمانية أصبحت أكثر استعصاء على الحل. في البداية اختلفت مناهج الحلفاء حول

^١ . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٥٨١.

^٢ . يورغن وير، المصدر السابق، ص ١٢٤.

مستقبل ألمانيا. فقد طالبت فرنسا بعدم إقامة إدارة سياسية موحدة لألمانيا وإدارة مناطق الاحتلال بشكل منفصل واحتلال منطقة الراين والمطالبة بفصل إقليم السار عن ألمانيا، الأمر الذي رفضته أمريكا وبريطانيا واقترحوا توحيد ألمانيا اقتصاديا حتى تتمكن من دفع التعويضات والواقع أن أمريكا وبريطانيا يخشون خطورة التوسع السوفيتي في شرقي أوروبا وحاجتهما إلى تماسك المناطق التي يحتلها الحلفاء في مواجهة الاتحاد السوفيتي. وهكذا جاء الاتفاق على تشكيل دولة في المناطق الألمانية الواقعة تحت احتلالهم، وتم ذلك فعلا وكان على الحكومة الألمانية الاتحادية الجديدة هو التخلص من الاحتلال والاندماج في الكتلة الغربية، وبذل المساعي لتحقيق الوحدة بين الألمانيتين، وتسوية قضية برلين وإنهاء مسألة التعويضات.

مراحل الوحدة :

أولاً: إتباع مسارين :

رغم اختيار الألمانيّتين مسارين مختلفين (أو بالأحرى تم اختيارها لهما)، فقد واجهتها الكثير من التحديات المتشابهة في سنواتهما الأولى . كان التحدي الأكثر إلحاحاً هو حل المشاكل الإقتصادية التي تركت الشعب في كلا الألمانيّتين يكافح من أجل لقمة العيش. ورغم التقدم الذي تحقّق في أواخر الأربعينات، فإن الصورة الإقتصادية ظلت قائمة على كلا جانبي الحدود. فقد بقيت معدلات البطالة عالية في الغرب ومعدل الأجر الشهري منخفض وفي عام ١٩٥٠ كان ثلثا الشعب الألماني الغربي يشعر انه كان أفضل حالا قبل الحرب، وإن الصعوبات الإقتصادية مازالت عامة. وكان الوضع في الشرق تماثل بنفس القدر من الصعوبة . فقد تقوضت القاعدة الزراعية القوية لصالح قطاع صناعي مكافح أضعفته التعويضات التي كانت تدفع للسوفيت.^(١)

لقد حققت ألمانيا الغربية نجاحا كبيرا في مواجهة هذا التحدي الاقتصادي . فبالاعتماد على نظام المبادرة الإقتصادية الحرة التي شجعها الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي عاشت البلاد فترة من النمو الاقتصادي المتواصل وفي أوائل الخمسينيات وصل الدخل إلى معدله في فترة ما قبل الحرب. وكانت التنمية في بداياتها ، وخلال العقدين التاليين تضاعفت ثروة الفرد بمقدار ثلاثة أضعاف ، وارتفع معدل اجر الساعة في الصناعة بنسبة خمسة أضعاف ، وارتفع معدل الدخل بنسبة سبعة أضعاف . وحسب معظم المؤشرات الإقتصادية كان الألمان الغربيون في عام ١٩٧٠ أكثر ثراء بأضعاف مضاعفة من أي فترة سبقت الحرب في تاريخهم، وعرف هذا النمو الاقتصادي الاستثنائي

^١ . روسل، جيه. دالتون، السياسة في ألمانيا ، في (غابرييل ليه . الموند وجي بنفام باويل الابن) السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبدالله، الأملية للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص٤١٧.

باسم المعجزة الاقتصادية لألمانيا الغربية. وهكذا الحال بالنسبة لألمانيا الشرقية فقد أنجزت معجزتها الاقتصادية الخاصة بها ، والتي تكاد تكون مذهلة مثل التجربة الغربية . فقد اعتمد الإصلاح الاقتصادي في الشرق على نظام الزراعة الجماعية، والصناعة المزممة ، والتخطيط المركزي. وخلال العقدين اللذين تبعاً تشكيل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ازداد الإنتاج الصناعي بما يقارب خمسة أضعاف ، ونما الدخل الفردي بمقدار مماثل تقريبا ، ومع إن الألمان الشرقيين كانوا مختلفين بالثراء عن بني جلدتهم في الغرب ، إلا إن ألمانيا الديمقراطية أصبحت نموذجا للكفاءة والازدهار بين الدول الاشتراكية.^(١)

كان التحدي السياسي الآخر هو مشكلة بناء الأمة فتقسيم الدولتين الألمانييتين أصبح من القضايا الرئيسية في السياسة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب. في البدء اعتبرت الجمهورية الاتحادية دولة مؤقتة الى ان يتم توحيد الألمانييتين، فكافحت كي تطور هويتها الخاصة في ظل الدول الغربية ، مع التزامها بإعادة توحيدها مع ألمانيا الشرقية مستقبلا. وبالإضافة إلى مشكلة التقسيم، احتفظت قوات الاحتلال بالحق في التدخل بالقضايا الداخلية للدولتين حتى بعد عام ١٩٤٩. وهكذا واجهت الدولتان تحدي تحديد هويتهما – هل هما دولتان مستقلتان ام أجزاء من ألمانيا الكبرى – واستعادة سيادتهما القومية.^(٢)

فعلى صعيد توحيد ألمانيا ، كان الفشل حليف السياسات الألمانية الغربية في بادئ الأمر. وقد ساهم في تكوين هذا الواقع أجواء التوتر التي سادت العلاقات بين الدولتين العظمتين على صعيد السلاح النووي ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكريس الانقسام في أوروبا بأسرها ، لاسيما بعد فشل السياسة القائمة على القوة بهدف القضاء على الآخر ، وهذا ما أدركه الساسة في ألمانيا الغربية الذين حاولوا مراراً ، ولكن بسمية تامة، حث نظرائهم

^١ المصدر نفسه، ص ٤١٧. وكذلك ينظر:

www.workmla history at kmla federal republic of Germany, frg

١٩٤٩-١٩٦٩.

^٢ . روسل جيه . دالتون، المصدر السابق، ص ٤١٩.

في ألمانيا الشرقية على إعطاء شعبهم المزيد من الحرية والسماح بإقامة اتصالات مع الألمان الغربيين وذلك مقابل الاعتراف بالأمر الواقع في ألمانيا الشرقية لم يبد أي اهتمام بذلك ، الأمر الذي يثبت ان موسكو هي أيضا ترفض هذه المبادرة. وقامت موسكو مرات عديدة بالقضاء على الانتفاضات التي كانت تقوم في مناطق نفوذها ، مؤكدة بذلك على سيطرة الشيوعية ، كما إن الأزمة الثانية التي حصلت في برلين ومحاوله الحكومة السوفيتية تكريس سيطرة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني من خلال ضم برلين الغربية إلى ألمانيا الشرقية، هذه الأزمة التي بلغت ذروتها مع بناء جدار برلين. فضلا عن ذلك كان الساسة في ألمانيا الغربية يشعرون بالشك وعدم الرضى تجاه السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، اذ اتجهت هذه السياسة نحو الاستعداد بالقبول بالأمر الواقع في أوروبا ، وبالتالي وجود دولتين ألمانيتين ، وما زاد من قلق الساسة الألمان ، هو قيام الأمريكان بسحب جزء من قواتها المتمركزة في أوروبا، الأمر الذي زادهم بالشك أكثر في ان أمريكا ستقوم بالدفاع عن ألمانيا الغربية في حال تعرضها لهجوم نووي.^(١)

لقد أدى انشاء كل من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وارتباطه بالحرب الباردة الى اتهامات متبادلة بين الدولتين الألمانييتين حول تمثيل الشعب الألماني. فاعتبرت حكومة بون نفسها وبدعم من القوى الغربية وبنصر دستوري انها خليفة (الرايخ الثالث) والممثل الشرعي الوحيد للشعب الألماني التي من واجبها إعادة توحيد . كما اتهمت نظيرتها الشرقية بأنها صنيعة السوفيت وليست شرعية ، تحكمها أقلية شيوعية بعيدة عن الديمقراطية والتأييد الشعبى ، فسارت في سياسة لعزلها، مستخدمة في ذلك سلاحاً سياسياً-اقتصادياً يسمى (مبدأ هولشتاين) الذي يقضي بقطع ألمانيا الغربية علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بكل دولة تعترف بألمانيا الشرقية، لأن ذلك يزيد

^١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ٩٠-٩١. وينظر كذلك: وزارة الخارجية الألمانية، حقائق عن ألمانيا.

الانقسام في ألمانيا. فكانت تلك السياسة سلاحاً موجهاً من قبل ألمانيا الغربية ضد ألمانيا الشرقية في ما يتعلق بمصولها على الشرعية الدولية خارج المعسكر الشرقي، وضد الدول النامية، التي كانت تعتمد في تنميتها الاقتصادية على مساعدات من ألمانيا الغربية، كي لا تقوم بالاعتراف بحكومة ألمانيا الشرقية.^(١)

وفي المقابل، سارت حكومة ألمانيا الشرقية، بداية في سياسة تقوم على التنصل من إرث النازية، واعتبار نفسها ألمانيا جديدة الساعية إلى السلام وإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا. فتوقعت حتمية انتصار نظامها الاشتراكي وسيادتها على كل ألمانيا، وتجنباً لحرب جديدة في أراضيها، كما عمدت إلى إبراك علاقة ألمانيا الاتحادية بالدول الغربية والنااتو، والتشهير بها لدى الدول النامية كدولة امبريالية تسيطر عليها النازية.^(٢)

ثانياً : مشاريع الوحدة:

في الواقع ان المستشار الألماني الغربي كونراد ايدناور وهو من ابرز الساسة الألمان بعد الحرب العالمية الثانية، كان يعتقد ان مسألة توحيد ألمانيا بالغة التعقيد في زمانه بسبب الأوضاع الدولية المتوترة الناجمة عن الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ان ذكريات الحرب ما زالت آثارها بالغة لدى الشعوب الأوربية وخاصة في البلدان المجاورة لألمانيا كبولندا وفرنسا، والتي كان ايدناور يسعى جاهداً الى تطبيع العلاقات الألمانية - الفرنسية. غير ان المستشار ويلي براندت زعيم الحزب الاشتراكي الألماني اتبع سياسة أخرى أكثر ذكاءاً عند توليه الحكم في مطلع السبعينيات،

^١ . عبد الرؤوف سنو، القومية الألمانية وتجلياتها الوحشية والعنصرية والامبريالية (١٨٠٦-١٩٩٠)، في العروبة والقرن الحادي والعشرين، مجموعة من الباحثين، تيار المستقبل، بيروت، ٢٠٠٩ ص ١٢٩.

^٢ . المصدر نفسه، ص ١٣٠.

وذلك بالسير بخطوات صغيرة نحو التقارب مع ألمانيا الديمقراطية ، هذه السياسة أدت فيما بعد الى عقد علاقات إقتصادية وتجارية بينهما ، وكان المسؤولون الألمان ينتظرون الوقت الملائم الذي يتيح للألمان ان يمارسوا حق تقرير المصير بمحض إرادتهم في اختيار النظام الذي يريدونه.^(١)

فقد اتخذت العلاقات بين الألمانييتين مساراً مختلفاً ومشياً بعد فوز الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) والسيطرة على الحكومة اثر انتخابات عام ١٩٦٩ في ألمانيا الغربية بعدما تطبعت علاقة ألمانيا الاتحادية بأوروبا الشرقية بالمواجهة والعداء منذ بداية الحرب الباردة وفق (مبدأ هولشتاين) ، اقترح المستشار الجديد ويلي براندت سياسة شرقية مختلفة تماماً . فقد كان مستعداً لقبول الوضع السياسي لأوروبا ما بعد الحرب ، والسعي للمصالحة مع دول أوروبا الشرقية بما في ذلك ألمانيا الشرقية ، ف وقعت ألمانيا الغربية معاهدات مع الإتحاد السوفيتي وبولندا لحل الخلافات التي تعود لفترة الحرب العالمية الثانية، وأقامت روابط إقتصادية وسياسية جديدة . وفي العام ١٩٧١ تلقى براندت جائزة نوبل للسلام لعمله هذا . وفي السنة التالية حدد (اتفاق أساسي) مع ألمانيا الشرقية، وبشكل رسمي ، العلاقة بين الألمانييتين كدولتين منفصلتين ضمن امة ألمانية واحدة.^(٢)

ان هذه الاتفاقية قد أنجزت المهمة الواقعية (للسياسة الشرقية) التي اعترفت بحقيقة وجود الدولتين، الا ان قادة بون ، وعلى الرغم من اعترافهم بالأمر الواقع، لم يضعوا نهاية الوحدة لهذه الأمة التي فرض عليها التقسيم بالقوة. كما ان علاقاتها لم تخضع للقانون الدولي، وان المفاوضات التي كانت تجري بين الجانبين ، لم تكن على مستوى وزراء الخارجية ،

^١ . صادق الأسود، عملية توحيد ألمانيا (طبيعتها وآثارها)، في (دراسات حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية)، نخبة من مدرسي عمادة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، مطابع وزارة التعليم، بغداد، ١٩٩١، ص ١٣٤.

^٢ . روسل جيه . دالتون، المصدر السابق، ص ٤٢٠.

وإنما بين رؤساء الحكومات، بالإضافة إلى ذلك فإن ألمانيا الغربية لم تعترف إطلاقاً بكون برلين الشرقية عاصمة لألمانيا الديمقراطية.^(١)

مقابل ذلك فإن قادة ألمانيا الشرقية قد طرحوا العديد من المقترحات التي من شأنها تقليل فجوة الانشطار بين الدولتين، أو ربما التقليل من ضغط ألمانيا الغربية وحلف شمال الأطلسي، إذ تم طرح مقترحا لتكوين اتحاد كونفدرالي، على شرط أن كل دولة تحتفظ بنظامها السياسي المستقل، لكنه واجه رفض بون التي اشترطت قيام تعددية حزبية، وإطلاق الحريات السياسية. وعلى الرغم أن مثل هذه الأفكار والجهود التي بذلت لم تر النور وقتها، واصطدمت بميدان الحرب الباردة، إلا إنها أدت إلى تحسين العلاقات وتهذبة الأوضاع المتوترة على الحدود، وحركت جو عام في الأوساط الشعبية والحزبية التي عبرت عن وجهة نظرها في مستقبل التوحيد، والعلاقات التي يمكن أن توحد النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي.^(٢) بعد المصالحة بين الدولتين، وذلك من خلال المعاهدات والاتفاقات التي وقعتها ألمانيا الاتحادية ١٩٧٠-١٩٧٢، أهمها معاهدة موسكو مع الاتحاد السوفيتي في ١٢ آب ١٩٧٠ ومعاهدة وارشو مع بولندا في ٧ أيلول ١٩٧٠، ومعاهدة الأساس مع ألمانيا الديمقراطية في ٢١ أيلول ١٩٧٢. فبموجب معاهدة موسكو تعهدت ألمانيا الاتحادية أنه ليس لها أي مطالب إقليمية ضد أي دولة في أوروبا، وإنها تعتبر الحدود الراهنة في أوروبا حدوداً دائمة بما في ذلك الحدود بينها وبين بولندا، وبينها وبين ألمانيا الديمقراطية، كما تضمنت المعاهدة ميثاق عدم اعتداء، تعهد بموجبه الطرفان بعدم استخدام القوة ضد بعضهما لتسوية الخلافات بينهما. كذلك أقرت في معاهدة وارشو بحدودها مع بولندا وأنه ليست لها أي مطالب إقليمية، في أراضي بولندا. أما المعاهدة الأهم فهي معاهدة الأساس، فقد نصت تلك المعاهدة على احتزام ألمانيا

^١. ناظم عبدالواحد الجاسور، ألمانيا: بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، سلسلة دراسات الإستراتيجية، العدد ٢٢، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص ١٨.

^٢. المصدر نفسه، ص ١٨.

الإتحادية لسيادة ألمانيا الديمقراطية على أراضيها والتعامل معها على قدم المساواة، واعتبار الحدود بين الدولتين حدوداً نهائية، وليست مجرد خط تقسيم، والتخلي عن الادعاء بأن ألمانيا الإتحادية وحدها هي التي تمثل كل الألمان، وتبادل البعثات الأجنبية بين الدولتين. ونتيجة لتلك المعاهدة تم قبول دولتي ألمانيا في الأمم المتحدة. وكان ذلك هو المقدمة الحقيقية لسياسة الانفراج الدولي، كما وقعت ألمانيا الإتحادية وتشيكوسلوفاكيا في حزيران ١٩٧٣، معاهدة عدم اعتداء، مما يعني قبول ألمانيا الإتحادية أن إقليم السوديت، هو جزء من تشيكوسلوفاكيا، كما نصت المعاهدة على الاعتراف بالحدود الراهنة للدولتين، وأنه ليس لأي منهما مطالب إقليمية الآن ومستقبلاً في أراضي الطرف الآخر.^(١)

ووفق هذه الأوضاع بين الدولتين الألمانييتين، قضت كل واحدة منهما معظم العقدين التاليين في التركيز على احتياجات سياساتهما الداخلية. فبدأت الحكومة الاشتراكية - الليبرالية في ألمانيا الغربية سلسلة من الإصلاحات السياسية في بداية السبعينات، كانت تهدف إلى توسيع الخدمات الاجتماعية والمساواة في تعميم فوائد (المعجزة الاقتصادية). ثم تراخت الضغوط الهادفة لإجراء إصلاحات اقتصادية في أواسط السبعينات بسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهت جميع دول أوروبا الغربية، وأدى الركود العالمي إلى تقليص كبير في اقتصاد ألمانيا الغربية الموجه للتصدير. واستمرت مشاكل الإصلاحات، وتجدد الصعوبات الاقتصادية حتى الثمانينيات. وبعد انتخابات عام ١٩٨٠، صارت الحكومة الألمانية الغربية ضد عدد من القضايا المحلية والدولية التي بدت مستعصية على الحل، وولدت ضغوطات على الائتلاف الحاكم، وأدت إلى تقارب ما بين الحزب الديمقراطي الحر (FDP) صاحب الأفكار الاقتصادية المحافظة، والإتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) والإتحاد الاجتماعي المسيحي (CSU)، وفي الوقت نفسه، أدى عدم الرضا عن الحكومة إلى زيادة التأييد للمعارضة ممثلة بالإتحاد الديمقراطي المسيحي، وفي أواسط عام ١٩٨٢، تمكن الديمقراطي المسيحي من إقناع الحزب الديمقراطي الحر بقطع روابطه مع

^١. محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٦١١.

الاشتراكيين وتشكيل حكومة جديدة بقيادة هلموت كول زعيم الإتحاد الديمقراطي المسيحي، ودعا الائتلاف بعدها الى إجراء انتخابات جديدة وحقق انتصاراً كبيراً فيها.^(١)

كانت مهمة الحكومة الجديدة تنشيط اقتصاد ألمانيا الاتحادية، ومواصلة تأمين الاحتياجات الاجتماعية، وكان الهدف الاقتصادي له الأولوية في سياسة الحكومة الجديدة .
وفعلاً استطاعت الحكومة الجديدة بقيادة كول ان تقلل من حدة التضخم وتنمي الاستثمارات وتحقق زيادة في الميزان التجاري ، مقابل تقليص البرامج الاجتماعية مثل تعويضات البطالة ، والتقاعد ، وقروض الطلبة ، كما أبدت الحكومة التزامها القوي بالغلف الدفاعي الغربي بقبولها نشر القوة النووية متوسطة المدى الجديدة . هذه السياسة كسبت التأييد الشعبي ، فتجدد الفوز للإتحاد الديمقراطي المسيحي بقيادة كول في انتخابات كانون الثاني ١٩٨٧. أما جمهورية ألمانيا الديمقراطية، فقد أقامت روابط مع دول أبدت استعدادها للاعتراف بها، ووسعت وجودها الدولي من خلال نشاطات تتراوح ما بين الألعاب الاولمبية وعضويتها الجديدة في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه سعت الى عزل نفسها عن النفوذ الغربي الذي جاء نتيجة السياسة الشرقية، وأكدت على انفصالها ، وإنها لم تعد ترتبط بفكرة إعادة توحيد ألمانيا، وأصبحت الاشتراكية والروابط الأخوية مع الإتحاد السوفيتي هي القاعدة التي تحدد الهوية القومية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية.^(٢)

ومع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى قمة الهرم السياسي في الإتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥، وما طرحه من آراء وأفكار عبر نظرية (البيوستويكا) ، قد حفزت ألمانيا الاتحادية أكثر من اي وقت مضى على فتح حوار سياسي بناء مع ألمانيا الديمقراطية في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية.^(٣)

^١ . روسل جيه . دالتون، المصدر السابق، ص ٤٢١.

^٢ . المصدر نفسه ، ص ٤٢١-٤٢٢.

^٣ . شفيق عبد الرزاق السامرائي ، ألمانيا الموحدة ، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العدد ٢، ١٩٩٢)، ص ٧.

ان السياسة السوفيتية الجديدة في الانفتاح على الغرب - والتغيير السياسي والاقتصادي من الداخل ، فضلا عن التقارب مع واشنطن ، وعلاقاته الاقتصادية القوية مع ألمانيا الغربية، شكلت تهديدا واضحا ، لمركز ألمانيا الشرقية تجاه نظيرتها الغربية وموسكو ، حيث رفضت القيادة السياسية في برلين دعوات موسكو لإجراء إصلاحات داخلية او التحول نحو الديمقراطية والنهوض باقتصادها، مصرة على التمسك باشتراكيتها ، فكان هذا كافيا لأن تنتقل إليها رياح الثورة.^(١)

ان انتهاء الحرب الباردة بفضل غورباتشوف ، والتي كانت أساسا لقيام ألمانيا الشرقية واستمرارها ، شكل أسفينا في شرعيتها وما تمثله، على الرغم من ان ألمانيا الشرقية لم تكن الدولة الشيوعية الأولى التي أنهت سيطرة الحزب الواحد ، اذ سبقتها الى ذلك بولندا وهنغاريا ، الا ان التغييرات التي حصلت في البلدين الآخرين، طرحت بحدة مصر ألمانيا الشرقية، التي لم تسير التطورات التي حصلت في المعسكر الشرقي.^(٢)

في الواقع كانت الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا الشرقية جيدة اذا ما قورنت بالأوضاع القائمة في بلدان أوروبا الشرقية ، فقد ارتفع مستوى المعيشة فيها مع وجود قدر معين من الحريات، وتحقق بعض التقدم للموس في مجالات عديدة أخرى اجتماعية وإقتصادية وثقافية ولكن العامل القومي كان له تأثير بالغ في نفوس أفراد الشعب عندما كانوا بين أنفسهم معزولين عن أبناء جلدتهم في ألمانيا الغربية الذين يعيشون في ظروف أخرى.^(٣)

وفي زحمة الأحداث المتسارعة هذه ، استطاع كول ان يترجم البيهوستويكا الى سياسة واقعية في المجالين الألماني والدولي، ولاسيما وان الآراء الألمانية الغربية المعلنة لم تكن بأي شكل من الأشكال مطابقة لنواياه الفعلية ، اذ ان الكل اخذ ينظر الى هذه الأحداث بأنها

^١ . عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص ١٢٢.

^٢ . المصدر نفسه، ص ١٢٢-١٢٣.

^٣ . صابق الاسود، المصدر السابق، ص ١٣٥.

بداية لخروج شبح الرايخ الرابع من قمقمه، وبدأ يشكل كابوساً مزعجاً للعديد من الدول الأوروبية.^(١)

في اوائل العام ١٩٨٩ ظهر اول صدع في النظام الشيوعي، ففي نيسان أصبحت (نقابة التضامن) المحظورة في بولندا، منظمة مشروعة، وسرعان ما أصبحت بولندا أول دولة أوروبية شرقية يترأس حكومتها شخص غير شيوعي ، دون ان يعترض الموفيت ، وفي الوقت نفسه، وافق الحزب الشيوعي الهنغاري على فكرة إجراء انتخابات ديمقراطية حرة، واتجهت نحو اقتصاد السوق ، وثبت ان تحرر هنغاريا كان عاملاً لارجعة عنه حين بدأت في سحب وسائلها الدفاعية من حدودها مع النمسا المعادية . وقيام إعداد مطردة من الألمان الشرقيين بالتدفق على الغرب. فقد كان الألمان الشرقيون يصوتون للوحدة بإقدامهم . فخلال ستة أشهر هاجر الكثير إلى ألمانيا الاتحادية ، وقد أثار هذا الرحيل المتصاعد التظاهرات الشعبية داخل ألمانيا الشرقية ضد النظام.^(٢)

ان سرعة توالي الأحداث في ألمانيا الشرقية منذ سقوط اريك هوينكر وزملائه ومن بعده ايفون كرينتس وجمي. حكومة جديدة لايسيطر عليها الشيوعيين تماماً ، دفعت هلموت كول ان يخطو خطوة جديدة نحو توحيد ألمانيا . اذ تقدم إلى البرلمان الألماني الغربي بمشروع يتضمن عشر نقاط لإقامة اتحاد كونفدرالي ما بين الألمانييتين ، وبمقتضى ذلك تجتمع الحكومتان بشكل منتظم لتنسيق السياسات، وإنشاء لجان مشتركة بشأن بعض القضايا ، كالاقتصاد والنقد ، والبيئة ، والتكنولوجيا والثقافة . وبهذا الشأن عرض كول ان المؤسسات الكونفدرالية ما هي الا خطوة على الطريق نحو توحيد ألمانيا بصورة كاملة ، اذ يمكن تطوير المؤسسات المذكورة تدريجياً مع نضوج ظروف أكثر ملائمة بمرور الوقت وصرح بأنه لاتوجد خطة واضحة المعالم لتوحيد ألمانيا في الوقت الحاضر. وفي نفس الوقت أشار الى التزام حكومته بانتماؤها الى حلف الناتو والمنظومة الاقتصادية الأوروبية التي حثها على

^١. روسل جيه بالتون، المصدر السابق، ص ٤٢٢.

^٢. المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

قبول ألمانيا الديمقراطية عضوا فيها. وأضاف الى ذلك بقوله ان الإتحادات الكونفدرالية التي كانت موجودة في ألمانيا قبل ان يوحد بسمارك المقاطعات الألمانية في دولة واحدة عام ١٨٧١ ، يمكن ان تصبح نموذجا للعلاقات بين الألمانيّتين في المستقبل وعرض الخطوات العاجلة التي يمكن للحكومة اتّخاذها ، ومنها تمويل سفر الألمان الشرقيين الى الغرب والتوسع في التعاون في مجال البيئة وإدخال تحسينات سريعة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الألمانيّتين . وأكد على ضرورة إجراء انتخابات حرة ، وإلغاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وتقليص التخطيط المركزي وتخفيف القيود المفروضة على السفر بين الألمانيّتين.^(١)

ثالثاً: عملية التوحيد:

ان اهم المعطيات التي ساندت المستشار الألماني هلموت كول والتي أسهمت في النهاية في دخول مشروع إعادة التوحيد ألمانيا حيز التنفيذ ، هي سقوط الأنظمة الشمولية التي كان ينادي بها الإتحاد السوفيتي، وفشل وانهيار الشيوعية في بعض دول أوروبا الشرقية، وإغلال منظمة حلف وارشو ، والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي كانت تشهده ألمانيا الغربية مقارنة بألمانيا الشرقية.^(٢) كما ان دخول المستشار الألماني في مفاوضات طويلة مع اغلب القوى الدولية الكبرى(فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفيتي)التي أطلق عليها فيما بعد اتفاقية (٢+٤) أي الألمانيّتين والدول المذكورة والتي حاول من خلالها المستشار الألماني رسم صورة للأمن الأوروبي المستقبلي بعد عودة ألمانيا الموحدة الى أوروبا ، فضلا عن إعلانه بقيام وحدة نقدية بين الألمانيّتين في هذه المسألة التي

١. صادق الاسود، المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

٢. سعد حقي توفيق، الدور الأوروبي لألمانيا، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٢) ، ١٩٩٢، ص ١٠.

كانت إحدى أسباب التقسيم^١ والدخول في مفاوضات رسمية لتوحيد العملة وتقليل الأضرار التي قد تنجم عند قيام الوحدة الألمانية.^(١)

وفي خضم تزايد الاعتراضات الشعبية ، التي تصاعدت بسرعة في ألمانيا الشرقية متأثرين بالأحداث في شرق أوروبا ، وقاموا بالتعبير عن رفضهم العيش في ظل النظام الشيوعي ، وذلك بهروب عشرات الآلاف منهم إلى ألمانيا الغربية عن طريق النمسا عبر الحدود الهنغارية ، أو عن طريق السفارات الألمانية الغربية في براغ و وارسو. وفي تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ ، اتسعت حركة النزوح من ألمانيا الشرقية عندما فتحت تشيكوسلوفاكيا حدودها وبشكل مؤقت مع ألمانيا الشرقية ، فهرب أكثر من (١٦٠) ألف شخص ، تبع ذلك مظاهرات مطالبة بالإصلاح وبالانتخابات حرة ، من دون طرح مسألة توحيد ألمانيا ، ثم تحولت المطالبة إلى حركة سياسية لإسقاط النظام الشيوعي وإعادة توحيد الشعب الألماني . وفي الذكرى الأربعين لقيام ألمانيا الديمقراطية وبتاريخ السادس من تشرين الأول ١٩٨٩ ، قمعت السلطات هناك وبقسوة التظاهرات المعارضة لها في المدن الألمانية ، الأمر الذي دفع بعشرات الآلاف من المواطنين في أنحاء البلاد إلى النزول للشوارع ، فحصلت تظاهرات في دريسدن ولايبزيغ وبرلين ومدن أخرى بين ٣-٩-تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وذلك إيذاناً ببداية النهاية للحكم الشيوعي ، ففتحت المعابر الحدودية وحطمت جدار برلين ، وعند بوابة براندنبورغ ، تدفق الآلاف من المواطنين مشياً على الأقدام وبالسيارات إلى برلين الغربية ، يتفحصون بالعين المجردة الديمقراطية الحقيقية التي سمعوا عنها عبر وسائل الإعلام ويرددون الأناشيد الحماسية احتفالاً بهذه اللحظة التاريخية والتي تعني أعاد التلاحم بين أبناء الشعب الواحد.^(٢)

^١. نزيرة الافندي، طموحات وقضايا الوحدة الألمانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٠٠)، نيسان، ١٩٩٠، ص ٢٥٧.

^٢. عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

في ضوء هذه الأحداث المتسارعة طرح كول مشروعه المذكور سابقاً والمتكون من عشرة نقاط ، وكان يرى ان انها ، تقسيم لا يتم الا من خلال أوروبا موحدة.

ان مشروع كول الذي أعلنه أمام البرلمان في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، تضمن النقاط التالية:

- رغبة بون في ضمان حرية التنقل للأفراد بين الألمانيتين.
- اتخاذ ألمانيا الديمقراطية إجراءات جذرية في مجال تغيير النظام الاقتصادي والسياسي فيها.
- استمرار التعاون في مجالات الإقتصادية والعلمية والتكنولوجية.
- إقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين وذلك بعد إجراء انتخابات حرة في ألمانيا الديمقراطية تصادق على ذلك.
- تطوير العلاقات بين الألمانيتين في الإطار الأوروبي والعلاقات بين الشرق والغرب من خلال التوصل إلى شبكة من الاتفاقيات المهمة وعلى كافة المستويات.
- على اثر الانتخابات الحرة وتشكيل الحكومة المنتخبة في ألمانيا الديمقراطية يجب انتشار الهياكل الكونفدرالية من اجل التوصل قدر الإمكان الى القرارات المشتركة وفي هذا الإطار يجب تأسيس لجنة حكومية مشتركة مكلفة بالاستشارات وجهاز برلمان مشترك وصيغ أخرى من التعاون المؤسسي . ومن خلال ذلك تكون خطوات التقارب قد تم تحقيقها لوحدة الشعب الألماني ، ومن خلال حق تقرير المصير وضمن السياق الديمقراطي الذي يعزز حالة السلام في أوروبا.

- أهمية دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي خاصة في مجالات حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي.

- دعم العلاقة بين المجموعة الأوروبية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والتي تشكل الإطار في تطوير العلاقات ما بين الألمانييتين .

- يتعين ان ترتبط خطوات الرقابة على التسليح ونزع السلاح بالتطورات السياسية.

- ان البناء المستقبلي لألمانيا يجب ان يندمج في البناء المستقبلي لمجموع أوروبا فالبيت الألماني يجب ان يبنى تحت الخيمة الأوروبية ومن ناحية الشعب الألماني.^(١)

ان مشروع كول قد حضي بدعم اوساط سياسية عديدة في ألمانيا الغربية وبخاصة من لدن الحزب الديمقراطي الاشتراكي، غير ان الأوساط الغربية غالبا ما وجهت النقد اليه، لان كول لم يستشر الدول الغربية قبل ان يعرضه على البرلمان الألماني. وقد عقد أول اجتماع قمة بين رئيسي الدولتين الألمانييتين، عندما اجتمع الرئيس الألماني الغربي ريتشارد فون فايتساكر مع رئيس الدولة في ألمانيا الشرقية ما تغريد جيرلاتس في بوتسدام ، ثم تلاه مباشرة اجتماع بين المستشار الألماني الغربي كول ورئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية هانز مودروف ، اتفقا خلاله على التفاوض من اجل إقامة نظام كونفدرالي، وفتح بوابة براندنبورغ التي تفصل ما بين شطري برلين بغية تسهيل مرور الألمان في أعياد الميلاد ، وكذلك دخول الألمان الغربيين الى ألمانيا الشرقية من دون تأشيرة ، واطلاق سراح السجناء السياسيين في ألمانيا الشرقية ، كما وقع المسؤولون في البلدين سلسلة اتفاقات للتعاون الاقتصادي في كافة المجالات.^(٢)

^١ . ناظم عبدالواحد جاسور، المصدر السابق، ص ٢٢.

^٢ . صادق الاسود، المصدر السابق، ص ١٢٨.

ويبدو ان المسؤولين في الألمانيةتين يدركون ان عملية التوحيد بصورة كاملة مخوفة بكثير من المحاذير على الصعيد الأوروبي وعلى الصعيد الألماني . ولذلك فإنهم يتعاملون معها بحذر شديد كي لا يؤدي ذلك الى إثارة الدول من بعث الشوفينية من جديد. ويزيد من توجس المسؤولين ان كلا الدولتين الألمانيةتين ملتزمتان باحلاف ومعاهدات مع دول أخرى، وعليهما ان يضمننا تمسكهما بها والإيفاء بمقتضياتها. وعليه فإن صبغة التقارب في المجال الاقتصادي بين الدولتين من الممكن ان تهيأ، على الأقل ظرفا ملائمة لتحقيق الوحدة على المستوى السياسي . اذ ان ألمانيا الديمقراطية تمر بأزمة إقتصادية يمكن لها ان تجد بعض الحلول في تقاربها مع ألمانيا الإتحادية اقتصاديا . اذ في الوقت الذي تعاني فيه ألمانيا الإتحادية من نقص في الأيدي العاملة فإن ألمانيا الديمقراطية يمكنها ان تسد هذا النقص عن طريق عمالها الذين يتمتعون بمستوى تقني عال ويتقاضون أجور متواضعة ، وبالمقابل تستطيع ألمانيا الإتحادية ان توفر رؤوس الأموال لإقامة مشاريع مشتركة تعجز ألمانيا الديمقراطية عن تحقيقها.

وعلى هذا النحو فان التعاون الاقتصادي سوف يكون خطوة نحو إقامة اقتصاد ألماني موحد، ولن يتحقق ذلك الا اذا أزيلت الموانع التجارية وأصبح بالإمكان تدفق العمال من ألمانيا الديمقراطية الى ألمانيا الإتحادية ، وتدفق رؤوس الأموال من الأخيرة الى الأولى . ومع ذلك فان التقارب الاقتصادي هذا لا يخلو من بعض العقبات ، وفي مقدمتها طبيعة النظام الاقتصادي في كل من الألمانيةتين (الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق) ، فضلا عن وجود حوالي مليوني عاطل عن العمل في ألمانيا الإتحادية، وخطوات التقارب مع الشطر الشرقي تشير في نفوسهم قدراً معيناً من القلق . وعلى صعيد آخر فإن التقارب الاقتصادي هذا يثير ردود فعل سلبية لدى بعض الدول الأوروبية في الشرق وفي الغرب. من حيث ان ألمانيا الإتحادية ستوجه اكبر مقدار من مساعدتها الإقتصادية الى ألمانيا الشرقية ، وذلك على حساب كل من هنغاريا وبولندا اللتين تطمحان بمزيد من رؤوس الأموال الألمانية الغربية، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة من ألمانيا الشرقية سوف

يكون على حساب الأيدي العاملة القادمة من اسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتركيا وغيرها من الدول التي تتقاضى أجور ضئيلة ولكنها تحقق دخلاً بالعملية الصعبة لبلدانها.^(١)

وهكذا بعد سقوط جدار برلين توالى الأحداث بشكل سريع ، وبدأت حكومة ألمانيا الاتحادية بخطوات للتأثير في الإصلاحات في ألمانيا الشرقية ووضع الأسس للوحدة السياسية والإقتصادية، وجرى في آذار ١٩٩٠ انتخابات حرة لاختيار قيادة جديدة لحكومة ألمانيا الشرقية ، وسيطر فيها التحالف من أجل ألمانيا ، والذي يضم الفرع الشرقي من ((الاتحاد الديمقراطي المسيحي)) على حكومة ألمانيا الشرقية ، ثم تبعها توحيد العملة وبالتالي اقتصاد واحد.^(٢)

وكان اتفاق وزراء الخارجية في حلف الناتو وحلف وارشو في أوتواو الذي عقد في شباط ١٩٩٠ ، حول وضع تصور مشترك لإعادة توحيد ألمانيا قد فتح الطريق امام مفاوضات (٤+٢) في بون في الخامس من أيار ١٩٩٠ ، وفي برلين وباريس على التوالي خلال شهري حزيران وتموز وأخيراً في موسكو في أيلول من نفس العام، وقع وزراء الخارجية للدول الستة على اتفاق حول الوضع النهائي فيما يخص ألمانيا، وبذلك أصبحت الوحدة الألمانية قاب قوسين أو أدنى. وفي ٢١ حزيران ١٩٩٠ ، صوت البرلمان في ألمانيا الاتحادية لصالح إدخال ألمانيا الديمقراطية في اقتصاد السوق واستبدال عملتها بالمارك الألماني، فضلاً عن اعتمادها نظام الضمان الاجتماعي المتبع في ألمانيا الاتحادية.^(٣)

وبعد تذليل العقبات مع الإتحاد السوفيتي حول انسحاب القوات السوفيتية من ألمانيا الشرقية ومسألة انضمام الأخيرة لحلف الناتو. غير انه تم توصل الى اتفاقية تميز لألمانيا الموحدة ان تكون جزءاً من الناتو بشرط ان لا يكون لقوات الناتو اي قاعدة في منطقة

١. صادق الاسود، المصدر السابق، ص ١٤٠.

٢. روسل جيه. دالتون، المصدر السابق، ص ٤٢٣.

٣. عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص ١٣٦.

ألمانيا الشرقية، وفي ٢٣ آب ١٩٩٠ أقر برلمان ألمانيا الشرقية على أن يكون يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩٠ هو موعد الانضمام إلى ألمانيا الغربية ، وفي ٣١ آب ١٩٩٠ تم توقيع اتفاقية التوحيد بين الحكومتين ، وبعد ذلك وفي ١٢ أيلول من نفس العام، تم التوقيع على اتفاقية الحل النهائي فيما يخص ألمانيا بين الدول (٤+٢) وهكذا أصبح ٣ تشرين الأول ١٩٩٠ هو التاريخ الرسمي الذي تم فيه إعادة توحيد ألمانيا ، وانضمت المقاطعات الخمس التي كانت في ألمانيا الشرقية وهي (براندنبورغ، ميكلينبرغ، ساكسوني، ساكسون انهالت وثيرينغيا) إلى ألمانيا الغربية ، وخضعت للدستور الذي كان ساريا في ألمانيا الاتحادية مع إجراء بعض التعديلات عليه. وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٠ وقعت الحكومة الألمانية معاهدة مع بولندا لإنهاء مسألة الحدود وأصبح الخط الحدودي الفاصل هو (أودر/نايمه)، ثم تلتها انتخابات عامة شملت جميع الألمان منذ عام ١٩٣٣، وفاز فيها الائتلاف الذي ترأسه هلموت كول.^(١)

أطر الوحدة وأثارها :

إعادة توحيد ألمانيا (Deutsche Wiedervereinigung) هو الحدث الذي تم في ٣ تشرين الأول من عام ١٩٩٠، حيث انضمت فيه جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية). فبعد أول انتخابات حرة في ألمانيا الشرقية في ١٨ آذار ١٩٩٠، بدأت مفاوضات بين كلتا الدولتين تمخض عنها معاهدة التوحيد ، وفي نفس الوقت عقدت معاهدة بين ألمانييتين من جهة وبين ما يسمى القوى الأربعة المحتلة (فرنسا، بريطانيا، أمريكا، الاتحاد السوفيتي) سميت بمعاهدة (٤+٢) والتي وقعت بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٠ في موسكو منحت من خلالها الدولة الجديدة الاستقلال التام . ويستخدم مصطلح (إعادة التوحيد) لتمييزه عن حدث توحيد ألمانيا عام

^١ . ويكيبيديا الموسوعة الحرة، إعادة توحيد ألمانيا، موقع على الانترنت

١٨٧١ ، في حين يعتبر البعض إن مصطلح (الم الشمل vereinigung) أكثر ملائمة من مصطلح (إعادة التوحيد) عندما يتعلق الأمر باعتبار ألمانيا الشرقية دولة مستقلة أو على إنها جزء من الرايخ الألماني^١.

أولاً: الإطار الخارجي للوحدة:

إن المدخل الفعلي لفهم المتغيرات التي وقعت في ألمانيا الديمقراطية وأدت إلى إعادة توحيدها مع ألمانيا الاتحادية يكمن في فهم المتغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية عامة ، وفي الإتحاد السوفيتي خاصة . فمع عصر غورباتشوف تغيرت الخارطة السياسية والجغرافية والنظام الاقتصادي والأيدلوجي بشكل جذري لا عودة فيه إلى ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي ومنذ وقوع التقسيم الذي ساهم فيه المسؤولون في ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية على السواء بدأت الأوساط السياسية الألمانية والأوروبية والعالمية تتحدث عما أسمته (المسألة الألمانية المفتوحة Die Offene Deutsche Frage) التي شغلت العالم طوال خمس وأربعين سنة والتي انتهت عمليا مع إعادة توحيد ألمانيا . ولكن بين المساهمة الذاتية في إعلان التقسيم ، ومن ثم العمل على إعادة التوحيد بعد أربعة عقود من الزمن، كما بين بناء الجدار وإزالته بعد ٢٩ سنة ، مرحلة زمنية طويلة ومليئة بالصراعات السياسية والعسكرية والنفسية والإعلامية والأيدلوجية ، ومليئة بالتوتر الأوروبي والدولي وحافلة بالمآسي والتباعد بين قسمين من شعب واحد كتب عليه إن يتحمل وزر سياسات حكومات ألمانية متعاقبة التي أدت إلى الدخول في حرين عالميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين من أجل مشاركة الكبار في تقسيم العالم واستعمارها^٢.

^١ . إعادة توحيد ألمانيا ، المصدر السابق.

^٢ . سكندر الديك، ألمانيا الموحدة هل توحدت؟ خمس مصاعب تعرقل اندماج الشعب الواحد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١-٢٢.

ولابد من التذكير إن التقسيم الذي وقع في ألمانيا بعد الحرب كان فكرة وافق عليها الحلفاء الأربعة الكبار تحت شعار وضع حد نهائي لأية إمكانية مستقبلية في اندلاع حرب عالمية ثالثة من أراضي ألمانيا ، وإن كان هذا التوافق على التقسيم يمكن قد غاب عن ذهن العديد من الناس بسبب الحرب الباردة ، وقيام الإعلام الغربي بتصوير موقف الغرب وكأنه دفاع عن حق ألمانيا الغربية في الوجود وتأمين حريتها والديمقراطية فيها وتطلعاتها إلى الوحدة . وفي المقابل ظهر وكأن الاتحاد السوفيتي هو الوحيد الذي يريد التقسيم ، مع العلم انه إذا عدنا إلى تاريخ تأسيس الدولتين الألمانيتين لوجدنا إن تأسيس ألمانيا الاتحادية سابق على تأسيس ألمانيا الديمقراطية كما سبق واشرنا . ولا شك إن ضعف الإعلام الاشتراكي من جهة، وقوة الإعلام الغربي من جهة أخرى، أدى إلى عدم إظهار المسؤولية في التقسيم والرغبة في التوحيد . وهكذا الحال بالنسبة إلى جدار برلين الذي أقيم أيضاً على علم ومعرفة الحلفاء المذكورين على الرغم من كل التحركات المضادة التي جرت لاحقاً.

فقد كشفت الوثائق انه في اليوم الذي بدأت فيه قوات جيش ألمانيا الديمقراطية بإقامة الجدار وسط برلين بتاريخ ١٣ آب ١٩٦١ تحت حماية الجيش السوفيتي ، كان من المتعذر الاتصال بالمستشار الألماني الغربي أو معرفة مكانه لإبلاغه بالأمر في ذلك اليوم ، كما انه من المصادفة الغربية عدم تمكن المسؤولين الأمريكيين والألمان الغربيين أيضاً من معرفة مكان السفير الأمريكي الذي لم يترك أي خبر عن مكان وجوده في ذلك اليوم بالذات للاتصال به في حال وجود طارئ ما ! وهكذا مضى ذلك اليوم دون إن يصدر أي موقف رسمي عن حكومتي بون وواشنطن ؟ هل ذلك يشير إلى وجود موافقة ضمنية على إنشاء الجدار؟ وبمناسبة ذكرى مرور ٢٥ عام على إقامة جدار برلين عام ١٩٨٦ كشفت صحيفة (التايمز) البريطانية إن الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي أبدى ارتياحه عندما علم

بموضوع الجدار . ونشرت عن لسانه (من يريد احتلال المنطقة القابعة وراء الجدار لايبني الجدار).^١

وهنا نستنتج من ذلك القول من يريد إن يحتل برلين الغربية لايبني جداراً يفصله عنها. وهل يعني ذلك إن مشكلة برلين سويت بإقامة جدار برلين ؟ وهل إن بناءه ساعد في تخفيض حدة التوتر؟ وهل إن تاريخ بناء الجدار يشكل تدريب على إدارة الأزمات ودرس في الواقعية؟ ويبدو إن مشكلة برلين ومسألة التصعيد في الحرب الباردة والتوتر الدولي والأوروبي الذي حصل في ذلك الوقت هو الذي أدى إلى تخفيض الأزمة بواسطة إقامة جدار برلين الذي كان خطوة دفاعية لإخراج برلين الغربية من لعبة الأزمات والاتجاه نحو التعقل والواقعية.

والواقع إن العلاقات بين الجانبين الألمانيين بدت حتى آخر لحظة قبل بدء التحركات الشعبية في ألمانيا الديمقراطية وكأنها علاقات أبدية بين دولتين مستقلتين ، وكانت القناعة بذلك قد ترسخت إلى حد بعيد بين مواطني البلدين ولدى المسؤولين فيهما أيضا . وتوضح ذلك في الدعوة التي وجهها المستشار الألماني الغربي هلموت كول إلى الأمين العام للحزب الاشتراكي الألماني الموحد إيريش هوينكر لزيارة ألمانيا الاتحادية واستقباله فيها كرئيس دولة رغم عدم وجود اعتراف رسمي متبادل بين البلدين الأمر الذي تم تفسيره وقتها انه اعتراف ضمني من بون بوجود دولتين ألمانيتين . وعندما لم يعد جدار برلين يشكل همّاً سياسياً أو مشكلة أساسية ، جاءت دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان إلى الرئيس السوفيتي غورباتشوف في احتفال أقيم أمام بوابة براندنبورغ على بعد امتار قليلة من جدار برلين وذلك في ١٢ حزيران ١٩٨٧ ، للقدوم إلى هذه البوابة ليفتحها ويهدم الجدار القائم. هذه الدعوة التي ابتسم لها الكثيرون تلقاها غورباتشوف بشكل أو بآخر وبعد حوالي عام ونصف أعلن خلال زيارة له إلى ألمانيا الاتحادية إن جدار برلين لن يبقى إلى الأبد ، وقد يزول في فترة زمنية غير بعيدة.^٢

^١ المصدر نفسه، ص ٢٢-٢٤.

^٢ . اسكندر الديك، المصدر السابق ، ص ٢٥.

ففي تلك الزيارة القى المستشار الألماني الغربي كول خطاب ترحيب بالرئيس السوفيتي وتطرق فيه إلى القضية الألمانية وقال: (إن الشعور المشترك لدى الألمان في الشرق والغرب بقى سليما . ولكننا نشعر بأن بقاء هذا التقسيم هو جرح مفتوح ... إذ إن الشعب الألماني يعرب عن رغبته في التوصل إلى تحقيق وحدة ألمانيا وحررتها ، ضمن عملية تقرير مصير حرة. وألمانيا الموحدة يمكن أن تخدم السلام في العالم باعتبارها عضوا كاملا الحقوق في أوروبا المتحدة).^١

ويمكننا إن نفهم من ذلك إن التوافق على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعبرة البيت الأوروبي المشترك ، وارتباط مصير الألمان ارتباطا وثيقا بتقسيم أوروبا ، وعلى البيت الأوروبي تجاوز تقسيم أوروبا ومن خلال ذلك تجاوز تقسيم ألمانيا نفسها، وقول الرئيس السوفيتي بان جدار برلين سوف لن يبقى مدة طويلة . كل ذلك كانت إشارات في طريق إعادة التوحيد.

وفي مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية ، أكد المستشار الألماني الغربي كول بأن اختفاء المواجهة بين الشرق والغرب ، واليقظة الديمقراطية في دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية والجنوبية - الشرقية، قدم الفرصة الحقيقية ولأول مرة ، من أجل تذليل كل العقبات وبأسلوب سلمي ، لتوحيد هذين التقسيمين تقسيم أوروبا وتقسيم ألمانيا ، ودعا إلى وضع أوروبا يسوده السلام ، ويتمكن الألماني من خلاله استعادة وحدته وتقرير مصيره بحرية، وهذا لا يتحقق إلا بموافقة الدول التي أوجدت هذا الوضع (الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية).^٢

أما الموقف الأمريكي فقد جاء على لسان رئيسها الأسبق بوش الأب الذي أعلن في آيار ١٩٨٩ في خطاب له بأن الولايات المتحدة لن تعارض توحيد ألمانيا . وأكد ذلك خلال مؤتمر صحفي في ولاية مونتانا بتاريخ ١٨ أيلول من نفس العام ، إذ قال انه لا يخشى إعادة توحيد ألمانيا ، وإن تقرير ذلك يعود إلى الألمان ، وإن ذلك لن يكون ضارا بالمصالح الغربية .

^١ . صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٤١.

^٢ . ناظم جاسور، المصدر السابق ، ص٢٢.

والواقع إن الولايات المتحدة تؤيد توحيد ألمانيا بشرطين ، الأول ، هو إن تنظم ألمانيا الموحدة إلى الحلف الأطلسي ، أي ربط ألمانيا الشرقية بالغرب، اما الشرط الثاني، فهو إن لا يؤدي توحيد ألمانيا إلى المساس بالحدود المرسومة بين دول أوروبا. وبعد ذلك توالى اللقاءات بين الرئيس الأمريكي ونظيره السوفيتي والفرنسي لبحث هذه المسألة ، كما تبادل وزراء خارجية دولهم اللقاءات من أجل تدقيق ذلك.^١

اما بالنسبة لموقف فرنسا وبريطانيا والدول الأوربية الأخرى فكانت تتراوح ما بين مزيد لإعادة التوحيد وما بين متخوف منها ، وذلك لهواجس قديمة كانت ماثلة وشاخصة أمامهم متمثلة بتاريخ العلاقات الأوربية في حقبة الرايخ الثاني والثالث.

فتاريخ العلاقات الفرنسية - الألمانية مليء بالصراعات التي أدت إلى حروب ضروس بين البلدين على مدى قرن من الزمان من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين . لكن الأسس التي وضعها المستشار الألماني الغربي اديناور والرئيس الفرنسي ديغول للتقارب الألماني - الفرنسي تعززت سنة بعد أخرى على صعيد العلاقات الثنائية وعلى صعيد المنظمات الأوربية . غير إن موضوع إعادة توحيد ألمانيا كان بعيداً عن تفكير المسؤولين الفرنسيين بأسباب تتعلق بألمانيا أولاً وبالأوضاع الدولية القائمة في أوروبا ثانياً، حتى جاءت الأحداث الأخيرة في بلدان أوروبا الشرقية وفي ألمانيا الديمقراطية ، وكان على فرنسا ان تواجه القضية الألمانية في أبعادها الجديدة ، وجاءت التصريحات الفرنسية بأن مشكلة إعادة توحيد ألمانيا صارت من القضايا البارزة المطروحة في نهاية القرن، وان فرنسا لا تخشى ذلك شرط إن يتم بطريقة سلمية وديمقراطية ولم يعد باستطاعة أي سياسي مسؤول في أوروبا إن يتجاهل هذه الحقيقة . وبذلك تغيرت نظرة السياسة الفرنسية تجاه القضية الألمانية بعد التطورات التي حدثت في أوروبا والعالم وبخاصة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حينها ، كما إن فرنسا ترى إن إعادة توحيد أوروبا وترتيب البيت الأوربي المشترك يتم من خلال توحيد شطري ألمانيا . وهكذا جاء الموقف

^١ . صادق الأسود، المصدر السابق، ص ١٤٤.

البريطاني مشروطا بتحقيق السلام وترسيخ دعائمه وعدم المساس بالحدود للدول الأوروبية وعلى الألمان الالتزام بالمعاهدات والمواثيق التي أبرمت من أجل ذلك وكانت مواقف الدول البعيدة جغرافيا في أوروبا عن ألمانيا واضحة من حيث تأييدها ومساندتها لإعادة التوحيد، أما الدول القريبة جغرافيا من ألمانيا فكانت مترددة في سياستها تجاه إعادة التوحيد أما بسبب الحروب التي جرت في حقبة تاريخية سابقة أو بسبب التخوف من قوة الاقتصاد الألماني واحتمال هيمنة الاقتصاد الألماني على القارة الأوروبية.^١

ونود أن نشير هنا إلى إن تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبناء جدار برلين ، ومن ثم إعادة توحيدها ، كان للقرار الخارجي بصمته الواضحة فبعد التقارب بالعلاقات بين العملاقين الدوليين ووضع أساس متين لانتهاء الصراع الدولي والحرب الباردة ترك آثار إيجابية على العلاقات الدولية. وكما إن التغييرات الحاسمة التي طرأت في أوروبا الشرقية وألمانيا الديمقراطية لعبت دور مهم في مسألة التفكير الجدي والسعي الحثيث من أجل توحيد شطري ألمانيا ، فقد اضحى من الضروري في ظل علاقات دولية جديدة وعلاقات أوروبية تسعى نحو إعادة ترتيب البيت الأوروبي والتقدم في الشراكة الأوروبية نحو إيجاد أوروبا الموحدة ، كل ذلك يحتاج إلى مستلزمات عديدة ومهمة ومن أهمها هي إعادة توحيد ألمانيا ، لان في ذلك خطوة كبيرة لتدعيم السلام وانتهاء حالة الصراع الأوروبي ، كما انه يشكل خطوة مهمة تجاه بناء البيت الأوروبي الجديد ، فضلاً عن بناء قوة إقتصادية أوروبية جديدة.

ثانياً: الإطار الداخلي للوحدة:

من الواضح ان السبب المباشر لانتفاضة الشعب الألماني الشرقي ضد نظامه يعود إلى وجود أزمة عميقة ، هي أزمة الديمقراطية وفقدان الثقة بالسلطة من جانب ، والامل الذي

^١ . المصدر نفسه ، ص ١٤٧ . وينظر كذلك: ناظم الجاسور ، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦ .

أخذ يتزايد بوصول رياح التغيير من سياسة البيروستويكا إلى بلدهم من جانب آخر ، خاصة وأن الألمان الشرقيين كانوا يتطلعون إلى هذه السياسة على أنها الخلاص . ولكن تعنت القيادة السياسية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد برئاسة هونيكر ورفضها لأية إصلاحات ولجونها المتزايد لاستخدام القمع ، وتعمق الأزمة الاقتصادية والسيولة النقدية بسبب تراجع المبيعات الخارجية ، وغير ذلك من الأسباب كان وراء تحرك شعب ألمانيا الديمقراطية للانتفاض على النظام واسقاطه في أول انتخابات حرة جرت في آذار ١٩٩٠ . وبعد الانتخابات التي فازت فيها الأحزاب المعارضة تغير فجأة كل شيء ، فمن الحديث عن اتحاد كونفدرالي بين دولتين ألمانيتين مستقلتين ، أو عن قيام وحدة على مراحل زمنية متباعدة نسبياً ، أصبح الحديث يدور حول وحدة فورية . والسبب في ذلك يعود إلى فوز الحزب الديمقراطي المسيحي وحلفائه في شرق البلاد بغالبية الأصوات ، وبالتالي بأكثرية نواب مجلس الشعب ، خاصة وأن الحزب المذكور كان يقود الانتخابات تحت شعار الوحدة الفورية وتوحيد النقد ، ماعدا الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان غير متحمس للوحدة الفورية ويحذر من نتائجها السلبية . كما إن المطالبة الفورية بالوحدة ، فاجأت الكثيرين في الداخل والخارج وجعلت الأحداث تتسارع في هذا الاتجاه بشكل لم يعد يمكن الألمان من التقاط أنفاسهم . في هذا الوقت علت أيضاً أصوات العديد من الشخصيات السياسية في ألمانيا الغربية والشرقية تحذر من النتائج السلبية للوحدة الفورية . ولكن القرار الشعبي كان قد اتخذ ولم يعد بإمكان أحد تغييره^١.

وفي معرض كلامنا عن الحزب الديمقراطي المسيحي وتجربة الوحدة المسيحية الألمانية ، فلرغم من معاناة ألمانيا طيلة قرون من الصراع بين البروتستانت والكاثوليك فإنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باتت تعطي مثلاً ناجحاً للوحدة بين الطوائف الدينية المختلفة

^١ . اسكندر الديك، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠. وينظر كذلك (انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وكذلك الثورة السلمية)، والانتخابات الحرة في ألمانيا الديمقراطية، حقائق عن ألمانيا ، وزارة الخارجية الألمانية موقع على الانترنت ، المصدر السابق.

لشعب واحد ، بالإضافة إلى حل مشكلة العلاقة بين الدين والدولة . فالدستور الألماني القائم على ضمان الحرية والديمقراطية يتعاطى بصورة متوازنة مع دور الديانة المسيحية كمرجعية قيمية وأخلاقية للمجتمع ، إلا أنه في نفس الوقت يرفض التدخل المباشر للمؤسسات الدينية في العملية السياسية . فقد تمكنت ألمانيا بفضل نخبها المسيحية ذات الحس الوطني الألماني ، بأن تبني تجربة رائعة للتعايش والتوحد بين البروتستانت والكاثوليك . ولعب الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) دوراً مهماً في عملية التقارب هذه ، وكذلك دوره بتسيخ الحياة الديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعزيز الهوية الألمانية^١.

فقد عانت ألمانيا في تاريخها وخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر من حروب دينية طائفية تكبدت خلالها خسائر فادحة راح ضحيتها ما يقارب نصف عدد سكان ألمانيا ودمرت أكثر من ٣٥% من مدنها المزدهرة فتعطلت الزراعة وانهار الاقتصاد وأضحت ألمانيا مقسمة إلى أكثر من ٣٠٠ مقاطعة وحصل ذلك بفعل حرب ثلاثين عاماً ، وتطلب الأمر أكثر من قرنين حتى استطاعت ألمانيا أن تتوحد عام ١٨٧١. وفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان ثلثي السكان الألمان يعتقدون المذهب البروتستانتي وغالبيتهم يتمركزون في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من ألمانيا ، أما اليوم فإن نسبة البروتستانت والكاثوليك متساوية ، أما الحزب الديمقراطي المسيحي فهو في حقيقته اتحاد لمجموعات بروتستانتية وكاثوليكية ، وهو حزب يملك مفهوماً سياسياً قائماً على التدين والقيم المسيحية ، كما أنه حزب ديمقراطي ليبرالي يواكب استحقاقات الحداثة ومتطلبات العصر ، وكان له الدور البارز في عملية الوحدة المسيحية في ألمانيا من خلال سعي الحزب للحفاظ على نوع من التدين المعتدل وعلى ثقله السياسي بصفته أحد الركائز الأساسية للمنظومة السياسية الألمانية دون التخلي عن أهداف وروح الدستور الألماني

^١لطيف الحبيب ومصطفى القرداغي، تجربة الوحدة المسيحية الألمانية ، موقع على الانترنت ، بتاريخ

الذي يستند على الميثاق الاممي لحقوق الإنسان ، فضلاً عن نجاح الحزب في الموازنة بين عقيدته المسيحية ، و الاجماع الديمقراطي^١.

هذا الاجماع الديمقراطي وتجسيده جاء واضحاً في الدستور الذي أدى إلى الاجماع القومي الالمانى على مبدأ الديمقراطية على انها الحل للمشكلة الألمانية. هذه الديمقراطية المجسدة في الدستور الالمانى ساعدت في إقامة نظام سياسي متوازن ودقيق وفعال في اطلاق الحريات ومنع الفوضى السياسية التي تفضي إلى الديكتاتورية، وكما جاءت القوانين المكملّة للدستور مهمة تنظيم وضبط الممارسة السياسية والتي أدت بدورها إلى تحقيق معجزة إقتصادية كبيرة ومهمة ساعدت على تحقيق قدراً كبيراً من الاستقرار^٢.

كما إن هناك شخصيات ألمانية لعبت دوراً مهماً في عملية إعادة توحيد ألمانيا ومن هذه الشخصيات هو هيلموت كول مستشار ألمانيا الغربية (١٩٨٢-١٩٩٨) واحد أهم الشخصيات الألمانية والأوربية ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي في عهده تحققت الوحدة الألمانية ولذلك يلقب بمستشار الوحدة، ويحمل شهادة دكتوراه في التاريخ والقانون وينتمي للحزب المسيحي الديمقراطي وتسلم الرئاسة الحزب للسنوات ١٩٧٦-١٩٩٨ . والشخصية الأخرى التي ساهمت في إعادة توحيد ألمانيا هو ميخائيل غورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفيتي قبل أن يضطر للاستقالة عام ١٩٩١ ، فاتحا الطريق امام انهيار الإمبراطورية السوفيتية وانها، حقبة الحرب الباردة ، ويحمل غورباتشوف شهادة القانون وأصبح امينا عاماً للحزب الشيوعي ورئيساً للاتحاد السوفيتي للسنوات ١٩٨٥-١٩٩١، وحصل عام ١٩٩٠ على جائزة نوبل للسلام بسبب جهوده في انتهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. كما يعتبر ايريش هونكيو إحدى هذه الشخصيات وهو الزعيم التاريخي لألمانيا الشرقية ، بالرغم من دفاعه عن فكرة بناء جدار برلين كضرورة لحماية بلاده من

^١ . المصدر نفسه .

^٢ . عبد العظيم حماد، المعجزة الدستورية الألمانية ، موقع على الانترنت بتاريخ، ٢٠١٠/١٢/٢٦ ، <http://evabat.com>.

الامبريالية . وكان منذ عام ١٩٥٨ العضو الابرز في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الالمانى الشرقي الحاكم حتى تسلم رئاسة الحزب عام ١٩٧٦ . هرب قبيل الوحدة إلى موسكو لكن طلبه بالاقامة هناك قوبل بالرفض فاضطر إلى اللجوء إلى السفارة التشيلية ثم عاد إلى ألمانيا ليواجه حكما بالسجن بسبب ماضيه، إلا إن السلطات الألمانية اطلقت سراحه بسبب حالته الصحية فغادر البلاد إلى تشيلي وتوفي هناك عام ١٩٩٤ . اما بالنسبة إلى هانس ديتريش غينشر السياسي المخضرم من الحزب الليبرالي الديمقراطي (FDP) والذي يعتبر مهندس الوحدة الألمانية وتطبيع العلاقات مع دول أوروبا الشرقية ، وقد شغل منصب وزير الداخلية ١٩٦٨-١٩٧٤ ، ثم وزيراً للخارجية ١٩٧٤-١٩٩٢ ورئيساً لحزبه . كما يعتبر ادوارد شيفيردنادزة وهو وزير للداخلية في جورجيا ١٩٦٥-١٩٧٢ ، ثم امينا عاماً للحزب الشيوعي الجورجي قبل أن ينتقل إلى موسكو ويصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي. ولحقه كمين كميندس لسياسة البيوستروكا والتقارب مع الغرب. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عاد إلى جورجيا وأصبح رئيساً لها قبل أن ينحيه الشعب من خلال ثورة بيضاء وذلك في عام ٢٠٠٣ . ونشر إلى شخصية لوثار دي ميزير الذي أصبح رئيس لوزراء ألمانيا الشرقية في الانتخابات الحرة التي جرت في آذار ١٩٩٠ ، وهو من خارج صفوف الحزب الشيوعي . ويرجع اليه الفضل في تسريع مسار الوحدة ، وكان حزبياً يشغل منصب رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا الشرقية ونائباً لرئيس الحزب في كل ألمانيا بعد إعادة التوحيد واستقال من جميع مناصبه عام ١٩٩١ بسبب اتهامات له بالعمل بشكل غير رسمي مع أجهزة الأمن في ألمانيا الشرقية. واخيراً ايغون غرينتس آخر أمين عام للحزب الشيوعي الحاكم في ألمانيا الشرقية وأصبح رئيسها ما بعد هويكر وشغل عدة مناصب أمنية وسياسية في الدولة وبعد الوحدة وجهت إليه تهم تفاضيه عن حوادث اطلاق النار على المتسللين إلى ألمانيا الغربية عبر جدار برلين مما أدى إلى مقتل عدد منهم وبعد جلسات عديدة حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات^١.

^١ . شخصيات الوحدة ، موقع على الانترنت بتاريخ ١٨-١٢-٢٠٠٧ www.dw-world.de

وهكذا توالى الأحداث سريعاً في طريقها لاعادة توحيد ألمانيا ، وسرّزت محطات تاريخية مهمة في هذا الحدث وستعرض لاهمها:

في ١٢-١٥ حزيران ١٩٨٩: يقوم غورباتشوف بزيارة رسمية إلى بون ويحري فيها التوقيع على بيان مشترك تؤكد فيه الحكومتان عن حق الشعوب في اختيار النظام السياسي الذي تراه مناسباً . وفي تموز من نفس العام وخلال مؤتمر لدول حلف وارشو يعلن غورباتشوف عن إلغاء مبادئ بريجينف التي تضع حدودا لسيادة الدول الاشتراكية . وفي ١١ أيلول ١٩٨٩ تقوم هنغاريا بفتح حدودها مع النمسا تسهيلا لعبور اللاجئين القادمين من ألمانيا الشرقية وفي الخامس والعشرون من نفس الشهر خرجت أول مظاهرة شعبية منذ ١٩٥٣ في ألمانيا الشرقية تطالب باصلاحات ديمقراطية . وفي الثلاثين من ذلك الشهر يعلن وزراء خارجية الألمانيّتين بالسماح للمعتصمين في سفارة ألمانيا الغربية في براغ وهم من الالمان الشرقيين بالمغادرة إلى ألمانيا الغربية وبلغ عددهم ٦ آلاف شخص . وفي السابع من تشرين الأول ١٩٨٩ غورباتشوف يدعو القيادة الألمانية الشرقية لاجراء اصلاحات مشيماً إلى ((من يأتي متأخراً سوف يعاقبه الزمن)) . وبعد يومين يعلن المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي عن استعداده لاجراء حوار مع الشعب^١.

وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩ يقوم الحزب الاشتراكي الالماني الموحد الحاكم في ألمانيا الديمقراطية باعفاء امينه العام ورئيس الدولة ايريش هونيكر من مسؤولياته وينتخب ايفون غرينتز امينا عاماً جديداً ورئيساً للدولة لامتصاص النقمة الشعبية العارمة في البلاد المتجسدة بالمظاهرات الضخمة ضد قيادة الدولة. وبتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ التحول يبدأ وتخرج مظاهرة مليونية تملأ ساحة الكسندر تطالب بالإصلاحات ، وبعد خمسة ايام من التظاهرات الكبيرة قررت قيادة ألمانيا الديمقراطية فتح الحدود ووضع نظام جديد للسفر إلى الخارج ، وبالطبع إلى ألمانيا الاتحادية على الفور . هذا اليوم كان مشهوداً لدى مواطني ألمانيا الديمقراطية ، فالجماهير الغفيرة وقفت على المعابر التي تفصل برلين الشرقية وبرلين الغربية ،

^١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ٣٧٨-٣٨١.

والعديد منهم لم يكن قادراً على انه بعد دقائق قليلة سيكون في غرب برلين. وفي ذلك اليوم وعندما وصل نياً فتح الحدود إلى مجلس النواب الألماني الغربي (البوندستاغ) حيث كان مجتمعاً فوق النواب وانشدوا النشيد الوطني فرحاً . وتجمع الناس حول بوابة براندنبورغ التي كانت تفصل بين الجانبين ، واقاموا مهرجانات حاشدة من جانب المطالبين بالوحدة الألمانية والمعارضين لها. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٨٩ بدء هدم جدار برلين وتفكيك قطع الجدار وبيعها إلى السواح والزوار بأسعار مختلفة. وبدأ اقتصاد ألمانيا الشرقية يتدخل بسبب قيام التجارة بالعملة الصعبة في شرق ألمانيا وفقدت السيطرة على مواجهة الاقتصاد الرأسمالي خصوصاً بعد أن تم تهريب السلع المدعومة إلى الخارج . وفي الثالث من كانون الأول قدمت اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد استقالة جماعية.^١

وبتاريخ التاسع عشر من كانون الأول يقوم المستشار الألماني الغربي كول بزيارة لألمانيا الشرقية ولأول مرة فستقبله الجماهير بحفاوة وتهتف باسمه وتردد (ألمانيا أمتنا بلد واحد). وفي سابع من شباط ١٩٩٠ الحكومة الألمانية الغربية تعرض على نظيرتها الشرقية اجراء مفاوضات عاجلة حول توحيد العملة . وبعد ذلك جرت أول انتخابات حرة في ألمانيا الديمقراطية بتاريخ الثامن عشر من اذار ١٩٩٠ وفاز فيها التحالف المسيحي المحافظ وأسفرت عن اختيار لوثاردي ميزير لرئاسة الوزراء وذلك في الثاني عشر من نيسان . وفي الثامن عشر من آيار ١٩٩٠ تم توقيع الاتفاقية الخاصة حول الوحدة النقدية والاقتصادية والاجتماعية وهي الساعة التي اعتبرها المستشار الألماني الغربي كول (الميلاد الحقيقي لألمانيا الموحدة الحرة).

وفي السادس عشر من تموز ١٩٩٠ ، يعلن المستشار الألماني كول والرئيس السوفيتي غورباتشوف عن توصلهما لصيغة حول الوحدة الألمانية تبقى بموجبها ألمانيا عضواً في حلف الأطلسي، وفي ثالث والعشرين من آب يوافق مجلس الشعب في ألمانيا الديمقراطية على الانضمام إلى ألمانيا الاتحادية، وفي الحادي والثلاثين من نفس الشهر يتم توقيع معاهدة الوحدة

^١ . اسكندر الديك، المصدر السابق، ص ٢١١-٢١٥.

الألمانية بين البرلمانيين الشرقي والغربي ورسوتان عليها بأغلبية الثلثين وذلك في العشرين من أيلول ١٩٩٠ . وبذلك تخرج ألمانيا الشرقية من حلف وارشو بتاريخ ٢٤ أيلول ، وفي تشرين الأول تصبح ألمانيا تحمل كل مقومات السيادة ليكون منتصف الليل الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠ موعداً لرفع العلم الألماني بالوانه الاسود والاحمر والذهبي فوق مبنى البرلمان في برلين ليمر إلى يوم إعادة التوحيد.^١

الآثار المترتبة على إعادة توحيد ألمانيا:

يشكل انهيار جدار برلين في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٩ منعطفا هاماً في تاريخ البشرية، فقد سجل هذا الحدث نهاية حقبة تخللتها أكثر الصراعات دموية وتعقيدا في العالم ، بدءاً بالحرب العالمية الثانية وتقسيم ألمانيا إلى مناطق نفوذ لدول الحلفاء المنتصرة في تلك الحرب، ثم انطلاق شرارة الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي الشرقي والرأسمالي الغربي. وقد شكلت ألمانيا بشطريها. بحكم دورها المحوري في الصراع وموقعها الفاصل بين المعسكرين ، حلبة الصراع الرئيسة بين دول حلف الأطلسي وحلف وارشو . وبعد زوال تلك التعقيدات وتوحيد الألمانيّتين وجد صناع السياسة في ألمانيا انفسهم امام كم هائل من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق الوحدة بالشكل الكامل . ويمكن القول إن الوحدة ساهمت ويبدو أدنى شك في زيادة ثقل ألمانيا على الساحة السياسية الدولية وحررتها من الكثير من القيود التي فرضتها الحرب الباردة كما انها عززت من ثقتها بنفسها من خلال حضورها وعلى كافة الأصعدة على الساحة الدولية بشكل عام من خلال تواجدها في مناطق الأزمات ، واستقلالية وتحرر السياسة الخارجية الألمانية من الهيمنة الأمريكية، وعلى الساحة الأوروبية بشكل خاص ، من حيث إن ألمانيا الموحدة هي أكبر عضو في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان وهي صاحبة أضخم وأقوى اقتصاد في أوروبا.

^١ . تقارير وزارة الخارجية الألمانية، محطات هامة على طريق الوحدة الألمانية موقع على الانترنت، بتاريخ ٣٠/١١/٢٠٠٧. . . www.gaic|ar|ol|tatsachein

اما على الصعيد الداخلي فقد أحدثت الوحدة الألمانية تغيرات جمة في الحارطة السياسية والجغرافية والديمقراطية للبلاد. فتوحيد شطري المانيا وانضمام خمس ولايات شرقية الى الولايات الاحدى عشرة في المانيا الغربية ، قد شكل نموا ديمغرافيا بواقع (١٦) مليون نسمة ليصبح التعداد النهائي لسكان المانيا يزيد عن (٨٢) مليون نسمة. هذا النمو السكاني زاد من الصعوبات الإقتصادية والمشاكل الاجتماعية من ناحية الفوارق بين شطري البلاد ، كما انه اعاد خلط الحارطة الحزبية والبرلمانية ، وذلك من خلال بروز حزب الاشتراكية الديمقراطية (PDS) الذي يتمتع بقاعدة عريضة عند الالمان الشرقيين، ويشارك في الائتلاف الحكومي، وعادة ما يقدم نفسه في الحملات الانتخابية على انه نصير القضايا التي تخص الشرقيين ، الامر الذي تعتبره الاحزاب الغربية عائقا امام قدثر مفهوم شرقي وغربي للابد. فضلا عن انضمام الولايات الجديدة الى مجلس الولايات مما ادى الى تغيرات في نسب الاغلبية، وبالتالي في موازين القوى لصالح هذا الحزب او ذاك، وهذا من شأنه ان يؤثر كثيرا على عملية تمرير الكثير من القوانين التي تصدرها الحكومة الاتحادية ولا بد من تصديق مجلس الولايات عليها قبل ان تصبح سارية المفعول^١

أولا : على المستوى الداخلي :

شكل إعادة التوحيد عبئا ثقيلاً على الاقتصاد الألماني وأبطأ من نموها الاقتصادي ، والسبب في ذلك يرجع إلى الضعف الشديد الذي كان يعانيه اقتصاد ألمانيا الشرقية خصوصاً إذا ما قورن باقتصاد ألمانيا الغربية ، بالإضافة إلى معدلات التحويل – لأسباب سياسية- من المارك الألماني الشرقي إلى المارك الألماني والذي لم يتأقلم مع الواقع الجديد مما أدى إلى خسارة مفاجأة ومدمرة لأية فرصة للصناعات الشرقية في المنافسة مما أدى إلى انهيارها في وقت قصير ، لذلك تم تخصيص ما يقارب من ١٠٠ مليار يورو سنويا لاعادة

١.التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوحدة الالمانية ، دويتشه فيلة، المصدر السابق

إعمار الجزء الشرقي من ألمانيا . فضلاً عن ذلك فقد أدى تزويد البضائع والخدمات إلى ألمانيا الشرقية باستنزاف مصادر ألمانيا الغربية ، فتوجب خصخصة الصناعات المحاصرة التي كانت تدعمها الحكومة الشرقية في السابق . ومن نتائج تحول معظم الصناعات عن ألمانيا الشرقية ، هو زيادة بنسب البطالة التي ارتفعت إلى ٢٠٪ ، الأمر الذي ساعد على هجرة مئات الآلاف من الألمان الشرقيين إلى ألمانيا الغربية للبحث عن فرص عمل، مما أفقد الجزء الشرقي نسبة ليست بالقليلة من سكانها وخصوصاً من ذوي المهارات العالية^١.

في الحقيقة إن تجاوز آثار ٤٠ عاماً من الأداء الاقتصادي الذي كان دون المستوى لحكومات ألمانيا الشرقية ، لن يتم بين ليلة وضحاها ، كما إن التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لن يكون بالسهولة التي توقعها الألمان فانتاجية الشركات والمصانع في ألمانيا الشرقية لا تعادل نصف مثيلاتها في ألمانيا الغربية كما إن تلك المصانع قديمة وغير قادرة على إنتاج ماركات مسجلة تساعدها على المنافسة في أسواق أوروبا الغربية ، الأمر الذي أدى إلى إعلان عدد كبير من الشركات الشرقية عن إفلاسها في فترة وجيزة ، مما سبب في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل^٢.

إن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في شرق البلاد انعكس سلباً على نفسياتهم ومعنوياتهم ، وفي هذه المرحلة بدأت الحساسيات تظهر بين الألمان الغربيين والشرقيين ، فالغربيين بدأوا يرون في الوحدة سبباً لزيادة الضرائب عليهم لتمويلها و أخذوا يهتمون الشرقيين بأنهم كسالى لا يحبون العمل ويغارون من الغربيين الذين وصلوا إلى ما عليه من غنى ورفاهية بعرق جبينهم طيلة أربعين سنة ، وأنهم يريدون الحصول على كل شيء دفعة واحدة . والألمان الشرقيون يردون بالقول أنهم اشتغلوا أيضاً بجد أكبر، إلا إن حظهم كان سيئاً لأنهم لم يكونوا يقبضون بالمارك الغربي وكانت حريتهم السياسية مقيدة ولا يستطيعون السفر إلى الدول الغربية، وأن المسؤولين في الحكومة وعدوهم أنهم إذا اختاروا

^١ . إعادة توحيد ألمانيا، ويكيبيديا، موقع على الانترنت، المصدر السابق.

^٢ . التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوحدة الألمانية، المصدر السابق ،

الوحدة فلن يفقد احد عمله أو مسكنه. وعندما تمت الوحدة جاء العديد من الالمان الغربيين يطالبون بمنزلهم أو اراضيهم التي تركوها هارين من النظام الاشتراكي ، ما فتح صفحات جديدة من البغض والكراهية بين الكثير من العائلات الغربية والشرقية ذات صلة القربى.^١

إضافة الى ذلك فان الالمان الشرقيين اصابوا بخيبة امل بسبب افلاس الشركات والمصانع ، وعدم مساعدة الشركات والمؤسسات الألمانية الغربية لهم ومنع حدوث ذلك، وهذا أدى إلى توجيه الاتهام إلى الشركات والمؤسسات الكبرى التابعة لالمانيا الغربية بأنها لم تقدم المساعدة والقروض عن قصد بانتظار افلاس المصانع في الشرق حتى تقدم على شرائها باجنس الاثمان وتعيد توظيف العمال والموظفين فيها حسب ما تراه مناسباً .

هذا الشعور بالمرارة من قبل الالمان الشرقيين لازمهم في السنوات الأولى من إعادة التوحيد ، رافقه سبب آخر ، وهو نظرة الالمان الغربيين إلى اشقائهم الشرقيين نظرة تعالي يشعرون بانهم أدنى مستوى حياتيا وعلمياً وثقافياً ، وبالتالي اقل فهماً ونشاطاً وذكاء . من هنا خروج الشرقيين بشعور عام يفيد إن الوحدة المتكافئة التي طلبوها تحولت عملياً إلى (التحاق) لا تكافؤ فيه على الاطلاق ، وان هنالك عملياً (منتصر وخاسر) في عملية الوحدة. وعوضاً عن جدار الاسمنت الذي كان يفصل بين الطرفين بدأ يرتفع جدار نفسي عميق بينهما في السنوات الأولى من الوحدة.^٢

كما واجهت الوحدة صعوبات أخرى تتمثل في نظام القضاء والتشريع فمع تطبيق الوحدة توقفت الولايات الخمسة الشرقية على تطبيق التشريع الاشتراكي السابق لتمارس التشريع

^١ . اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٣١-٣٢. وينظر كذلك: إعادة التوحيد وما نتج عنه، منشورات وزارة الخارجية الألمانية موقع على الانترنت: < www.germanculture.com

^٢ . اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٢٣. وينظر كذلك : استمرار الفوارق بين غرب ألمانيا وشرقيها بعد ١٦ عاماً على إعادة التوحيد وعمل ندم الالمان على تحقيق الوحدة، دويتشه فيلة، موقع على الانترنت ، مصدر السابق.

الغربي الذي نقلته نقلاً كما هو وكما تطور في ظروف خاصة لتطور جمهورية ألمانيا الاتحادية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بشكل مختلف تماماً عن ألمانيا الديمقراطية السابقة ، وهذا الأمر فرض على القضاء الألماني الغربي متطلبات لم يكن بدوره مستعداً لها . فبعد صرف العديد من القضاة الشرقيين من الخدمة ، واحالة البعض منهم على المحاكمة بتهمة الاساءة إلى استقلالية القضاء ، وانعدام خبرة الباقين منهم بالتشريع الغربي ، اضطر القضاء الغربي لارسال عدد كبير من قضاته إلى المحاكم الشرقية للمساعدة والتدريب كما واجهت الوحدة صعوبة أخرى والمتعلقة بالمؤسسة الضخمة التي انشأتها الحكومة الاتحادية مباشرة مع اعلان الوحدة بهدف بيع القطاع العام في شرق ألمانيا إلى القطاع الخاص الألماني والاجنبي ، وقد سميت هذه المؤسسة (الترويهاند) أي (الهيئة المؤتمنة). وكان لها صلاحيات واسعة وبلغ عدد موظفيها إلى ما يقارب الخمسة الاف عام ١٩٩٣ ، وكان على هذه المؤسسة تصفية اعمال الشركات والمصانع الغير قادرة على الاستمرار في ظل منافسة السوق ، وان تبيع المؤسسات القادرة على مواجهة المنافسة إلى من يرغب بالشراء ، ويمكن فهم ضخامة المهمة التي القيت على عاتق هذه الهيئة إذا علمنا انه كان عليها ان تفصل في مصر حوالي (١٤) الف شركة ومصنع ومؤسسة ووحدة انتاج أو خدمة في مختلف المجالات الحياتية . وقد عول الالمان الشرقيين الكثير عليها دون ان يخطر ببالهم ان العملية ستكون قيصرية ومؤلمة جداً^١.

والواقع ان البطالة وتزايدها في شرق ألمانيا ارتبط ارتباطاً مباشراً بعمل هذه الهيئة بسبب اغلاقها وخلال فترة قصيرة إلى الآف الشركات والمصانع ، وبالتالي إلى صرف مئات الاف العمال والموظفين من أعمالهم . وقد أصبحت هذه الهيئة المطلقة الصلاحية خلال فترة قصيرة العدو رقم واحد للألمان الشرقيين بعد ان كانت عنوان تفاؤلهم مع تأسيسها ، وأصبحت قراراتها ارقاً مزعجاً لكل عامل بقي يعمل ، لكنه ينتظر صباح كل يوم ان يصله قرار الصرف من العمل. ونود ان نشير ان الصرف من العمل أمر طبيعي في الدول الرأسمالية أو ذات اقتصاد الحر ، وهذا الأمر لم يعتاد عليه سكان الدول الاشتراكية سابقاً ،

^١ . اسكندر الديك، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.

كما انه كانت هنالك إشاعة سائدة في ألمانيا الديمقراطية تزعم إن وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل في ألمانيا الاتحادية ناجم من عدم رغبة هؤلاء بالعمل والاكتفاء بالمحصول على مساعدة اجتماعية مالية من الدولة. وهذا يشكل احد الأسباب الهامة للصدمة التي أصابت الشرقيين وهم يلمسون أنهم يفصلون عن العمل رغم أنهم يريدون الاستمرار فيه. وقد خجل العديد منهم في البداية من الذهاب إلى مراكز العمل الاجتماعية لتسجيل أسمائهم للحصول على مساعدة مالية شهرية.^١

والحقيقة إن تيار الحكومة والأحزاب الممثلة فيها كان يدعم هذه الهيئة وقراراتها الصعبة التي تتخذها بينما كانت المعارضة بزعامة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تنتقدها بشدة وتعتبرها مسؤولة ليس فقط عن البطالة الجماهيرية التي أحدثتها ، وإنما أيضاً عن اتخاذ العديد من القرارات الخاطئة مثل اغلاق معامل ومؤسسات بحجة انها وحدات انتاجية تخسر ولا تبيع، بدلاً من تقديم الدعم المالي لها، والماطلة في دعم مصانع وشركات قادرة على المنافسة وتركها حتى تسقط من ثم تقوم ببيعها إلى شركات ألمانية غربية أو اجنبية بأسعار بخسة أو رمزية حتى . وقد حدث داخل الهيئة أكثر من فضيحة مالية تبين حصول عدد من الموظفين على رشاوى من جانب الشركات الكبيرة للحصول على عروض للشراء، اقل من القيمة الفعلية للمؤسسات المباعة ، الأمر الذي حرم الهيئة، وبالتالي الحزبة العامة ، الكثير من الأموال . كما باعت الهيئة مؤسسات بعد توقيع اتفاق مع المشتري يقضي بمواصلة تشغيل نسبة معينة من عمال المؤسسة ، فكانت النتيجة عدم التزام المشتري بذلك دون إن تعمل الهيئة على محاسبة امام المحاكم محاسبة فعلية. وهناك الكثير من الامثلة الأخرى واشهرها مثال مصنع ملح البوتاسيوم الذي اصرت الهيئة على بيعه إلى مجموعة شركات ألمانية غربية رغم قدرته على المنافسة في السوق، فقط لأنه يشكل منافسة لهذه المجموعة التي قامت باغلاقه بعد شرائه . وقد هزت هذه الحادثة ألمانيا وكان

^١ . وسط أجواء الفضب الذي اخذ يحوم فوق الهيئة في شرق ألمانيا وقع عام ١٩٩٠ حادث اغتيال رئيسها السابق

د. تلف روهفتر ولم يتمكن التحقيق من اكتشاف القاتل. المصدر نفسه، ص٤٢.

لها صدى أوروبي ودولي . والالتهام الاساسي الآخر الموجه إلى الهيئة والحكومة الاتحادية انهما ساهما سويا في تفريغ شرق البلاد من الصناعة رغم الوعود التي اطلقت بالعمل على الحفاظ على المراكز الصناعية الكبرى السابقة . وحسب دراسة لمعهد (ايفو IFO) للابحاث الاقتصادية في ميونخ فان عدد العاملين في الصناعة في شرق ألمانيا انخفض إلى (٤٠) شخص لكل الف مواطن مقابل (١٠٦) لكل ألف في غرب البلاد^١.

اما التيار المؤيد للهيئة فرأى إن العمل الضخم الذي قامت به لم يسبقه عمل مماثل، ليس فقط في تاريخ ألمانيا ، بل وأيضاً في العالم بأسره . وكان على الهيئة إن تبتكر الوسائل والحلول دون نموذج سابق أو خبرة يمكن الاعتماد عليها، ومع ذلك تمكنت من أن تنهي مهمتها المعقدة بعد تصفية تركة كاملة من النظام السابق في ظروف إقتصادية دولية لم تكن مناسبة ، خصوصاً بعد توقف دول شرق أوروبا عن الاستيراد بسبب عدم قدرتها على الدفع بالمارك الغربي من جهة ، وعدم قدرة شركات الإنتاج في شرق ألمانيا على المنافسة في السوق الدولية في السنوات الأولى. ويعتبر هذا التيار أيضاً إن محاولة القوى الاصلاحية في شرق أوروبا دراسة تجربة الهيئة وتطبيقها في بلدانها دليل على نجاح العمل الذي قامت به وانتهت في أواخر عام ١٩٩٤. وبذلك تمكنت الهيئة من تحقيق مدخول من بيعها يقدر بحوالي (٥٠) مليار مارك، وضمان استثمارات في المؤسسات التي بيعت بمقدار يصل إلى (٢٠٤) مليار مارك ، وتأمين عمل مضمون لحوالي (١,٥) مليون عامل وموظف من اصل (٤) مليون عامل وموظف كانوا في عهدها . ومن الصعوبات الأخرى التي واجهت الوحدة في بدايتها هي الاختلافات المكانية والفكرية . ففي السنوات الأولى من الوحدة بقيت الولايات الجديدة تشعر بالرابط الواحد الذي يشدها سويا كما كانت طيلة أربعين عاماً، إلا انه من الملاحظ بعد ذلك إن كل ولاية بدأت تخطط لطريق يتماشى مع مصالحها الخاصة ، وبما لا يتفق بالضرورة مع مصالح ولاية شرقية أخرى . كما انه بعد أربعين عاماً من التطور الثقافي والأيدلوجي والسياسي المختلف ، فمن المنطقي أن يكون فكر المواطن الشرقي

^١ . المصدر نفسه ، ص ٤٣.

يختلف عن فكر المواطن الغربي ، خاصة فيما يتعلق بالحياة المادية التي يعتبرها الشرقيون (باردة وغريبة) في الجانب الغربي، وهم لم يتمكنوا في البداية من استيعاب هذه الحياة التي تتطلب مساواة في التعامل مع الغير، ومنافسة شرسة في العمل للاحتفاظ بالوظيفة ، وقدرة على استخدام التطورات التقنية المتجددة باستمرار. ولذلك يتلقون الاتهامات من جانب الغربيين بأنهم غير قادرين على تحقيق النتائج المطلوبة منهم، وفي المقابل يتهم الشرقيون الغربيين بأنهم لا يبذلون استعداداً للمساعدة وينقصهم الشعور بالعلاقات الاجتماعية كما هو الأمر عند الشرقيين.^١

وأود أن أشير هنا إلى إن تلك الصعوبات الداخلية قد واجهت حلولاً ناجحاً مع تقدم الزمن ، واستمرار السنوات ، وإصرار الإدارة الألمانية على التغلب على المشاكل وإيجاد الحلول بالشكل الذي تزامن مع إيقاع الشعور بالمسؤولية لجميع الألمان دون استثناء . فمن حيث عمل (الهيئة المؤتمنة) فلا شك إن تأثير عملها في التطور الذي حصل على شرق ألمانيا كان تأثيرها حاسماً وكان له مدلولين متناقضين: الأول مدلول اقتصادي إيجابي على المدين المتوسط والبعيد ، والثاني مدلول اجتماعي سلبي على المدين القصير والمتوسط كما إن العلاقات التي اقيمت بين الولايات الشرقية مع الولايات الغربية والذي اثر في نظر البعض على العلاقات بين المناطق الشرقية فيما بينها كما كان في السابق ، فهذا امراً طبيعياً يتماشى والنظام الفيدرالي المتبع في ألمانيا، وكان له تأثيراتها الإيجابية وبخصوص الاختلافات بين الشرقيين والغربيين أخذت تتلاشى وتحدد مجال استخدام التكنولوجيا المتطورة، كما بدأ سكان شرق البلاد يعتادون شيئاً فشيئاً على الحياة المادية التي تسيطر على الدول الرأسمالية والدول ذات الاقتصاد الحر، فضلاً عن ذلك وعلى الرغم من أهمية العوامل النفسية والتي تحتاج إلى فترة ليست بالقصيرة لإزالة تأثيراتها ، فإن الوحدة لها مدلولات على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري قبل كل شيء . فعلى المستوى السياسي هناك اندماج وتبادل ادوار بين الأحزاب ساهم في الاستقرار السياسي الواضح في

^١ المصدر نفسه، ص ٤٤-٤٥.

البلاد من جانب ، وعلى الصعيد البنيوي والإداري فهناك الأموال المعولة إلى شرق البلاد من قبل الدولة والقطاع الخاص بلغت حوالي مائة مليار دولار سنوياً وشكلت قاعدة مالية متينة من أجل بناء وإعادة تحديث أقسام هامة من البنى التحتية المختلفة في شرق البلاد (صناعة، إدارة ، مواصلات، اتصالات ، تكنولوجيا،.....الخ) وسجل النمو الاقتصادي في شرق البلاد بعد أربع سنوات على إعادة التوحيد معدلات مرتفعة بلغت ٨,٥% مقابل ٢,٥% في غرب البلاد وهكذا لا يزال العمل مستمراً لإكمال فصول الوحدة التي تحقق منها القدر الأكبر والأهم على جميع المستويات.

ثانياً : على المستوى الخارجي :

لقد كتب المستشار الألماني الأسبق بسمارك الذي وحد ألمانيا بسياسة القوة والحرب في مذكراته بأنه ليس هناك رجل دولة يستطيع إن يضع مشروعاً ما ويحدد قانونه لفترة تزيد عن عامين أو ثلاثة ويؤكد على أن (لا أحد يستطيع ضمان المستقبل) ، مضيفاً بأن (المسألة التي لها الأولوية عن كل المسائل الأخرى والتي ستقرر مصير الحرب والسلام، هي مسألة تنظيم ألمانيا)^١. وإذا كانت مسألة تنظيم ألمانيا على حد رأي بسمارك تتم من خلال الحرب، وهي الوسيلة الوحيدة لمواجهة احتمالات المستقبل ، واستعادة الإرث التاريخي للشعب الجرمانى الذي أسس أول رايخ له في القرن الثالث عشر، يتوارثه الألمان منذ قرون ، فإن بسمارك نفسه ، وعلى حد وصف وزير الخارجية الأمريكى الأسبق (الألماني الأصل) هنري كيسنجر، كان بارعاً عندما نظم علاقات بلاده داخل أوروبا بحيث يكون لألمانيا دائماً

^١ . محمد مخلوف ، تفسيرات الشرق كما يراها الغرب الرأسمالي ، مجلة المنار ، العدد (٦٦) ، كانون الثاني ١٩٩٠،

خيارات أكثر من أي منافس لها ، وبالتالي منع تشكيل أي ائتلاف معادي لها . و يضيف بأنه حتى (بدون ارث الحربين العالميتين كان بالإمكان سلوك السياسة الخارجية الألمانية إثبات أنها مهمة كبيرة بدرجة استثنائية . فألمانيا أقوى من أية دولة أوروبية أخرى . وكما أنها محاطة بالجيران أكثر من أية دولة أخرى . وبمجرد إن قامت ألمانيا بانتهاج سياسة قومية خالصة أثارت الخوف لدى جيرانها وساهمت في أحداث نوع من البلبلة وقد شجعت من خلال انتهاجها الأسلوب العسكري على تشكيل تحالفات معادية لها ، كما إن محاولاتها للعب دور عالمي أدى إلى عزلتها عن الساحة الدولية ، لأن ليس هناك من احد يرغب في أن يكون شريكاً تابعاً لدولة بمثل هذا الطموح) ^١.

وفي الواقع فقد كانت مسألة التوازن الأوروبي من المسائل الجوهرية التي شغلت الفكر الاستراتيجي الأوروبي لعقود عديدة . بحيث إن أي اختلال في هذا التوازن يفضي حالاً إلى فوضى مدمرة ، وهذا ما كانت نتيجة الحربين العالميتين ، وهذا ما كان درساً من الدروس البليغة التي بقيت راسخة في ذاكرة الأمم والشعوب الأوروبية بحيث إن جملة المتغيرات التي حدثت في القارة الأوروبية وما تركه غياب الإتحاد السوفيتي من فراغ استراتيجي كبير وضع القارة في وضع حرج والتوازن الذي كان قائماً لأكثر من أربعين عاماً في وضع قلق وخصوصاً بعد غياب المعسكر الشيوعي وتفجر النزاعات القومية والدينية ، وتفاقم ظواهر عدم الاستقرار السياسي في دول أوروبا الشرقية، حيث إن هذه الدول أضحت جاثمة على فوهة بركان هائل من الحمم التي إذا قدر ونزع غطاءه يحدث مفاجئ، سوف تنفجر محدثة فوضى سياسية واجتماعية وعسكرية ، فاسحة المجال لصعود قوى متطرفة مستغلة هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، لتقفز إلى سدة الحكم، وفارضة نطقاً قديماً- جديداً من التحالفات ، ومؤسسة لعلاقات دولية تغذيها الأحاسيس والمشاعر القومية

^١ . كان مقال كيسنجر هذا في مجلة نيوزويك حول استقالة وزير الخارجية الألماني غينشر . هنري كيسنجر، غينشر سيد البناء الألماني، مجلة نيوز ويك الأمريكية، ترجمة يوسف الشولي ، صحيفة الدستور الاردنية، ١٧ حزيران ١٩٩٢، ص ٢٥.

التي قلبت التوازن الأوروبي ما بين الحربين رأساً على عقب في غضون فترة لا تتجاوز العقد، وأصبح أعداء الأمس حلفاء اليوم ، وفق سياسات وترتيبات من التنازلات والمساومات والاقتسامات على حساب شعوب ودول أخرى.^١

إن إعادة توحيد ألمانيا كان الشغل الشاغل والقضية المحورية في السياسة الخارجية لألمانيا الغربية في العقود الثلاثة التي سبقت عملية إعادة التوحيد لغرض إعادة التكامل مع الشطر الشرقي وتجاوز الآثار السياسية والاقتصادية للانقسام الألماني. حيث شدد القادة الألمان طول تلك الفترة على كيفية إعادة توحيد ألمانيا كمنطلق للنأي بالدولتين الألمانيتين عن آثار الصراع بين القوتين العظمتين بهدف تحقيق مركز اقتصادي وسياسي نشيط لألمانيا، وقد دأبوا على التأكيد على إن الوحدة الألمانية هي حجر الأساس في استقرار أوروبا. وبذات الوقت ، فإن ألمانيا الموحدة تستطيع إن تصبح قوة تدعم مجموعة من القيم العالمية مثل السلام والعدالة وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان ومساندة دعاوى الديمقراطية في العالم.

لذلك فقد برزت اتجاهات عدة للتفاعل مع المحيط الأوروبي مثل سياسة الانفتاح على الغرب (الوستبولتيك) حينما أدرك المستشار الألماني الأسبق كونراد اديناور إن المصالح الألمانية لن تتحقق إلا بربطها بمصالح التحالف الغربي وحلف الأطلسي والمنظومة الحضارية الغربية وألمانيا جزءاً منها. كما اتبعت ألمانيا الغربية سياسة الانفتاح نحو الشرق (الايستبولتيك) والتي قادها المستشار برانت والقائمة على التقارب مع الشرق الأوروبي كمدخل لإعادة التوحيد ، ثم كان هناك الاتجاه الوسط الذي احتوى على كل التوجهات

^١ . ناظم الجاسور، المصدر السابق، ص ٣٢.

حيث ركز على الوحدة الأوروبية الشاملة كمدخل للوحدة الألمانية وكان المستشار هلموت كول من رواد هذا الاتجاه^١.

ويمكن القول انه حينما تحقق الهدف الاسمي للسياسة الألمانية (الوحدة الألمانية) لم يعد هذا الهدف هو الذي يتحكم في القرار الألماني ، وإنما اضحى الهدف هو كيفية الحفاظ على الوحدة وتفعيل الدور الألماني الخارجي . وإذا كانت ألمانيا الغربية سابقاً تتردد في الانغماس في الصراعات والشؤون الدولية مخافة اغضاب إحدى القوتين العظميتين- وهي الدولة المعاقبة والمقسمة جغرافياً وديموغرافياً - فقد مكنت الوحدة الألمانية ، الدولة الجديدة من التفكير جدياً في القيام بدور نشيط في الشؤون الدولية بشكل عام واروبا بشكل خاص.

وإذا كانت العلاقات الفرنسية -الألمانية بقيت تشكل حجر الزاوية وصمام الامان في التوازن الأوروبي، تلك العلاقات التي شهدت درجة عالية من التنسيق في بناء البيت الأوروبي من خلال انطلاقة إقتصادية ، وتأسيس رؤية إستراتيجية في المجالات العسكرية (الفيلق الأوروبي الموحد) وسحب قطار المجموعة نحو وحدتها السياسية ، إلا إن هذه العلاقة اتسمت بالكثير من التوتر ، وبرزت نقاط الاختلاف والتنافس الحاد في الكثير من المجالات ولاسيما في أسس العلاقات مع الدول الشرق الأوسطي وكيفية اندماجها بالإتحاد الأوروبي ، ناهيك عن الأزمة البلقانية (تفكك يوغسلافيا) التي اظهرت إلى سطح الأحداث ذلك الشرخ الكبير بين فرنسا وألمانيا التي وجدت في هذه الأزمة فرصتها الأولى ، وربما الحدث المفاجئ الأول في القارة الذي كشف عن أولى خطوات الدور الألماني الكبير بعد التوحيد ، ومنعطفاً إستراتيجياً في تأكيد قوة الدولة الكبرى الأوروبية الإقتصادية والمالية^٢.

^١ .عاصم محمد عمران، الخيارات الإستراتيجية الألمانية في أوروبا ، قضايا دولية، العدد(٢٤)، نشرة دراسات لوربية ،

ألمانيا الموحدة والقرن القادم، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٩.

^٢ . ناظم الجاسور ، المصدر السابق، ص٣٤.

إن إعادة توحيد ألمانيا خلق مشكلة بالنسبة لأوروبا الموحدة بسبب الإمكانيات الهائلة التي باتت ألمانيا الموحدة تتمتع بها بالنسبة لباقي دول السوق الأوروبية التي سبق وأقامت حلفاً مع دولة ألمانيا الغربية الموازنة لها في المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها ، وبالفعل ، أيقظ مشروع (النواة الأوروبية الصلبة) أحلام الخوف من استعدادات ألمانيا للسيطرة مجدداً على القارة الأوروبية وأثار ردود فعل أوروبية عنيفة للبيان الأوروبي ، وجاءت أبرز ردود الفعل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا^١.

والنواة الأوروبية الصلبة المقترحة تتشكل من ألمانيا وفرنسا ودول البنالوكس (لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا) ولها نواة أصلب تتألف من فرنسا وألمانيا كمركز لأوروبا . علاوة على ذلك فقد بلغ الناتج الإجمالي لألمانيا ٢٥٪ من الدخل الإجمالي للمجموعة ، لذلك فهي الأقوى ليس فقط ديموغرافياً وإنما أيضاً اقتصادياً ، فالاقتصاد الألماني مجهزاً جيداً للسيطرة على السوق الداخلية الأوروبية ، والفائض في ميزان ألمانيا التجاري يقابله عجز في ميدان تبادل البضائع لعدد من البلدان الأخرى في المجموعة. ويعود التفوق الألماني إلى عدة أسباب أبرزها:

١. متانة السياسة المالية للدولة وتحقيق توازن معقول في سياسة انفاقها الإنتاجية.

٢. الإنتاجية العالية.

٣. التمتع ببنية تحتية عالية المستوى وبهيكلية إقتصادية متوازنة.

٤. العمال المدربون جيداً والسياسة التعليمية العالية.

٥. نظام اجتماعي منفتح وحر.

^١. محمد جواد علي، ألمانيا الأكثر قوة في أوروبا ، قضايا دولية ، العدد (٣٤)، نشرة دراسات أوروبية ، ألمانيا الموحدة والقرن القادم ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٦.

٦. أعلى مستوى من السلام الاجتماعي.

٧. غياب الإنفاق العسكري.

وعلى ضوء، هذا الوضع الاقتصادي الايجابي لألمانيا تجاه أوروبا ، فإنه سيعطي زخماً جديداً للقارة وقد يقلب التوازن الاقتصادي الأوروبي لصالح ألمانيا.^١

إن ألمانيا الموحدة لازالت على سعيها الدؤب نحو تسريع الخطوات باتجاه تكامل الوحدة الأوربية ، وخصوصاً من خلال إمكانياتها الاقتصادية التي جعلتها قادرة على تحديد مسار الوحدة الاقتصادية الأوربية . كما يتوفر لألمانيا خيار آخر في سياستها الخارجية ، وهو الخيار الشرعي التقليدي، والمقصود هنا روسيا ، فألمانيا مستمرة في تطوير علاقتها مع روسيا الوريث الأكبر لمقومات القوة في الإتحاد السوفيتي السابق والدولة القوية في شرق أوروبا، هذا الخيار تراه ألمانيا يصب في مصلحتها ومصلحة أوروبا. علاوة على ذلك فهي تعمل على خيار آخر، وهو توسيع نطاق عضوية الإتحاد الأوربي وحلف الأطلسي ليشمل جيران ألمانيا الشرقيين.^٢ ويرجع الدعم الألماني للشرق الأوربي إلى اعتبارات جيوبوليتيكية وأمنية تتمثل في سعيها إلى ضمان الاستقرار على حدودها الشرقية، ومواجهة موجات الهجرة من شرق أوروبا ، بالإضافة إلى رغبتها في توسيع نطاق التجارة الخارجية مع هذه الدول . وضمن هذا السياق ، وتسعى السياسة الألمانية نحو إتمام عملية استيعاب الدول الأوربية الشرقية في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام لحلف شمال الأطلسي. فضلاً عن ذلك فقد بدأت ألمانيا بالسعي التدريجي لتطوير قدراتها الذاتية لتصبح دولة فاعلة، مما يستلزم تطوير قدرتها العسكرية كما يستوجب الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بعد معالجة القيود التي يضعها الدستور الألماني في هذا الشأن.^٣

^١. المصدر نفسه، ص ٧.

^٢. عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص ١١.

^٣. المصدر نفسه، ص ١٢-١٣.

ويبدو إن الجدل في الموضوع تم حسمه ولاسيما وإن هناك جيل جديد من الساسة الألمان جاء بعد الحرب العالمية الثانية لم يتمكن منه عقدة التي كبّلت من سبقوهم ، لذلك فإن هذا الجيل أكثر إصرارا في تحقيق مصالح ألمانيا الحيوية وهيبته.

وهكذا يبدو أيضاً، إن ثمة معطيات واقعية تدفع بألمانيا إلى التطلع إلى سياسة عالمية ، فإذا شئنا إن نزن القوة بالثروة الإقتصادية والأداء الاقتصادي وقابلية التعافي من الأزمات أو التحكم بالمستقبل، فلا أفضل من ألمانيا في أوروبا ، فروسيا أعلنت إفلاسها الاقتصادي وفرنسا تعاني من اقتصادها المتعثر وتتشبث بأدائها السياسي المتذبذب، وبريطانيا التي ربطت مصيرها مع الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي.

ومن ذلك كله يمكن القول انه لطالما كان الدور الألماني إحدى القضايا التي شغلت اذهان القادة الأوربيين على الدوام منذ عهد القيصر (فريدريك) ثم ظهور القوة العسكرية لبروسيا وجمهورية فايمار التي حل محلها الرايخ الثالث. فمنذ ذلك الحين قدمت ألمانيا نموذجين بارزين في سياستها الخارجية ازاء محيطها الإقليمي اذ جدت من خلالها روح الهيمنة والتسلط سواء من خلال سعي ألمانيا لضمان مجموعة من التحالفات والتوازنات التي تمكنها من إن تكون الدولة الفاعلة في أوروبا وهذا ما سعت اليه سياسة بسمارك ، أو من خلال الاستخدام الواسع والمقيت للقوة العسكرية في سعي مستمر نحو التوسع على حساب جيرانها وهو ما جسده سياسة هتلر. وكان لاعادة توحيد ألمانيا قد اعاد للأذهان من جديد تلك الهواجس التي تحتفظ بها العديد من الدول الأوربية في وجدانها ، لاسيما وإن العديد منها قد كان ضحية للسياسات التوسعية الألمانية في العديد من المناسبات والتي كانت خاتمتها الحرب العالمية الثانية. ولكن بذات الوقت يدرك الأوربيين بأن أحياء هذين النموذجين السابقين لم يعد ممكناً ، ولكنهم مع ذلك يتداولون الحديث عن روح الهيمنة، تلك الروح التي قد تعبر عن نفسها في أشكال مختلفة قد تكون إقتصادية أو تكنولوجية أو حتى سياسية ومن خلال وسائل وأدوات ليس بالضرورة إن تكون بينها القوة

العسكرية. كل ذلك دفع المراقبين إلى التخوف من قيام أوروبا ألمانية بدلاً من ألمانيا أوروبية، بسبب الحجم القومي والجغرافي والسكاني والاقتصادي الألماني المتزايد.

لقد أضحت ألمانيا وهي تتربع على قمة الاقتصاد الأوروبي قد دكت ركائز انبثاقها كقوة عظمى بعد أن استطاعت أن تضع حداً للانقسام القومي وتعيد للشعب وحدته وثقافته الجرمانية ، كما جعلت من أوروبا وحدة سياسية متكاملة ، مما أعطاها دوراً سياسياً جديداً على الساحة الأوروبية والدولية تمكنت من خلاله أن تمزق كل المحرمات والقيود التي فرضتها اتفاقية بوتسدام عام ١٩٤٥ ، وتأكيد دورها السياسي والعسكري في إدارة الشؤون الأوروبية ، وفرضت نوعاً جديداً في التعامل مع مسألة الأمن والاستقرار في أوروبا ينسجم وطموحات القوة التي تبحث عن مرتكزاتها في كل زوايا القارة حيث التوسع الأوروبي شرقاً ، وتحديد المهمات الجديدة لحلف شمال الأطلسي وضعت فيها السياسة الألمانية بصماتها الواضحة.

ومن خلال التاريخ الألماني ودروسه البليغة ، يبدو إن الاحتفاظ بإرث بوتسدام وقيودها صعباً جداً في ظل قدرات سياسية واقتصادية متنامية ومؤثرة في محيط العلاقات الدولية . ومن ذلك لا يمكن ضمان المستقبل الأوروبي المليء بالمفاجئات والاحتمالات ، والأحداث التي تهز السياسة والجغرافيا في وقت واحد.

فأوروبا ورغم محاولات بناء البيت الأوروبي الشامل على أسس اقتصادية واحدة ونظام امني مستقر ، فإنها تعيش في فراغ إستراتيجي واضح ، وإمكانية بروز سيناريوهات جديدة غير بعيدة الاحتمال ، وحتى أشكال من التحالفات وأنماط من العلاقات الثنائية أو جماعية ، إلا أنه في كل ذلك فإن ألمانيا الموحدة ستكون قلب تلك الأحداث واحتمالاتها وبأي شكل من الأشكال . لأنها ليس فقط احد مراكز الثقل في الميزان الجيوبولتيكي الأوروبي ، وإنما هي التاريخ الأوروبي الذي سيكتب من جديد خلال القرن الحادي والعشرين . ولكن هذه المرة سوف لن تكون الدبابة الألمانية طليعة الاقتحام ، ولكن اليورو الأوروبي

الذي يستند على القاعدة الصناعية والإقتصادية الألمانية حيث مقر البنك الأوربي المركزي في مدينة فرانكفورت ، هي الأدوات والوسائل الفاعلة.

الغاتمة

لقد وصف الرئيس الالماني آنذاك ريتشارد فون فايتساكر الأهمية التاريخية للوحدة الالمانية خلال حفل رسمي في مبنى (فيلهارمونيك) في برلين بجملة صغيرة " جاء اليوم الذي تحتل فيه كل المانيا، ولأول مرة في التاريخ مكانها الراسخ بين الديمقراطيات الغربية".

لم يكن استمرار المسألة الالمانية دون انقطاع، ففي عهد القيصرية الالمانية بين عامي ١٨٧١ و١٩١٨ لم يكن ليخطر على بال احد التحدث علنا عن مسألة الهوية الالمانية، والأمر المختلف عليه، هو انطلاق المسألة الالمانية من جديد عام ١٩٤٥ عندما استسلم الرايخ الالماني امام القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بدون أية شروط، ولم يكن تقسيم الاراضي الالمانية الى دولتين في ذلك الوقت سوى جوابا مؤقتا على مسألة الهوية الالمانية. فالجواب النهائي جاء مع اعادة توحيد الدولتين في الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠.

هذه المسألة الالمانية وجدت حلها على شكل استجابة للمطلب القديم نحو (الوحدة والحرية). ولم يكن حلها ممكنا إلا بموافقة جميع الجيران ، حيث كان هذا الحل مرتبطا بحل مسألة أخرى وهي مسألة الحدود البولندية . فالاعتراف النهائي بالحدود الغربية عند نهري (اودر / نايس) وفق القوانين الدولية كان من شروط اعادة توحيدها، وكانت اتفاقية (٢٠٤) بمثابة وثيقة تأسيس المانية الموحدة التي لا ترى نفسها على انها ديمقراطية ما بعد القوميات، متطورة عن عدة دول قومية، وانما دولة قومية ديمقراطية كلاسيكية حديثة مرتبطة بشكل وثيق مع تجمع من الدول يتجاوز القوميات، تمثله الوحدة الاوربية، وتتم فيه ممارسة بعض جوانب السيادة القومية بشكل جماعي مع الدول الأخرى .

فهرست المواضيع

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
المانيا في العصور القديمة و الوسطى	٥
المانيا في العصور الحديثة	١٦
قيام الرايخ الثاني	٢٨
المانيا من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى معاهدة بوتسدام	٥٩
التطورات الاقتصادية و السياسية و بوادر ظهور النازية	٨٦
ميلاد الرايخ الثالث: هتلر و الاشتراكية القومية	١٠٥
الحكم النازي	١٣٩
المانيا من التقسيم الى اعادة التوحيد.....	١٥٠
نحو اقامة دولتين المانيتين	١٦٤
اعادة توحيد المانيا	١٨٤
مراحل الوحدة	١٩٦
اطر الوحدة و اثارها	٢١٣
الاثار المترتبة على اعادة توحيد المانيا	٢٢٥
الخاتمة	٢٤٣

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com



الاسعار: ٧٠٠٠ دينار



أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر
2013